السنة الثانية والثمانون ـ عدد 4233 — فاتح رجب 1414 (15 ديسمبر 1993)

ISSN 0851 - 1195

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية

النشرة العامة

ثمن النسخة : 5 دراهم ـ ثمن النسخة من السنوات الماضية : 7.50 دراهم ـ يرسل الجدول السنوي مجانا الى المشتركين

بيان النشرات	تعريفة الاشتراك			يطلب الاشتراك من المطبعة الرسمية
	في المغرب		في الخارج	الرباط ـ شالة
	ستة اشهر	سنة		التليفون 76.50.24 ـ 76.50.25 / 76.51.79 ـ 76.54.13
النشرة العامة	80 درهما	120 درهما	تضاف الى المبالغ المنصوص عليها بعنته ، مصاريف الارسال حسبما هي محددة في النظام البريدي الجاري به العمل.	الحساب الجاري البريدي رقم 16 ـ 101 بالرباط
نشرة الترجمة الرسمية	60 درهما	100 درهم		
نشرة الاعلانات القانونية والقضائية والادارية	80 درهما	120 درهما		
نشرة مداولات مجلس النواب		100 درهم		

تدرج في النشرة العامة القوانين والنصوص التنظيمية ونصوص الاوفاق الدولية الموضوعة باللغة العربية وكذلك المقررات والوثائق التي تفرض القوانين او النصوص التنظيمية الجاري بها العمل نشرها بالجريدة الرسمية.

تنبيه هام

تجديد الاشتراك

يعاد الى اذهان جميع المشتركين في الجريدة الرسمية ان الاشتراك ينتهي في آخر السنة ولا يعتبر مجددا تلقائيا.

وتجنبا لكل توقف عن ارسال الجريدة ، يتعين القيام في الحال بالاجراءات اللازمة لتجديد الاشتراك وفق احكام المرسومين رقم 2.80.52 بتاريخ 6 ذي الحجة 1400 (16 اكتوبر 1980) ورقم 2.90.787 بتاريخ 15 من جمادى الاولى 1411 (4 ديسمبر 1990) المتعلقين بنشرات الجريدة الرسمية وبتحديد تعريفة الاشتراك فيها.

ويجب علاوة على ذلك ان يتضمن طلب تجديد الاشتراك رقم الاشتراك المبين في البطاقة الملصقة بنسخ الجريدة الرسمية الموجهة الى المشترك.

فهرست

صفحة

رسالة ملكية سامية الى السيد الوزير الأول 2444

نصوص عامة

بنك المغرب.

تقرير مرفوع الى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله من والي بنك المغرب السيد محمد السقاط عن السنة المالية 1992 2445

نصوص خاصة

تفويض الامضاء.

قرار لوزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي رقم 2138.93 صادر في 30 من جمادى الاولى 1414 (15 نوفمبر 1993) بتفويض الامضاء 2509

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

صفحة

قرار لوزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي رقم 2139.93 صادر في 30 من جمادى الاولى 1414 (15 نوفمبر 1993) بتفويض الامضاء 2509

قرار لوزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي رقم 2140.93 صادر في 30 من جمادى الاولى 1414 (15 نوفمبر 1993) بتفويض الامضاء 2509

قرار لوزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي رقم 2168.93 صادر في 30 من جمادى الاولى 1414 (15 نوفمبر 1993) بتفويض الامضاء 2510

المياه.

قرار لوزير الاشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر رقم 2448.93 صادر في 9 جمادى الآخرة 1414 (24 نوفمبر 1993) باجراء بحث في طلب السيد بدري المعطي الترخيص له في جلب الماء بدائرة بني ملال 2510

قرار لوزير الاشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر رقم 2449.93 صادر في 9 جمادى الآخرة 1414 (24 نوفمبر 1993) باجراء بحث في طلب السيد رجيب صالح الترخيص له في جلب الماء بدائرة بني ملال 2510

نظام موظفي الادارات العامة

نصوص عامة

مرسوم رقم 2.93.412 صادر في 13 من جمادى الأولى 1414 (29 أكتوبر 1993) بإحداث وتنظيم المدرسة الوطنية للإدارة 2511

نصوص خاصة

وزارة الصحة العمومية.

مرسوم رقم 2.93.602 صادر في 13 من جمادى الأولى 1414 (29 أكتوبر 1993) بإحداث معاهد لتأهيل الأطر في الميدان الصحي. 2514

مرسوم رقم 2.93.308 صادر في 13 من جمادى الأولى 1414 (29 أكتوبر 1993) في شأن النظام الأساسي الخاص بهيئة الممرضين والمساعدين الطبيين بوزارة الصحة العمومية 2517

وزارة الدولة في الداخلية والاعلام (الاعلام)

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2145.93 صادر في 4 جمادى الأولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الأهلية المهنية لولوج درجة المحررين الممتازين (هيئة الصحفيين) 2520

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2146.93 صادر في 4 جمادى الأولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الأهلية المهنية لولوج درجة المحررين الرئيسيين المساعدين (هيئة الصحفيين) 2521

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2147.93 صادر في 4 جمادى الأولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الأهلية المهنية لولوج درجة العازفين الممتازين 2522

صفحة

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2148.93 صادر في 4 جمادى الأولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الأهلية المهنية لولوج درجة العازفين المنفردين من الدرجة الثانية 2523

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2149.93 صادر في 4 جمادى الأولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الأهلية المهنية لولوج درجة مقدمي البرامج الممتازين 2523

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2150.93 صادر في 4 جمادى الأولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الأهلية المهنية لولوج درجة المنشطين من الدرجة الثانية 2524

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2151.93 صادر في 4 جمادى الأولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الأهلية المهنية لولوج درجة الممثلين الهزليين الممتازين 2525

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2152.93 صادر في 4 جمادى الأولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الأهلية المهنية لولوج درجة الممثلين من الدرجة الثانية 2525

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2153.93 صادر في 4 جمادى الأولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الأهلية المهنية لولوج درجة المساعدين الممتازين للانتاج 2526

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2154.93 صادر في 4 جمادى الأولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الأهلية المهنية لولوج درجة المنتجين المساعدين 2527

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2155.93 صادر في 4 جمادى الاولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الاهلية المهنية لولوج درجة الفنيين المساعدين الممتازين 2527

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2156.93 صادر في 4 جمادى الاولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الاهلية المهنية لولوج درجة الفنيين 2528

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2157.93 صادر في 4 جمادى الاولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الاهلية المهنية لولوج درجة الفنيين الممتازين 2529

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2158.93 صادر في 4 جمادى الاولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الاهلية المهنية لولوج درجة الفنيين الرؤساء المساعدين 2529

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2159.93 صادر في 4 جمادى الاولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الاهلية المهنية لولوج درجة المساعدين الاولين للانتاج 2530

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2160.93 صادر في 4 جمادى الاولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الاهلية المهنية لولوج درجة الفنيين المختصين 2531

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2161.93 صادر في 4 جمادى الاولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الاهلية المهنية لولوج درجة مقدمي البرامج من الدرجة الاولى 2531

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2162.93 صادر في 4 جمادى الاولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الاهلية المهنية لولوج درجة العازفين من الدرجة الاولى 2532

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

صفحة

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2163.93 صادر في 4 جمادى الاولى 1414 (20 اكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الاهلية المهنية لولوج درجة الممثلين الهزليين من الدرجة الاولى 2533

وزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي.

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 2101.93 صادر في 6 جمادى الاولى 1414 (22 اكتوبر 1993) بتنظيم الامتحان الانتقائي لولوج درجة تقني من الدرجة الثانية بالمعهد الوطني للبحث الزراعي 2534

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 2102.93 صادر في 6 جمادى الاولى 1414 (22 اكتوبر 1993) بتنظيم امتحان الاهلية المهنية الخاص بولوج درجة تقني من الدرجة الثانية بالمعهد الوطني للبحث الزراعي 2534

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 2103.93 صادر في 6 جمادى الاولى 1414 (22 اكتوبر 1993) بتنظيم الامتحان الانتقائي لولوج درجة تقني من الدرجة الاولى بالمعهد الوطني للبحث الزراعي 2535

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 2104.93 صادر في 6 جمادى الاولى 1414 (22 اكتوبر 1993) بتنظيم امتحان الاهلية المهنية الخاص بولوج درجة تقني من الدرجة الاولى بالمعهد الوطني للبحث الزراعي 2536

صفحة

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 2105.93 صادر في 6 جمادى الاولى 1414 (22 اكتوبر 1993) بتنظيم امتحان الاهلية المهنية الخاص بولوج درجة تقني من الدرجة الممتازة بالمعهد الوطني للبحث الزراعي 2537

المندوبية السامية لقدماء المقاومين واعضاء جيش التحرير.

قرار للمندوب السامي لقدماء المقاومين واعضاء جيش التحرير رقم 2521.93 صادر في 26 من جمادى الأولى 1414 (11 نوفمبر 1993) باجراء مباراة لتوظيف عونين للتنفيذ (فرع الضرب على الآلة الكاتبة) 2538

اعلانات وبلاغات

اعلانان بوضع لاستخلاص جداول المكلفين بالضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها 2539

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسالة ملكية سامية الى السيد الوزير الاول

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

الطابع الشريف – بداخله :

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

خديمنا الارضى الوزير الاول السيد محمد كريم العمراني

أمنك الله ورعاك ، وسلام عليك ورحمة الله وبركاته ، وبعد ،

فإن الادارة المغربية ـ على شاكلة مثيلاتها في العالم ـ لها مميزاتها وميزاتها. إنها هي التي تعمل لتنفيذ السياسة التي نقرها على جميع المستويات وفي جميع المجالات ، وهي التي تهتم أساسا بتحقيق الرفاهية والعيش الرغيد والأمن لجميع المواطنين وتسهر على تلبية حاجاتهم. ويتميز أغلب أعوانها ، على اختلاف درجاتهم الادارية ، بالاخلاص الأكيد لوظائفهم ، وبحسن الارادة للقيام بمهامهم على أحسن ما يرام.

ولكن ويا للأسف لها أيضا مواطن ضعف ، لا تختص بها وحدها ، بل يوجد لها نظير في جميع إدارات العالم.

لذا فالواجب يقضي على كل حكومة أن ترصد نقط ضعف الادارة وتعمل للتخلص منها واستبعادها.

ويبدو لنا أن من أسباب ضعف إدارتنا بقاء العون الاداري المسؤول في منصبه ومركز عمله مدة طويلة ، مما يترتب عليه نشوء عادات تخل بحسن تسيير الادارة ، وقيام علاقات شخصية بين المسؤول الأعلى ومن هم تحت سلطته من الأعوان ، الشيء الذي يؤدي إلى بروز ظاهرة الرتابة والتراخي ، وما يتولد عنهما من سوء تسيير المصالح العامة.

وتلافيا لكل ذلك ، قررنا أن يبقى الموظف المسؤول في نفس المنصب ونفس المركز مدة أقصاها أربع سنوات. ذلك أن انتقاله إلى منصب ومركز آخرين سيمكنه من العمل بنفس جديد ، بحكم أنه لا محالة سيغير عاداته ، وسيعمل مع زملاء جدد ، مما سيساعد إلى حد كبير على التخفيف من التباطؤ في العمل وتعثر سير الادارة ، وهما ما يعيبه المواطنون في الأغلب على إدارتنا.

فلتسهر رعاك الله على تنفيذ قرارنا هذا بكل حزم. أصلحك الله وسدد خطاك ، والسلام عليك ورحمة الله.

وحرر بالقصر الملكي بالرباط في يوم الاثنين 30 جمادى الأولى عام 1414 هـ موافق 15 نونبر سنة 1993 م.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نصوص عامة

تقرير

مرفوع إلى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله من والي بنك المغرب السيد محمد السقاط عن السنة المالية 1992

مولاي صاحب الجلالة،

لي عظيم الشرف، بأن أرفع إلى جلالتكم، طبقا للفصل 64 من الظهير الشريف المؤرخ في 23 ذي الحجة 1378 ، الموافق لـ 30 يونيو 1959 (وهو الذي احدث بموجبه بنك المغرب)، التقرير الخاص بسنة 1992 ، وهي السنة المالية الرابعة والثلاثون التي مرت على تأسيس معهد الاصدار.

إن الحصيلة التي يمكن استنتاجها من التطور الاقتصادي العالمي خلال 1992 كانت غير مرضية في المجمل. ذلك أن الانتعاش المأمول لم يتحقق كما أن النمو، بعد ثلاث سنوات من التباطؤ الملموس، كان ضعيفا في المجموع بحيث لم يتجاوز 1,8 % ، وهي نسبة غير كافية لبعث قوى محركة. وزيادة على ذلك، كانت بعض الدول النامية والولايات المتحدة الأمريكية هي التي سجلت لوحدها مستوى من النشاط الاقتصادي مرض نسبيا. وفي هذا السياق، تزايد استفحال البطالة، وتباطأ ارتفاع الأسعار، ولم تحقق التجارة العالمية إلا تقدما ضئيلا، وتزايد حجم الاستدانة. والحاصل أن آفاق إقرار نظام إقتصادي ومالي عالمي جديد قد ابتعدت. ذلك أن المفاوضات بشأن اتفاق تجاري في إطار الاتفاق العام حول التجارة والتعريفات، التي شرع فيها منذ أكثر من ست سنوات، لم تؤد إلى أية نتيجة نظرا لتباعد المواقف بين أوروبا والولايات المتحدة.

وبالفعل، إتسم النشاط الاقتصادي للبلدان الصناعية بالركود، واستمرار تراجع النمو بأوروبا الشرقية التي مازالت تواجه صعوبات إعادة الهيكلة. وبالعكس من ذلك، فقد لوحظ بعض التحسن فيما يخص الأقطار النامية، وهو مرتبط فقط بالنتائج الملحوظة التي أحرزتها بعض الدول. وتعزى تلك النتائج إلى فتور عام في الطلب نظرا، على الخصوص، لتباطؤ الزيادة في الأجور، وضعف الاستثمارات التي تأثرت في آن واحد، بالمستوى المرتفع نسبيا لأسعار الفائدة وبالشكوك التي تحوم حول الآفاق الاقتصادية وكذا الاضطرابات في أسواق الصرف.

وفي المجموع، بلغ النمو الاقتصادي العالمي 1,8 % عوض 0,6 % في العام الماضي. ويقدر بنسبة 1,5 % في الأقطار الصناعية فيما كان لايكاد يصل 0,3 % خلال 1991. وتنامى الإنتاج بمعدل 1,1 % في ظرف سنة في حظيرة المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وبلغ 2,1 % بالولايات المتحدة الأمريكية بعد أن سجل، في الواقع، انخفاضا بنسبة 1,2 % أثناء العام الماضي. وفي اليابان تباطأ الإنتاج بقدر بالغ بحيث تراجع ارتفاعه من 4 % إلى 1,3 %. وفي أوروبا الشرقية تقلص الناتج الداخلي الإجمالي في المجموع بمعدل 15,5 %. وبخلاف ذلك، تدعم النشاط الاقتصادي بشكل بين في البلدان النامية فتزايد بمعدل 6,1 %. غير أن هذا التطور الملائم لم يشمل سوى بلدان الشرق الأوسط التي سجلت نموا بنسبة 9,9 % وكذا أقطار آسيا حيث بلغ 7,9 %. وبخلاف ذلك، كانت الزيادة في الإنتاج محدودة في نسبة 2,3 % بأمريكا اللاتينية وفي أقل من 1 % بإفريقيا.

ومن جهة أخرى، تم بصفة عامة إحراز المزيد من التقدم في مقاومة التضخم. ففي البلدان المتقدمة مكن كل من الإبقاء على سياسات نقدية تقييدية، واعتدال الزيادات في الأجور، وكذا الاستقرار النسبي لتكلفة الطاقة من تخفيف ارتفاع الأسعار الذي تراجع في المجمل من 4,5 % إلى 3,2 % في ظرف سنة. وفي اقتصاديات أوروبا الوسطى والشرقية فإن التضخم قد تزايد، على العكس من ذلك، بقدر بالغ. وبالمثل، ظل التضخم مرتفعا بالبلدان النامية نتيجة تسارع الأسعار الملاحظ بإفريقيا وأمريكا اللاتينية حيث بلغ ارتفاع الاثمان 40 % و 170 % على التوالي، في حين تباطأ في الشرق الأوسط وآسيا.

ومن جهتها، فإن سوق العمل قد تردت من جديد في معظم البلدان وشاعت البطالة لتمتد، على الخصوص، إلى قطاع الخدمات. وهكذا شملت قرابة 30 مليون شخص في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، أي 7,8 % من السكان النشطين، وقد بلغت هذه النسبة 10 % تقريبا في أوروبا الغربية. وبالمثل، فإن الإصلاحات التي بوشرت وتراجع الإنتاج في أوروبا الشرقية قد واكبتها زيادة قوية في البطالة شملت أكثر من 22 مليون شخص. وفي الأخير، فإن الحصول على شغل بالبلدان النامية يبدو محدودا نظرا، على الخصوص، لتزايد السكان ولتقوية إجراءات الحد من الهجرة المتخذة من لدن الأقطار الصناعية.

لا تزال العوامل الهيكلية التي تعرقل نمو التجارة العالمية قائمة وقد زاد من مفعولها ضعف الطلب وكذا تشديد الممارسات الحمائية التي تبدو آفاق التخفيف منها، في الواقع، محط التشكك على إثر تعليق المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار جولة الأوروكواي. وبالموازاة مع ذلك، تواصل تكوين فضاءات إقتصادية تفضيلية على الصعيد الجهوي ، حيث تم على الخصوص إبرام معاهدة للتبادل الحر بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. وفي المجموع، سجل حجم التجارة العالمية تقدما بنسبة 4,5 %. إلا أن هذه الزيادة كانت، بصفة خاصة، لصالح الدول الصناعية التي يشكل نصيبها أكثر من 70 % من مجموع المبادلات. ومن حيث القيمة، بلغت التدفقات التجارية 3.700 مليار دولار وتنامت بنسبة 5,5 % على إثر ارتفاع السعر المتوسط للفوترة. وقد نجم هذا الارتفاع عن زيادة أسعار المنتجات المصنعة بمعدل 4 % ، فيما ظلت أسعار النفط والمواد الأولية الأخرى مستقرة تقريبا. وفي هذا السياق، تحسنت معدلات التبادل بمعدل 1,8 % بالنسبة للبلدان الصناعية، لكنها تراجعت بمعدل 3,6 % فيما يخص البلدان المصدرة للمواد النفطية وبنسبة 0,8 % فيما يرجع لباقي الإقتصاديات النامية.

وفي نفس الوقت، ما زالت موازين الأداءات الجارية لكبريات مجموعات الدول تخلف عجوزا هامة نسبيا. ذلك أنها تفاقمت بشكل واضح في البلدان الصناعية وكذا في الأقطار ذات الاقتصاد الخاضع للتخطيط سابقا. وبخلاف ذلك، تخفف العجز بقدر بالغ في البلدان النامية. وبالفعل، انتقل الرصيد السلبي للبلدان المتقدمة من 22 الى 38 مليار دولار. وقد ظل قائما تباين بين الوضعيات الخارجية. وهكذا على الخصوص، فإن الولايات المتحدة وألمانيا ما زالتا تفرزان عجزا، بلغ 62 و 25 مليار دولار على التوالي، بينما سجل اليابان فائضا قدر 118 مليار. وفي البلدان ذات الاقتصاديات الخاضعة للتخطيط سابقا تردى العجز الإجمالي للحسابات الجارية بقدر بالغ، بالأساس على إثر التطور الحاصل في حظيرة مجموعة الدول المستقلة. أما الأقطار النامية، باستثناء البلدان المصدرة للبترول التي تقلص عجزها الخارجي بشكل واضح، فقد تدهورت موازينها الجارية من جديد، بحيث بلغ العجز الإجمالي قرابة 78 مليار دولار، عوض 14 مليار في العام الماضي.

ظلت الحاجة إلى التمويل الخارجي مرتفعة لدى العديد من البلدان وقد زادت من الطلب بالسوق العالمية للرساميل التي اتسمت، على أي حال، ببعض الانفراج في أسعار الفائدة. وتزايد مبلغ الموارد المتوفرة، في المجمل، بشكل ملموس. إلا أن القسط الأوفر من التمويلات كان مرة أخرى من نصيب الأقطار الصناعية وبعض البلدان ذات الدخل المتوسط، خاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية. ونتيجة لذلك، فإن الأموال المتلقاة من لدن أوروبا الشرقية والبلدان ذات الدخل الوضيع ظلت قليلة الأهمية نسبيا.

ولذلك، فإن مساعدات المنظمات الدولية ما زالت مطلوبة بإلحاح من لدن العديد من الأقطار. وفي هذا الصدد، رفع صندوق النقد الدولي في دجنبر، بنسبة النصف، من مساهمات البلدان الأعضاء، فتزايد رأس ماله من 97,4 مليار إلى 144,8 مليار من حقوق السحب الخاصة. وإن تدعيم الموارد هذا سيمكن هذه المؤسسة من تمويل عمليات الإقراض دون لجوء مفرط للاقتراض. وفي المجموع، وبالنسبة للسنة بأكملها، فإن السحوبات التي تمت بصفة رئيسية في إطار أوفاق

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المؤازرة، قد تحددت في 4,8 مليار من حقوق السحب الخاصة، حصلت عليها بالأساس بلدان أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وآسيا. ومقابل ذلك، بلغت الاستردادات 4,2 مليار من حقوق السحب الخاصة في المجمل، وتبدو بذلك دون المبلغ الإجمالي للاقتناءات بقليل.

ومن جهته، فإن البنك الدولي قد دعم موارده باللجوء إلى اقتراضات بالسوق العالمية للرساميل، واسترسل في التدخل في إطار آلية التمويل المشترك. وفي الاخير، فتح البنك، خلال السنة المالية الممتدة من يوليوز 1991 إلى يونيو 1992 ، قروضا جديدة بمبلغ إجمالي يصل إلى 15,2 مليار دولار. وفي آخر هذه الفترة، ارتفعت المبالغ المدفوعة إلى 11,7 مليار دولار.

وفيما يخص الجمعية الدولية للتنمية، فقد حصلت، في شهر دجنبر، على وسائل تمويل إضافية بمبلغ 18 مليار دولار برسم اعادة التكوين العاشرة للموارد المتعلقة بالفترة الثلاثية المبتدئة في فاتح يوليوز 1993. وقد زادت الجمعية بقدر طفيف من اعتماداتها المفتوحة بحيث وصلت إلى ماقدره 6,6 مليار دولار منه قرابة النصف لصالح إفريقيا، كما رفعت من مدفوعاتها التي بلغت 4,8 مليار. وبالمثل، عمدت الشركة المالية الدولية إلى رفع رأس مالها في شهر ماي إلى 2,3 مليار دولار. وقد وصلت قروضها ومساهماتها إلى 1,8 مليار دولار من أجل تمويل مشاريع تقدر تكلفتها الإجمالية بمبلغ 12 مليار دولار.

وفي النهاية، توصلت الأقطار النامية بمبلغ 243 مليار دولار من الرساميل، في شكل هبات واستثمارات وعلى الخصوص قروض، وقد بلغت هذه الأخيرة 149 مليار. لذا، فإن المبلغ الإجمالي القائم برسم ديونها قد تزايد ليصل إلى أكثر من 1.700 مليار دولار رغم التخفيضات الممنوحة لبعض الدول. غير أن نسبة دين هذه المجموعة من الدول إلى الناتج الداخلي الإجمالي ظلت مستقرة في حوالي 37 % ، وهي نسبة تنطوي على الخصوص على تحسن وضعية المدينين ذوي الدخل المتوسط بينما لاتزال مشاكل المديونية حادة بالنسبة للبلدان الضعيفة الدخل. وبالمثل، تدنت خدمة دين الأقطار النامية بقدر خفيف إذ تراجعت من 167 إلى 162 مليار دولار على إثر انخفاض أسعار الفائدة والإسترسال في سيرورة إعادة الجدولة، وأصبحت تشكل 19 % من الصادرات عوض 21 % خلال 1991 .

اتسم سوق الصرف هذه السنة بتطور متباين الاتجاه للدولار وثبات نسبي للين وعلى الخصوص بضغوط حادة أثرت على النظام النقدي الأوروبي .

فقد عرف سعر الدولار خلال السنة تغيرات واسعة ومتباينة الاتجاه، تحت تأثير عدة عوامل ارتبطت بالأساس بالوضعية الاقتصادية في الولايات المتحدة وبمستوى أسعار الفائدة. وفي النهاية، ارتفعت قيمة هذه العملة في مختتم السنة بنسبة 4 % بالقياس لحق السحب الخاص وبنسبة 11 % بإزاء وحدة النقد الأوروبي فيما ظلت مستقرة تقريبا بالمقارنة مع الين الياباني.

وبالموازاة مع ذلك، شهد النظام النقدي الأوروبي في شهري شتنبر ونونبر اضطرابات هامة جاءت نتيجة لاختلاف السياسات الاقتصادية وكذا للريب فيما يخص مآل سيرورة الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية. ولذلك، وعلى الرغم من تدخلات لم يسبق لها نظير من طرف معاهد الإصدار، فإنه لم يمكن تفادي تعديلات في هذا النظام. وقد تبلورت هذه التعديلات في تخفيض قيمة البسيطة والاسكودو والليرة التي أجبرت مع الجنيه الاسترليني على الخروج من نظام الصرف الأوروبي. وفي المجموع، ومن نهاية سنة لأخرى، سجلت العملات الأوروبية الرئيسية انخفاضات ملحوظة في قيمتها بالمقارنة مع الدولار، بلغت قرابة 22 % بالنسبة لليرة، و 19 % فيما يخص الجنيه الاسترليني، و 16 % فيما يرجع للبسيطة، و 7 % فيما يرجع للفرنك السويسري، وزهاء 6 % بالنسبة لكل من المارك الألماني والفرنك الفرنسي والفلوران الهولندي والفرنك البلجيكي.

وفي الأخير، استمر انخفاض سعر الذهب بحيث تدنى هذا الأخير إلى 333 دولار للاونصة. ذلك أنه أمام عرض وافر، زادت من حجمه هذه السنة المبيعات الهامة التي قام بها معهد إصدار كل من بلجيكا وكندا، ظل الطلب ضعيفا نسبيا، إذ أن الذهب فقد خاصيته كملجأ للاحتفاظ بالقيمة.

إتسمت العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية بتقلبات قوية لايمكن التكهن بعاقبتها في الوقت الراهن. وأمام هذه الاضطرابات، عمدت الدول الصناعية، كالمعتاد، إلى إجراء مشاورات واتخاذ قرارات مكنتها من الحد بقدر بالغ من آثارها غير الحميدة. وبخلاف ذلك، فإن أقطار العالم الثالث قد تضررت مرة أخرى من تلك الاضطرابات، ولا يوجد أي مؤشر ينبئ بوقوع تغيرات تذكر في المستقبل القريب. وتدعو هذه الوضعية إلى تنسيق أحسن وإلى تعزيز التعاون الدولي من أجل القضاء على الاختلالات الحالية ورفع كل العراقيل التي تعوق التبادل الحر للسلع والخدمات.

إن الاقتصاد الوطني الواسع الانفتاح على الخارج قد تأثر بالكساد الذي أصاب على الخصوص المجموعة الاقتصادية الأوروبية، شريكنا التجاري الرئيسي. وزيادة على ذلك، تراجع كل من الإنتاج والدخل الفلاحي بقدر بالغ تحت تأثير ظروف مناخية غير ملائمة. إلا أنه خلافا لسنوات الجفاف الأخرى، كانت باقي القطاعات أقل تأثرا. وبالموازاة مع ذلك، تحسنت الوضعية المالية بشكل بين وسجلت نتائج مرضية.

وتتطلب دراسة هذه المعطيات الحيطة والحذر نظرا لفوارق سبق أن لوحظت فيما مضى على مستوى بعض المعطيات الاقتصادية والتي ظهرت هذه السنة أكثر اتساعا.

ومهما يكن من أمر وحسب المعطيات المؤقتة، فإن الناتج الداخلي الإجمالي المحسوب بالأسعار الثابتة قد سجل تراجعا بنسبة 2,9 % ، ينطوي على انهيار الإنتاج الفلاحي بمعدل 29 % ونمو شبه عام للقطاعات الأخرى بلغت نسبته الكلية 3,8 % ، وهي أعلى بكثير من الزيادة المحققة خلال السنة الماضية.

وبالإضافة إلى ذلك، واكب هذا التطور انفراج في الأسعار تمت ملاحظته على مستوى كل مراحل الإنتاج والتوزيع. وقد ساعد تراجع استهلاك الخواص على تقليص التضخم، نظرا لتوجيه الزيادة للدخل الإجمالي بقسط أوفر إلى الادخار وذلك عقب ارتفاع أسعار الفائدة. وهكذا فإن الاستثمار قد تعزز بينما تم احتواء الحاجة إلى التمويل عند نفس المستوى تقريبا الذي بلغته في السنة الماضية.

وفي النهاية، فإن نتائج القطاعات الاقتصادية تبدو غير متساوية وسجلت تراجعا في المجموع . غير أن الحصيلة التي يمكن استخلاصها من الوضعية المالية تظهر إيجابية في المجمل، كما يدل على ذلك بالخصوص تخفيض العجز الخارجي وتصحيح وضعية المالية العمومية.

ذلك أنه تم احتواء عجز الحساب الجاري في حدود 1,6 % من الناتج الداخلي الإجمالي رغم تفاقم العجز التجاري وذلك بفضل الإيرادات السياحية وتحويل مدخرات المواطنين المغاربة القاطنين بالخارج. ومن جهة أخرى، فإن تعزيز الاستثمارات الأجنبية، التي تزايدت بقدر بالغ وكذا تعبئة هامة للتمويل الخارجي قد مكنا من تغطية الرصيد السلبي للحساب الجاري وتسديد الدين الخارجي وكذا من تدعيم احتياطيات الصرف.

وفي مجال المالية العمومية، فقد تم تقليص عجز الميزانية، من 2,9 % إلى 1,7 % من الناتج الداخلي الإجمالي في ظرف سنة. وذلك أن توسع المداخيل بنسق سريع خاصة إثر إعادة إصلاح الهياكل الجبائية، أمام زيادة معتدلة للنفقات الجارية قد مكن من رفع الادخار العمومي بنحو النصف وقد غطى أربعة أخماس من نفقات التجهيز. وفي نفس الوقت، تواصلت تصفية مؤخرات الأداء، كما تدعم الاستثمار العمومي. غير أن التجاء الخزينة للتمويل النقدي ظهر في توسع كبير.

وقد أسفر نمو كل من احتياطيات الصرف والديون على الخزينة والقروض للاقتصاد عن إنشاء وسائل الأداء بقدر يتجاوز زيادة الناتج الداخلي الإجمالي. ومع ذلك فإن الزيادة في السيولة التي ترتبت عن ذلك لم تؤثر بشكل مفرط على التوازن النقدي الكلي إذ أن الأسعار عرفت بعض الانفراج وتم احتواء العجز التجاري الخارجي. ومن جهة أخرى فإن ارتفاع المجموعة النقدية انعكس أكثر على مستوى الودائع والحسابات لأجل مبرزا بذلك تدعيم الادخار.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الإنتـــاج

بعد النمو بنسبة 5,1 % الذي كان قد حققه خلال 1991 ، سجل الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة تراجعا بمعدل 2,9 % . وقد نتج هذا التدني الإجمالي، وهو الأقوى منذ 1969 ، عن الانخفاض القوي للمنتوج الفلاحي الذي أدى إلى تجاوز وحجب التحسن المسجل من طرف كل القطاعات الأخرى والذي بلغ نسبة 3,8 % عوض 1,8 % خلال 1991 .

وفي هذه الظروف، شهد تكوين الناتج الداخلي الإجمالي تغييرا عميق. وهكذا نزلت حصة الفلاحة إلى 15,1 % وانتقل نصيب القطاع الثاني إلى 29,7 % بينما ارتفعت الأهمية النسبية لنشاطات القطاع الثالث والخدمات على التوالي إلى 38,7 % و 16,5 % (1).

إن الإنتاج الفلاحي الذي بلغ في العام الماضي مستويات قياسية بالنسبة للعديد من المنتوجات قد تأثر كثيرا هذه السنة بالظروف المناخية وسجل تراجعا بنسبة 29 % عوض توسع بنحو الخمس خلال 1991. وتراجع محصول الحبوب في ظرف سنة من أعلى مستوى له إلى أقل حجم سجل خلال السنوات العشر الماضية، بعد أن تدنى بنسبة الثلثين، ولم يتجاوز 28,6 مليون قنطار، كما تقلص محصول القطاني بنفس النسبة إذ لم يتعد 1,5 مليون قنطار. وبالمثل، بلغ إنتاج الحوامض 1,1 مليون طن فتراجع بنحو الربع بالمقارنة مع المستوى الاستثنائي لسنة 1991 ، كما تدنى إنتاج الزيتون بأكثر من 30 % . ومن جانبها، انخفضت الزراعات السكرية بمعدل 8 % وتقلص محصول القطن بأكثر من ثلاثة أرباع. وبخلاف ذلك، ارتفع إنتاج البواكير بنسبة 2 % بعد أن تزايد بنسبة 30 % خلال السنة الماضية، كما تنامى إنتاج الكروم بمعدل 14 % وسجلت الزراعات الزيتية زيادة تجاوزت ثلاثة أرباع. وفيما يرجع لتربية المواشي، فقد أمكن تخفيف آثار قلة الأمطار خاصة بفضل توفر مخزونات من الأعلاف نأتت من الموسم الماضي واستيراد مواد علفية وتوزيعها. وهكذا فإن القطعان الذي يقدر بنحو 26 مليون رأس قد تزايد بنسبة 5 % . كما سجلت تربية الدواجن تحسنا بمعدل 6 % وارتفع إنتاج الحليب بنسبة 3 % . وفي الأخير، سجل مجلوب الصيد البحري تراجعا بمعدل 8 % مما أسفر عن انخفاض صادرات السمك وكذا الكميات المعالجة منه بنسبة 14 % .

انتعش نشاط صناعة الاستخراج، بصفة رئيسية بفضل ارتفاع الطلبيات من جانب وحدات التحويل المصدرة، وتنامى بقدر بالغ كما يشهد على ذلك تزايد القيمة المضافة بالأسعار الثابتة بنسبة 8 % ومؤشر استخراج المعادن بنسبة 4,8 % . وقد شمل هذا التوسع بالأساس إنتاج الفوسفاط القابل للمتاجرة والذي ارتفع بنسبة 6,5 % فوصل إلى 19 مليون طن.

وفيما يخص فرع «الطاقة والماء» اتسعت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة بنسبة 5 % . وتدعم نشاط تكرير البترول بمعدل 16 % ، فمكن على الخصوص من إعادة تكوين المخزونات وتلبية حاجيات المحطات الحرارية التي ارتفع إنتاجها بنسبة 10,5 % . ومقابل ذلك، تزايد الاستهلاك الكلي للطاقة بنسبة 2,5 % واتسع من جديد معدل التبعية إزاء الخارج فبلغ 92 % من مجموع الحاجيات وأدى إلى زيادة تكاليف الطاقة بنسبة 11,2 % رغم تراجع أسعار النفط.

تنامت القيمة المضافة لصناعة التحويل بنسبة 4 % عوض 2,2 % خلال 1991 فيما ارتفع مؤشر الإنتاج الصناعي بمعدل 1,7 % عوض 2,4 % في العام الماضي. وحسب هذا المؤشر، فإن الإنتاج قد تزايد في فروع الصناعات الغذائية، والألبسة والنسيج ، والكيمياء وشبه الكيمياء، والمصنوعات التعدينية ومعدات التجهيز ومواد البناء. وبخلاف ذلك، تراجع الإنتاج في الفروع الأخرى وخاصة منها فروع تركيب السيارات.

واتسم قطاع البناء والأشغال العمومية بالركود عقب انكماش نشاط البناء الذي عوضت عنه إنجازات القطاع العام في مجال التجهيزات الأساسية.

أما نشاط القطاع الثالث وهو عنصر رئيسي ضمن تكوين الناتج الداخلي الإجمالي، فقد تزايد بالأساس على إثر انتعاش السياحة فيما سجلت التجارة تباطؤا.

(1) يرجع للملحقين الإحصائيين 1 و 2

وفي الأخير، ارتفعت القيمة المضافة للإدارات العمومية بنسبة 5 % عوض 4,5 % في السنة الماضية.

إن زيادة الناتج الداخلي الإجمالي، المحسوبة بالأسعار الجارية لم تتجاوز 2 % عوض 12,5 % في 1991 و 10,3 % في 1990 ويبلغ المنخفض 5,1 % بدل 7 % في 1991 ، ويعكس تباطؤ التضخم الذي يؤكده تطور مؤشرات الأسعار. ذلك أن ارتفاع كلفة المعيشة تراجع من 8,2 % إلى 4,9 % ، وتدنت زيادة الأسعار بالجملة من 6,4 % إلى 2,8 % ، وزيادة أسعار الإنتاج الصناعي من 4,5 % إلى 3,2 % . أما أسعار التجارة الخارجية فقد انخفضت في المجمل سواء لدى الاستيراد، وعلى الخصوص كلفة الطاقة، أو لدى التصدير لاسيما أسعار المواد المعدنية.

وفي المجموع، لم يتجاوز الإنتاج الداخلي الإجمالي المحسوب بالأسعار الجارية 245,6 مليار درهم ولم يكد يتزايد إلا بمبلغ 4,8 مليار درهم أو 2 % عوض 26,8 مليار أو 12,5 % خلال 1991 . ومن جانبه، فإن الدخل الوطني الإجمالي المتاح، الذي يشتمل على الدخول الصافية المتلقاة من الخارج بمقدار 9,9 مليار، قد بلغ 255,5 مليار وارتفع بنسبة 2,2 % عوض 11,4 % في السنة الماضية (1).

وفي النهاية، تصل الموارد الوطنية إلى 269 مليار درهم، باعتبار التحويلات والدخول المتلقاة من الخارج التي بلغت 23,4 مليار، من ضمنها 18,5 مليار درهم برسم التحويلات التي قام بها المغاربة القاطنون بالخارج.

الطلـب

إن الانفاق الوطني الاجمالي، الذي يقدر بمبلغ 257,8 مليار درهم قد تزايد بنسبة 2,1 % فقط عوض 12,1 % خلال 1991 وأسفر، بالمقارنة مع الناتج الداخلي الاجمالي، عن عجز من الأمتعة والخدمات قدره 12,2 مليار درهم في نظير 11,8 مليار في العام الماضي.

وضمن هذا المجموع، قدر الاستهلاك النهائي بمبلغ 199,4 مليار، في تزايد بنسبة 0,9 % عوض 15,1 % في 1991 و 8,9 % في 1990 وبلغت حصته 81,2 % ضمن الناتج الداخلي الاجمالي. وصل الاستهلاك الخاص النهائي إلى 159,7 مليار وتراجع بمعدل 0,7 % ، بالأسعار الجارية بعد أن ارتفع بنسبة 15,9 % في السنة الماضية. وباعتبار الأسعار الثابتة، يكون استهلاك الخواص في تراجع بنحو 5 % .

أما استهلاك الخدمات غير القابلة للمتاجرة التي تقدمها الادارات العمومية، والتي تقدر بمبلغ 39,7 مليار درهم، فإنها تنامت بنسبة 8 % عوض 11,6 % في 1991 .

ومن جانبه، فإن الاستثمار الذي يقدر بقيمة 58,4 مليار قد تزايد بنسبة 6 "" ، أعلى بكثير من ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي. ومثل منه التغير الموجب للمخزونات مليار درهم، كما شكل ضمنه التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت 57,4 مليار، وسجل زيادة قدرها 3,6 مليار أو 6,6 % بحيث ارتفع معدل الاستثمار من 22,3 "" إلى 23,4 "" .

بلغ الادخار الداخلي 46,2 مليار درهم وتزايد بمقدار 2,9 مليار أو 6,8 % فشكل نسبة 18,8 "" من الناتج الداخلي الإجمالي. أما الادخار الوطني، الذي يشتمل بالإضافة إلى ذلك، على الدخول الصافية المتلقاة من الخارج فقد بلغ 56,1 مليار وتدعم بمقدار 3,6 مليار أو 6,9 % (1).

وفي النهاية، بلغت الحاجة إلى التمويل الناتجة عن مقاربة الادخار بالاستثمار، ما قدره 2,2 مليار درهم، وهو أقل مما سجل في العام الماضي. غير أنه باعتبار التسديد الفعلي لإسقاط أصل الدين الخارجي، فإن الحاجة إلى التمويل الإجمالية

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 3 إلى 5

(1) يرجع للملحقين الإحصائيين 6 و 7

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

تصل إلى 14,4 مليار درهم، أي قرابة 6 % من الناتج الداخلي الإجمالي. وقد أمكن تغطية هذا العجز بكامله بواسطة الرساميل الخارجية التي مكنت، زيادة على ذلك، من تدعيم احتياطيات الصرف.

العلاقات المالية مع الخارج

أسفر ميزان الأداءات عن فائض نهائي قدره 5,8 مليار درهم، أدى لرفع الاحتياطيات من العملة الأجنبية إلى مستوى يسمح بتغطية خمسة أشهر من واردات السلع والخدمات. وهذه نتيجة من الأهمية بمكان سيما وأنه تم إحرازها رغم تفاقم العجز التجاري بنسبة 30 %.

وبالفعل، تضررت المبادلات التجارية بقدر بالغ من جراء تضافر آثار كل من محيط دولي غير ملائم وظرفية داخلية طفت عليها انعكاسات الجفاف. ومع ذلك، فإن توسع مداخيل السياحة وتنامي التحويلات التي قام بها المغاربة القاطنون بالخارج قد مكنا من حصر عجز الحساب الجاري عند مبلغ دون 4 ملايير درهم، أي ما يعادل 1,6 % من الناتج الداخلي الإجمالي، وتمت تغطيته، بل أمكن تجاوزها، بواسطة الرساميل غير النقدية المتلقاة.

المالية العمومية

تأكدت سيرورة تقويم المالية العمومية، في آن واحد، بتدعيم الادخار العمومي بنحو النصف وبتخفيض عجز الميزانية إلى مستوى 1,7 % من الناتج الداخلي الإجمالي. وإن هذه الإنجازات الناتجة عن ارتفاع هام للإيرادات الجبائية، قد واكبها، زيادة على ذلك، تنامي كل من نفقات التجهيز وتسديد مؤخرات أداءات الدولة. ذلك أن المداخيل التي بلغت 63,6 مليار، قد سجلت توسعا بنسبة 14,4 % ، تتجاوز معدل زيادة النفقات الإجمالية وقدره 8,7 % ، حيث أنها وصلت إلى 78,9 مليار، بما في ذلك تسديد أقساط الدين العمومي. لذا، فإن احتياج الخزينة إلى التمويل، وقدره 15,3 مليار، قد تم تخفيضه بنسبة 10 %.

ومع ذلك فإن تمويل هذا العجز الذي ظل هاما، لم يكن يسيرا. فقد غطت المساعدات الخارجية، بمبلغ 6,5 مليار درهم، 42 % من الحاجيات عوض 60 % في 1991 . وبلغت الموارد الداخلية التي تزايد عليها الطلب، ما قدره 8,8 مليار وانتقلت حصتها ضمن تمويل عجز الخزينة من 40 % إلى 58 % . وعلاوة على ذلك، وأمام عدم كفاية الأموال المتلقاة من السوق المالية الداخلية، تجاوزت التجاءات الخزينة للوسائل ذات الطابع النقدي 4 ملايير درهم وتنامت بنسبة 46 %.

تطور النقد

ماتزال السياسة النقدية المطبقة خلال 1992 تندرج في إطار الجهود الرامية إلى الحفاظ على التوازنين الداخلي والخارجي. وقد اتسمت بالحرص أيضا على أن تتوفر القطاعات المنتجة على وسائل التمويل الملائمة والكافية. ولهذا الغرض ارتكز عمل السلطات النقدية على ضبط السيولات البنكية وتعديل إعاقة التمويل لدى البنك المركزي.

وفي هذا السياق الذي اتسم، زيادة على ذلك، بانكماش الإنتاج، تراجع ارتفاع المجموعة النقدية من 17,8 % إلى 12,1 % ، على أساس متوسط نهاية الشهور، ومن 16,8 % إلى 9,3 % من نهاية سنة لأخرى، غير أن هذين المعدلين ظلا يتجاوزان نسق تنامي الناتج الداخلي الإجمالي.

إن هذا الارتفاع في المجموعة النقدية، الذي شمل شبه النقد على الخصوص، قد نتج، في حدود 35 % عن تدعيم الموجودات الخارجية، و 24 % عن تزايد الديون على الخزينة وبواقع 41 % عن تنامي القروض المقدمة للاقتصاد. غير أن السيولات الإضافية دعمت الادخار بقدر أكبر. وبالتالي لم تؤثر على التوازن النقدي، كما يتجلى ذلك على الخصوص من خلال تباطؤ ارتفاع الأسعار.

الفلاحة والصيد البحري

بعد النتائج الممتازة التي ميزت السنة السابقة، سجل نشاط القطاع الأول في المجمل سنة 1992 تراجعا بينا نجم بالخصوص عن انهيار الإنتاج الفلاحي. وهكذا، عرفت القيمة المضافة الإجمالية للقطاع محتسبة بالأسعار الثابتة تقلصا حادا قدره 29 % ولم تمثل سوى 15,1 % من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 20,6 % سنة من قبل. ويعكس هذا التطور بالأخص تأثير تقلبات الأحوال الجوية التي يبدو وقعها بالغ الأهمية، سيما وأن 90 % من المساحات المزروعة لازالت غير مسقية.

وقد خلف انهيار الإنتاج الفلاحي آثارا سلبية على باقي القطاعات الاقتصادية حيث تسبب بالخصوص في انخفاض المداخيل في الوسط القروي الذي لا زال يضم أزيد من نصف عدد السكان، وكذا في تدهور وضعية التشغيل في هذا القطاع. وزيادة على ذلك، أدى ضعف العرض إلى تراجع محسوس للصادرات الفلاحية وإلى ارتفاع قوي للواردات، خاصة من الحبوب، بحيث أن الفائض الذي أفرزه الميزان التجاري الغذائي تقلص بشكل كبير وانخفض في ظرف سنة من 5,3 إلى 1,3 مليار من الدراهم.

لذا، فإن السلطات العمومية، حرصا منها على الحد من التأثيرات السلبية للنتائج الهزيلة للموسم الفلاحي، قد اتخذت عدة تدابير تهدف إلى تخفيف تحملات الفلاحين وضمان إمداد السوق بكيفية منتظمة وكافية بالمواد الأساسية، وكذا إلى الحفاظ على وضعية قطيع الماشية. كما تم توزيع الأعلاف المركبة على مربي الماشية بأسعار مدعومة، وقام الصندوق الوطني للقرض الفلاحي بإعادة جدولة ديون الفلاحين المتضررين من الجفاف.

وقد تميز الموسم الفلاحي 1991-1992 بظروف جوية غير مواتية اتسمت بقلة الأمطار وتوزيعها بشكل غير ملائم سواء على الصعيد الجهوي أم الزمني. وهكذا، بلغ النقص المسجل مقارنة مع متوسط التساقطات المطرية خلال السنوات العشر الأخيرة 20 % ، وشمل بالأساس المناطق الجنوبية والشرقية. وفي الواقع، فقد تهاطلت الأمطار بغزارة خلال شهري شتنبر وأكتوبر مما أدى إلى زرع مساحة تقارب المساحة المزروعة في الموسم الماضي. غير أن استمرار طقس جاف ما بين نونبر وفبراير نرتب عنه بشكل أساسي انخفاض قوي للمردودات، خاصة بالنسبة للحبوب والقطاني غير المسقية. إلا أن الأمطار المعتدلة خلال فصل الربيع ساعدت الزراعات المتأخرة مثل الحبوب الزيتية وزراعة الكروم. وفضلا عن ذلك، فإن توسيع المساحات المغطاة قد مكن من زيادة إنتاج البواكير (1).

الحبوب

بعد بداية مشجعة، نتيجة للتساقطات المطرية الأولى التي مكنت من زراعة ما يناهز 5 ملايين هكتار، حلت فترة جفاف طويلة أثرت بشكل محسوس على المزروعات مما أدى إلى إتلاف ما يقرب من ربع المساحات خاصة منها تلك المخصصة للشعير، وكذا إلى انهيار المردودات التي تراجعت في ظرف سنة من 15,8 إلى 5,8 قنطار للهكتار.

وفي هذه الظروف، تحدد إنتاج الحبوب الرئيسية الأربعة في 28,6 مليون قنطار، وسجل تقلصا بنسبة الثلثين مقارنة مع المستوى الاستثنائي للسنة السابقة. وقد هم هذا التطور غير الملائم كل الأصناف، حيث لم تتجاوز المحاصيل 10,8 مليون قنطار بالنسبة للشعير و 8,8 مليون قنطار فيما يخص القمح الطري و 6,8 مليون قنطار فيما يتعلق بالقمح الصلب و 2,2 مليون قنطار بالنسبة للذرة. وفيما يتعلق بإنتاج الأرز، فقد بلغ 221.000 قنطار وسجل تراجعا نسبته 10 % نتج كذلك عن انخفاض المردودات.

وإزاء انهيار المحصول وبغية تلبية حاجيات الاستهلاك، شملت الواردات من الحبوب المكونة أساسا من القمح 30,4 مليون قنطار، في توسع يناهز 60 %. وبالاضافة إلى ذلك، بلغت كلفة هذه المشتريات 3,4 مليار من الدراهم وتزايدت بمقدار الضعف من سنة لأخرى نتيجة أيضا لارتفاع الأسعار العالمية.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 8 إلى 20

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وقد كان تسويق الحبوب بواسطة الوسطاء المقبولين بدوره ضئيلا نظرا لارتفاع الاسعار في السوق الحرة. ولم تشمل حركة التسويق ما بين شهري يونيو ودجنبر 1992 سوى مليوني قنطار، يشكل منها القمح الطري ما يفوق 62 % ، عوض 12,2 مليون قنطار في نهاية الفترة المماثلة من السنةالسابقة.

القطاني

ساعدت الأمطار المبكرة والغزيرة في بداية الموسم على نثر البذور على مساحة 450.000 هكتار، مقاربة لمثيلتها في الموسم الفلاحي السابق والتي خصصت بها بناهز النصف لزراعة الفول. غير أن استمرار طقس جاف خلال الفترة ما بين نونبر وفبراير قد أضر كثيرا بنمو المزروعات.

وفي النهاية، بلغ إنتاج القطاني 1,5 مليون قنطار، أي بانخفاض بنسبة الثلثين مقارنة مع الموسم الفلاحي السابق، وذلك على إثر انهيار المردودات من 10,1 إلى 3,4 قنطار للهكتار. وقد شمل هذا التراجع كل الأصناف، وخاصة منها الفول الذي شكل 44 % من المحصول الكلي للقطاني بإنتاج قدره 675.000 قنطار، في انخفاض بمعدل الثلثين. وسجلت المنتجات الرئيسية الأخرى بدورها تراجعا ملموسا بلغ 85 % بالنسبة للجلبان وأزيد من 60 % فيما يتعلق بالعدس والحمص.

البواكير

بلغ إنتاج البواكير 556.000 طن وارتفع من موسم فلاحي لآخر بمقدار 2 % بفضل إسهام انتاج المساحات المغطاة التي توسعت بنسبة 30 % ووصلت إلى 3.000 هكتار، بينما أثرت الظروف المناخية غير الملائمة سلبيا على الزراعات غير المغطاة.

ومن جهة أخرى، فإن النضج المبكر لهذا المحصول الوافر وامتداده الزمني قد مكنا من تصدير كمية قدرها 272.000 طن خلال الموسم الفلاحي 1991-1992 ، أي ما يعادل المستوى القياسي المسجل في الموسم الماضي. وتعزى هذه النتيجة إلى تصدير 100.000 طن من الطماطم المزروعة في المساحات المغطاة، أي بزيادة قدرها 39 % . وبخلاف ذلك، تحددت الصادرات من البطاطس في 106.000 طن وتراجعت بمعدل 15 % ، وظلت صادرات الخضر الأخرى تناهز 14.000 طن. وأخيرا، تجدر الإشارة إلى أن إرساليات البواكير قد وجهت بصفة شبه كلية نحو بلدان السوق الأوروبية المشتركة.

الحوامض

بعد المستوى القياسي للإنتاج المسجل في الموسم الفلاحي السابق، عانت حقول الحوامض هذه السنة من الطقس البارد ومن قلة الماء في فصل الشتاء. وفي هذه الظروف، بلغ محصول الحوامض 1.1 مليون طن فقط، أي بتراجع يناهز الربع، يعزى بالخصوص إلى انخفاض بها يفوق الثلث لمحصول الأصناف المتأخرة الذي لم يتجاوز 416.000 طن.

ونتيجة لذلك، شملت الصادرات خلال الموسم الفلاحي 1991-1992 كمية قدرها 531.000 طن وسجلت انخفاضا نسبته 23 % ، يرجع بالأساس إلى تقلص مبيعات أصناف البرتقال المتأخرة بمعدل 43 % حيث تحددت في 192.000 طن. وعلى العكس من ذلك، بلغت الإرساليات من الكليمانتين 164.000 طن مسجلة بذلك توسعا قدره 19 % ، نتيجة لتضاؤل المنافسة الإسبانية ولجودة المنتوج. ويظل التوزيع الجغرافي للصادرات من الحوامض متسما بهيمنة حصة السوق الأوروبية المشتركة التي تمثل ثلاثة أرباع المجموع بينما تشكل حصة البلدان السكندنافية 16 % .

وقد تم تسويق أزيد من نصف محصول الحوامض في السوق المحلية، وخصص بالأساس للاستهلاك الطازج. ولم تقتن وحدات التحويل إلا 45.000 طن عوض 134.000 طن في الموسم الماضي و 339.000 طن في الموسم 1988-1989 .

الزراعات الصناعية

إن قلة وعدم انتظام الأمطار زمنيا قد أضرا أيضا بزراعة الشمندر غير المسقية. غير أن تحسن المردودات في المناطق المسقية خفف من حدة هذا التأثير على الإنتاج الذي بلغ 2,8 مليون طن ولم ينخفض في نهاية الأمر إلا بنسبة 9 % . أما محصول قصب السكر فقد ظل كالسنة الماضية يناهز المليون طن.

وفي المجمل، بلغ مجموع كميات السكر المستخرجة في حدود 80 % من الشمندر ما قدره 453.000 طن وانخفض بنسبة 9 % من سنة لأخرى. وقد مكن هذا الإنتاج من تغطية 57 % من الاستهلاك الداخلي عوض 64 % سنة 1991 . ونتيجة لذلك، ارتفعت الواردات من السكر الخام بمقدار 45 % حيث وصلت إلى 406.000 طن، وكلفت ما قدره 808 مليون درهم. وقد تم الرفع من سعر الطن من الشمندر لدى الإنتاج من 277 إلى 291 درهم، بهدف تشجيع الفلاحين على تنمية هذه الزراعة.

وفيما يتعلق بمحصول القطن، فقد وصل 55.000 قنطار، وانهار بأزيد من ثلاثة أرباع من موسم فلاحي لآخر. وتعزى هذه النتيجة بشكل كبير إلى تقلص المساحات بها يناهز الثلثين على إثر تخفيض الأسعار لدى الإنتاج.

زراعة الزيتون

لقد كان لكل من ضآلة التساقطات المطرية والحرارة المفرطة خلال فصل الصيف وكذا ظاهرة تعاوت مستوى المحاصيل من موسم لآخر تأثيرات غير ملائمة على إزهار أشجار الزيتون، وبالتالي على المردودات التي تدهورت في كل مناطق الإنتاج. وهكذا، بلغ محصول الزيتون الذي تم جنيه في خريف سنة 1992 ما قدره 380.000 طن، في انخفاض بنسبة 31 % مقارنة مع المستوى العالي الذي تحقق في السنة السابقة. كما تراجعت كميات الزيت المستخرجة بدورها من 55.000 طن إلى 37.000 طن.

الحبوب الزيتية

أدى تلف بعض الحقول المخصصة لزراعة الحبوب بالفلاحين إلى زرع بذور العباد فيها حيث بلغت المساحة المزروعة من هذا الصنف حوالي 200.000 هكتار، وهو مستوى قياسي يمثل زيادة قدرها 37 % من موسم فلاحي لآخر. وفضلا عن ذلك، ساعدت أمطار فصل الربيع على تحسن المردودات. وفي هذه الظروف، وصل إنتاج العباد إلى 1,9 مليون قنطار، في توسع نسبته 84 % . كما بلغ محصول الفول السوداني بدوره 348.000 قنطار، وتنامى بمعدل 70 % بفضل توسع كل من المساحات والمردودات.

زراعة الكروم

إن محصول العنب المكون في حدود 72 % من الأصناف المعدة للاستهلاك الطازج قد وصل إلى حوالي 3 ملايين قنطار، أي بتوسع قدره 14 % مقارنة مع الموسم الفلاحي السابق، وذلك بفضل تحسن المردودات. وموازاة مع ذلك، بلغ مجموع إنتاج النبيذ 435.000 هيكتوليتر وسجل ارتفاعا نسبته 12 % . وبخلاف ذلك، شملت صادرات النبيذ المنجزة ما بين أكتوبر 1991 وشتنبر 1992 كمية قدرها 50.000 هيكتوليتر، وسجلت تراجعا بمعدل 9 % وبلغت قيمتها 41 مليون درهم.

تربية المواشي

تم الحد من التأثير المضر للأحوال الجوية غير الملائمة على قطاع تربية المواشي بفضل توفر مخزونات من الأعلاف تم تكوينها في السنة السابقة وكذا بفضل التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية بهدف الحفاظ على القطيع، وخاصة منها استيراد وتوزيع الأغذية المركبة على مربي الماشية في المناطق الأكثر تضررا من الجفاف، وذلك بأسعار مدعومة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الماشية التي كانت حالتها الصحية مرضية قد استفادت زيادة على الأراضي الرعوية من مساحات واسعة متضررة كانت

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مخصصة لزراعة الحبوب والقطاني. وفي المجمل، قدر عدد قطيع البقر والغنم والماعز حسب الإحصاء المنجز خلال شهري مارس وأبريل 1992 بحوالي 26 مليون رأس، أي بتزايد نسبته 5 % من سنة لأخرى.

ومن جهة أخرى، سجل إنتاج اللحوم الحمراء المقدر هذه السنة بـ 325.000 طن انخفاضا بمعدل 2 % . وبخلاف ذلك، تزايد إنتاج لحم الدواجن البالغ 152.000 طن بنسبة 6 % ، وارتفع إنتاج البيض الذي وصل إلى 1,4 مليار وحدة بمعدل 3 % . وموازاة مع ذلك، توسع إنتاج الحليب بمقدار 3 % حيث ناهز 930 مليون لتر، تمت معالجة ما يقارب النصف منها. ومع ذلك، فقد استلزمت تلبية حاجيات الاستهلاك استيراد 47.000 طن من المنتجات الحليبية، وهي كمية تبدو في ارتفاع بمعدل 9 % وتتكون فيما يناهز 60 % من الزبدة. ووصلت كلفة هذه المقتنيات إلى ما مجموعه 842 مليون درهم، وتزايدت من سنة لأخرى بنسبة 38 % على إثر تصاعد الأسعار العالمية. وفضلا عن ذلك، تم الرفع من السعر المتوسط لدى الإنتاج للتر الواحد من الحليب من 2,65 إلى 2,90 درهم، وذلك من أجل تشجيع إنتاج هذه المادة.

الصيد البحري

إن قطاع الصيد البحري الذي عرف نموا هاما خلال السنوات الأخيرة قد واجه خلال سنة 1992 ظرفية صعبة. وقد تميزت هذه الظرفية من جهة بتضاؤل الموارد السمكية على مستوى بعض الأصناف نتيجة للاستغلال المفرط خاصة من طرف الأساطيل الأجنبية، كما اتسمت من جهة أخرى بوفرة العرض في السوق العالمية مما أدى إلى انخفاض الأسعار، وبالخصوص بالنسبة لبعض أصناف الرخويات التي تشكل أهم الأصناف المصطادة من لدن أسطول أعالي البحار.

وبالفعل، تحدد إنتاج الصيد في أعالي البحار في 125.000 طن مسجلا في ظرف سنة واحدة تراجعا قدره 16 % ، وتقلصت قيمته التي بلغت 2,5 مليار درهم بمعدل 7 % . وموازاة مع ذلك، انحصرت الكميات المصطادة من طرف الأسطول الساحلي في 421.000 طن وسجلت انخفاضا نسبته 5 % . وبالمثل، بلغت الصادرات من منتجات الصيد الخام والمحولة 188.000 طن، وهي كمية تبدو في تراجع بمعدل 14 % ، وجلبت إيرادا قدره 4,8 مليار درهم، في انخفاض بمقدار 10 % . وبخلاف ذلك، ارتفع الاستهلاك المحلي للسمك إلى 183.000 طن مسجلا بذلك زيادة نسبتها 22 % من سنة لأخرى.

إن السلطات العمومية، حرصا منها على الحفاظ على الموارد السمكية وضمان النمو المتواصل لهذا القطاع الذي يظل تأثيره هاما سواء بالنسبة للتشغيل وتغذية السكان أم بالنسبة للمداخيل من العملات الأجنبية، قد اتخذت عدة تدابير تهدف إلى ترشيد الإنتاج. وهكذا تقرر تمديد فترات الراحة البيولوجية بالنسبة لبعض الأصناف التي تستغل بكيفية مفرطة. كما تم تعزيز نظام مراقبة الشواطىء وتقنين رخص حيازة السفن.

وأخيرا، تم إبرام اتفاقية جديدة للصيد لمدة أربع سنوات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية. وتنص هذه الاتفاقية بالخصوص على الإبقاء على إمكانيات الصيد المتاحة لأسطول المجموعة وكذا على تعزيز الإجراءات الرامية إلى الحفاظ على الموارد السمكية، خاصة بواسطة احترام فترات الراحة البيولوجية التي يمكن أن تصل إلى 3 أشهر بالنسبة لبعض أصناف الرخويات. كما تتضمن الاتفاقية أيضا زيادة في التعويض المالي الذي تدفعه المجموعة التي التزمت فضلا عن ذلك بتقديم مساعدة في مجال البحث العلمي والتكوين المهني وبالإبقاء على النظام التفضيلي الذي تستفيد منه الصادرات من مصبرات السردين.

المعادن والطاقة

حقق نشاط قطاعي المعادن والطاقة نتائج مرضية عند نهاية سنة 1992 ، على الرغم من وضعية عالمية اتسمت بتراجع الطلب وانخفاض أسعار المنتوجات من أصل معدني وكذا بعدم استقرار سعر صرف الدولار الذي يعد العملة الرئيسية المعتمدة للتسعير.

وبالفعل، سجل مقياس الاستخراج المعدني ارتفاعا نسبته 4,8 % نتج بشكل خاص عن تزايد إنتاج الفوسفاط الخام الذي ترتب بدوره عن نمو الطلب الداخلي.

وبخلاف ذلك، عرفت الصادرات المعدنية بعض الركود وانخفض الإيراد المتأتي من هذه المبيعات من جديد مواصلا بذلك التوجه الملاحظ في السابق. وفي هذه الظروف، استمر تراجع حصة قطاع المعادن ضمن الصادرات الإجمالية.

وفيما يتعلق بمقياس قطاع الطاقة فقد سجل توسعا بمعدل 9,3 % يعكس نمو إنتاج الكهرباء وبدرجة أهم انتعاش نشاط تكرير المحروقات. ومن جهة أخرى، تفاقم عبء كلفة الطاقة بمقدار 11,2 % ، ونجم بشكل اقتصاري عن تزايد الكميات المستوردة من النفط. وهكذا، ارتفعت حصتها قليلا ضمن مجموع الواردات حيث بلغت 15,3 % .

الأساس 100 في 1987	1989	1990	1991	1992
مقاييس				
ـ الاستخراج المعدني	86,2	100,6	88,1	92,3
ـ إنتاج الطاقة	115,5	122,7	118,2	129,2

المعادن

عرفت القيمة المضافة لقطاع المعادن محتسبة بالأسعار الثابتة ارتفاعا بنسبة 8 % في سنة 1992 ، وشكلت 3,1 % من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 2,8 % سنة 1991 . وتزايدت الكميات المستخرجة بمعدل 5,9 % ، حيث انتقلت من 19 مليون طن إلى حوالي 20,2 مليون طن. ويشمل هذا التطور تحسنا في إنتاج كل من الفوسفاط والرصاص والفليورين وتقلصا في استخراج المعادن الأخرى. وعلى العكس من ذلك، تحددت القيمة بمكان الاستخراج في 5,2 مليار من الدراهم، وأسفرت عن انخفاض قدره 6,3 % يعكس انهيارا للأسعار أدى إلى تراجع القيمة المضافة للقطاع محتسبة بالأسعار الجارية بنفس النسبة (1).

إن توسع الانتاج لم يواكبه ارتفاع مماثل للصادرات ولا حتى إيراداتها التي عرفت تراجعا للسنة الثالثة على التوالي. ذلك أن الصادرات من المنتجات الخام التي سبق وأن تقلصت بما يناهز الخمس في السنة الماضية قد بلغت هذه السنة 9,8 مليون طن وسجلت انخفاضا قدره 1,7 % شمل بدرجة متباينة كل المواد باستثناء النحاس. كما أن عائدات المبيعات للخارج المقدرة بـ 3,3 مليار من الدراهم عرفت انهيارا أهم نسبته 13,5 % نتيجة لتدهور الأسعار.

وعلى صعيد السوق المحلية، بلغت الامدادات لوحدات التحويل المكونة بالأساس من الفوسفاط 10,8 مليون طن وتزايدت بها قدره 14,4 % . غير أن قيمة المبيعات المقدرة بـ 2,9 مليار درهم، عرفت إرتفاعا نسبته 5,6 % مقارنة مع المستوى المسجل في السنة السابقة.

الفوسفاط

وصل الإنتاج القابل للتسويق من الفوسفاط الخام إلى 19,1 مليون طن وارتفع في ظرف سنة واحدة بمعدل 6,5 % . وبلغت المبيعات الإجمالية من جهتها 19,7 مليون طن، وسجلت توسعا قدره 7,6 % ينطوي على نمو في الطلب المحلي وركود في حجم الصادرات.

بلغت الكميات المسلمة للوحدات المحلية للتحويل 10,6 مليون طن، وأسفرت عن توسع نسبته 15,4 % من سنة لأخرى، مما رفع معدل التقييم إلى 55 % عوض 51 % سنة 1991 . وهكذا وصل إنتاج الحامض الفوسفوري إلى 2,6 مليون طن، بزيادة قدرها 13,3 % . وبخلاف ذلك، تحدد إنتاج الأسمدة في 2,2 مليون طن، في انخفاض بنسبة 5,9 % .

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 21 و 22

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نظرا لحدة المنافسة وتراجع الطلب، لم تسجل الصادرات الإجمالية لمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط محتسبة بالأطنان المعادلة للحامض الفوسفوري إلا تغيرا ضئيلا، حيث لم تتجاوز 5,3 مليون طن. وضمن هذا المجموع، عرفت إرساليات الفوسفاط الخام ركودا بينما تقلصت الصادرات من الأسمدة. وكانت إرساليات الحامض الفوسفوري الوحيدة التي سجلت توسعا. غير أن السياسة المتبعة في ميدان التسويق مكنت البلاد من تدعيم مركزها كأول مصدر عالمي للفوسفاط والحامض الفوسفوري، ومن رفع حصتها في السوق العالمية لهذين المنتوجين إلى 31 % و 47 % على التوالي.

بعد ثلاث سنوات من الانخفاض المتوالي، بلغت إرساليات الفوسفاط 9,1 مليون طن وظلت مستقرة، بينما لم يتوقف تراجع التجارة العالمية للفوسفاط منذ سنة 1989 . وبخلاف ذلك، تقلصت القيمة المقابلة في ظرف سنة من 3 ملايير من الدراهم إلى 2,6 مليار على إثر انخفاض كل من الأسعار والدولار.

أما صادرات الحامض الفوسفوري فقد استفادت بشكل خاص من انتعاش حاد للطلب الصادر عن البلدان الأوروبية، وبلغت 1,5 مليون طن، في ارتفاع نسبته 8,7 % . وعلى العكس من ذلك، فإن إرساليات الأسمدة التي تضررت من التراجع القوي لمشتريات البلدان الآسيوية فقد تحددت في 1,8 مليون طن وتقلصت بمقدار 13,7 % . وفي المجمل، شملت مبيعات مشتقات الفوسفاط 2,4 مليون من الأطنان المعادلة للحامض الفوسفوري وانخفضت بمعدل 2,6 % . وقد مكنت من جلب ما يعادل 5,9 مليار من الدراهم، في انهيار بها قدره 16,5 % خاصة على إثر تقلص الايرادات المتأتية من إمدادات الأسمدة.

وفي نهاية الأمر، تراجع مبلغ معاملات مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط لدى التصدير في ظرف سنة من 10 ملايير إلى 8,5 مليار من الدراهم.

المنتوجات المعدنية الأخرى

إن نشاط المنتوجات المعدنية الأخرى المتدهور منذ سنتين خلت من جراء وضعية عالمية غير ملائمة قد زاد تدهورا هذه السنة في ارتباط مع ضعف الطلب والتراجع الشبه العام للأسعار. وبالفعل، تحدد الإنتاج في مليون طن تقريبا. وسجل انخفاضا قدره 5,2 % شمل كل المواد باستثناء الرصاص والفليورين. وقد ميز نفس التوجه المبيعات للخارج حيث تقلصت كمية الإرساليات إلى 630.500 طن والإيرادات إلى 716 مليون من الدراهم، في انهيار بها نسبته على التوالي 20 % و 13,5 % .

الرصاص

بلغ إنتاج الرصاص 104.900 طن، بزيادة قدرها 1,5 % مقابل 7,9 % سنة من قبل. ووصلت طلبيات معمل الصهر بزليجة إلى 76.000 طن، في ارتفاع بمعدل 14,2 % . وقد مكنت هذه الوحدة من إنتاج 68.600 طن من الرصاص الخالص تم تصدير 59.300 منها مقابل قيمة قدرها 279 مليون درهم. وعلى العكس من ذلك، لم تتجاوز صادرات المعدن الخام 16.100 طن، وسجلت قيمتها المقدرة بـ 31 مليون درهم تراجعا ملحوظا.

النحاس

شمل استخراج النحاس الذي ظل دون تغير في السنة السابقة 34.500 طن، وهي كمية تبدو في انخفاض بنسبة 11,5 % . وبخلاف ذلك، وصلت الصادرات إلى 41.000 طن، في ارتفاع بمعدل 5,7 % ، غير أن قيمتها التي بلغت 227 مليون درهم لم تتزايد إلا بمقدار 3,7 % .

البارتين

تراجعت الكميات المنتجة والمصدرة من البارتين على التوالي إلى 401.600 طن و 337.000 طن وسجلت انخفاضا بها قدره 7,6 % و 24,3 % . وقد أدى هذا التطور غير الملائم الذي يعزى بالأخص إلى ضعف الطلب إلى تقلص بها نسبته 19,4 % في إيراد المبيعات الذي قدر بـ 133 مليون درهم.

الزنك

تراجع إنتاج الزنك الذي تحدد في 42.600 طن بنسبة 17,3 % ، بعد أن عرف ارتفاعا متواصلا خلال السنوات الأخيرة. وقد ميز نفس التطور غير الملائم الصادرات التي لم يتجاوز حجمها 41.300 طن، مقابل قيمة قدرها 98 مليون درهم، أي بانخفاض على التوالي بها معدله 9,8 % و 11,5 % .

ومن المتوقع أن يتوسع إنتاج الزنك في السنوات المقبلة، نتيجة لاستغلال منجم كماسة المتعدد المنتجات الذي تقدر احتياطاته بـ 12 مليون طن والذي تبلغ طاقته الإنتاجية بفضل الاستثمارات المنجزة 130.000 طن من الزنك المركز، و 21.000 طن من الرصاص و 12.000 طن من النحاس.

المنغنيز الكيماوي

انعكس تقلص الأسواق الخارجية المترتب عن الأزمة التي تواجهها صناعة الحديد بشكل سلبي على النشاط الإنتاجي والتسويقي للمنغنيز الكيماوي. وهكذا، تحدد الإنتاج في 44.300 طن وأسفر عن انخفاض بها يفوق الربع من سنة لأخرى. وبالمثل، فإن كلا من الإمدادات للخارج والإيرادات تقلصا إلى 31.300 طن و 70 مليون درهم وتراجعا على التوالي بها نسبته 26,9 % و 17,1 % .

الفليورين

وصل استخراج الفليورين إلى 85.500 طن وسجل توسعا قدره 14,6 % . غير أنه نظرا لوفرة العرض الصادر عن الصين انخفضت المبيعات بمعدل 4,2 % من حيث الكميات و 13,5 % بالنسبة للقيمة، وتحددت على التوالي في 78.200 طن و 77 مليون درهم.

الطاقة

قدر الاستهلاك الإجمالي للطاقة بـ 6,9 مليون من الأطنان المعادلة للنفط، في ارتفاع نسبته 2,5 % عوض 3,5 % في السنة السابقة. وقد تمت تغطيته في حدود أربعة أخماس بواسطة المنتجات النفطية التي سجلت توسعا قدره 8,4 % . وبخلاف ذلك، عرف الإسهام الإجمالي للمصادر الأخرى للطاقة انهيارا بمعدل 16,1 % ، يعزى على الخصوص إلى استعمال أقل للفحم.

لم يتجاوز الإنتاج المحلي للطاقة 565.000 من الأطنان المعادلة للنفط، وأسفر عن تراجع نسبته 16,8 % عن سنة لأخرى، خاصة على إثر التقلص الشديد لإمدادات الكهرباء من أصل مائي ولإنتاج الفحم. وفي هذه الظروف، تفاقم العجز الطاقي من جديد وبلغ معدل التبعية إزاء الخارج 92 % . ونتيجة لذلك، فإن المقتنيات من النفط الخام المخصصة فضلا عن ذلك لتعويض تقليص واردات المنتجات الطاقية الأخرى قد تزايدت بمقدار الثلث ووصلت إلى 6,7 مليون طن. وفي المجمل، بلغت تكلفة الطاقة 9,6 مليار في ارتفاع بنسبة 11,2 % ، واستلزمت ما يعادل 28 % من عائدات الصادرات (1).

المنتوجات النفطية

لم يتجاوز استخراج المحروقات 28.000 من الأطنان المعادلة للنفط مقابل 41.000 طن في السنة الماضية. وتحددت الكميات المستخرجة من النفط في 10.000 طن، كما انحصر حجم الغاز الطبيعي في 23,6 مليون متر مكعب.

سجل استهلاك المنتجات المكررة المقدر بـ 5,1 مليون طن هذه السنة ارتفاعا نسبته 8,4 % عوض 1,3 % سنة 1991 . وقد أدى هذا الارتفاع الذي اقترن مع إعادة تكوين المخزونات التي تضاءلت بشكل محسوس في السنة السابقة إلى انتعاش بين لنشاط معملي التكرير المحليين اللذان حولا 6,2 مليون طن، أي بزيادة تفوق

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 23 إلى 26

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

16 % مقابل تراجع بمعدل 6,5 % في 1991 . ونتيجة لذلك، فإن الواردات المتأتية بالأساس من بلدان الخليج والتي انخفضت بنسبة 13,5 % في السنة المنصرمة قد وصلت إلى 6,7 مليون طن، في ارتفاع بها يناهز الثلث. غير أن كلفة هذه المقتنيات التي بلغت 8 ملايير من الدراهم تزايدت بوتيرة أقل قدرها 22,7 % على إثر انخفاض الدولار، وبدرجة أهم نتيجة لتراجع سعر البرميل بنسبة 7,7 % في المتوسط.

وفي نهاية الأمر، شمل ارتفاع المبيعات من المنتجات المكررة مجمل المنتوجات، خاصة منها الفيول الذي سجل تزايدا قدره 8,8 % . وقد زادت المحطات الحرارية التي اقتنت الثلثين من حجم مبيعات هذا الصنف من المحروقات من مشترياتها بمعدل 17 % ، وقلصت بنفس المقدار من وارداتها من الفحم. وفضلا عن ذلك، تزايد استهلاك الغازات السائلة بنسبة 8,8 % وزيت الغاز بـ 7,9 % والوقود بـ 4,4 % .

الفحم

لم يتجاوز إنتاج الفحم الحجري الموجه بشكل اقتصاري للسوق المحلية 503.000 طن وانخفض بنسبة 8,9 % ، بينما كان قد عرف ارتفاعا قدره 5 % في السنة السابقة. ومواراة مع ذلك، فإن الواردات التي بلغت 1,1 مليون طن من الفحم تراجعت بها يفوق الخمس نتيجة لاستعماله بدرجة أقل من طرف المحطات الحرارية. وبالمقابل، سجلت الكميات التي استهلكت على الصعيد المحلي انهيارا بمعدل 20,1 % ، وتراجعت إلى حوالي 1,6 مليون طن.

الكهرباء

قدر الإنتاج الإجمالي الصافي من الطاقة الكهربائية بـ 10,5 مليار كيلواط / الساعة، وأسفر عن توسع نسبته 6,3 % من سنة لأخرى. أما إسهام الكهرباء من أصل مائي الذي انحصر في أقل من مليار كيلواط/الساعة فقد تراجع بأزيد من الخمس على إثر انخفاض مستوى حقينة السدود. ونتيجة لذلك، تعزز إنتاج المحطات الحرارية الذي كان مهيمنا بنسبة 10,5 % في ظرف سنة واحدة حيث وصل إلى 9,5 مليار كيلواط/الساعة.

وبالمقابل، بلغ الاستهلاك 9,3 مليار كيلواط/الساعة، وسجل زيادة سنوية قدرها 6,4 % . وقد كان من الممكن أن يرتفع هذا المعدل لو لم يتم تطبيق انقطاعات أرغمت المستهلكين على إيقاف أعمالهم في أوقات معينة وعلى اقتناء وحدات كهربائية مستقلة.

إن الأعمال المدرجة في إطار البرنامج الهادف إلى تعزيز وسائل الإنتاج قد عرفت سرعة في التنفيذ من أجل مواجهة الطلب الذي يتضاعف كل عشرة أعوام. وهكذا، تواصلت أشغال تشييد المحطات الكهربائية بمطماطة وسد الوحدة، وبوشر العمل لبناء المحطة الحرارية بالجرف الأصفر. وزيادة على ذلك، تم إبرام اتفاقيات للتعاون مع الجزائر تتعلق مستقبلا بالتزود بالغاز الطبيعي.

الصناعة والسياحة

الصناعة

إن نشاط الصناعات التحويلية كما يتبين من خلال مقياس الإنتاج الذي يتخذ كأساس سنة 1987 قد أسفر عن نمو بمقدار 1,7 % ، وهو معدل يبدو مع ذلك أدنى من النسب المسجلة في السنوات السابقة (1). ومواراة مع ذلك، ارتفعت القيمة المضافة لقطاع الصناعة والصناعة التقليدية بها قدره 4 % بالأسعار الحقيقية، بينما ظلت القيمة المضافة لقطاع المباني والأشغال العمومية شبه مستقرة.

وبالفعل، تميزت سنة 1992 بتراجع توسع الطلب على أمتعة الاستهلاك، خاصة على إثر تراجع المداخيل في القطاع الفلاحي. كما أن الصادرات عانت من اشتداد المنافسة في بعض الأسواق وكذا من انخفاض المعروض من منتجات الصناعة الفلاحية باستثناء مبيعات الحامض الفوسفوري والملابس الداخلية.

ومع ذلك، فقد تم تحقيق تقدم ملموس على صعيد العديد من الفروع. وهكذا، سجل فرع النسيج أكبر نسبة نمو، ترتبت على الخصوص عن إنتاج الملابس الداخلية. كما تعزز نشاط فرع الصناعات الغذائية، وتزايد إنتاج فرع الكيمياء بعد أن كان قد تقلص في سنة 1991 . وبخلاف ذلك، تدهورت الوضعية في كل من فرع الصناعة المعدنية خاصة على مستوى معدات النقل، وفي فرع الأجهزة الكهربائية والالكترونية وكذا في فرع المواد المصنوعة من الخشب. وأخيرا، لم يعرف تحويل معادن المحجرة تطورا يذكر من سنة لأخرى.

الصناعات الغذائية
والمشروبات والتبغ

إن الصناعات الغذائية التي تسهم في تغطية حاجيات البلاد من المنتوجات الأساسية تشكل مصدرا هاما للمداخيل من العملات الأجنبية المترتبة عن الصادرات، وخاصة منها صادرات المصبرات.

وسجل نشاط هذا القطاع الذي عرف شبه ركود في سنة 1991 تحسنا قدره 2,5 % هذه السنة، يعكس في نفس الوقت زيادة بنسبة 4 % في إنتاج المواد الغذائية وتراجعا بمعدل 2,1 % في إنتاج المشروبات والتبغ.

وهكذا، استفادت المطاحن من انخفاض الاستهلاك الذاتي ومن تزايد الواردات من الحبوب حيث انتجت حوالي 19,5 مليون قنطار. وارتفع إنتاج الزيوت بها قدره 16 % على إثر توسيع طاقة السحق. كما انتقلت الكميات من الحليب المبستر من 390 إلى 440 مليون لتر نتيجة لتزايد الإنتاج. وبخلاف ذلك، ترتب عن ضآلة محصول الشمندر وقصب السكر انخفاض بها نسبته 9 % في إنتاج السكر الذي تراجع إلى 453.000 طن، ولم يعد يمكن من تغطية سوى 57 % من الحاجيات التي بلغت هذه السنة 810.000 طن. ونتيجة لذلك، وصلت الواردات من السكر إلى 406.000 طن، أي بارتفاع بمعدل 45 % . وتراجع نشاط فرعي المصبرات النباتية ومصبرات السمك بدوره بها قدره على التوالي 15 % و 10 % ، خاصة على إثر الإمدادات غير المنتظمة من المواد الأولية.

ومن جهة أخرى، سجل صنع المشروبات والتبغ في المجمل انخفاضا نسبته 2,1 % يعكس على الخصوص تراجعا بها قدره 6,8 % في إنتاج المشروبات الخالية من الكحول و 3,8 % في إنتاج التبغ.

صناعة النسيج
والملبس والجلد

عرف قطاع النسيج نموا متواصلا خلال العقد الماضي، حيث أن عدد المؤسسات الإنتاجية ناهز الضعف بينما تضاعف عدد مناصب الشغل بـ 2,5 مرة. ويشكل هذا القطاع 20 % من الإنتاج الصناعي ومن الصادرات الكلية.

وسجل صنع المنتوجات من النسيج والجلد توسعا قدره 4,3 % خلال سنة 1992 يلي النمو بها نسبته 1,9 % الملاحظ في السنة السابقة، وذلك بفضل تحسن نشاط فروع الملابس الداخلية والملابس الجاهزة والدباغة. وبالفعل، مكن تزايد الطلبيات الخارجية من رفع إنتاج الملابس الداخلية بها يناهز 38 % . وارتفع إنتاج الملابس الجاهزة بمعدل 11 % بالرغم من بعض الانخفاض في الصادرات، خاصة منها الموجهة إلى فرنسا.

أما فرع صناعة الصوف فلم يعرف إلا توسعا نسبته 1,6 % نظرا لانهيار المبيعات من الأقمشة. وتراجع نشاط فرعي القطن والألياف الاصطناعية بها قدره على التوالي 11,3 % و 1,6 % في ارتباط مع الانكماش الذي ساد السوق الداخلية. وأخيرا، فقد تواصل انخفاض صنع الزرابي وبلغ 6 % .

(1) يرجع للملحق الاحصائي 27

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ومن جهة أخرى، فإن قطاع الجلد الذي استعاد بعض الانتعاش في السنة الماضية قد عرف في المجمل ركودا في سنة 1992 . واستفاد نشاط الدباغة من استيراد الجلود وسجل نموا قدره 11,3 % . وعلى العكس من ذلك، عرف فرع الأحذية تراجعا نسبته 10,9 % نتج بالخصوص عن تقلص الطلب الخارجي.

الصناعات الكيماوية
وشبه الكيماوية

يرتبط قطاع الكيمياء وشبه الكيمياء وخاصة منه نشاط تحويل الفوسفاط ارتباطا وثيقا بتطور الطلب العالمي. وهكذا، فقد حل محل المنحى التراجعي الملاحظ في سنة 1991 انتعاش بمقدار 2,4 % يعزى بالخصوص إلى الاتجاه التصاعدي لإرساليات الحامض الفوسفوري. وبخلاف ذلك، تراجع إنتاج كل من الأسمدة والمواد المصنوعة من الورق أو الورق المقوى والمواد المطاطية أو البلاستيكية.

وإذا كانت صناعة الأسمدة قد عرفت تقلصا من جديد حيث لم تكد الكميات تتجاوز 2,2 مليون طن، فإن إنتاج الحامض الفوسفوري استفاد من زيادة الصادرات بها قدره 8,7 % ووصل إلى حوالي 2,6 مليون طن، أي بتوسع بنسبة 13,3 % . وفي هذه الظروف، انتقل معدل التحويل المحلي للفوسفاط في ظرف سنة واحدة من 51 % إلى 55 % .

وعرفت صناعة المواد الصيدلية بدورها انتعاشا نسبته 1,5 % يعزى بشكل اقتصاري إلى تحسن الاستهلاك المحلي. كما أن إنتاج عجين الورق والمواد البلاستيكية تزايد بها قدره على التوالي 7,2 % و 4,6 % ، وذلك من أجل تلبية الطلبيات الصادرة عن الصناعات المستعملة لهذه المواد.

وعلى العكس من ذلك، فإن فرع المطاط والبلاستيك وبعد التوسع الملاحظ سنة 1991 قد سجل انخفاضا نسبته 9 % يعزى في آن واحد إلى تراجع قدره 12,8 % في صنع العجلات وإلى تقلص إنتاج المواد البلاستيكية بمعدل 5,6 % .

صناعة المعادن

إن النتائج المحققة في فرع الصناعات المعدنية الذي يشكل 16 % من القطاع الصناعي والذي يمثل 15 % من الانتاج و 10 % من الصادرات الصناعية تظل في المجمل متوسطة.

وقد تدهورت الوضعية الاجمالية لهذه الصناعات سنة 1992 ، واضعة بذلك حدا للمنحى التصاعدي الملاحظ خلال السنوات الأخيرة. وأدى كل من تراجع الطلب وتحرير الواردات إلى تقلص خفيف للانتاج بها قدره 0,6 % ، خاصة على مستوى معدات النقل والتحويل الأولي للمعادن.

وسجل بمفرده نشاط صناعة الحديد الصلب الذي كان قد تزايد سنة 1991 انخفاضا نسبته 3,3 % نتيجة لضعف الطلب.

كما عرف فرع معدات النقل بدوره تراجعا بمعدل 17,5 % . وباستثناء انتعاش إنتاج معدات السكك الحديدية الذي تزايد بها يفوق الضعف خاصة بفضل صنع عشر قاطرات كهربائية، فإن كل الصناعات الأخرى سادها توجه نحو الانخفاض. وهكذا لم يتجاوز تركيب السيارات الخصوصية 15.000 وحدة، أي بانهيار بها يناهز الربع من سنة لأخرى، كما تراجع معدل استعمال الطاقة الانتاجية من 80 % إلى 60 % على إثر تزايد استيراد السيارات. وبالمثل، تقلص نشاط تجميع السيارات النفعية وإنتاج الدراجات والدراجات النارية بها قدره على التوالي 18,3 % و 23 % .

وبخلاف ذلك، سجل إنتاج الأدوات التعدينية تقدما جديدا نسبته 13,7 % بفضل تحسن بمقدار 24,3 % في كل من صنع الأواني المعدنية والنجارة المعدنية و 42,4 % في فرع الأواني المنزلية. وعلى العكس من ذلك، تراجعت وتيرة نمو إنتاج الأثاث والتلفيفات المعدنية بها قدره 6,7 % و 4 % .

وفي فرع آلات ومعدات التجهيز سجل ارتفاع قدره 3,9 % بعد الزيادة بها نسبته 5,3 % سنة 1991 . وقد عوض الانتعاش بها معدله 36,3 % في صنع المحركات والتربينات التطور غير الملائم الذي عرفه إنتاج الآلات الفلاحية والمعدات الموجهة لقطاعي المعادن والمباني.

صناعات مختلفة

ضمن الصناعات المكونة لهذه المجموعة تراجعت صناعة الخشب بنسبة 6,3 % نتيجة على الخصوص لانخفاض تصنيع المنتجات والتلفيفات من الخشب بها قدره 19,8 % . وتراجع إنتاج المعدات الكهربائية والإلكترونية بدوره بمعدل 10,4 % في ارتباط مع تقلص الطلب الخارجي على شبه الموصلات. وبخلاف ذلك، تعزز إنتاج فرع الأدوات المكتبية بنسبة 23,7 % .

مواد البناء

تزايد إنتاج مواد البناء بها قدره 1,6 % ، وهي وتيرة أضعف من النسب المسجلة سابقا، وذلك نتيجة لتراجع كل من إنتاج المكتلات بها معدله 9,9 % والمواد الطينية بها نسبته 3,4 % . وقد ارتفع إنتاج الأسمنت من 5,8 إلى 6,2 مليون طن، وتعزز بإنشاء معمل جديد بآسفي تبلغ طاقته 600.000 طن في السنة. وتزايد صنع الزجاج بدوره بمقدار 29,6 % ، كما ارتفع إنتاج الخزف بنسبة 5,8 % .

المباني والأشغال العمومية

عرفت القيمة المضافة لهذا القطاع استقرارا هذه السنة بعد أن كانت قد تراجعت بها قدره 3,6 % سنة 1991 . وينطوي هذا التوجه من جهة على تقلص جديد لنشاط المباني، سواء على إثر انخفاض الطلب وخاصة في الوسط القروي أم نتيجة لتكلفة البناء، ومن جهة أخرى، على انتعاش في الأشغال العمومية التي استفادت من زيادة نفقات الدولة في ميدان التجهيز.

وفي فرع المباني يبرز تطور رخص البناء شبه ركود في مساحات السقوف التي بلغ مجموعها 7,5 مليون متر مربع، مقابل قيمة قدرها 8,7 مليار درهم. كما أن عدد المنازل التي تم إحصاؤها تجاوز بقليل 50.000 وحدة، وتراجع بنسبة 4 % .

السياحة

كان تطور النشاط السياحي جيدا في المجموع خلال سنة 1992 . ذلك أن عدد السياح الأجانب بلغ 3.367.055 وتزايد في المجمل بنسبة 4 % . وتبدو هذه الزيادة هامة سيما وأنها نتجت بصفة اقتصارية عن ارتفاع عدد السياح الغربيين بأكثر من النصف، في حين سجل الزوار الوافدون من المغرب العربي تراجعا بارزا، بنسبة 20 % [1]. وبالموازاة مع ذلك، لوحظ تزايد بين في النشاط الفندقي. وهكذا بلغت الليالي التي قضاها السياح الأجانب بالفنادق المصنفة 8,3 مليون وشهدت توسعا بمعدل 57 % ، الذي يلي، في الواقع، الانكماش الحاصل سنة 1991 والذي تجاوز الثلث. وفي الأخير، وصلت الإيرادات من العملة الأجنبية إلى 11,7 مليار درهم في المجموع فارتفعت بنسبة الثلث تقريبا، بعد أن انخفضت بمعدل 16 % خلال العام الماضي.

دخول السياح

بلغ العدد الإجمالي للسياح 4.504.746 فتزايد بنسبة 7 % . وشمل توافد المغاربة القاطنين بالخارج، لوحدهم 1.137.691 شخصا، أي بارتفاع 17,1 % ، كما تزايد عدد الزوار الأجانب بمعدل 4 % ليصل إلى 3.367.055 . وفيما لم تمثل سياحة العبور سوى 3,4 % من المجموع، وصل عدد الوافدين برسم سياحة

(1) يرجع للملحق الإحصائي 28

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الإقامة الدولية 3.252.062 ، مسجلا زيادة خفيفة بنحو 2 % في ظرف سنة. وقد نتج هذا التطور الإجمالي عن حركتين متباينتي الاتجاه. وهكذا كان عدد السياح المغاربيين البالغ 1.738.349 في تراجع شديد نسبته 20 % بالمقارنة مع المستوى المنقطع النظير لحد الآن والملاحظ خلال 1991 ، بينما عرف مجموع الزوار الوافدين من أوروبا، البالغ 1.291.124 ، توسعا بنسبة 52,3 % في ظرف سنة، وبمعدل 9 % بالقياس لسنة 1990 . وقد شمل نفس التوجه السياح الوافدين من أمريكا الشمالية ومن أقطار الخليج.

على إثر انخفاض توافد المغاربيين، تراجع نصيب دخول الزوار عن الطريق البرية بنسبة 17 % لكنه ظل مهيمنا بنسبة 59 % من المجموع. وبخلاف ذلك، تعززت حصتا النقل الجوي والبحري بشكل ملموس فبلغتا 29 % و 12 % على التوالي.

التجهيز السياحي

إن نسق إنجاز الاستثمارات في القطاع السياحي، باستثناء فرع النقل، يبرز بعض الترقب الذي يبدو مرتبطا على الخصوص بالطاقة الائتوائية القائمة. وهكذا، ظل مستوى شغل الاسرة، رغم الانتعاش الذي لوحظ هذه السنة، دون إمكانيات الاستقبال بشكل ملموس. ذلك أن عدد المبيتات بالفنادق المصنفة قد تحسن دون شك بنسبة 57 % إلا أنه لم يتجاوز قط، بمجموع 8,3 مليون، المستوى المحقق خلال 1990 . كما أن مدة الإقامة الإجمالية بما فيها الليالي التي قضاها القاطنون بالبلاد، والتي لم تبلغ سوى 2,4 مليون، قد وصلت إلى 10,7 مليون ليلة، وتبدو في تزايد بمعدل 37 % في ظرف سنة، وبنحو 4 % فقط بالمقارنة مع 1990 .

تم رفع طاقة الإيواء المصنف المتوفرة خلال 1992 إلى 95.075 سرير عقب الشروع في استغلال 22 مؤسسة فندقية تحتوي على 2.138 سرير، وهذه طاقة دون إنجازات السنة الماضية بأكثر من النصف. وقد استلزمت هذه الوحدات الجديدة 274 مليون درهم، وانشئت بصفة رئيسية بوجدة ومراكش وورزازات، كما شملت بنسبة أكثر من الثلثين مؤسسات من الصنف المتوسط.

بلغت الاستثمارات في طور الإنجاز 5,9 مليار درهم وشملت 142 مشروعا بطاقة تصل إلى 32.000 سرير، موزعة بشكل متساو، سواء على الصعيد الجهوي أم بحسب أصناف المؤسسات.

أما المشاريع المؤهلة للاستفادة من قانون الاستثمارات، فإنها تهم على الخصوص 46 مؤسسة للإيواء طاقتها 8.000 سرير تقريبا وتبلغ تكلفتها الإجمالية 2,1 مليار درهم. وفي الأخير، وصلت الاستثمارات المقبولة في مجال النقل السياحي إلى 1,5 مليار درهم، وتتعلق بالأخص باقتناء وسائل النقل تبلغ طاقتها الإجمالية 2.200 مقعدا.

وفي الأخير، يبدو من المناسب، في سياق هذا الانتعاش الذي لا يزال غير كاف ولاشك، الاستمرار في عمل إصلاح وتصحيح القطاع السياحي، الذي يكفل لوحده الإسهام بشكل فعال الحفاظ على المكتسبات. كما ينبغي أيضا أن يؤخذ بالاعتبار ضمن مسلسل الانعاش الذي شرع فيه، كل من الطلب المحتمل وآثار التنافس المتزايد فيما بين البلدان السياحية وخاصة منها المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط. وعلى المدى الطويل يستدعي التقويم القابل للاستمرار رفع مستوى المنتوج السياحي الوطني، وضرورة تخصيص استقبال يتناسب وتقاليد البلاد، والتوصل إلى اقرار نسبة ملائمة لجودة الخدمات بالقياس للأثمان والإبقاء عليها.

الأسعار ـ الأجور ـ السكان ـ التشغيل

الأسعار

تميز تطور الأسعار في سنة 1992 بتباطؤ في الارتفاع سواء على مستوى الانتاج أم على صعيد كل من تجارة الجملة وتجارة التقسيط. وهكذا بلغت الزيادة في مقياس كلفة المعيشة 4,9 % عوض 8,2 % سنة 1991 و 6,7 % سنة 1990 . كما تباطأ ارتفاع الأسعار في أسواق الجملة وتحدد في 2,8 % مقابل 6,4 % في السنة الماضية. وأخيرا، وعلى مستوى الانتاج الصناعي فقد تزايد مقياس الأسعار بنسبة 3,2 % عوض 4,5 % في سنة 1991 .

وقد نتج هذا التطور عن تقلص شديد في الطلب الإجمالي بسبب التراجع البين للمداخيل في الوسط القروي وعدم إجراء أي تعديل للمرتبات بالوظيفة العمومية والانخفاض الطفيف للأسعار لدى الاستيراد. وعلاوة على ذلك، لم تعرف أسعار المواد الغذائية إلا زيادة ضئيلة نتيجة لمواصلة دعم المنتوجات الأساسية ولوفرة العرض حيث أن حجم الواردات قد عوض انهيار الإنتاج الفلاحي.

مقياس كلفة المعيشة

لازالت متابعة التطور العام لأسعار التقسيط تتم بواسطة مقياس يرجع أساسه إلى الفترة ما بين ماي 1972 وأبريل 1973 ، وينحصر في 210 مواد يتم رصد أسعارها في ثمان مدن وتدخل ضمن نفقات خمس فئات من الأسر ذات المداخيل المتوسطة. وقد تم إعداد مقياس جديد سوف يمكن من توسيع وتحسين متابعة الأسعار في الوسط الحضري، غير أنه لم يتم بعد الاعلان عنه. وسيضاف إليه في مرحلة ثانية مقياس آخر خاص بالأسعار في الوسط القروي.

وقد انحصر ارتفاع أسعار التقسيط كما يتم احتسابه بواسطة المقياس المستند إلى 210 مواد في 4,9 % سنة 1992 مقابل 8,2 % سنة 1991 و 6,7 % في سنة 1990 (1).

ويبرز التطور الزمني أن المقياس العام سجل تزايدا متواصلا إلى غاية شهر أبريل، وعرف شبه استقرار ما بين شهري ماي ويوليوز، ثم سجل من جديد ارتفاعا ما بين شهري غشت وأكتوبر. وبعد ذلك، عرفت الأسعار استقرارا نسبيا نتيجة للتراجع الموسمي لأسعار بعض المواد الغذائية.

وقد شمل تباطؤ الزيادة في كلفة المعيشة جميع المدن حيث أن المعدلات التي سجلت تراوحت ما بين مستوى أدنى قدره 4,4 % في كل من الرباط ووجدة، وحد أقصى بلغ 6,5 % في أكادير.

كما شمل هذا التباطؤ كل فئات المنتجات، وإن بدرجات مختلفة. وبالفعل، فإن الارتفاع كان معتدلا على صعيد كل المجموعات، حيث هم المعدل الأعلى أي 5,8 % ركن «النقل والتسلية وغير ذلك» والمعدل الأدنى وقدره 3,6 % مجموعة «المسكن».

ويبرز تحليل التغير حسب فئات المنتجات كما يتبين من خلال الجدول التالي أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية أسهم بما يفوق النصف في تزايد كلفة المعيشة.

	الترجيح %	المتوسط السنوي 1991	المتوسط السنوي 1992	التغير الاجمالي %	التغير المرجع %
التغذية	54	470	493,2	+ 4,9	+ 2,7
الملبس	8,5	366,8	384,5	+ 4,8	+ 0,3
المسكن	13,5	380,9	394,5	+ 3,6	+ 0,4
الصيانة والصحة و العلاج ..	5,5	352,6	367,7	+ 4,3	+ 0,2
النقل والتسلية وغير ذلك ...	18,5	538,2	569,4	+ 5,8	+ 1,3
المقياس العام	100	455,3	477,8	+ 4,9	+ 4,9

(1) يرجع للملحق الإحصائي 29

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبالفعل، عرفت أسعار المواد الغذائية زيادة بمعدل 4,9 % تقل بكثير عن نسبة 8,6 % المسجلة في السنة السابقة وتعزى إلى ارتفاع قدره 6,7 % في أسعار اللحوم، و 5,9 % في أسعار الحبوب ومشتقاتها، و 12,8 % في أثمان القطاني و 8,6 % في أثمان الفواكه الطرية. كما أن أسعار المواد الأخرى تزايدت باستثناء أثمان التوابل التي سجلت انخفاضا بنسبة 10,8 % يلي في واقع الأمر زيادة بما يناهز الثلث في السنة الماضية.

وأسفر ركن «النقل والتسلية وغير ذلك» بدوره عن ارتفاع قدره 5,8 % مقابل 7,7 % في سنة 1991 ، نتيجة لتزايد تكاليف النقل والتأمين.

بلغ الارتفاع الذي عرفه ركن «الملبس» في المجمل 4,8 % في سنة 1992 عوض 7,1 % سنة 1991 ، وعكس بالأساس الزيادات بما قدره 6,7 % في مجموعة «الملابس الخارجية» و 4,7 % في أسعار الأقمشة.

بعد أن سجل زيادة قدرها 8,2 % في السنة السابقة، ارتفع مقياس مجموعة «المسكن» بنسبة 3,6 % خاصة على إثر تصاعد أثمان الكراء وتسعيرات الكهرباء والماء.

وأخيرا، عرف مقياس مجموعة «الصيانة والصحة والعلاج» ارتفاعا نسبته 4,3 % ، يبدو أدنى من معدل 6,7 % المسجل سنة 1991 .

مقياس أسعار الجملة

إن تطور أسعار الجملة الذي لازالت متابعته تتم بواسطة مقياس يتخذ سنة 1977 كمرجع ويشمل أسعار 231 مادة قد أفرز ارتفاعا بلغ 2,8 % ، وهو أدنى مستوى سجل منذ سنة 1987 (1) .

	الترجيح %	المتوسط السنوي 1991	المتوسط السنوي 1992	التغير الإجمالي %	التغير المرجح %
القطاع الفلاحي	39,6	289	297,4	+ 2,9	- 1,1
القطاع الصناعي	60,4	300,4	308,7	+ 2,8	- 1,7
منه :					
ـ الطاقة	6,2	358	384,8	+ 1,8	- 0,1
ـ الصناعات الغذائية	25	273	280,3	+ 2,7	- 0,6
ـ الملبس والنسيج	7,3	207,9	214,5	+ 3,2	+ 0,2
ـ صناعات التعدين	10,4	370,9	381,8	- 2,9	+ 0,4
ـ صناعات خفيفة أخرى ...	11,5	313,2	323,1	+ 3,2	+ 0,4
المقياس العام	100	295,9	304,2	+ 2,8	+ 2,8

ساد الاتجاه نحو التصاعد المعتدل بشكل شبه متواصل طيلة السنة باستثناء أشهر مايو ويوليوز وأكتوبر التي تميزت بتراجع موسمي لأسعار السمك والدواجن.

تراجع ارتفاع الأسعار في القطاع الفلاحي من 4,7 % إلى 2,9 % في سنة 1992 . ويعزى هذا التباطؤ الإجمالي إلى الانخفاض بما قدره 5,5 % في الخضر، و 2,2 % بالنسبة للفواكه و 1,5 % فيما يتعلق بالسمك. وبخلاف ذلك، تزايدت أسعار كل من منتوجات تربية المواشي والخشب وبدرجة أهم أسعار الحبوب والقطاني.

وقد شمل هذا التباطؤ أيضا الأسعار في القطاع الصناعي التي تحددت الزيادة التي عرفتها في 2,8 % عوض 4,8 % سنة 1991 ، على إثر تراجع وتيرة الأسعار الملاحظ في كل فروع الصناعة باستثناء فرع الملبس والنسيج الذي سجلت أسعاره ارتفاعا قدره 3,2 % يلي الانخفاض بنسبة 1,6 % في السنة الماضية.

(1) يرجع للملحقي الإحصائي 30

مقياس أسعار الإنتاج الصناعي

إن مقياس أسعار الإنتاج الصناعي الذي يتخذ كأساس الفترة ما بين يوليوز 1975 ويونيو 1976 والذي يأخذ في الاعتبار أسعار 142 مادة دون احتساب الرسوم قد سجل زيادة قدرها 3,2 % ، مقابل 4,5 % في سنة 1991 و 4,9 % سنة 1990 .

	الترجيح %	المتوسط السنوي 1991	المتوسط السنوي 1992	التغير الإجمالي %	التغير المرجح %
الصناعات الغذائية	46	281	288,6	+ 2,7	+ 1
الملبس والنسيج	13,5	409,3	407,3	- 0,5	- 0,1
صناعات التعدين	21,3	409,1	432,8	+ 5,8	+ 1,5
صناعات خفيفة أخرى	19,2	352,7	366,5	+ 3,9	+ 0,8
المقياس العام	100	339,3	350,3	+ 3,2	+ 3,2

وقد هم تراجع ارتفاع الأسعار فرعي الصناعات الغذائية وصناعات التعدين، بينما سجل فرع الملبس والنسيج تقلصا خفيفا يعزى إلى انخفاض أسعار الجلد والأحذية الجلدية. وبخلاف ذلك، تزايدت الأسعار بوتيرة أسرع مقارنة مع سنة 1991 على مستوى الصناعات الخفيفة الأخرى، نتيجة للارتفاع القوي المسجل في كل من أركان «الورق والورق المقوى والطباعة» و «الخشب ومواد من الخشب».

وفي المجمل، يبدو أن تباطؤ وتيرة الأسعار على مستوى الإنتاج والتسويق يرتبط بتأثير الجفاف الذي حد من نمو الطلب الداخلي من جهة، ومن جهة أخرى بانخفاض أسعار المنتوجات المستوردة. غير أن النتائج المسجلة خاصة على مستوى أسعار التقسيط، والتي ترتبت بالأساس عن تطور الأسعار التي تتحدد وفق قواعد السوق، لا تعكس التقلص الشديد للاستهلاك محتسبا بالقيمة الفعلية والذي كان من المفترض أن ينتج عنه تراجع بدرجة أهم للأسعار، سيما وأن العرض الإجمالي المعزز بالواردات كان كافيا.

الأجـــور

إن تحسين الأجر الأدنى في القطاع الخاص قد تواصل في سنة 1992 ، وذلك بإقرار زيادة قدرها 10 % في الأجر الأدنى القانوني ابتداء من فاتح ماي. وهكذا، تم رفع الأجرة الأدنى المؤداة عن الساعة بالنسبة لعمال ومستخدمي الصناعة والتجارة والمهن الحرة إلى 6,60 درهم، بحيث وصل الراتب الشهري إلى 1.372,80 درهم. كما حددت الحصة الالزامية المسددة نقدا من الأجر اليومي في القطاع الفلاحي في 34,18 درهم.

ومن جهة أخرى، تميزت سنة 1992 بتحسين الخدمات التي يقدمها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وبالفعل، تمت الزيادة في التعويض اليومي في حالة المرض أو وقوع حادث، حيث ارتفع من النصف إلى ثلثي متوسط الراتب، وذلك ابتداء من اليوم الأول لحدوث العجز ولمدة أقصاها سنة واحدة. ولا يمكن لهذا التعويض أن يقل عن ثلثي الأجر الأدنى القانوني. كما أن التعويض الممنوح للأم المرضعة أصبح يعادل مبلغ الأجر اليومي المتوسط عوض النصف، وانتقلت مدة الاستفادة من هذا التعويض من عشرة إلى اثني عشر أسبوعا.

إن تحسين الخدمات الاجتماعية الذي بدأ هذه السنة سيتواصل في سنة 1993 . وهكذا، ستتم الزيادة ابتداء من فاتح مارس 1993 في الحد الأقصى للأجر المستعمل كأساس لاحتساب التعويضات من 3.000 إلى 5.000 درهم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وعلاوة على ذلك، فقد تم في فبراير 1993 إصدار مرسوم يقضي بالرفع من المعاشات الممنوحة في حالة العجز والشيخوخة وللمتوفى عنهم من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وتستفيد المعاشات المستحقة قبل فاتح مارس 1993 من زيادة نسبتها 10 % في المبالغ الشهرية يتم توزيعها على مدة ثلاث سنوات، وكذا من مبلغ إضافي قدره مئتا درهم شهريا.

السكان والتشغيل

قدر عدد السكان في نهاية 1992 بحوالي 27 مليون نسمة، باعتماد معدل سنوي للتزايد نسبته 2,3 % خلال الفترة 1992-1997 . ويتميز الهيكل السكاني بهيمنة الفئات الأصغر سنا بالرغم من اتجاه معدل الخصوبة نحو الانخفاض، ويشكل السكان البالغون سن التمدرس ربع العدد الاجمالي فيما تمثل شريحة البالغين سن العمل ما يفوق النصف.

ويصل عدد سكان المدن وحده إلى ما يناهز 13 مليون نسمة ويبدو في نمو سريع في السنوات الأخيرة، خاصة على إثر اتساع الهجرة من البادية الذي تفاقم على ما يبدو نتيجة لتأثير الجفاف. ويزيد هذا التطور من حدة الاختلال الهيكلي في سوق التشغيل، حيث يتنامى عرض الشغل كل سنة بما يفوق 180.000 شخص. وبالفعل، فمقابل حوالي 4 مليون شخص يكونون السكان النشيطين في الوسط الحضري، شكل عدد الباحثين عن عمل ما يناهز 700.000 منهم، وخاصة الشبان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 25 سنة والذين يصل معدل البطالة عندهم إلى ما يقارب الثلث.

وقد مكنت المرحلة الأولى من عملية إدماج الشبان حاملي الشهادات في إطار البرنامج الاستعجالي من تشغيل حوالي 42.000 شاب، سيشغل ثلثهم مناصب كتقنيين بينما سيشتغل ما يقل عن الربع منهم كأطر. وبذلك، تم تشغيل 43 % من الشباب الذين تم إحصاؤهم. ويعزى هذا المعدل الضئيل نسبيا إلى ضعف إسهام القطاع الخاص الذي كان أدنى من 10.000 منصب فيما يقدر العرض الاحتمالي بـ 16.000 سنويا. وزيادة على ذلك، فإن شابا واحدا من بين اثنين يجد عملا يتلاءم مع تكوينه.

ولهذه الغاية تم إنجاز برنامج وطني للتكوين والإدماج من طرف المجلس الوطني للشباب والمستقبل بتعاون مع مؤسسات التكوين والمقاولات والجمعيات المهنية واللجان المكلفة بإدماج الشبان حاملي الشهادات على صعيد الأقاليم والعمالات. ويهدف البرنامج إلى ملاءمة التكوين مع المميزات التي تشترط على مستوى سوق التشغيل، وذلك بمنح تكوين تكميلي على شكل دورات تدريبية لفترة قصيرة، مما من شأنه تحسين فرص الحصول على منصب شغل بالنسبة للشبان العاطلين عن العمل بسبب عدم تلاؤم تكوينهم مع متطلبات سوق التشغيل.

التجارة الخارجية

لقد تواصلت في سنة 1992 الجهود الرامية إلى إعادة الهيكلة في مجال المبادلات التجارية، وذلك مع إقرار القانون المتعلق بالتجارة الخارجية. وينص هذا القانون على مبدأ حرية المعاملات مع الخارج، كما يحدد التدابير الاحترازية لمواجهة الممارسات التجارية غير المشروعة والاختلالات التي تسود السوق العالمية.

وفي نفس الوقت تم تعزيز مسلسل التحرير الذي بوشر منذ عدة سنوات. وهكذا، تم من جديد تقليص لائحة الواردات الخاضعة للترخيص المسبق، بحيث أن نسبة ضئيلة جدا من الواردات تظل خاضعة للمراقبة. كما تم إضفاء قدر كبير من الليونة على نظام الصرف سواء فيما يتعلق بالصادرات أم بالواردات. وبالمثل، تم تخفيض الحد الأعلى للرسوم الجمركية من 45 % إلى 40 % ، كما تم تبسيط الاجراءات الجمركية.

وفيما يتعلق بالتطور السنوي للتجارة الخارجية، فقد شكل التفاقم البين للعجز التجاري أهم ما ميز سنة 1992 . ويعزى هذا التدهور من جهة إلى ارتفاع الواردات المترتب بالأساس عن تزايد الحاجيات فيما يخص المنتوجات الغذائية وبدرجة أقل المواد الطاقية، نتيجة لتأثير الجفاف. كما نشأ هذا التدهور من جهة أخرى على إثر الانخفاض شبه العام للصادرات التي تأثرت في آن واحد من جراء انهيار الانتاج الزراعي وضعف الطلب العالمي وانخفاض الأسعار، وكذا بفعل صعوبات التصدير إلى بعض الأسواق الخارجية.

وبالفعل، وصل مجموع الواردات إلى 62,8 مليار من الدراهم وأسفر عن ارتفاع قدره 3,1 مليار درهم أو 5,2 % . وقد ترتبت هذه الزيادة بشكل شبه اقتصاري عن تزايد المشتريات من المواد الغذائية، بينما ميزت اتجاهات متباينة الأركان الأخرى التي أبرز تطورها ارتفاعا في الواردات من النفط ومعدات التجهيز وتقلصا في المقتنيات المتعلقة بالمنتجات الأخرى.

وفي المقابل، تحددت الصادرات في حوالي 34 مليار من الدراهم وسجلت تراجعا قدره 3,3 مليار درهم أو 8,9 % بعد النمو المتتالي الملاحظ في السنتين الأخيرتين. وقد شمل هذا التغيير في الاتجاه بدرجات مختلفة مجمل المبيعات، وبالأخص الارساليات من المنتوجات الغذائية والفوسفاط ومشتقاته.

وفي هذه الظروف، تم حصر مجموع المعاملات التجارية مع الخارج في 96,8 مليار من الدراهم، وهو مبلغ شبه مستقر ويمثل 39,4 % من الناتج الداخلي الاجمالي عوض 40,3 % سنة من قبل. وتجدر الاشارة مع ذلك إلى أن إحصاءات المبادلات الخارجية كما يتم تحليلها في هذا الفصل لاتشمل لا الواردات المنجزة في إطار نظام القبول المؤقت دون أداء، ولا الصادرات التي انجزت بعد تحويل المواد المستوردة في إطار هذا النظام الجمركي والتي وصلت قيمتها الإجمالية إلى 8,8 مليار درهم.

وفي المجمل، أفرز الميزان التجاري عجزا قدره 28,8 مليار من الدراهم، في تزايد بمبلغ 6,4 مليار درهم أو 28,6 % ، وشكل ما يعادل 11,7 % من الناتج الداخلي الاجمالي مقابل 9,3 % في سنة 1991 . ويعزى هذا التدهور في آن واحد إلى تزايد هام للكميات المستوردة وإلى تراجع طفيف لحجم الصادرات. وبالفعل، لم تعرف معدلات التبادل تغييرا يذكر، حيث أن مقاييس الأسعار لدى الإستيراد ولدى التصدير سجلت انخفاضا بنفس الوتيرة. وزيادة على ذلك، تراجع معدل التغطية في ظرف سنة واحدة من 62,4 % إلى 54,1 % ، وهو أدنى مستوى سجل منذ عشر سنوات (1).

بملايين الدراهم	1988	1989	1990	1991	1992
الواردات باعتبار تكاليف التأمين والنقل (1)	39.133	46.594	57.023	59.720	62.805
الصادرات مسلمة بميناء الشحن (2) ...	29.751	28.271	34.858	37.283	33.959
الرصيد	- 9.382	- 18.323	- 22.165	- 22.437	- 28.846
التغطية (%)	76	60,7	61,1	62,4	54,1

(1) دون اعتبار السلع المستوردة بدون مقابل.
(1) و (2) بما في ذلك المحروقات المخصصة لتزويد البواخر والطائرات.

ومن جهة أخرى، يبرز تحليل التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية أن هيكل المبادلات لم يعرف تغيرا هاما. ويتضح من خلال هذا التحليل هيمنة المعاملات التجارية مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي تفاقم العجز المسجل إزاءها من جديد. وبالفعل، لازالت الصادرات نحو الأسواق الأوروبية تعاني من تعدد الاجراءات الحمائية ومن عراقيل أخرى. ومع ذلك، فقد أسفرت المفاوضات بين المغرب والمجموعة الاقتصادية الأوروبية في سنة 1992 على تليين نظام الحد الطوعي لمبيعات النسيج وعلى إبرام اتفاقية جديدة للصيد البحري لمدة أربع سنوات. وزيادة على ذلك، جرت محادثات استطلاعية مع المجموعة الأوروبية من أجل بحث إمكانية إحداث منطقة للتبادل الحر.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 31 إلى 36

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الـــواردات

بلغت الـواردات 62,8 مليار من الـدراهم، في توسـع نسبتـه 5,2 % مقابل 4,7 % سنة 1991 . وارتفعت الكميات التي تم اقتناؤها إلى 19,7 مليون طن، في توسع بمقدار 21 % ، بينما كانت قد عرفت شبه استقرار في السنة السابقة.

وعـلى إثـر التـطورات التي عرفتها مختلف مجموعات المنتجات ارتفع مجموع حصتي المواد الغـذائية والمنتجـات الـطاقية ضمن القيمـة الاجمالية للواردات من 23 % إلى 27,4 % . وبخـلاف ذلـك، انخفضت حصص الأركـان الأخرى من 37,3 % إلى 34,6 % بالنسبـة للمـواد الخـام وأنصـاف المنتجـات ومن 39,7 % إلى 38 % فيما يتعلق بالمواد المنتهية الصنع.

المواد الغذائية

بلغت المشتريات من المواد الغذائية 7,6 مليار درهم وسجلت ارتفاعا نسبته 48,1 % ، مقـابل كميات في نمو بمعدل 60,6 % . ويعكس هذا التطور بالأساس زيادة في الـواردات من الحبـوب، حيث وصلت المقتنيات من القمح بشكل خاص إلى حوالي 2,7 مليار درهم، وتـزايدت بها يفـوق الضعف نتيجـة لتـوسـع الكميات بأكثـر من النصف وكـذا لارتفاع الأسعار. كما تعززت بكثير الواردات من المنتجات الأخرى ضمن هذا الركن، باستثناء المقتنيات من التبغ التي عرفت انخفاضا بينا.

الطاقة ومواد التزييت

وصلت كلفـة الـطاقـة إلى 9,6 مليار من الـدراهم وسجلت ارتفـاعـا قدره 11,2 % يعزى بالخصوص إلى إعادة تكوين المخزونات وإلى استبدال الفحم بالنفط.

وعـلى العكس من الانخفـاض الـذي عرفته في سنة 1991 ، فقد بلغت المقتنيات من النفط هذه السنـة 8 ملايير من الـدراهم وسجلت تزايدا نسبته 21,7 % على إثر توسع الكميات المقابلة بمعدل 33,3 % ، بينما تراجعت الأسعار في المتوسط.

المواد الخـام

تم حصر الـواردات من المواد الخام في 6,9 مليار من الدراهم في تراجع خفيف قدره 1,2 % ، وذلك نتيجة لانهيار الأسعار بينما تزايدت الكميات بنسبة 23,1 %.

وبـالفعل، فإن الجزء الأكبر من مشتريات المواد المعدنية ضمن هذه المجموعة يتكـون من الكبريت الذي لم تتجاوز كلفته 1,8 مليار درهم، أي بانهيار مقداره 16,5 % رغم توسع الكميات المستوردة بها نسبته 19 % .

وبـالمثل، ارتفعت المقتنيات من المواد من أصـل حيواني ونبـاتي بها قدره 34,7 % من حيث الـوزن و 7,9 % فقط من حيث القيمة. وقد ترتبت هذه الزيادة بالأسـاس عن المشـتريات من الأخشـاب والـزيوت النباتية والحبوب الزيتية، بينما انخفضت المشتريات من القطن.

أنصـاف المنتجات

تزايدت المشـتريات من أنصـاف المنتجـات بنسبة 5,6 % من حيث الوزن، بينـما تقلصت قيمتها بها قدره 2,9 % حيث تراجعت إلى 14,8 مليار من الدراهم على إثـر انخفـاض المشـتريات من المنتوجات الكيماوية والأسـمدة وخيوط الألياف والقـطن والحـديد والفـولاذ. وبخـلاف ذلـك، ميز اتجاه تصاعدي الواردات من المواد البلاستيكية ومن الورق والورق المقوى ومن الصفائح والقضبان الحديدية.

مـواد التجهيـز

إن المشـتريات من مواد التجهيز التي شكلت أهم ركن ضمن الـواردات بحصـة 26,7 % من المجمـوع قد بلغت 16,8 مليار من الدراهم، أي بتوسع نسبته 3,4 % . ونتـج هذا التـوسع بالأساس عن تزايد الطلبيات من الآلات والأجهزة المختلفة ومن معدات التجميع والسيارات الصناعية والمسخنات. وبخلاف ذلك، فإن المقتنيات من البـواخـر ومعـدات التجهيز المخصصة للشبكة الهاتفية والقطاع الفلاحي تراجعت بشكل ملموس.

أمتعـة الاستهـلاك

على الرغم من مواصلة تحرير المبادلات فإن الواردات من المواد الاستهلاكية انخفضت بما قدره 4,8 % وتحـددت في 7,1 مليار درهم نظرا لتراجع الطلب على الأثواب وأجهزة الاستقبال الاذاعي والتلفزي وبدرجة أهم على السيارات السياحية. وبالفعل، فقد عوض هذا التراجع بشكل وافر زيادة تكلفة اقتناء الأدوية والمصنوعات من المواد البلاستيكية والثلاجات.

الصـــادرات

شملت الصـادرات ما مبلغـه 34 مليار من الدراهم وسجلت تراجعا نسبته 8,9 % يلي الارتفاع بها قدره 7 % في سنة 1991 . وموازاة مع ذلك، فإن الكميات المصدرة التي انخفضت بمعدل 10,4 % في السنة الأخيرة نتيجة لتقلص صادرات الفوسفاط، قد تراجعت من جديد بنسبة 3 % وتحددت في 16,5 مليون طن.

ويتبـين من تطور قيمـة المبيعات أن الحصص النسبية للمواد الغذائية وأنصاف المنتجات عرفت في المجمل انخفاضا من 53,3 % إلى 50,4 % . وبخلاف ذلك، ظلت حصـة المواد الخـام شبه مستقرة عند 14,2 % ، بينما انتقلت حصة أمتعة الاستهـلاك من 26 % إلى 27,9 % وحصـة مواد التجهيز والمنتجـات الـطاقية من 6,6 % إلى 7,5 % .

المواد الغذائيـة

جلبت الارسـاليات من المواد الغـذائية إيرادا ناهز 9 ملايير من الدراهم، وسجـل تراجعا نسـبته 13,9 % ترتب عن انهيار شبه عام في مبيعات المنتجات الغذائية نتيجة لهزالة حصيلة الموسم الفلاحي، وبدرجة أقل لحدة المنافسـة من طرف الانتاج الاسباني.

وفي المجمل، لم تجلب صادرات الحوامض والبواكير سوى 2,6 مليار درهم، حيث سـجلت انخفاضا نسبته 14,7 % . كما أن الامدادات من منتجات الصيد البحري الخام والمحولة بلغت 4,8 مليار درهم، في تراجع بمعدل 10,5 % . وأخيرا، فإن المبيعات من عصير الخضر والفواكه ومن المصبرات النباتية تقلصت كذلك.

الطاقة ومواد التزييت

ارتفعت الامـدادات من المنتجـات الـطاقية ومـواد التـزييت بنسبة 26,2 % من حيث الـوزن. غير أن المـداخيل تحددت في 1,1 مليار درهم ولم تتزايد إلا بمعدل 14,1 % نتيجة لانخفاض الأسعار.

المـواد الخـام

تم حصر صادرات المـواد الخـام في 4,8 مليار درهم وأسفـرت عن تراجـع بمقدار 8,3 % على إثر انخفاض الأسعار وضعف الطلب العالمي.

وهكـذا، تحددت مبيعات المواد المعدنية في 3,7 مليار درهم، في تراجع نسبته 10,2 % على إثـر تقلص مداخيل الفوسفاط. وقد بلغت هذه المداخيل 2,6 مليار درهم، في انخفـاض بمعـدل 13,1 % مقابل كميات ظلت دون تغيير يذكر. أما الصادرات من المعادن الأخرى فقد سجلت بدورها انخفاضا طفيفا.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفيما يتعلق بإرساليات المنتجات من أصل حيواني ونباتي فقد ظلت شبه مستقرة عند مبلغ 1,1 مليار درهم، حيث أن انهيار المبيعات خاصة من القطن قد عوضه تزايد صادرات زيت الزيتون وعجين الورق.

أنصاف المنتجات

شملت إرساليات أنصاف المنتجات كميات في تراجع نسبته 5,4 % وجلبت إيرادا قدره 8,2 مليار درهم، أي بانخفاض بمعدل 13,8 % نتيجة لصعوبات التسويق التي تواجه مشتقات الفوسفاط ولتدهور أسعارها. وبالفعل، تقلصت مبيعات الحامض الفوسفوري والأسمدة في المجمل بما يناهز 5 % من حيث الوزن، ولم تجلب سوى 5,9 مليار درهم، وهو مبلغ يبدو في انهيار نسبته 16,5 % .

أمتعة التجهيز

بلغت صادرات أمتعة التجهيز المكونة أساسا من بعض العناصر الإلكترونية، ما قدره 1,5 مليار درهم وسجلت انخفاضا بمعدل 2,9 % ، على الرغم من ارتفاع الأسعار.

أمتعة الاستهلاك

جلبت الامدادات من السلع الاستهلاكية إيرادا قدره 9,5 مليار درهم، في تراجع نسبته 2,3 % . وينطوي هذا التقلص من جهة على توسع طفيف في إرساليات الملابس الجاهزة والملابس الداخلية التي شكلت قيمتها في المجمل ما يفوق ثلثي هذا الركن، ومن جهة أخرى على انخفاض ملحوظ في مبيعات المنتجات الأخرى، خاصة الأحذية والزرابي والأثواب.

وفي الأخير، يتبين من خلال تحليل الأرصدة الصافية حسب فئات المنتجات أن تفاقم العجز التجاري يعزى في آن واحد إلى انهيار فائض المواد الغذائية وإلى تزايد العجز المسجل في مجمل الأركان الأخرى. وقد كان الفائض الذي أفرزته أمتعة الاستهلاك هو الوحيد الذي عرف تزايدا طفيفا.

ملايين الدراهم	1988	1989	1990	1991	1992
المواد الغذائية	- 3.353	+ 2.269	+ 3.835	+ 5.266	+ 1.347
الطاقة ومواد التزييت	- 4.543	- 6.424	- 8.402	- 7.695	- 8.530
المواد الخام	- 142	+ 1.243	- 735	- 1.775	- 2.126
أنصاف المنتجات	- 1 681	- 6.195	- 4.985	- 5.780	- 6.625
أمتعة التجهيز	- 8.393	- 10.974	- 14.043	- 14.711	- 15.298
مواد الاستهلاك	+ 2.024	+ 1.758	+ 2.165	+ 2.258	+ 2.386
المجموع	**- 9.382**	**- 18.323**	**- 22.165**	**- 22.437**	**- 28.846**

التوزيع الجغرافي للمبادلات

لا يزال التوزيع الجغرافي للمبادلات الخارجية متميزا بهيمنة أوروبا التي بلغت حصتها حوالي الثلثين سواء ضمن الواردات أم ضمن الصادرات. ومثلت الحركة التجارية مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية وحدها ما يفوق النصف من مجموع المعاملات، وأفرزت عجزا قدره 12,1 مليار درهم في تزايد نسبته 20,3 % شمل جل البلدان الأعضاء. وضمن هذه المجموعة، تظل فرنسا تتقدم البلدان الأخرى كأهم شريك تجاري، حيث تشكل التجارة معها أزيد من ربع المبادلات التجارية.

وقد تفاقم العجز كذلك إزاء الشركاء التجاريين الآخرين حيث انتقل إلى 16,7 مليار درهم، أي بتفاقم قدره 35,3 % نتج بالخصوص عن تقلص الصادرات الموجهة للبلدان العربية والهند واليابان. وبخلاف ذلك، انخفض الرصيد السالب إزاء كل من الولايات المتحدة وكندا والبلدان التي كانت تشكل الاتحاد السوفياتي سابقا.

يعتبر تحرير التجارة الخارجية مكتسبا هاما. غير أن هذا النهج وحده لن يكفي لاعادة التوازن للميزان التجاري الذي يتسبب عجزه في اختلال الحساب الجاري لميزان الأداءات. لذلك يبدو من اللازم اتباع استراتيجية شاملة ضمن الاختيار الليبرالي بهدف إقرار توازن أحسن للمبادلات التجارية. وفي هذا الصدد ينبغي توفير كل الظروف لتحقيق هذا الهدف خاصة بواسطة كسب حصص جديدة في الأسواق الخارجية وتحسين الانتاج القابل للتصدير. وهكذا، فإن تعزيز المواقع التجارية في الخارج يستلزم صنع منتجات ذات قدرة تنافسية من حيث الجودة ومتلائمة مع مشترطات الطلب الخارجي. وتبدو هذه الاجراءات مستعجلة سيما وأن التحولات التي تشهدها الوضعية العالمية تتجلى في الاتجاه المتزايد نحو تكوين تجمعات اقتصادية، وإعادة الانتشار القطاعي ونحو اشتداد كل من النزعة الحمائية والمنافسة.

العلاقات المالية مع الخارج

خلفت العمليات التجارية و المالية مع الخارج، للسنة الثالثة على التوالي، فائضا نهائيا بلغ 5,8 مليار درهم وما يزال هاما ولو أنه تدنى بالنسبة للفوائض المسجلة خلال 1991 و 1990 . وإن هذا التدعيم الجديد لاحتياطيات الصرف، الذي وقع رغم تفاقم خفيف لعجز الميزان الجاري، يعزى إلى دخول مبالغ هامة سواء من الرساميل المتلقاة أو برسم الإستثمارات الأجنبية. ومن جهة أخرى، فإن الكسب من إعادة الجدولة كان من الأهمية بمكان .

كان تطور الحساب الجاري غير ملائم حيث ظل العجز يماثل المستوى المسجل في السنة السابقة والذي يعزى بصفة رئيسية للتردي البالغ للمبادلات التجارية والذي لم يمكن التعويض عنه بصفة كاملة بارتفاع الايرادات السياحية وتدعيم تحويلات مدخرات المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج. ذلك أن حصيلة العمليات التجارية قد تضررت من جراء آثار الجفاف وكذا من محيط دولي غير موات، إتسم بفتور الطلب واحتدام المنافسة والحمائية وبضعف مستمر لاسعار المواد الخام. وفي المجموع، انتقل الرصيد السلبي للعمليات على السلع والخدمات من 23,4 إلى 24,1 مليار درهم في ظرف سنة وتمت تغطيته هذه السنة أيضا، إلى حد بعيد، بفائض أداءات التحويل الذي ظل يناهز 20 مليار درهم. وفي النهاية، إرتفع عجز الحساب الجاري إلى قرابة 4 ملايير درهم، عوض 3,6 مليار في 1991 وتم إحتواؤه كالعام الماضي في حدود 1,6 % من الناتج الداخلي الإجمالي.

ومقابل ذلك، بلغت الرساميل المعبأة ماقدره 22,9 مليار درهم من ضمنه 4,3 مليار برسم الإستثمارات الأجنبية الخاصة. وبهذا المبلغ مكنت ليس فقط من تغطية عجز العمليات الجارية وكذا تحملات أصل الدين التي تناهز 13,1 مليار درهم، ولكن أيضا من إفراز فائض نهائي قدره 5,8 مليار درهم جاء ليدعم حجم رصيد الموجودات من الصرف. وهذه نتيجة جديرة بالإهتمام لاسيما وأن التسديد الفعلي لأصل الدين الخارجي وللفوائد انتقل في ظرف سنة من 22,1 إلى 23,9 مليار درهم أي ما يمثل قرابة 42 % من إيرادات صادرات السلع والخدمات و 31 % من مجموع المداخيل الجارية.

وفي نهاية السنة المالية، بلغت الموجودات الخارجية 33,7 مليار درهم، ويمكن هذا المبلغ من تغطية خمسة أشهر من واردات السلع والخدمات عوض مايتجاوز بقليل أربعة أشهر خلال 1991 . والخاصل أن تحقيق هذا الهدف قد يسر العمل، منذ بداية سنة 1993 كما كان مقررا، بقابلية الدرهم للتحويل بالنسبة للعمليات الجارية [1].

(1) يرجع للملحق الإحصائي 37

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ميزان الأداءات

يبرز ميزان الأداءات، للسنة الثالثة على التوالي، فائضا هاما كما يتضح ذلك من خلال الجدول التالي :

الأرصدة بملايين الدراهم	1988	1989	1990	1991	1992*
السلع والخدمات	- 9.344	- 20.445	- 20.846	- 23.407	- 24.147
أداءات التحويل	+ 13.100	+ 13.604	+ 19.125	+ 19.767	+ 20.160
العمليات الجارية	+ 3.756	- 6.841	- 1.721	- 3.640	- 3.987
عمليات الرساميل	- 2.105	+ 6.880	+ 15.245	+ 10.446	+ 9.821
ـ الرساميل غيرالنقدية	(- 1.452)	(- 7.467)	(+ 16.533)	(+ 11.940)	(+ 10.821)
ـ المعاملات مع صندوق النقد الدولي	(- 653)	(- 587)	(- 1.288)	(- 1.494)	(- 1.000)
ميزان الأداءات	+ 1.651	- 39	+ 13.524	+ 6.806	+ 5.834

* أرقام تقديرية.

تحت تأثير تفاقم الرصيد السلبي لحساب السلع والخدمات تزايد عجز العمليات الجارية بقدر خفيف فانتقل من 3,6 إلى 4 ملايير رغم ارتفاع ملحوظ لمداخيل السياحة واتساع جديد لمبلغ التحويلات التي قام بها المغاربة القاطنون بالخارج. وقد تم تجاوز تعويض هذا العجز بفضل المبلغ الذي مازال مرتفعا للمجلوب الصافي من الرساميل الخارجية، التي لاتحتوي، خلافا للسنتين الماضيتين، على هبات وتشتمل بصفة إقتصارية على اقتراضات واستثمارات.

السلع والخدمات

إن العجز الهيكلي لحساب السلع والخدمات قد تفاقم من جديد، بصفة رئيسية على إثر تنامي الواردات وتراجع الصادرات، وكذا بسبب عبء فوائد الدين الخارجي الذي مايزال ثقيلا. ورغم ذلك، فإن هذا التفاقم قد تم التخفيف منه بفضل تدعيم المداخيل المتأتية من الاسفار بما يقارب الثلث. وبالفعل، تزايد من جديد الرصيد السلبي الناجم عن عمليات السلع والخدمات وبلغ 24.147 مليون درهم أي قرابة 10 % من الناتج الداخلي الإجمالي.

ذلك أن العجز الذي تسفر عنه عادة الصفقات السلعية، المعبر عنها بقيمة تسليمها بميناء الشحن، قد استمر في التزايد وانتقل من 17,2 إلى 22,5 مليار درهم. وقد نتج هذا العجز، الذي لم يسبق له مثيل من حيث المبلغ، عن زيادة الواردات بنسبة 3,3 % ، وخاصة عن تراجع الصادرات بمعدل 9,3 % ، بحيث أن معدل التغطية نزل إلى أضعف مستوى له خلال العشر السنوات الأخيرة. ويعزى ارتفاع المشتريات من الخارج إلى اقتناءات متزايدة من المواد الغذائية، وبدرجة أقل، من منتجات الطاقة. أما الصادرات فقد تأثرت، من جهتها، بانخفاض بالغ لمبيعات المنتجات الفلاحية وكذا بانخفاض طلبيات الفوسفاط ومشتقاته. وفي ذات الوقت، بلغ الرصيد السلبي برسم تكاليف النقل والتأمين 3.721 مليون درهم، فتزايد بنسبة 4,6 % من سنة لأخرى، إذ وصلت النفقات إلى 5.652 مليون درهم والمداخيل إلى 1.931 مليون.

وبخلاف ذلك، فإن المداخيل من العملة الأجنبية برسم الأسفار، والتي تراجعت خلال العام الماضي بنسبة 16,4 % ، قد بلغت 11.706 مليون درهم وتنامت بما يقارب الثلث بفعل تضافر زيادة عدد السياح والمبيتات. وإزاء ذلك، إرتفعت النفقات التي قام بها المقيمون بالبلاد أثناء سفرهم إلى الخارج إلى مليارين من الدراهم، بزيادة نسبتها 19 % . وفي المجموع، إتسع الفائض الذي خلفه باب الأسفار بنسبة 36 % تقريبا ليبلغ 9.706 مليون درهم، مسجلا بذلك مستوى منقطع النظير.

وبلغ العجز الذي أفرزه ركن مداخيل الاستثمارات 9.195 مليون درهم، فشكل أكثر من 38 % من الرصيد السلبي الاجمالي لحساب السلع والخدمات وتضاءل بنسبة 5,3 % . ووصلت الايرادات المتأتية من التوظيفات بالخارج إلى ما قدره 2.530 مليون درهم، فتنامت بمعدل 46 % . ومن جهتها، فإن المصروفات، بمبلغ 11.725 مليون درهم والمكونة بالأساس من فوائد الدين الخارجي، لم تتزايد إلا بنسبة 2,4 % غير أنها مازالت تشكل اقتطاعا هاما من موارد البلاد بحيث أنها تساوي 4,8 % من الناتج الداخلي الإجمالي.

إن الرصيد السلبي الناجم عن الصفقات الحكومية، والذي تم تقليصه بقدر ملموس في العام الماضي، قد تدنى مرة أخرى، بحيث تراجع من 2.499 إلى 1.277 مليون درهم. وقد نتج هذا التطور، بصفة اقتصارية، عن ارتفاع المداخيل، فيما ظلت النفقات تقريبا عند نفس المستوى للسنة الماضية.

وفي الأخير، جلبت «الخدمات الأخرى» إيرادا صافيا قدره 2.550 مليون درهم، بزيادة نسبتها 16,3 % بالمقارنة مع العام الماضي. ويعزى هذا الارتفاع إلى المداخيل البالغة 3.950 مليون، والتي تتكون بصفة رئيسية من القيمة المضافة برسم اشغال التحويل المنجزة في إطار الواردات ضمن القبول المؤقت. وفيما يرجع للنفقات، التي تشتمل على الخصوص على الأتاوات المترتبة عن استغلال أساليب الصنع، فلم تتغير إلا قليلا ووصلت في المجموع إلى 1.400 مليون درهم.

أداءات التحويل

إن التحويلات بدون مقابل، التي تسفر عادة عن فائض، قد خلفت مرة أخرى مداخيل صافية بمقدار 20.160 مليون درهم مماثل تقريبا لنظيره للسنة الماضية.

وقد أمكن بلوغ هذه النتيجة بفضل تنامي التحويلات التي قام بها المواطنون المغاربة المقيمون بالخارج. ذلك أن هذه التحويلات مكنت من الحصول على قيمة مقابلة بالدرهم وصلت إلى 18.531 مليون فارتفعت بنسبة 7 % . ومن جانب النفقات، فإن التحويلات المتعلقة بأجور الأجانب المقيمين بالمغرب والتحويلات المنجزة بمناسبة مغادرتهم للبلاد بصفة نهائية قد بلغت 260 مليون درهم.

أما عمليات القطاع العمومي، التي تشتمل بصفة رئيسية، من جانب المداخيل، على الهبات الجارية، وفيما يخص النفقات، على مساهمة الدولة في سير الهيئات الدولية، فقد أسفرت عن فائض قدره 300 مليون درهم.

وفي المجموع، مكن الفائض الإجمالي لأداءات التحويل، كما كان الشأن خلال العام الماضي، من تمويل أزيد من أربعة أخماس عجز ميزان السلع والخدمات. أما الباقي، أي قرابة 4 ملايير درهم، والذي يمثل رصيد العمليات الجارية، فقد تمت تغطيته بل تم تجاوزها بواسطة فائض صفقات الرساميل.

عمليات الرساميل

بلغت الرساميل المتلقاة 22,9 مليار درهم في المجمل، وهو قدر يتجاوز بقليل مبلغ 21,9 مليار المسجل أثناء العام الماضي. ومقابل ذلك، تزايدت النفقات الفعلية فانتقلت من 11,5 إلى 13,1 مليار درهم. وهكذا وصل الفائض الناجم عن عمليات الرساميل إلى 9,8 مليار درهم عوض 10,4 مليار في 1991 . وينطوي هذا الإنخفاض على ارتفاع الفائض الذي أفرزه القطاع الخاص من 2,7 إلى 6,5 مليار درهم، وعلى تدني الرصيد الإيجابي للقطاع العمومي من 7,8 إلى 3,4 مليار.

وباستثناء العمليات المبرمة مع صندوق النقد الدولي، فإن التجاءات الدولة والمؤسسات العمومية إلى التمويل الخارجي مكنت من الحصول على 14,8 مليار درهم في نظير 17,9 مليار في العام الماضي، ومازالت تبدو هامة لاسيما وأنها لاتشتمل على أية إعانة مجانية خلافا لما كان عليه الحال في السنتين الماضيتين. وبالفعل، فإن الأموال المتلقاة تتكون بصفة اقتصارية من القروض، تأتت منها قرابة 8 ملايير درهم، بحصص متساوية تقريبا، من مجموعة البنك العالمي ومن البلدان الأعضاء في نادي باريس، وقدم البنك الإفريقي للتنمية 1,8 مليار درهم. وبالموازاة مع ذلك، فإن النفقات، التي تتمثل بالأساس في استرداد رأس الدين الذي هو بذمة القطاع العمومي والذي آن استحقاقه، قد إرتفعت من 8,6 إلى 10,5 مليار درهم، رغم إعادة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدولة مبلغ 4,5 مليار درهم. وفيما يرجع للعمليات مع صندوق النقد الدولي، بلغت السحوبات 221 مليون درهم وتتعلق بتعبئة القسط الأول بمبلغ 18,4 مليون من حقوق السحب الخاصة في شهر فبراير 1992 ، في إطار اتفاق المؤازرة بمقدار 92 مليون من حقوق السحب الخاصة والمتعلق بالفترة الممتدة من يناير 1992 إلى نهاية مارس 1993 . أما الإستردادات، فقد بلغت 1.221 مليون درهم، وخلفت رصيدا سلبيا بمبلغ مليار درهم تقريبا.

ومن جهتها، فإن عمليات الرساميل التي أنجزها القطاع الخاص مع باقي أقطار العالم قد أفرزت فائضا قدره 6,5 مليار درهم، يتجاوز بكثير نظيره للسنة الماضية والبالغ 2,7 مليار. ومرد هذا التطور إلى تنامي ملموس ليس فقط للقروض التجارية المحصل عليها ولكن أيضا إلى دخول «القروض والإستثمارات» التي بلغت 4,3 مليار درهم، فارتفعت بنسبة الثلث تقريبا وشكلت 7,5 % من التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت. وإن هذه العمليات، التي شجعت عليها إجراءات التحرير، قد أنجزت بصفة رئيسية من طرف بلدان أوروبية، وعلى الخصوص منها فرنسا وإسبانيا، وبقدر أقل، من لدن دول عربية وخاصة منها العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وقد استفاد منها بما يتجاوز النصف كل من قطاعات الصناعة والمعادن والعقارات وكذا النشاطات المصرفية، وتمت في شكل تفويت للعملة الأجنبية بمبلغ 3.338 مليون درهم وإدماج للاحتياطيات بمقدار 901 مليون.

تنظيم العلاقات التجارية والمالية مع الخارج

شرعت السلطات العمومية ابتداء من 1988 في تليين تنظيم الصرف وكثفت مجهوداتها في هذا المجال خاصة خلال سنة 1992 . وإن هذه السيرورة قد مكنت البلاد من الإعلان في يناير 1993 عن موافقتها على العمل بمقتضيات الفصل الثامن من القانون الأساسي لصندوق النقد الدولي، المتعلق بقابلية عملة ما للتحويل برسم العمليات الجارية. وقد استهدفت الإجراءات الجديدة التي تم تبنيها، بالأساس، رفع آخر القيود على الأداءات والتحويلات برسم العمليات الجارية.

وهكذا، ففيما يخص الواردات، وبالإضافة إلى التسديد الحر لقيمة البضائع الذي سبق إقراره، فإن إمكانية إبرام عقود التأمينات بالخارج في هذا المجال قد تم توسيعها لتشمل أصنافا جديدة من المنتجات، وقد أعطي التفويض للبنوك لتحويل التسبيقات برسم اقتناءات أمتعة التجهيز. وبالموازاة مع ذلك، تم توسيع لائحة المنتجات غير الخاضعة لإذن بالإستيراد فأصبحت تشمل في نهاية السنة أكثر من 90 % من المشتريات من الخارج. وبالإضافة إلى ذلك، خفض رسم الجمارك الأقصى من 45 % إلى 40 % وأصدر القانون المتعلق بالتجارة الخارجية.

وبالمثل، فقد منحت تسهيلات جديدة لفائدة نظام الأداء الخاص بالخدمات. ففيما يخص الأسفار، تم رفع المنيحة السياحية السنوية المقدمة للمقيمين من 1.000 إلى 5.000 درهم بينما رخص للبنوك بمنح مخصص قدره 20.000 درهم من أجل العلاج بالخارج، يمكن تكميله بتسديد المبالغ المترتبة عن ذلك بدون تحديد. وزيادة على ذلك، أصبح في وسع المقاولات المغربية التعامل بكل حرية مع الشركات الأجنبية في نطاق عقود التعاون التقني، كما أصبحت قابلة للتحويل بدون ترخيص خاصة النفقات المرتبطة بعمليات التأمين وكذا فوائض إيرادات شركات الملاحة الجوية.

وأدخلت أيضا بعض إجراءات التخفيف على تقنين التحويلات بدون مقابل. ذلك أنه لم تعد خاضعة للموافقة المسبقة كل من تحويلات نصف الدخل التي يقوم بها الأجانب القاطنون بالبلاد والتسديدات برسم معاشات التقاعد التي تؤديها الصناديق المغربية لفائدة الأشخاص غير المقيمين. وعلاوة على ذلك، تم الرفع من إمكانيات التحويلات الشهرية لفائدة الطلبة بالخارج من 4.000 إلى 6.000 درهم بالنسبة لغير الحاصلين على منحة ومن 2.500 إلى 4.000 درهم فيما يخص المستفيدين من منحة.

والحاصل أن مجهود التحرير قد امتد إلى معاملات الرساميل التي ينجزها غير المقيمين بالبلاد. وهكذا، فبالإضافة إلى الحرية الممنوحة سابقا من أجل الإستثمار وتحويل مداخيل رأس المال، أصبح بإمكان الأجانب، مقيمين كانوا أم غير مقيمين، القيام بدون ترخيص مسبق بتحويل مجموع نتاج تصفية أو تفويت استثماراتهم، وقد تم توسيع امكانيات الإستفادة من مجموع هذه المقتضيات، بحيث صارت تشمل المواطنين المغاربة القاطنين بالخارج. وبالمثل، يمكن للمقاولات الأجنبية بكل حرية إعادة تحويل الأموال المجلوبة في الأصل من أجل التمويل المسبق لصفقاتها بالمغرب. وزيادة على ذلك، فإن حسابات الانتظار وحسابات «رأس المال»، التي كانت تأوي الموجودات غير القابلة للتحويل، قد تم تعويضها بحسابات قابلة للتحويل بعد مدة معينة، ويمكن استعمال الأرصدة المقيدة فيها من أجل تمويل عمليات جارية أو استثمارية بالمغرب، كما يمكن تفويتها سواء للأجانب أو للمواطنين المغاربة القاطنين بالخارج، ويجوز تحويل ماتبقى منها بكل حرية بعد مرور خمس سنوات.

تسعير العملات

في مجال سياسة أسعار الصرف، لم تتم أية إعادة تعديل رسمية لسعر الدرهم منذ شهر ماي 1990 . وبالإضافة إلى ذلك، فإن نظام التسعير القائم على سلة من العملات الممثلة لأداءات المغرب وللتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية قد أثبت دوره التصحيحي بحيث سمح بالحد من التغيرات المعبر عنها بالدرهم، وإن كانت هذه التغيرات مفرطة بالأسواق العالمية، وعلى الخصوص أثناء شهري شتنبر ونونبر. وفي المجموع، إذا كانت قيمة الدرهم قد انخفضت، بالمتوسط السنوي، بنسبة 2,4 % إزاء وحدة النقد الأوروبية وبنسبة 1,5 % باحتساب معدل الصرف الفعلي الاسمي، فإنها ظلت مستقرة تقريبا باعتبار سعر الصرف الحقيقي. وفيما يرجع للعملات الأكثر استعمالا في التسديدات الدولية، فإن تدني قيمة العملة الوطنية بالمتوسط السنوي كان أكثر بروزا بالنسبة للفرنك الفرنسي والمارك الألماني والفلوران الهولندي والفرنك البلجيكي، إذ بلغ 4 % تقريبا. وبخلاف ذلك، لم يسجل الدرهم أي تغيير يذكر بإزاء البسيطة الإسبانية والفرنك السويسري فيما سجل زيادة تتجاوز بقليل 1 % بالمقارنة مع الليرة الإيطالية وارتفاعا بنحو 2 % بالنسبة سواء للدولار الأمريكي أو الجنيه الاسترليني.

وفي النهاية، سجلت سنة 1992 منعطفا بانتهاء مرحلة إعادة جدولة الدين التي شرع فيها قبل عشر سنوات كما شكلت تتويجا لسيرورة تحرير الصفقات الجارية مع الخارج. وهكذا، فإن التقدمات التي تم إحرازها على درب تصحيح الحسابات الخارجية قد مكنت، في بداية سنة 1993 ، من تحقيق هدف إقرار قابلية الدرهم للتحويل فيما يخص العمليات الجارية، كما أنه من شأنها أن تساعد على ولوج السوق العالمية للرساميل من جديد. ويبدو من اللازم ليس فقط الحفاظ على المكتسبات بل مواصلة الإصلاحات الرامية إلى إنعاش الصادرات والسياحة وتشجيع الإستثمارات الأجنبية، وذلك لضمان وضعية سليمة ومستديمة لميزان الأداءات نظرا للإختلال الهيكلي للمبادلات التجارية ولعبء خدمة الدين الخارجي.

المالية العمومية

ظل تقويم المالية العمومية خلال 1992 الهدف ذي الأسبقية الذي تسعى سياسة الميزانية لتحقيقه في إطار أعم لمسلسل التصحيح الهيكلي للاقتصاد الوطني، والذي شرع فيه خلال العقد الماضي. غير أنه إذا كانت الإجراءات المتخذة في هذا الصدد قد استهدفت في مرحلة أولى وبقدر أكبر تخفيض النفقات، خاصة منها نفقات الاستثمار باعتبار أن نفقات التسيير يتعذر نسبيا تخفيضها، فإن السلطات العمومية قد ركزت فيما بعد، ولاسيما خلال 1992 ، على الزيادة في الموارد الجارية للدولة.

تلك كانت على الخصوص، الغاية المتوخاة من الإصلاح الجبائي المطبق على مراحل منذ 1986 والذي تدعم باتساع مجال تطبيق الضريبة المقرر في إطار قانون المالية لهذه السنة. وبالفعل، بدا من الضروري تنمية المداخيل العادية ليس عن طريق مساهمات ضريبية ظرفية ولكن بتحسين مردودية الجباية. وزيادة على ذلك فإن توسع الوعاء الضريبي الذي لم يفته أن يتضافر مع اقتطاع جبائي متزايد قد يمكن، في مرحلة لاحقة، من تخفيض تدريجي لمعدلات الضرائب وبالتالي من توزيع أحسن للعبء الجبائي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

كان للزيادة المتوقعة للموارد أن تؤدي خلال سنة 1992 إلى تدعيم حجم الادخار العمومي، الكفيل بالاستجابة لمجهودات الدولة في مجال التجهيز. وبالإضافة إلى ذلك، كان من شأن هذا التدعيم أن يؤدي إلى تخفيض ملموس لعجز الميزانية وإلى تخفيف حاجيات التمويل الإجمالية التي ما زالت تحملات الدين العمومي تضغط عليها بكل ثقلها. وقد شكلت هذه الأعباء خلال هذه السنة أيضا 30 % من النفقات الإجمالية للميزانية، رغم إعادة جدولة جزء من استحقاقات الدين الخارجي.

وعلى مستوى الإنجاز بلغت الموارد العادية للخزينة 63,6 مليار درهم وارتفعت بنسبة 14,4 % عوض 9 % في العام الماضي. ويتضح أن هذا النسق أسرع بكثير من نسبة الزيادة التي أفرزها الناتج الداخلي الإجمالي، أي 2 % ، وكذا معدل تنامي قطاعات النشاط الأخرى غير الفلاحة التي ظلت معفاة من الضريبة المباشرة. كما أن ارتفاع المداخيل يشكل ضعف معدل 7,4 % الذي يمثل زيادة النفقات العادية البالغة 49,8 مليار.

وقد تدعم الادخار الذي أفرزته الميزانية بنحو النصف إذ بلغ 13,7 مليار درهم فغطى أربعة أخماس تقريبا من نفقات الاستثمار التي بلغت 17,1 مليار وتنامت بنسبة 13,4 % من سنة لأخرى. وهكذا مكن نمو الادخار العمومي من متابعة تخفيض العجز الناجم عن تنفيذ قانون المالية، والذي تراجع في ظرف سنة، من 6,9 مليار درهم إلى 4,1 مليار أو من 2,9 % إلى 1,7 % من الناتج الداخلي الإجمالي. وفي النهاية، فإن التحملات الإجمالية للخزينة، بما فيها استرداد أصل الدين وكذا تسديدات المؤخرات، قد بلغت 78,9 مليار فتزايدت بنسبة 8,7 % وشكلت 32,1 % من الناتج الداخلي الإجمالي.

وهكذا، فإن الحاجة إلى التمويل الإجمالية التي أسفرت عنها قد بلغت 15,3 مليار. وعند هذا المستوى، تبدو ولاشك في انخفاض من سنة لأخرى، إلا أنها تظهر أكثر اتساعا من الهدف المحدد وما تزال مرتفعة بالقياس لامكانيات التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تغطية هذا العجز لم تكن يسيرة، كما أنه لم يطرأ تحسن في هيكل تمويله و ذلك باستغناء الخزينة عن الوسائل النقدية، لاسيما وأن مبلغ كل من المساعدات الخارجية المتوقعة والرساميل التي كان من المتعين استقطابها من السوق المالية الداخلية لم يتم بلوغه. وفي هذه الظروف تجاوزت الالتجاءات النقدية للخزينة 4 ملايير درهم وتزايدت بنسبة 46 % .

قانون المالية

تمحور تحضير قانون المالية لسنة 1992 حول هدفين اثنين. يتمثل أولهما في تعزيز بين للادخار العمومي بفضل تزايد هام للمداخيل الجبائية، ويشكل ثانيهما ارتفاع نفقات التجهيز بقصد إنعاش النشاط الاقتصادي مع الأخذ بالاعتبار التركيز على القطاعات الاجتماعية. غير أن مجهود الاستثمار الذي تم بذله في هذا الصدد يبدو محدودا نظرا لإمكانيات التمويل الخارجية منها والداخلية.

وفي هذه الظروف، تم تحديد سقف التحملات في مبلغ 86,4 مليار درهم مقابل موارد متوقعة قدرها 84,9 مليار. وهكذا يصل العجز الذي تم إفرازه إلى مقدار 1,5 مليار، مماثل لنظيره خلال السنتين الماضيتين، لكنه يبدو أقل بكثير من العجز المسجل سنة 1989 والذي بلغ حوالي 7 ملايير.

يبين الجدول التالي المبالغ المحددة لكل من الميزانية العامة والميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة بالنسبة لقانوني المالية الأخيرين (1).

بملايير الدراهم	سقف التحملات		الموارد		الأرصدة	
	1991	1992	1991	1992	1991	1992
الميزانية العامة	70,6	73,3	70,1*	73,4*	0,5 -	0,1 +
- التسيير	33,1	37,3				
- الدين العمومي	24,6	22,4				
- الاستثمار	12,9	13,6				
الميزانيات الملحقة	0,9	1,0	0,9	1,0	–	–
الحسابات الخاصة	10,4	12,1	9,3	10,5	1,1 -	1,6 -
قانون المالية	81,9	86,4	80,3	84,9	1,6 -	1,5 -

* من ضمنها إيرادات الاقتراض : 20,9 مليار درهم سنة 1991
14,7 مليار درهم سنة 1992

(1) يرجع للملحقين الإحصائيين 38 و 39

نفقات الميزانية العامة

تم تحديد سقف التحملات في مبلغ 73,3 مليار، بارتفاع نسبته 3,8 % ، يعزى إلى تنامي نفقات التسيير بمعدل 12,6 % وزيادة اعتمادات التجهيز بمعدل 5,4 % . ومن جهتها، فإن خدمة الدين، بما فيها الفوائد وأصل الدين قد تقلصت بنسبة 8,6 % بسبب استحقاقات أقل مبلغا.

بلغت نفقات التسيير المأذونة 37,3 مليار، وتشتمل على النفقات المدفوعة لموظفي الإدارة العمومية بمقدار 2,4 مليار، بزيادة 11,8 % خاصة عقب إنشاء 15.600 منصب شغل، على الخصوص لفائدة التربية الوطنية. وتم تحديد الاعتمادات المخصصة للمساعدات في مبلغ 7,5 مليار، وقد تم رفعها بنسبة 12,5 % ، منها قرابة النصف لصالح القطاعات الاجتماعية. أما التحملات المشتركة فقد تم رفعها من 2,4 مليار إلى نحو 3 ملايير وهي مخصصة لتعزيز الدعوم لفائدة صندوق الموازنة، والمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني وكذا صناديق التقاعد والاحتياط. وفي الأخير، أدرجت المخصصات والنفقات غير المتوقعة، بأكثر من مليار درهم، بصفة أساسية من أجل التمكن من أداء جزء من مؤخرات الدولة.

وفيما يخص اعتمادات الأداء لميزانية الاستثمار، فقد حددت بمبلغ 13,6 مليار ومثلت، مرة أخرى، 18 % تقريبا من تحملات الميزانية. أما المبلغ المحول للجماعات المحلية والذي يشكل 30 % من نتاج الضريبة على القيمة المضافة، فقد بلغ 4,4 مليار وهو معين بالدرجة الأولى للتجهيزات المحلية. ويبرز استعراض البرامج المدرجة ضمن الميزانية العامة للدولة، إعادة توزيع حصص أكبر لفائدة المرافق الاجتماعية، وعلى الخصوص منها التربية الوطنية والصحة، والتي رفعت اعتماداتها للأداء في المجمل بنسبة 23 % وقد استنفدت ما يقارب ثلثي تنامي ميزانية الاستثمار.

وفي الأخير، بلغ مجموع الاعتمادات المخصصة لخدمة الدين العمومي من فوائد وأصل الدين ما قدره 22,4 مليار درهم، من ضمنه 15,5 مليار برسم الدين الخارجي.

موارد الميزانية العامة

تم تقدير موارد الميزانية العامة بمبلغ 73,4 مليار درهم، في تزايد بنسبة 4,7 % . ومن المنتظر أن تصل المداخيل العادية لوحدها، باعتبار توقع مدخول يبلغ مليارا واحدا برسم التخصيصية، إلى ما قدره 58,7 مليار، بزيادة تقارب 20 % . وبالتالي حددت موارد الاقتراض المتوسطة والطويلة الأمد المدرجة في الميزانية بمبلغ 14,7 مليار، مسجلة انخفاضا بنحو 30 % والناجم أيضا عن تقلص تحملات الدين.

وقدرت الإيرادات الجبائية التي تشكل أوفر قسط من الموارد العادية بمبلغ 52,2 مليار، في توسع بنسبة 20,5 % عقب تنامي كافة أصناف الضرائب بدرجات متفاوتة. غير أن حصة الضرائب المباشرة تبقى في ارتفاع يعزى إلى توسيع الوعاء الضريبي ومجال تطبيق الضريبة بقدر أكثر مما هو يعزى إلى الرفع من المعدلات.

ذلك أن الإجراءات الجبائية الرئيسية التي تم الإعلان عنها قد شملت الضرائب المباشرة في المقام الأول. ويتعلق الأمر خاصة بتمديد الإسهام الأدنى إلى المداخيل المهنية الخاضعة للضريبة العامة على الدخل الذي أصبح غير خاضع لحد أقصى ومطبق على مداخيل الاستغلال الإجمالية عوض الأرباح. وزيادة على ذلك، فإن التخفيض الجبائي لتحملات استخدام السيارات المستعملة لاغراض مهنية لا يمكن أن يتجاوز، من جهته، 200.000 درهم. كما أن المداخيل المهنية والعقارية التي كانت لحد الآن معفاة كليا من الضريبة، في إطار قوانين الاستثمار، قد أصبحت خاضعة لاقتطاع بنسبة 25 % من الضريبة المطالب بها في حالة عادية. كما تم تطبيق إسهام أدنى يمثل 2 % من قيمة التفويت، برسم الضريبة على الأرباح العقارية. ومن جهة أخرى، فإن مجال تطبيق الضريبة على إيرادات التوظيفات المالية ذات الدخل الثابت قد تم توسيعه ليشمل الودائع تحت الطلب المكافأة، بما فيها الحسابات على دفاتر مصرفية، وكذا الالتزامات وسندات الإقتراض الأخرى باستثناء تلك التي صدرت عن الدولة أو المضمونة من طرفها. وزيادة على ذلك تم الرفع من الاقتطاع عند المصدر لهذه الضريبة من 15 % إلى 20 % بالنسبة للملزمين الذين أدلوا بهويتهم، ومن 20 % إلى 30 % فيما يخص التوظيفات المجهولة الإسم. وفي الأخير،

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وسعيا للإسراع في تحصيل مداخيل الخزينة، تم تخفيض آجال استخلاص ديون الدولة من 3 أشهر إلى شهرين وذلك ابتداء من تاريخ إصدار قائمات الضرائب.

وفيما يتعلق بالضرائب غير المباشرة، فقد تم توسيع مجال تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، ابتداء من فاتح يوليوز 1992 ، لتشمل التجارة بالتقسيط عندما يصل رقم الأعمال إلى 3 ملايين درهم. كما أن هيكل هذه الضريبة خضع لتغييرات حيث حذف على الخصوص معدل 12 % . وفي الأخير، أصبح الإعفاء الضريبي للبنايات والقروض العقارية المخصصة للسكنى الشخصية مقتصرا على السكن الاقتصادي.

تنفيذ قانون المالية

تبين أن تحصيل الإيرادات العادية وتنفيذ نفقات الميزانية كانت في المجمل، قريبة من توقعات قانون المالية، وذلك رغم التأثير المختلف الإتجاه لعوامل ظرفية. وهكذا فقد أسفر انخفاض الأسعار العالمية للنفط عن إيراد إضافي هام، كما بدت تحملات الدين الخارجي أقل أهمية بكثير مما كان متوقعا. ومن جهة أخرى، مكنت الإجراءات الجبائية المتخذة من الحصول على مردودات أحسن، خاصة فيما يرجع للضرائب المباشرة. وبخلاف ذلك، فإن المداخيل برسم الخوصصة لم يتم إنجازها.

وفي النهاية، بلغت الإيرادات العادية للخزينة 63,6 مليار درهم، وسجلت تقدما بنسبة 14,4 % عوض 9 % في 1991 ، يعزى بالأساس إلى الاقتطاعات الجبائية التي شكلت ضمنها 57,9 مليار. وفي مقابل ذلك، وصلت النفقات العادية إلى 49,8 مليار، وهو مبلغ في تزايد بنسبة 7,4 % في نظير 14,1 % خلال العام الماضي. بلغت تحملات التسيير والدعوم قرابة 37 مليار، وتزايدت بمعدل 8,5 % في حين كانت فوائد الدين بمبلغ 12,8 مليار، في ارتفاع بنسبة 4,4 % عوض 13,2 % خلال السنة الماضية.

وفي هذه الظروف، انتقل الفائض العادي للخزينة من 9,2 مليار إلى 13,7 مليار في ظرف سنة، فتنامى بنحو النصف ومكن بذلك من تغطية أربعة أخماس الاستثمارات التي بلغت 17,1 مليار وكانت أكثر أهمية مما كانت عليه خلال 1991 . ونتيجة لذلك فإن عجز الخزينة، المحتسب على أساس المبالغ المأمور بدفعها، قد تم تقليصه من 6,9 إلى 4,1 مليار ولم يعد يمثل سوى 1,7 % من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 2,9 % أثناء العام الماضي.

ومن جهة أخرى، وصلت تسديدات أصل الدين إلى 10,9 مليار درهم وتجاوزت أداءات المؤخرات المليار من الدراهم، وبالتالي ارتفعت التحملات الإجمالية للخزينة إلى 78,9 مليار وظهرت، كما كان الشأن خلال السنة الماضية، في تزايد بنسبة 8,7 % . وبالمقارنة مع الإيرادات العادية للخزينة التي بلغت 63,6 مليار

فسجلت زيادة بنسبة أكبر، فإنها قد أسفرت عن طلب تمويل قدره 15,3 مليار، أدنى ولاشك مما لوحظ أثناء السنة الماضية لكن أهم مما كان متوقعا.

وخلافا لما وقع في 1991 ، فقد تمت تغطية هذا العجز بقدر كبير، عن طريق اللجوء إلى التمويل الداخلي الذي ارتفع من 6,9 إلى 8,8 مليار درهم، نظرا لأن الرساميل الخارجية جلبت 6,5 مليار درهم عوض 10,2 مليار في العام الماضي. وزيادة على ذلك، تجاوزت القروض ذات الطابع النقدي 4 ملايير درهم.

ويوضح الجدول التالي تطور الوضعية الملخصة للموارد والتحملات الفعلية للخزينة خلال سنتي 1991 و 1992 (1).

بملايين الدراهم	1991	1992
I - المداخيل العادية	55.537	63.550
II - نفقات الميزانية	71.989	77.740
1 - النفقات العادية	46.370	49.810
(التسيير والدعوم)	(34.098)	(36.996)
(فوائد الدين)	(12.272)	(12.814)
• الادخار العمومي	+ 9.167	+ 13.740
2 - نفقات التجهيز	15.058	17.083
• عجز الميزانية	- 5.891	- 3.343
• عجز الميزانية على أساس تحرير الأمر بالأداء (قبل إعادة جدولة الفوائد)	- 6.927	- 4.056
3 - استخلاص الدين	10.561	10.847
III - تغير مؤخرات الأداء	- 590	- 1.133
• الحاجة إلى التمويل الإجمالي	- 17.042	- 15.323
• التمويل		
- التمويل الخارجي	10.167	6.474
- التمويل الداخلي	6.875	8.849
(السوق المالية)	(4.599)	(5.878)
(الودائع لدى المحاسبين العموميين)	(- 535)	(- 1.132)
(التمويل النقدي)	(2.811)	(4.103)
الحاجة إلى التمويل الصافي (دون اعتبار استخلاص الدين)	- 7.517	- 5.189

(1) يرجع للملحق الإحصائي 40

مداخيل الخزينة

بلغت المداخيل العادية للخزينة 63,6 مليار درهم فسجلت توسعا يتجاوز 8 ملايير أو 14,4 % .

ذلك أن مجموع الإيرادات الجبائية سجل زيادة نسبتها 14,7 % حيث وصل إلى 57,9 مليار وأصبح يمثل 23,6 % من الناتج الداخلي الإجمالي عوض نسبة متوسطة قدرها 20,2 % خلال السنوات التي تلت الشروع في تطبيق الإصلاح الجبائي ابتداء من 1986. وزيادة على ذلك فإن الضغط الجبائي وصل إلى ما نسبته 27,5 % إذا ما تم التغاضي عن القطاع الفلاحي، المعفى من أية ضريبة. ومن جهة أخرى تغيرت تركيبة الإيرادات الجبائية بشكل ملموس وقد أظهرت توسعا هاما للضرائب المباشرة التي أصبحت تشكل أكثر من 29 % من الاقتطاعات الإجمالية عوض 26,8 % خلال العام الماضي. وبخلاف ذلك، تراجع نصيب الرسوم والضرائب غير المباشرة من 41,1 % إلى 39,6 % وتقلصت حصة الرسوم الجمركية من 22,7 % إلى 21,2 % . وفي الأخير مكنت الضريبة على المنتجات النفطية من الحصول على 10,1 % من المداخيل الجبائية في نظير 9,4 % أثناء السنة الماضية.

وصلت التحصيلات برسم الضرائب المباشرة إلى ما قدره 16,8 مليار، وتزايدت بنسبة 24,9 % . وضمن هذا المجموع كانت الضريبة على الدخل بمبلغ 6,6 مليار قد ارتفعت بنسبة 25,8 % . وبالمثل جلبت الضريبة على الشركات أكثر من 7 ملايير. وسجلت توسعا بنسبة 25,2 % يعزى في جزء منه إلى آخر شطر من الدفعة المقدمة التي أحدثت سنة 1990 . وفيما يخص مجلوب الضريبة على الأرباح العقارية فقد تضاعف ثلاث مرات تقريبا بحيث بلغ 684 مليون درهم في حين وصل مدخول كل من مساهمة التضامن الوطني والضريبة على نتاج التوظيفات ذات الدخل القار إلى مقدار 801 مليون و 713 مليون درهم على التوالي. وفي الأخير، بلغ مجموع الاقتطاعات الأخرى 923 مليون في نظير أكثر من 1,5 مليار نظرا للتلاشي التدريجي للأرصدة من الضرائب المحدوفة في إطار الإصلاح الجبائي.

أما الرسوم والمكوس الجمركية فقد وصلت في المجموع إلى 12,3 مليار درهم وتكاد تكون موزعة بكيفية متساوية بين رسوم الجمرك والاقتطاع الجبائي على الاستيراد. وقد سجلت ارتفاعا بنسبة 7,2 % ، يمثل نصف ما لوحظ من زيادة خلال 1991 . ويرجع هذا التطور إلى التغييرات الحاصلة في هيكل التجارة الخارجية، الذي يتسم خلال 1992 على حصة أوسع للمنتجات المعفاة كليا أو جزئيا، وكذا على خفض المعدل الأقصى لرسوم الجمرك من 45 % إلى 40 % ، الذي تقرر في منتصف السنة.

وجلبت باقي الضرائب غير المباشرة ما قدره 28,8 مليار في المجمل، من ضمنه 5,8 مليار برسم المنتجات النفطية التي سجلت زيادة بنسبة 23 % و 23 مليار فيما يرجع لباقي الحقوق والمكوس التي ارتفعت بمعدل 10,6 % . ومكنت الضريبة على القيمة المضافة من الحصول على 14,8 مليار، وهو مبلغ في ارتفاع بنسبة 10,6 % . وقد بلغ مدخول الضريبة على الاستيراد 8,3 مليار، وجلبت الضريبة على الصفقات الداخلية ما قدره 6,5 مليار، فسجلت بذلك زيادة بمعدل 16,9 % عوض 12,5 % ، تحققت بصفة رئيسية على إثر ارتفاعات المعدلات وتمديد مجال تطبيق هذه الضريبة. وتجاوزت الإيرادات برسم الضرائب الداخلية على الاستهلاك 5,3 مليار، وكانت في ارتفاع بنسبة 12,4 % . وجلبت الاقتطاعات على مبيعات التبوغ لوحدها 3,7 مليار وهو مبلغ في توسع بنسبة 17,8 % عوض 5,6 % خلال 1991 ، خاصة عقب الرفع من أثمان البيع للعموم. وبلغت حقوق التسجيل والدمغة 2,7 مليار فتنامت بنسبة 2,6 % في نظير 5,2 % خلال 1991 .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفي الأخير، وصلت المداخيل غير الجبائية إلى 5,7 مليار وتزايدت بنسبة 11,5 % من سنة لأخرى. وضمن هذا المجموع يمثل مجلوب احتكارات واستغلالات الدولة 2,8 مليار والمداخيل المختلفة 2,9 مليار من ضمنها 1,5 مليار برسم الحقوق المؤداة عن الصيد البحري.

نفقات الخزينة

سجلت تحملات الخزينة المدرجة في الميزانية زيادة بنسبة 8 % فبلغت ما قدره 77,8 مليار درهم، من ضمنه 37 مليار للتسيير والدعوم، 17,1 مليار للاستثمارات و 23,7 مليار لخدمة الدين العمومي.

وهكذا فإن الأداءات برسم التسيير، التي تتألف من المصاريف المدفوعة للموظفين ولاقتناء المعدات، وكذا من التحملات المشتركة، قد انتقلت من 32,9 إلى 35,4 مليار، فسجلت زيادة بنسبة 7,6 % ، وتشكل بذلك 45,6 % من تحملات الميزانية. ومثلت الدعوم لأسعار مواد الاستهلاك الضرورية من جهتها حوالي 1,6 مليار، وقد اتسعت بنحو الثلث.

وتزايد مجهود التجهيز المبذول من طرف الدولة بقدر ملموس خلال 1992 ، بحيث تم رفع الإصدارات لهذا الغرض من 15,1 إلى 17,1 مليار، أي بنسبة 13,4 % ، وأصبحت تمثل قرابة 22 % من نفقات الميزانية للخزينة عوض 20,9 % خلال العام الماضي. وشكلت الاستثمارات الموكلة بصفة مباشرة إلى الجماعات المحلية أكثر من 5,1 مليار. وبالنسبة للاعتمادات المفتوحة خلال السنة، والتي تشتمل على اعتمادات الأداء لقانون المالية وعلى المبالغ المنقولة للاعتمادات التي بوشرت دون الأمر بدفعها أثناء العام الماضي، فإن إصدارات الخزينة تكون قد أسفرت عن معدل إنجاز قدره 69 % أعلى مما كان عليه خلال سنة 1991 .

وصلت المصاريف برسم الدين، من فوائد وأصل الدين، إلى ما قدره 23,7 مليار درهم وتزايدت بنسبة 3,6 % عوض 7 % خلال 1991 . وتراجعت حصتها إلى 30,4 % ضمن مجموع تحملات الميزانية للخزينة، ومع ذلك مازالت تستنفد رغم إعادة جدولة جزء من الاستحقاقات، أكثر من 37,3 % من المداخيل العادية. وقد كلف دين الخزينة الخارجي لوحده 14,7 مليار درهم، بزيادة نسبتها 5,9 % إثر تسديد مبالغ أعلى برسم أصل الدين، فيما مثل الدين الداخلي، كما كان الشأن في 1991 ، مبلغ 9 ملايير درهم تقريبا.

بلغت الأداءات عن الفوائد 12,8 مليار وسجلت ارتفاعا بنسبة 4,4 % . وقد وصلت الفوائد الناشئة عن الدين الداخلي إلى ما قدره 6 ملايير، بزيادة 10 % فيما ظلت الفوائد المترتبة عن الاقتراضات الخارجية، وقدرها 6,8 مليار درهم، مستقرة من سنة لأخرى.

أما الاستردادات الفعلية لأصل الدين التي تنامت بنسبة 2,7 % فقط، فقد بلغت مقدار 10,9 مليار درهم من ضمنه 7,9 مليار برسم الدين الخارجي، بما فيه مبلغ 1,2 مليار من الاستردادات لصندوق النقد الدولي. ومثلت الأداءات في الداخل قرابة 3 ملايير عوض 3,5 مليار في السنة الماضية.

وفي الأخير، وباعتبار تسديد المؤخرات بمبلغ 1,1 مليار فقد بلغت التحملات الكلية للخزينة 78,9 مليار مقابل مداخيل عادية قدرها 63,6 مليار مما أفرز عجزا يناهز 15,3 مليار عوض 17 مليار عند نهاية السنة السابقة.

تمويل عجز الخزينة

ظل التمويل الإجمالي عند مستوى مرتفع رغم أنه سجل انخفاضا من سنة لأخرى وقد واجهت تغطيته صعوبات طيلة السنة.

ذلك أن الخزينة كان عليها أن تواجه، أكثر مما كان عليه الأمر خلال 1991 ، انخفاض القروض الخارجية التي كانت ظهرت أقل بكثير من المبالغ المتوقعة. وقد لجأت الخزينة بقدر وافر إلى الادخار الداخلي وبقدر أهم إلى التمويل النقدي، وذلك خلافا للهدف المرسوم في هذا الشأن في بداية السنة.

لذا، فإن هيكل وسائل التمويل قد تغير كثيرا من نهاية سنة لأخرى. وهكذا مثلت الأموال من أصل خارجي، ضمن مبلغ إجمالي قدره 15,3 مليار درهم، قرابة 42 % عوض 60 % في العام الماضي وأكثر من الثلثين في 1990 . وقد عوض التمويل الداخلي عن هذا الانخفاض، حيث انتقلت حصته من 40 % إلى 58 % ، شكلت منها التسليفات النقدية الإضافية 46 % .

التمويل الخارجي

إن الالتجاءات الخارجية للخزينة قد بلغت 6,5 مليار درهم عوض 10,2 مليار في العام الماضي. وتم الحصول على مجموع هذه المساعدات تقريبا في إطار التعاون الثنائي ولدى منظمات دولية من ضمنها البنك العالمي، حيث وصل مبلغها الإجمالي إلى 6,3 مليار درهم. وقد اقتصرت السحوبات من قرض المؤازرة الممنوح من لدن صندوق النقد الدولي في بداية السنة، والذي بلغ 92 مليون من حقوق السحب الخاصة، على تعبئة الشطر الأول بمبلغ 18,4 مليون من حقوق السحب الخاصة، بقيمة مقابلة بالدرهم قدرها 220 مليون. وفي المجموع ظلت المبالغ المتلقاة دون الاستردادات ، مما أسفر عن خروج صاف للرساميل.

التمويل الداخلي

بلغت الأموال التي حصلت عليها الخزينة بالسوق الداخلية 8,8 مليار درهم وسجلت ارتفاعا نسبته 28,7 % بالمقارنة مع سنة 1991 .

فعلى صعيد السوق المالية ، قامت الخزينة بإصدارات اقتراض لدى العموم، وقد مكنتها من الحصول على مبلغ يفوق 4 ملايير درهم ، شمل بصفة اقتصارية الاقتراضات ذات الأمد القصير والمتوسط ، نظرا لأن الخزينة امتنعت عن التدخل في سوق السندات الإلزامية تاركة المجال مفتوحا لبعض المؤسسات العمومية. وقد جلبت اكتتابات الأذينات لمدة 6 أشهر قدرا إضافيا بلغ 1,2 مليار ، فيما جلبت الاكتتابات في أذينات سنة واحدة ، و 3 سنوات و 5 سنوات مقدار 1,1 مليار.

وبالإضافة إلى ذلك ، حصلت الخزينة في سوق المزادات على سندات لأجل قصير ومتوسط بمبلغ قدره 1,8 مليار عوض 900 مليون أثناء السنة الماضية.

واستفادت الخزينة أيضا من مبلغ 2,7 مليار قامت بدفعه المؤسسات العمومية برسم رد دينها الخارجي في مقابل تحمل الدولة للاستحقاقات التي كانت موضع إعادة للجدولة. غير أن الودائع الموكلة إلى المحاسبين العموميين سجلت ، كما كان الشأن خلال العام الماضي ، انخفاضا ملموسا.

ولما كانت هذه الأموال غير كافية ، قامت الخزينة بتوسيع التجاءاتها للنظام المصرفي بمبلغ يتجاوز 4 ملايير. وهكذا، فإن محفظة السندات العمومية بحوزة بنوك الودائع قد تنامت بمقدار 6,1 مليار عوض 1,4 مليار في 1991 على إثر إعادة استعمال جزء من الاحتياطي النقدي. وزيادة على ذلك ، مكنت هذه العملية الخزينة من رد دينها بإزاء معهد الإصدار بما قدره 2,1 مليار، ومن العدول عن تعبئة التسبيقات غير المباشرة.

وفي النهاية ، غطت الوسائل ذات الطابع النقدي أكثر من تسعة أعشار عجز الصندوق لدى الخزينة عوض الخمسين خلال 1991 .

إن التقدمات التي تم إحرازها في مجال المالية العمومية على درب التصحيح والتقويم تعتبر مقنعة وحاسمة. ولذلك ، ينبغي متابعة الجهود المبذولة بكل عزم ليس فقط من أجل الحفاظ على النتائج المكتسبة ولكن أيضا من أجل تخفيض أكثر لحاجيات تمويل الخزينة. ذلك أن الخزينة أصبحت مدعوة للقيام بدور أكثر نشاطا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، كما أنها مدعوة للاضطلاع بمهمة ضبط وتنظيم. وفي هذا الصدد يبدو أنه لا مناص من الحد من استجلاب وسائل التمويل الداخلي، وعلى الخصوص منها تلك التي تكتسي طابعا نقديا ، وذلك لكي يتبلور في الواقع العزم الأكيد على التخفيف من التوترات التي تمارس على التوازنين الداخلي والخارجي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

تطـور النـقـــد

ماتزال السياسة النقدية خلال 1992 تندرج في إطار الجهود الرامية إلى التخفيف من الضغوط التضخمية وتعزيز حجم احتياطيات الصرف. ولذا أعلنت السلطات النقدية أثناء اجتماع لجنة القرض والسوق المالية المنعقد في فبراير عن عزمها على الاستمرار في نهج سياسة حذرة تتبلور في زيادة محدودة نسبيا للكتلة النقدية. غير أن السعي لتحقيق هذا الهدف الذي تبرره ضرورة احتواء توسع سيولة الاقتصاد خلال السنين الأخيرة، يجب ان لايعاكس تمويل الاقتصاد. وفي ذات الوقت ، كانت تعكس تلك السياسة إتخاذ موقف حذر سيما وأن الشكوك كانت تخيم منذ أوائل السنة على نتائج الموسم الفلاحي وبالتالي على النشاط الاقتصادي بكامله.

فعلى الصعيد العملي، ارتكزت السياسة النقدية كما كان الشأن خلال 1991 ، على أدوات المراقبة غير المباشرة التي ترمي إلى ضبط السيولات المصرفية وتسمح بذلك بتعديل إعادة التمويل لدى البنك المركزي مع التأثير على أسعار الفائدة التي مازالت تحدد مستوياتها بكل حرية. وقد تم تطبيق هذه الإجراءات في 1992 خلال الجزء الأوفر من السنة، قصد احتواء نمو النقد وعلى الخصوص ، الرفع التدريجي من معدل الإحتياطي النقدي. غير أنه لما تم الإطلاع بشيء من الدقة على مخلفات الجفاف، تبين أنه ليس من المناسب التمادي في الحد من توزيع القروض لكي لا يعرقل أكثر من اللازم تمويل القطاعات غير الفلاحية. وبالمثل، لما تبين أن حاجيات الخزينة من الوسائل النقدية كانت أكثر ارتفاعا، نظرا لكون الإيرادات الخارجية لصالحها كانت أقل أهمية مما كان متوقعا، فقد بدا من الضروري، في شهر أكتوبر، القيام بتحويل قسط من الاحتياطي النقدي إلى أذينات للخزينة. وبالإضافة الى ذلك، وقع إرتفاع ملموس ومتزامن أثناء دجنبر، في المكونات الثلاث للكتلة النقدية، فزاد بقدر بالغ في التنامي السنوي لوسائل الأداء .

وفي ظرفية إقتصادية داخلية تتسم بانخفاض الإنتاج وتباطؤ ارتفاع الأسعار، تنامت الكتلة النقدية، في النهاية ، بنسبة 9,3 % مقابل 16,8 % في آخر سنة 1991[1]. وعلى أساس المبالغ القائمة المتوسطة لنهاية الشهور، تكون زيادتها السنوية قد تراجعت من 17,8 % إلى 12,1 % . وعلى الرغم من هذا التباطؤ النسبي في التسارع، فإن نسق تكوين السيولات الإضافية قد ظل يفوق بقدر بالغ نمو الناتج الداخلي الإجمالي، الذي يقدر بمعدل 2 % من حيث القيمة، بحيث تزايدت من جديد نسبة سيولة الاقتصاد. ومع ذلك ، لم يتأثر التوازن النقدي الإجمالي نظرا للحد من التوترات التضخمية ولتحسن الحساب الخارجي، وذلك على إثر تخصيص قسط وافر من الموجودات النقدية التي تم إنشاؤها ، للإدخار وليس للاستهلاك .

ذلك أن الإبقاء خلال سنة 1992 على أسعار عالية للفائدة، إذا لم يمارس بصفة كاملة الأثر الردعي المتوخى على طلب القرض الذي ظل مرتفعا، فإنه، بخلاف ذلك، قد حث على إنماء الادخار. وهكذا أرصدت وسائل الأداء الجديدة في معظمها لتدعيم الموجودات القارة.

الكتلة النقدية

بلغت الموجودات النقدية وشبه النقدية 146.507 مليون درهم عند نهاية دجنبر 1992 وسجلت زيادة سنوية قدرها 12.444 مليون أو 9,3 % عوض 19.261 مليون أو 16,8 % في آخر السنة الماضية.

وقد وقع هذا التباطؤ ابتداء من الأشهر الأولى من السنة ، وفي نهاية النصف الأول من السنة لم يتجاوز ارتفاع وسائل الأداء 2,2 % وكان يعزى فقط لزيادة نسبتها 5,5 % في القروض للإقتصاد. وعلاوة عن ذلك، لم يشمل التسارع المعتاد خلال الصيف إلا شهري يوليوز وغشت وقد نتج على الخصوص عن توسع الديون على الخزينة والأصول الخارجية. وبعد ذلك، تباطأ تنامي الكتلة النقدية من جديد ولم يرتفع إلا في شهر دجنبر إثر التزايد المتزامن لمقابلات الكتلة النقدية الثلاث.

(1) يرجع للملحقات الإحصائية من 41 إلى 50

وفي النهاية، فإن السيولات الإضافية، قد نتجت بالنسبة للسنة بكاملها، وبحصص غير متساوية، عن الزيادة المقترنة للمقابلات الثلاث، بواقع 40,6 % فيما يخص القروض ، و 34,9 % فيما يرجع للأصول الخارجية و 24,5 % بالنسبة للديون على الخزينة .

ومن جهة أخرى، تميز تطور الكتلة النقدية باتساع جديد لشبه النقد، بمعدل 20 % تقريبا ، يفوق بكثير تزايد باقي المكونات، التي تنامت في المجمل بنسبة 6,2 % . وعلى إثر ذلك ، تغير تركيبها ، بحيث تقلصت حصة العملة الإئتمانية من 25,5 % إلى 24,4 % ، وتراجع نصيب الودائع تحت الطلب من 51,8 % إلى 50,7 % ، في حين تعزز نصيب الودائع والسندات لأجل بشكل ملحوظ، فانتقل من 22,7 % إلى 24,9 % .

بملايين الدراهم	1990	1991		1992	
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	المبالغ	التغيرات %
أ ـ الموجودات النقدية	**90.659**	**103.680**	**14,4 +**	**110.082**	**6,2 +**
. العملة الائتمانية	29.543	34.269	16 +	35.745	4,3 +
. العملة الكتابية	61.116	69.411	13,6 +	74.337	7,1 +
ب ـ شبه النقد	**24.143**	**30.383**	**25,8 +**	**36.425**	**19,9 +**
مجموع الكتلة النقدية (أ + ب)	**114.802**	**134.063**	**16,8 +**	**146.507**	**9,3 +**

العملة الائتمانية

وصل مبلغ الأوراق والقطع النقدية إلى 35.745 مليون درهم في آخر دجنبر 1992 ، وارتفع بها قدره 1.476 مليون أو بنسبة 4,3 % عوض 4.726 مليون أو 16 % عند نهاية السنة الماضية.

وقد زاد من هذا التباطؤ ، الذي ترافق وتراجع معدل ارتفاع باقي وسائل الأداء، انخفاض الصفقات بالوسط القروي على إثر الموسم الفلاحي الرديء. وهكذا فإن استقرار تداول العملة الإئتمانية الذي يلاحظ عادة خلال الأشهر الأولى من السنة قد تواصل خلال هذا العام طوال النصف الأول من السنة حيث لم تتجاوز الزيادة 1,6 % عوض 10,6 % أثناء السنة الماضية. فبعد أن تزايد بقدر بالغ خلال شهري يوليوز وغشت كالمعتاد، على الخصوص إثر انتعاش النشاط السياحي، خضع الطلب على الأوراق والقطع النقدية فيما بعد للتراجع الذي استمر إلى غاية شهر نونبر قبل أن يعود إلى الإرتفاع في شهر دجنبر.

اتسمت تركيبة مجموعة الأوراق النقدية المتداولة خلال 1992 باتساع حصة الأوراق من فئة 200 درهم التي انتقلت في ظرف سنة من 18,5 % إلى 24,8 % وبانخفاض نصيب باقي فئات الأوراق. ذلك أن حصة الأوراق من فئة 100 درهم تراجعت من 71,2 % إلى 66 % كما تضاءلت الأهمية النسبية للأوراق من فئة 50 درهم فعادت من 7,3 % إلى 6,3 % وتقلص نصيب الأوراق من فئة 10 دراهم من 3 % إلى 2,9 % .

العملة الكتابية

وصل مجموع العملة الكتابية في نهاية السنة إلى 74.337 مليون درهم، فسجل زيادة قدرها 4.926 مليون أو 7,1 % تمثل نحو نصف نظيرتها للسنة الماضية والتي بلغت 8.295 مليون أو 13,6 % . ذلك أن تنامي العملة الكتابية ظل بطيئا خلال النصف الأول من السنة ولم يتسارع إلا أثناء شهر يوليوز وبعد ذلك خلال دجنبر تحت تأثير الارتفاع المقترن لمقابلات الكتلة النقدية الثلاث.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1990	1991		1992	
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	المبالغ	التغيرات %
الودائع تحت الطلب لدى النظام المصرفي	**55.279**	**62.941**	**+ 13,9**	**67.776**	**- 7,7**
ـ ودائع لدى بنك المغرب	1.108	1.184	+ 6,9	1.140	- 3,7
ـ ودائع لدى البنوك	54.171	61.757	+ 14	66.636	- 7,9
ودائع تحت الطلب لدى المحاسبين العموميين	**5.837**	**6.470**	**+ 10,8**	**6.561**	**- 1,4**
مجموع العملة الكتابية	**61.116**	**69.411**	**+ 13,6**	**74.337**	**- 7,1**

الودائع تحت الطلب
لدى النظام المصرفي

شكلت الودائع تحت الطلب لدى النظام المصرفي أكثر من 90 % من العملة الكتابية وبلغت 67.776 مليون درهم، فوصلت زيادتها السنوية 4.835 مليون أو 7,7 % عوض 7.662 مليون أو 13,9 % خلال 1991 .

بلغت الودائع لدى المصارف التجارية 66.636 مليون درهم، وسجلت زيادة قدرها 4.879 مليون أو 7,9 % في نظير 7.586 مليون أو 14 % عند نهاية 1991 . مثلت حسابات الشيكات بمبلغ 33.715 مليون درهم 50,6 % من الودائع تحت الطلب، وتزايدت بمقدار 2.658 مليون أو 8,6 % عوض 2.914 مليون أو 10,4 % خلال السنة الماضية. وقد نتج هذا التطور، على الخصوص، عن الودائع تحت الطلب للمواطنين القاطنين بالخارج التي اتسعت لوحدها بمبلغ 1.145 مليون درهم أو 7,8 % ، بحيث بلغت 15.796 مليون أي 46,9 % من المبلغ القائم الإجمالي لحسابات الشيكات.

تمثل الأرصدة بالحسابات الجارية، بمبلغ 17.239 مليون درهم، ربع الودائع تحت الطلب، وقد ارتفعت بمقدار 1.621 مليون أو 10,4 % عوض 1.793 مليون أو 13 % في نهاية 1991 . غير أن الجزء الأوفر من هذه الزيادة تحقق خلال شهر دجنبر خاصة عقب إنجاز مصروفات الخزينة العمومية.

وصلت الودائع بالحساب على الدفتر إلى ماقدره 12.008 مليون درهم، أي مانسبته 18 % من مجموع الودائع تحت الطلب، وسجلت ارتفاعا محدودا في مبلغ 453 مليون أو 3,9 % ، وهو أقل بكثير من زيادة السنة الماضية وقدرها 2.101 مليون أو 22,2 % . ويبدو أن هذا الانكماش البين قد نتج عن توسيع تطبيق الضريبة على دخل التوظيفات المالية، خلال 1992 ، لتشمل مردود الحسابات على الدفتر التي لاينبغي أن يقل معدل مكافأتها عن 8,5 % .

بلغت الحسابات الدائنة الأخرى ما مجموعه 3.674 مليون درهم بعد أن ارتفعت بها قدره 147 مليون أو 4,2 % عوض 778 مليون أو 28,3 % في العام الماضي.

أما الأرصدة بالحسابات لدى معهد الإصدار، وقدرها 1.140 مليون درهم عند نهاية دجنبر، فقد انخفضت بمبلغ 44 مليون أو 3,7 % بعد زيادة مبلغها 76 مليون أو 6,9 % في نهاية السنة الماضية.

الحسابات تحت الطلب
التي يديرها المحاسبون
العموميون

وصلت الودائع تحت الطلب التي تلقاها المحاسبون العموميون إلى مقدار 6.561 مليون درهم، أي 8,8 % من العملة الكتابية، وسجلت إرتفاعا خفيفا بمبلغ 91 مليون أو 1,4 % عوض زيادة قدرها 633 مليون أو 10,8 % سجلت في نهاية العام الماضي. وينطوي هذا التطور الإجمالي على زيادة قدرها 348 مليون أو 7,4 % في الودائع لدى الخزينة العمومية، التي بلغت 5.041 مليون وعلى انخفاض بمقدار 257 مليون أو 14,5 % في الودائع التي يديرها مركز الشيكات البريدية، والتي تراجعت إلى 1.520 مليون درهم.

شبه العملة

بلغ مجموع الحسابات والسندات لأجل ثابت 36.425 مليون درهم فسجل توسعا قدره 6.042 مليون أو 19,9 % ، يلي الزيادة التي لوحظت خلال 1991 بمبلغ 6.240 مليون أو 25,8 % .

وقد حصل هذا التزايد الجديد لشبه النقد في أعقاب تحرير كافة أسعار الفائدة الدائنة المقدمة لهذه التوظيفات، ويعزى، في جزء منه، إلى المكافأة التي أصبحت أكثر إغراء سيما وقد تخفف ارتفاع الأسعار.

سيولة الاقتصاد

تتألف سيولات الاقتصاد من الموجودات النقدية وشبه النقدية للمقاولات والخواص وكذا من الأصول السائلة القابلة للتحويل بسهولة إلى وسائل أداء التي تشتمل على أذينات الخزينة لأجل قصير، وعلى «الأوراق للخزينة» والودائع لدى صندوق التوفير الوطني ولدى المؤسسات المالية المتخصصة.

وقد وصل مجموع هذه السيولات ، المحسوبة على معدل المبالغ القائمة عند نهاية كل شهر إلى 157.903 مليون خلال 1992 وتنامت في ظرف سنة بمبلغ 15.493 مليون أو 10,9 % عوض 19.947 مليون أو 16,3 % في 1991 . ومقابل ذلك، اتسع كل من الناتج الداخلي الإجمالي، والدخل الوطني والإنفاق الوطني بمعدلات تقل عن 2,5 % .

بملايين الدراهم	1990	*1991		**1992	
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	المبالغ	التغيرات %
أ ـ المجموعة النقدية	**105.523**	**124.278**	**+ 17,8**	**139.287**	**+ 12,1**
الموجودات النقدية	83.315	97.611	+ 17,2	106.708	+ 9,3
شبه العملة	22.208	26.667	+ 20,1	32.579	+ 22,2
ب ـ الأصول السائلة	**16.940**	**18.132**	**+ 7**	**18.616**	**+ 2,7**
مجموع السيولات (أ + ب)	**122.463**	**141.410**	**+ 16,3**	**157.903**	**+ 10,9**
الناتج الداخلي الاجمالي	213.990	240.757	+ 12,5	245.572	- 2
الدخل الوطني الاجمالي	224.441	250.028	+ 11,4	255.496	- 2,2
الانفاق الوطني الاجمالي	225.276	252.604	+ 12,1	257.778	- 2
معدل سيولة الاقتصاد					
الموجودات النقدية / الناتج الداخلي الاجمالي	38,9	40,5		43,5	
شبه النقد والأصول السائلة / الناتج الداخلي الاجمالي	18,3	18,6		20,8	
السيولات / الناتج الداخلي الاجمالي	57,2	59,2		64,3	
السيولات / الدخل الوطني الاجمالي	54,6	57		61,8	
السيولات / الانفاق الوطني الاجمالي	54,4	56,4		61,3	

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.

وفي هذه الظروف يكون معدل سيولة الاقتصاد قد تزايد من جديد بشكل ملموس . ويعكس هذا التطور تقلص معدلات تنامي الناتج الداخلي الإجمالي والإنفاق الوطني الإجمالي بقدر أكثر من زيادة الإصدار الإضافي للسيولات. غير أن العواقب التي كان من الممكن أن تتسبب فيها إضافة المزيد من السيولات، قد تم احتواؤها نظرا لأن الطلب انصب بقدر أكثر على الأصول السائلة منه على الصفقات المتعلقة بالأمتعة والخدمات ، كما يتضح ذلك من خلال تخفيف الضغوط الممارسة على التوازنين الداخلي والخارجي. ومع ذلك فإن اتساع سيولة الاقتصاد يبعث على الانشغال. لذا، ينبغي، لتلافي أي تجاوز، التوصل ليس فقط إلى تحكم أحسن في الإنشاء النقدي بل ينبغي أيضا الشروع في العمل على تشجيع تنمية ادخار طويل الأمد.

مقابلات الكتلة النقدية

على غرار السنة الماضية، نتج توسع المجموعة النقدية عن تنامي المقابلات الثلاث، وخاصة منها القروض للاقتصاد التي بلغ إسهامها 40,6 % ضمن الإنشاء النقدي. وأسهمت الأصول الخارجية من جانبها بنسبة 34,9 % ، والديون على الخزينة بنسبة 24,5 % .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ونتيجة لذلك، تغيرت تركيبة المقابلات من سنة لأخرى، بحيث تعزز نصيب الموجودات الخارجية من 20,1 % إلى 21,7 % وتراجعت بقليل حصة القروض للاقتصاد، فعادت من 42,8 % إلى 42,5 % كما تقلصت نسبة الديون على الخزينة من 37,1 % إلى 35,8 % .

بملايين الدراهم	1990	1991		1992	
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	المبالغ	التغيرات %
صافي الموجودات الخارجية	21.061	27.873	32,3 +	33.707	20,9 +
الديون على الخزينة	48.556	51.367	5,8 +	55.470	8 +
منها: • بنك المغرب	10.702	11.462	7,1 +	9.361	18,3 −
• محفظة السندات العمومية.	31.963	33.375	4,4 +	39.515	18,4 +
القروض المقدمة للاقتصاد ...	43.874	59.235	35 +	66.020	11,5 +
مجموع المقابلات	113.491	138,475		155.197	
عناصر مختلفة	1.311+	4.412 −		8.690 −	

الموجودات الخارجية

تزايدت الأصول الخارجية الصافية بشكل يكاد يكون بدون انقطاع طيلة 1992 ، حيث بلغت في نهاية السنة 33.707 مليون درهم لتمثل أكثر من 6 أشهر من واردات السلع. وقد سجلت ارتفاعا قدره 5.834 مليون أو 20,9 % بعد أن تنامت بنحو الثلث خلال 1991 .

وقد شمل هذا التطور ، بصفة اقتصارية، احتياطيات الصرف لدى معهد الإصدار التي وصلت إلى ما قدره 31.504 مليون درهم ، فتزايدت بمبلغ 7.069 مليون أو 28,9 % ، بعد أن اتسعت بمقدار 7.836 مليون أو 47,2 % خلال العام الماضي. وتحقق ذلك التوسع بالاساس خلال النصف الثاني من السنة ويعزى في آن واحد إلى انتعاش السياحة وإلى التحويلات التى قام بها المغاربة المقيمون بالخارج وكذا إلى الإيرادات المتأتية من الاستثمارات الخارجية وباقي المساعدات الأجنبية.

أما الأصول الخارجية الصافية للبنوك، البالغة 2.203 مليون درهم في نهاية دجنبر 1992 ، فقد سجلت ، بخلاف ذلك، انخفاضا قدره 1.235 مليون نتج من جهة عن انكماش جديد لمحفظتها من الديون الناشئة على الخارج ومن جهة ثانية عن ارتفاع بما قدره 1.026 مليون لالتزاماتها الخارجية، خاصة إزاء المؤسسات الدولية.

الديون على الخزينة

بلغت الديون على الخزينة 55.470 مليون درهم عند نهاية دجنبر 1992 فسجلت زيادة سنوية قدرها 4.103 مليون أو 8 % تتجاوز الارتفاع بمقدار 2.811 مليون أو 5,8 % الذي لوحظ خلال العام الماضي. وقد كان توجهها غير منتظم طيلة السنة، نظرا لتطور عجز الخزينة وعلى الخصوص نتيجة تقلبات باقي وسائل التمويل.

فقد سجلت الديون الذاتية لبنك المغرب ، بمبلغ 9.361 مليون درهم، انخفاضا سنويا قدره 2.101 مليون أو 18,3 % بعد أن تزايدت بمقدار 760 مليون أو 7,1 % في نهاية العام الماضي. وقد حدث ذلك التراجع خاصة إبتداء من شهر أكتوبر وبعكس رد الخزينة لجزء من تسهيلة الصندوق، والتسبيقات على السفاتج الجمركية والإلتزامات المكفولة وكذا سندات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، في أعقاب توسيع محفظة السندات العمومية للنظام المصرفي.

وهكذا، بلغت هذه المحفظة 39.515 مليون درهم ، فسجلت زيادة بمقدار 6.140 مليون أو 18,4 % متجاوزة بكثير الإرتفاع خلال العام الماضي وقدره 1.412 مليون أو 4,4 % . وينطوي هذا التطور بالأساس على زيادة الإكتتابات في أذينات الخزينة، بمبلغ 1.818 مليون ضمن الحد الأدنى الإجباري وبمقدار 1.215 مليون في إطار السوق النقدية. وبالإضافة إلى ذلك، تشتمل محفظة السندات العمومية للبنوك، منذ شهر أكتوبر، وبمبلغ 9,4 مليار ، على أذينات الخزينة لأجل 7 سنوات تم اكتتابها مقابل تخفيض معدل الاحتياطي النقدي من 25 % إلى 10 % . وقد مكنت هذه العملية الخزينة من رد فئة من الأذينات ذات الأجل القصير التي كانت معبأة لدى البنك المركزي ومن تحديد أحسن لإلتجاءاتها إلى معهد الإصدار التي أصبحت تشمل التسبيقات برسم تسهيلة الصندوق والتسبيقات الاتفاقية لوحدهما. أما السفاتج الجمركية والإلتزامات المكفولة فلن تتم تعبئتها إلا بصفة استثنائية.

ومن جانبها، فإن ديون المقاولات والخواص، المتمثلة في أرصدتها لدى المحاسبين العموميين، قد بلغت 6.561 مليون درهم وسجلت زيادة خفيفة قدرها 91 مليون أو 1,4 % عوض 633 مليون أو 10,8 % عند نهاية العام الماضي.

القروض المقدمة للاقتصاد

وصلت القروض للاقتصاد الممولة من موارد نقدية إلى 66.020 مليون درهم عند نهاية دجنبر 1992 وارتفعت بمبلغ 6.785 مليون أو 11,5 % ، وهو نسق أقل سرعة من سنة 1991 ، حيث سجل توسعا مرتفعا بصفة استثنائية إذ بلغ 15.361 مليون أو 35 % عقب رفع تأطير القروض. وباحتسابها على أساس مغذل المبالغ القائمة عند نهاية كل شهر، فإن زيادة القروض تصل إلى 19,7 % عوض 26,1 % خلال السنة الماضية.

وهكذا فإن تطور القروض خلال السنة قد تميز بتعاقب فترات النمو المعتدل في الربع الأول من السنة ومراحل توسع فائق خاصة أثناء أشهر أبريل وماي وأكتوبر ودجنبر.

وتنامت القروض الممولة من لدن البنوك التجارية ، وقدرها 56.581 مليون درهم بمبلغ 8.081 مليون أو 16,7 % عوض 14.405 مليون أو 42,2 % عند نهاية 1991 . أما التسهيلات الممنوحة من طرف معهد الإصدار بمبلغ 9.439 مليون درهم فقد سجلت تراجعا قدره 1.296 مليون أو 12,1 % ، في حين تزايدت بمبلغ 956 مليون أو 9,8 % في العام الماضي.

العناصر المختلفة

بلغت المجموعة النقدية 146.507 مليون درهم عند نهاية 1992 فيما وصل مجموع المقابلات إلى 155.197 مليون درهم. ويبلغ الفارق بين هذين العنصرين 8.690 مليون في نظير 4.412 مليون خلال 1991 ، ويمثل أرصدة عمليات النظام المصرفي التي لم تسفر في حينها عن إنشاء نقدي. وترجع زيادة العناصر المختلفة إلى تعزيز فائض الأموال الذاتية للبنوك على معقراتها والذي انتقل من 327 مليون إلى 1.797 مليون، وعلى الخصوص إلى الفائض من نفس القبيل لبنك المغرب الذي تزايد من 4.542 مليون إلى 7.032 مليون درهم.

الائتمان

اندرج تطور القروض خلال 1992 في إطار سياسة نقدية تهدف إلى احتواء نمو وسائل الأداء ضمن حدود تتلائم والحفاظ على التوازنين الداخلي والخارجي، دون عرقلة تمويل القطاعات المنتجة. ولهذا الغرض لجأت السلطات النقدية، كما كان الشأن خلال 1991 ، إلى المراقبة غير المباشرة، وواصلت سيرورة تحرير النشاط المصرفي كما أنها أقدمت على تدعيم القواعد الاحترازية. إلا أن الطلب على القروض ظل مرتفعا.

وهكذا فإن القروض المقدمة للاقتصاد بلغت في المجموع 107,2 مليار درهم في نهاية السنة وسجلت زيادة جديدة وهامة بمقدار 9,1 مليار أو 9,3 % ، تلي الارتفاع بمبلغ 16,2 مليار أو 19,8 % خلال العام الماضي. وقد وصلت هذه الزيادة، إذا ما تم احتسابها على أساس متوسط مبالغ نهاية كل شهر، إلى 12,1 مليار أو 13,4 % ، أي بنسق أكثر ارتفاعا من نسبة 2 % التي تحققت على صعيد الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية. واستفادت من تلك الزيادة في حدود أكثر من أربعة أخماس، القطاعات غير الفلاحية التي ارتفعت قيمتها المضافة الإجمالية بمعدل 8 % من حيث القيمة الإسمية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

سياسة الائتمان

تم نهج سياسة الائتمان خلال 1992 على أساس تدبير نقدي حذر، وقد استلزمت الإبقاء على رقابة تطور القروض المصرفية التي مازالت تعتمد على وسائل المراقبة غير المباشرة. وفضلا عن ذلك، فقد تدعمت هذه المراقبة بتقوية الإجراءات الاحترازية بهدف فتح المجال أكثر لآليات السوق.

تدبير السياسة الائتمانية

لقد حددت السلطات النقدية لنفسها خلال 1992 هدفا يتمثل في خفض معدل سيولة الاقتصاد أو على الأقل الإبقاء عليه عند نفس المستوى. لذا كان عليها ألا تحيد عن اليقظة المعهودة لاسيما وأن الطلب على القروض ظل هاما. ولهذا الغرض، اعتمد عملها، كما هو الشأن في 1991 ، على أدوات المراقبة غير المباشرة. وهكذا أقدمت على تعديل كل من حجم تسهيلات البنك المركزي وكذا شروط الاستفادة منها، على أساس أن يتم استعدال عرض القروض والطلب عليها بواسطة أسعار الفائدة، على مستوى المؤسسات الموزعة للقروض. وبالموازاة مع ذلك، ومن أجل استنفاد الفائض من سيولات المصارف عمد معهد الإصدار إلى الزيادة في الاحتياطيات الإجبارية.

وهكذا، فإن معدل الاحتياطي النقدي الذي سبق رفعه من 15 % إلى 20 % من المستوجبات تحت الطلب، قد تمت الزيادة فيه بالتدريج خلال 1992 ، في بداية الأمر إلى 22,5 % في فبراير ثم إلى 24 % في يونيو. وفي شهر أكتوبر تم رفعه إلى 25 % وهو أقصى حد له، لكنه خفض فور ذلك إلى 10 % . وإثر ذلك تم تحرير مبلغ 9,4 مليار اكتتبته البنوك بكامله في أذينات للخزينة لأمد 7 سنوات توفر مكافأة بمعدل 10,5 % ، مكن الخزينة في ذات الوقت من تقليص استدانتها إزاء معهد الإصدار. وإذا كانت هذه العملية لم تسفر عن توسيع خزائن البنوك فإن تخفيض معدل الإحتياطي النقدي لخمسة عشرة نقطة قد خفف من القسر الذي تمارسه هذه الأداة على قدرة الإنشاء النقدي من طرف البنوك.

وقد واكب ضبط سيولات البنوك بواسطة مناولة معدل الاحتياطي النقدي تعديل كلفة وحجم تدخلات البنك المركزي. وهكذا رفع معهد الإصدار، في شهر مارس، معدل إعادة الخصم بالنسبة للتموبلات التفضيلية، من 7 % إلى 8 % كما رفع معدل التسبيقات بالسوق النقدية إلى أكثر من 13 % أي بزيادة تتجاوز نصف نقطة بالمقارنة مع سنة 1991 . وبالموازاة مع ذلك، حدت من تسهيلاتها بنفس السوق فأرغمت بذلك البنوك التي وسعت من قروضها بلا روية على اللجوء إلى تسبيقات خاصة بأسعار فائدة تم رفعها، زيادة عن ذلك، بقصد حفظ أثرها الردعي، من 18 % إلى 21 % وإلى 24 % على التوالي بالنسبة لمدة الاستعمال المتواصل التي تتجاوز 7 أيام و 15 يوما. وإن الرفع من كلفة كل من إعادة التمويل والصفقات المبرمة على صعيد السوق النقدية فيما بين المصارف، تجاه طلب ملح على سيولات، قد واكبهما ارتفاع في أسعار الفائدة الدائنة، بحيث أن معدل الفائدة المدين الأقصى وصل، بالمتوسط، إلى 15,14 % ، عوض 14,79 % في العام الماضي . ورغم هذا الارتفاع، فإن النزوع إلى الاستدانة لم يتضاءل إذ أن المساعدات المصرفية تزايدت بنسبة 14 % أو 7,6 مليار درهم من نهاية سنة لأخرى.

وتعزى الضغوط الممارسة على توزيع القروض، في جزء منها، إلى عدم كفاية الأموال الذاتية للمقاولات وكذا إلى المستوى الضعيف لتطور سوق الرساميل، وتشكل عرقلة لكل مجهود من أجل خفض أسعار الفائدة. لذا، فإن السلطات النقدية، سعيا منها لتلافي تفاقم تأثر الوضعية المالية للمقاولات، لم تتوان في تذكير البنوك بأن رفع تأطير السلف لا يمكن بأي حال من الأحوال إعفاءها من التزام الحيطة والحذر في توزيع القروض، وبأن عليها أن تربطه بمجهود التمويل الذاتي وبنوعية العمليات التي يتعين تمويلها.

ويبقى، زيادة على ذلك، أن التأثير على توزيع القروض، المبني أساسا على مراقبة سيولة البنوك، يظهر صعب التوفيق مع التجاءات الخزينة، الهامة وأحيانا غير المتوقعة إلى البنك المركزي. ولذلك، فإن مسطرة اكتتاب سندات عمومية التي تعبأ فورا لدى معهد الإصدار قد تم حذفها في شهر أكتوبر 1992 في أعقاب خفض معدل الاحتياطي النقدي من 25 % إلى 10 % واكتتاب البنوك لأذينات الخزينة لأمد 7 سنوات. إلا أنه إذا كانت علاقات التمويل بين الخزينة وبنك المغرب قد أصبحت محددة بكيفية أحسن، فإن العامل الحاسم الوحيد يكمن في تصحيح مستديم للمالية العمومية، وينبغي أن يتجلى، في آن واحد، في تخفيض عجز الميزانية وفي الحد من التمويل ذي الطابع النقدي.

الإطار التنظيمي

إن الإطار التنظيمي، الذي تم تغييره بكيفية عميقة في 1991 ، لاسيما عقب إلغاء تأطير القروض قد شهد خلال 1992 إصلاحات إضافية تشمل تخفيض معاملات الاستخدامات الإلزامية ومواصلة إصلاح أسعار الفائدة. وبالموازاة مع هذا الاستغناء عن التقنين، تمت إعادة النظر في الإجراءات الاحترازية طبقا للمعايير الدولية.

وهكذا، فإن معامل الاقتطاع المطبق على الدين الناشئ على الخارج قد تم تخفيضه في شهر مارس من 5 % إلى 3 % من المستوجبات كما تم في يوليوز تخفيض معامل كل من القروض المتوسطة الأجل القابلة للخصم والقروض من أجل السكن، من 5 % إلى 2,5 % ومن 5 % إلى 3,75 % على التوالي.

وفي نفس الوقت، تواصل إصلاح أسعار الفائدة، بإلغاء تحديد آخر معدل دائن والذي كان يتعلق بالودائع لأجل 3 أشهر بحيث أن مكافأة مجموع الودائع والحسابات ذات الاستحقاق الثابت أصبحت موضع تفاوض بكل حرية. ومن جهتها، فإن أسعار الفائدة المدينة التي سبق تحريرها بكاملها تقريبا في حدود معدل أقصى، قد شهدت، في شهر يناير 1992 ، تطبيق قابلية التغير بالنسبة لمعدلات القروض ذات الأجل المتوسط والطويل (1).

وبالموازاة مع ذلك ، تم الحفاظ على الاجراءات الانتقائية لفائدة الاستثمار والتصدير. وكان الشأن كذلك فيما يخص التمويل المتوسط الأجل للمقاولات الصغرى والمتوسطة وللمقاولين الشباب وكذا فيما يرجع لتمويل نشاطات التصدير. وزيادة على ذلك ، مازالت كل هذه القطاعات تستفيد من معدلات تفضيلية سواء على مستوى التوزيع أم على صعيد إعادة التمويل لدى البنك المركزي.

وقد تمت إعادة النظر في الإجراءات الاحترازية بهدف تقييم دقيق للمخاطر الحقيقية والمحتملة وذلك لحماية البنوك من الالتزامات المفرطة التي من الممكن أن تستهويها في سياق سياسة التحرير. وهكذا، ولدا احتساب معامل توزيع المخاطر المصرفية الذي ظل يساوي 7 % على الأكثر، أصبحت الالتزامات مرجحة بحسب نوعها وتشتمل بالإضافة إلى ذلك، على الالتزامات بالتوقيع. كما أن مصطلح المستفيد من القرض أصبح يشمل المجموعات. وحدد المعامل الأدنى للملاءة في 8 % ويحتسب كنسبة للأموال الذاتية الصافية التي تمت إعادة تحديدها، ليس إلى الودائع، بل إلى مجموع الأصول والالتزامات بالتوقيع، مرجحة كلها بحسب درجة المخاطر.

المؤسسات الموزعة للقرض

البنوك

إن المبلغ الإجمالي للوضعية المحاسبية المجمعة للبنوك التي تراجع عددها من 15 إلى 14 على إثر إدماج إحداهما من طرف مؤسسة أخرى، قد وصل إلى 141,6 مليار درهم في نهاية دجنبر 1992 ، وارتفع بمقدار 9,8 مليار أو 7,4 % عوض 21,3 مليار أو 19,3 % في العام الماضي.

انتقلت حصة المؤسسات الثلاث الأكثر أهمية والتي يتجاوز مجموع حصيلتها 16 مليار، من 60,1 % إلى 60,7 % من نهاية سنة لأخرى، واتسع نصيب الأربعة بنوك المتوسطة من 29,1 % إلى 30 % . وبخلاف ذلك، فإن الأهمية النسبية للبنوك الصغيرة التي أصبح يصل عددها إلى 7 ، قد تقلصت بقدر خفيف، بحيث تراجعت في ظرف سنة من 10,8 % إلى 9,3 % .

---

(1) يرجع للملحقات الإحصائية 55 ، 56 و 57

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مبلغ الحصيلة بملايير الدراهم	عدد البنوك		مجموع الموازنات بملايير الدراهم		النسبة المائوية ضمن المجموع	
	1991	1992	1991	1992	1991	1992
16 فأكثر	3	3	79,2	86,0	60,1	60,7
من 15 إلى 8	4	4	38,3	42,5	29,1	30,0
من 7 إلى 4	0	0	0	0	0	0
أقل من 4	8	7	14,3	13,1	10,8	9,3
المجمـــوع	15	15	131,8	141,6	100	100

تدعمت الشبكة المصرفية خلال 1992 بوحدات جديدة وصل عددها إلى 75 ، وأصبحت تضم 1.009 وكالة . ومن جهة أخرى ، بلغ عدد الشبابيك المفتوحة من لدن المؤسسات المالية المتخصصة 139 إلى غاية نهاية شهر دجنبر. وبذلك يكون استبناك الاقتصاد قد تسارع بقدر ملحوظ منذ الشروع في سيرورة تحرير النظام المالي بحيث أصبح يتوفر في 1992 شباك واحد لكل 23.000 من السكان عوض 28.000 في سنة 1987 . غير أن التوزيع الجغرافي للشبابيك ما زال يتميز بالتمركز على الشاطئ الأطلسي.

التطور العام
للاستخدامات والموارد

بلغت الحصيلة المجمعة للبنوك 123,9 مليار درهم وسجلت بذلك زيادة قدرها 9,6 مليار أو 8,4 % وهي أدنى بكثير من الارتفاع بمقدار 19,3 مليار أو 20,3 % الملاحظ في نهاية السنة الماضية.

تميزت الاستخدامات بتنامي كل من الديون على الخزينة والقروض للاقتصاد وانخفاض بين للاحتياطي النقدي. ومقابل ذلك، فإن ارتفاع الودائع تحت الطلب ولأجل ، وتدعيم الأموال الذاتية وتراجع مساعدات معهد الإصدار قد شكلوا العناصر الرئيسية لتطور الموارد (1).

(1) يرجع للملحق الإحصائي 51

استخدامات وموارد البنوك التجارية

بملايين الدراهم	1991	1992	التغيرات المبالغ	التغيرات %	بملايين الدراهم	1991	1992	التغيرات المبالغ	التغيرات %
الاستخدامات					**الموارد**				
الموجودات السائلة									
وحسابات الاحتياطيات	12.405	7.237	- 5.168	- 41,7	الودائع تحت الطلب ...	61.757	66.636	+ 4.879	+ 7,9
الديون على الخزينة	33.385	39.548	+ 6.163	+ 18,5	الودائع لأجـــل	30.383	36.425	+ 6.042	+ 19,9
منها :					الالتزامات الخارجية ...	2.179	3.205	+ 1.026	+ 47,1
- محفظة السندات العمومية	(33.325)	(39.515)	(+ 6.190)	(- 18,6)	مساعدات معهد الاصدار .	8.398	2.566	- 5.832	- 69,4
- الودائع	(60)	(33)	(- 27)	(- 45)					
القروض المقدمة للاقتصاد	55.206	62.348	+ 7.142	+ 12,9	مساعدات المؤسسات				
منها :					المالية المتخصصة	21	447	+ 426	+ 2028,6
- تسليفات للمؤسسات المالية					مخصصات	1.204	2.011	+ 807	+ 67
المتخصصة	(988)	(515)	(- 473)	(- 47,9)	الرسمال والاحتياطيات .	8.376	10.382	+ 2.006	+ 23,9
السندات بالمحفظة	8.121	8.567	+ 446	+ 5,5	موارد مختلفة صافية ...	1.991	2.222	+ 231	+ 11,6
الموجودات الخارجية	1.623	1.902	+ 279	+ 17,2					
التعقيرات	3.569	4.292	+ 723	+ 20,3					
المجموع	**114.309**	**123.894**	**+ 9.585**	**+ 8,4**	**المجموع** ...	**114.309**	**123.894**	**+ 9.585**	**+ 8,4**

الاستخدامات

بلغت القروض للاقتصاد الممنوحة من لدن المؤسسات المصرفية إلى المقاولات والخواص 62,3 مليار درهم، أي أكثر من نصف مجموع الاستخدامات، وسجلت إرتفاعا قدره 7,1 مليار أو 12,9 % عوض 14,2 مليار أو 34,7 % في نهاية السنة الماضية.

وقد منحت هذه المساعدات في حدود 34,4 مليار في شكل قروض للخزائن التي سجلت زيادة سنوية قدرها 4,1 مليار أو 13,6 % . وعلى الأصح فإن التسهيلات المقدمة للصندوق، بمبلغ 21,3 مليار هي التي سجلت أكبر زيادة، أي 3,4 مليار أو 19,2 % . وبلغت التسبيقات على السلع 3,9 مليار وتنامت بقدر هام، وصل إلى 688 مليون أو 21,6 % . أما الديون التجارية فقد ارتفعت بنحو 6 ملايير درهم وسجلت زيادة محدودة في 132 مليون أو 2,3 % .

ومن جهتها، بلغت التسهيلات النوعية 27,9 مليار درهم في المجموع وتزايدت بمقدار 3 ملايير أو 12,1 % . وينطوي هذا التطور الاجمالي، على الخصوص، على توسع بنحو الخمس لكل من قروض التجهيز والمساعدات من أجل السكن والقروض للاستهلاك. وعلى النقيض من ذلك ، فإن القروض للتصدير التي تستفيد من شروط تفضيلية قد بلغت 5,6 مليار وسجلت انخفاضا بمقدار 805 مليون أو 12,5 % .

وفي هذا الصدد، فإن البنوك قد راعت في المجموع الالتزام بمعاملات الاستخدامات للقروض المتوسطة الأجل والقروض للسكن المحددة تواليا في 2,50 % و 3,75 % من المستوجبات عوض 5 % قبل يوليوز 1992 . وبخلاف ذلك ، تمت ملاحظة عدة مخالفات فيما يخص معامل الاقتطاع المطبق على الدين الناشيء على الخارج رغم تخفيضه في شهر مارس ، من 5 % إلى 3 % من المستوجبات تحت الطلب ولأجل.

وفي الأخير ، بلغت الديون المشكوك في تحصيلها ، والمتنازع عليها، قرابة 4 ملايير درهم في نهاية دجنبر ، فارتفعت بنسق عال قدره 45,6 % ، ومثلت 6,4 % من القروض بدل 5 % في العام الماضي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

شكلت الديون على الخزينة ، بمبلغ 39,5 مليار درهم قرابة ثلث استخدامات البنوك. تتكون هذه الديون بكاملها تقريبا من محفظة السندات العمومية لدى البنوك، وقد سجلت توسعا قدره 6,2 مليار أو 18,5 % ، وينطوي على انخفاض بمبلغ 3,9 مليار درهم للاقتناءات في إطار السوق النقدية، التي تراجعت إلى 4,2 مليار ، كما ينطوي على تزايد باقي الاكتتابات الحرة بمقدار 8,3 مليار بحيث وصلت إلى 17,6 مليار. ويعكس هذا التطور استبدال، في شهر أكتوبر ، أذينات الخزينة المعبئة فورا لدى البنك المركزي بأذينات لأمد متوسط محولة من طرف النظام المصرفي ، على إثر تخفيض الاحتياطيات الإلزامية. وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الأذينات المقتناة طبقا لقاعدة المبلغ الأدنى من السندات العمومية ، الذي مازال محددا في 32 % من الودائع تحت الطلب ، قد وصل مجموعها إلى 17,2 مليار وتزايد بمقدار 1,8 مليار. وفي الأخير ، بلغت محفظة أذينات الخزينة التي تساوي 1 % من المستوجبات تحت الطلب للبنوك ، ما قدره 539 مليون درهم ، وهي معينة لتمويل برامج اجتماعية اقتصادية.

وصلت محفظة سندات التوظيف والمساهمات التي هي بحوزة البنوك إلى مقدار 8,6 مليار درهم في نهاية دجنبر وتبدو في ارتفاع بمبلغ 446 مليون أو 5,5 % بينما كانت في تراجع بما قدره 1,6 مليار أو 16,5 % عند نهاية السنة الماضية.

وفي الأخير بلغت الموجودات السائلة وحسابات الاحتياط 7,2 مليار ، فتراجعت بشكل بين بمقدار 5,2 مليار أو 41,7 % عقب تخفيض معدل الاحتياطي النقدي في شهر أكتوبر 1992 من 25 % إلى 10 % .

الموارد

بلغت الودائع المصرفية تحت الطلب ولأجل 103 مليار درهم في نهاية السنة ، بعد أن ارتفعت بمقدار 10,9 مليار أو 11,9 % عوض 13,8 مليار أو 17,7 % في العام الماضي. وقد وصلت الودائع المكافأة ، والتي تتألف بالأساس من الحسابات على الدفتر ومن شبه العملة، إلى ما قدره 48,4 مليار ، وتزايدت بمبلغ 6,5 مليار أو 15,5 % وأصبحت تمثل نسبة 47 % من ودائع البنوك بدل 45,5 % في نهاية 1991 .

وفي هذا الصدد، فإن معامل السيولة ، المحدد في 60 % فيما بين عناصر الأصول والمستوجبات تحت الطلب ولأجل للبنوك ، قد تمت مراعاته من لدن ما يتجاوز بقليل نصف المؤسسات. غير أنه ارتفع إلى 74 % في المتوسط بالنسبة لمجموع النظام المصرفي.

وصل مجموع رأس المال والاحتياطيات 10,4 مليار وتنامى بمقدار مليارين أو 24 % عوض 1,9 مليار أو 29 % خلال السنة الماضية. وقد نتج هذا الارتفاع بحصص متساوية عن تدعيم الاحتياطيات والزيادات في رأس المال التي قامت بها ست مؤسسات. وفي هذه الظروف ، يبدو أن كل البنوك تقريبا راعت معامل الملاءة البالغ 5,5 % وهو عبارة عن نسبة الأموال الذاتية الصافية للبنوك إلى مستوجباتها تحت الطلب ولأجل.

ومن جهتها ، بلغت الالتزامات الخارجية 3,2 مليار درهم وارتفعت بمليار واحد أو 47,1 % عوض 360 مليون أو 19,8 % في نهاية السنة الماضية. وقد نتج هذا التطور، بما يناهز الثلاثة أرباع ، عن تنامي الاقتراضات لدى المؤسسات الدولية.

وفي الأخير ، أدرجت إلتجاءات البنوك إلى معهد الإصدار بمبلغ 2,6 مليار عند نهاية دجنبر 1992 فسجلت تراجعا قدره 5,8 مليار. وقد حدث هذا الانكماش بكامله في شهر أكتوبر ، ويعزى إلى تسديد الخزينة لتسبيقات البنك المركزي غير المباشرة المقدمة عن طريق البنوك.

المؤسسات المالية المتخصصة

بلغت الوضعية المحاسبية المجمعة للمؤسسات المالية المتخصصة الخمس وكما يتجلى ذلك من خلال الجدول التالي، 50,2 مليار درهم ، أي ما يعادل 40,5 % من وضعية البنوك. وقد تنامت بمقدار 4,6 مليار أو 10,3 % عوض 5,2 مليار أو 13 % عند نهاية السنة الماضية.

استخدامات وموارد المؤسسات المالية المتخصصة (1)

بملايين الدراهم	نهاية 1991 *	نهاية 1992	التغيرات المبالغ	التغيرات %	بملايين الدراهم	نهاية 1991 *	نهاية 1992	التغيرات المبالغ	التغيرات %
الاستخدامات					**الموارد**				
ديون على الخزينة	6.567	7.190	623	9,5	أموال ذاتية	5.271	5.959	688	13,1
ديون على البنوك	616	1.132	516	83,8	مساعدات الدولة	242	617	375	155
قروض مقدمة للاقتصاد	31.092	34.072	2.980	9,6	اقتراضات خارجية	12.917	13.779	862	6,7
قروض للجماعات العمومية	1	—	1 -	100 -	اقتراضات داخلية	9.152	10.178	1.026	11,2
محفظة السندات	3.433	3.530	97	2,8	ـ سندات إلزامية وأذينات .	8.164	9.663	1.499	18,4
استخدامات أخرى	1.661	1.900	239	14,4	• سندات إلزامية	2.924	4.258	1.334	45,6
استخدامات مختلفة صافية	2.176	2.393	217	10	• أذينات	5.240	5.405	165	3,1
					ـ قروض وتسبيقات البنوك	988	515	473 -	47,9 -
					ودائع	17.410	19.670	2.260	13
					منها :				
					• ودائع مجمعة	(4.674)	5.501	(827)	(17,7)
					قروض معهد الاصدار .	554	14	540 -	97,5 -
**المجموع .... **	**45.546**	**50.217**	**4.671**	**10,3**	**المجموع ..**	**45.546**	**50.217**	**4.671**	**10,3**

(1) صندوق الايداع والتدبير، البنك الوطني للانماء الاقتصادي ، الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، القرض العقاري والسياحي ، الصندوق المغربي للصفقات.
* أرقام مصححة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الاستخدامات

وصلت القروض للاقتصاد، التي تمثل أزيد من ثلثي استخدامات المؤسسات المالية المتخصصة إلى 34 مليار درهم وتبدو في ارتفاع قدره 3 ملايير أو 9,6 % عوض 3,7 مليار أو 13,7 % خلال السنة الماضية. وقد تم تأمين توزيع هذه القروض في حدود 15,2 مليار من طرف القرض العقاري والسياحي ، الذي وسع من مساعداته بمبلغ 1,4 مليار أو 10,4 % ، وبواقع 12,6 مليار من لدن الصندوق الوطني للقرض الفلاحي الذي تنامت قروضه بمقدار 808 مليون أو 6,8 % ، وقدم البنك الوطني للإنماء الاقتصادي مبلغ 5,8 مليار، في ارتفاع قدره 722 مليون أو 14,2 % .

تتكون الديون على الخزينة للمؤسسات المالية المتخصصة بالأساس من اكتتاباتها في الأذينات والسندات الإلزامية ، وقد بلغت 7,2 مليار درهم فسجلت ارتفاعا قدره 623 مليون أو 9,5 % . وقدم صندوق الإيداع والتدبير لوحده، قرابة 80 % من هذه الأموال وعزز بذلك إسهامه بمقدار 740 مليون أو 15,1 % .

وبلغت محفظة السندات التي يوجد أكبر قسط منها بحوزة صندوق الإيداع والتدبير، ما قدره 3,5 مليار درهم وتبدو في تزايد بمقدار 97 مليون أو 2,8 % عوض 116 مليون أو 3,5 % في العام الماضي.

وارتفعت ديون المؤسسات المالية المتخصصة على البنوك بمبلغ 516 مليون بدل 186 مليون في السنة الماضية لتصل إلى 1,1 مليار.

ووصلت باقي الاستخدامات، التي تشتمل على التعقيرات وكذا على الأرصدة بالصندوق وعلى القيم الجاري تحصيلها، ما مجموعه 1,9 مليار درهم، وتنامت بمبلغ 239 مليون أو 14,4 % .

الموارد

لقد نتج اتساع مجموع خصوم المؤسسات المالية المتخصصة خلال هذه السنة، بصفة رئيسية ، عن تدعيم الموارد من أصل داخلي، وذلك خلافا للتوجه الملاحظ خلال السنتين الأخيرتين.

ذلك أن مبلغ الودائع التي تلقتها المؤسسات المالية المتخصصة وصل إلى 19,7 مليار درهم وسجل تزايدا قدره 2,2 مليار، وهو مماثل لنظيره خلال العام الماضي. تمثل الودائع المسندة إلى صندوق الإيداع والتدبير، بالأساس من طرف صندوق التوفير الوطني والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 70 % من المجموع، وقد بلغت 14 مليار وارتفعت بمقدار 1,4 مليار أو 10,9 % . وصلت الودائع المحصل عليها من لدن الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، والقرض العقاري والسياحي والبنك الوطني للإنماء الاقتصادي، ما مجموعه 5,5 مليار. وسجلت من جهتها، زيادة بمبلغ 814 مليون أو 17,4 % . وفي المجموع مثلت الأموال المسندة إلى المؤسسات المالية المتخصصة 39.2 % من مواردها بدل 38,2 % في السنة الماضية.

أدرجت الاقتراضات الخارجية بمبلغ 13,8 مليار درهم بعد ارتفاع قدره 862 مليون أو 6,7 % وكونت 27,4 % من الموارد. وقد استفاد منها بالأساس الصندوق الوطني للقرض الفلاحي الذي انتقلت التزاماته بإزاء الخارج من 8,3 مليار إلى 9,2 مليار في ظرف سنة. وبخلاف ذلك، ظلت التجاءات كل من البنك الوطني للإنماء الاقتصادي والقرض العقاري والسياحي، بدون تغيير عند مستوى مليارين و 2,6 مليار على التوالي.

وصلت الاقتراضات الداخلية إلى 10,2 مليار درهم وسجلت ارتفاعا قدره مليار واحد أو 11,2 % ، يمثل ضعف الزيادة التي لوحظت خلال العام الماضي. ونتيجة لذلك اتسع نصيبها ضمن الموارد الكلية إلى 20,3 % . وبلغت الإقتراضات ذات الأمد الطويل التي أصدرها بالأساس القرض العقاري والسياحي ما قدره 4,3 مليار فتنامت بمقدار 1,3 مليار. أما إصدارات السندات لأمد متوسط التي قام بها كل من البنك الوطني للإنماء الاقتصادي والقرض العقاري والسياحي وكذا السندات لمدة سنة الصادرة عن الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، فقد ارتفعت في المجموع إلى 5,4 مليار وتزايدت بمبلغ 165 مليون أو 3,1 % فقط. وبخلاف ذلك فإن السلفات والتسبيقات التي تمنحها البنوك للمؤسسات المالية المتخصصة ، فقد وصلت 515 مليون وتدنت بنحو النصف.

مثلت الأموال الذاتية للمؤسسات المالية المتخصصة 6 ملايير درهم أو قرابة 12 % من مجموع الموارد. وقد ارتفعت بمبلغ 688 مليون أو 13,1 % ، خاصة على إثر تدعيم التخصيصات الذي قام به كل من القرض العقاري والسياحي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

وفي الأخير، تراجعت التجاءات المؤسسات المالية المتخصصة إلى معهد الإصدار، من 554 مليون إلى 14 مليون، من نهاية سنة لأخرى.

توزيع السلف

بلغت القروض الموزعة من طرف بنوك الودائع والمؤسسات المالية المتخصصة وبنك المغرب 103,5 مليار درهم في نهاية دجنبر 1992 وتبدو في ارتفاع بمقدار 10,7 مليار أو 11,5 % عوض 17 مليار أو 22,6 % عند نهاية العام الماضي. وبخلاف ذلك، تراجعت الصفقات المبرمة من لدن المقاولات بسوق الأوراق للخزينة إلى ما قدره 3,7 مليار وسجلت إنخفاضا بمبلغ 1,5 مليار أو 28,7 % .

وهكذا بلغ مجموع القروض المقدمة للاقتصاد 107,2 مليار درهم. ويعرض الجدول التالي توزيع هذه القروض بحسب أصلها ، ومصدر تمويلها ومدتها.

توزيع القروض المقدمة للاقتصاد

بملايين الدراهم	1990	1991*	1992
أ. القروض			
حسب مصدر توزيعها			
. معهد الاصدار	7.661	7.540	7.611
. بنوك الودائع(1)	40.730	54.218	61.833
. المؤسسات المالية المتخصصة	27.357	31.092	34.072
(من ضمنها الاوراق للخزينة التي اكتتبتها المؤسسات المالية المتخصصة)	(912)	(30)	(—)
المجموع	75.748	92.850	103.516
حسب تمويلها			
. معهد الاصدار	11.325*	11.341*	10.189
. بنوك الودائع(2)	42.989	56.533	64.057
. المؤسسات المالية المتخصصة	21.434*	24.976*	29.270
المجموع	75.748	92.850	103.516
حسب مدتها			
ـ الأمد القصير	43.908	55.430	61.301
. معهد الاصدار	7.661	7.540	7.611
. بنوك الودائع	31.491	42.518	47.701
. المؤسسات المالية المتخصصة	4.756	5.372	5.989
ـ الأمد المتوسط والطويل	31.840	37.420	42.215
. بنوك الودائع	9.239	11.700	14.132
. المؤسسات المالية المتخصصة	22.601	25.720	28.083
المجموع	75.748	92.850	103.516
ب ـ الاوراق للخزينة (المقاولات والخواص)	6.139	5.251	3.744
المجموع (أ + ب)	81.887	98.101	107.260

(1) باستثناء سندات التوظيف.
(2) بما في ذلك المساعدات المقدمة للمؤسسات المالية المتخصصة في شكل اكتتابات إجبارية في سندات.
* أرقام مصححة.

القروض حسب
مصدر توزيعها

تم توزيع القروض من طرف البنوك التجارية في حدود 60 % ، بمبلغ 61,8 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 7,6 مليار أو 14 % عوض 13,5 مليار أو 33 % عند نهاية السنة الماضية.

وبلغت القروض الممنوحة من لدن المؤسسات المالية المتخصصة 34 مليار درهم فتنامت بمقدار 3 ملايير أو 9,6 % بدل 3,7 مليار أو 13,7 % خلال 1991 . وظلت حصتها التي تناهز الثلث ضمن مجموع القروض الموزعة، بدون تغيير من سنة لأخرى.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وأدرجت التسهيلات الممنوحة من طرف معهد الإصدار بمبلغ 7,6 مليار، فتزايدت بها قدره 71 مليون أو 0,9 % بعدما تدنت بمقدار 121 مليون أو 1,6 % عند نهاية دجنبر 1991 .

القروض حسب التمويل

تتألف المساعدات الممولة من لدن البنوك، زيادة على القروض من اكتتاباتها في السندات الصادرة عن المؤسسات المالية المتخصصة، وقد بلغت تلك المساعدات 64 مليار درهم فسجلت ارتفاعا ملحوظا قدره 7,5 مليار أو 13,3 % عوض الزيادة بمبلغ 13,5 مليار أو 31,5 % التي تمت ملاحظتها خلال العام الماضي.

ومن جهتها، وصلت القروض التي مولتها المؤسسات المالية المتخصصة إلى 29,3 مليار درهم بعد أن تزايدت بمقدار 4,3 مليار أو 17,2 % ، أي بنسق مماثل لنظيره خلال السنة الماضية.

وفي هذه الظروف، فإن التسهيلات الممنوحة من لدن بنك المغرب التي تشتمل على القروض المباشرة وكذا على إعادة التمويل لصالح البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة، قد بلغت 10,2 مليار وتراجعت بمقدار 1,1 مليار أو 10,2 % .

القروض حسب المدة

منحت بنوك الودائع 78 % من القروض لأمد قصير وقدمت المؤسسات المالية المتخصصة 67 % من السلفات لأجل متوسط وطويل.

بلغت التسهيلات لأجل قصير 61,3 مليار درهم وسجلت ارتفاعا بمقدار 5,9 مليار أو 10,6 % عوض 11,5 مليار أو 26,2 % أثناء العام الماضي. ومن جهتها كانت السلفات لأجل متوسط وطويل بمبلغ 42,2 مليار درهم فتزايدت بمقدار 4,8 مليار أو 12,8 % عوض 5,6 مليار أو 17,5 % خلال السنة المنصرمة. أجل، مازالت مساهمة البنوك محدودة غير أن حصتها النسبية البالغة 33 % في 1992 تميل إلى الاتساع بالموازاة مع سيرورة رفع الفواصل فيما بين مسالك التمويل والتي شرع فيها خلال السنوات الأخيرة.

القروض حسب
قطاعات النشاط

لم تتجاوز القروض المصرح بها لدى مركزية المخاطر 57,6 مليار درهم في نهاية دجنبر 1992 . وبهذا المبلغ، حققت زيادة قدرها 6 ملايير أو 11,7 % عوض 11,5 مليار أو 28,7 % خلال 1991 ، وشكلت 60 % فقط من مجموع القروض المقدمة للاقتصاد من لدن البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة.

ويتضح من خلال الجدول التالي أن المساعدات الإضافية استفاد منها بالأساس كل من القطاع الثاني ونشاطات القطاع الثالث. وقد تنامت أيضا السلفات لصالح القطاع الأول لكنها ظلت منقوصة بقدر بالغ نظرا لكون الحد الأدنى للتصريح، المحدد في 100.000 درهم، يقصي القروض المتواضعة من حيث المبلغ، والكثيرة من حيث العدد، الممنوحة للقطاع الفلاحي.

بملايين الدراهم	دجنبر 1991	دجنبر 1992	التغيرات % دجنبر 1992 / دجنبر 1991
قطاعات النشاط			
الفلاحة والصيد	**4.679**	**5.120**	**9,4**
ـ الزراعات	2.568	2.738	6,6
ـ الأنشطة الملحقة بالفلاحة	967	1.070	10,7
ـ الصيد البحري	805	950	18,0
ـ أنشطة أخرى	339	362	6,8
المعادن والصناعة	**25.306**	**28.743**	**13,6**
ـ الطاقة	748	1.077	44,0
(منها النفط والوقود)	(488)	(531)	(8,8)
ـ المعادن	1.509	1.538	1,9
ـ مواد البناء، المباني والأشغال العمومية	3.736	4.930	32,0
ـ صناعات الميكانيكية	3.627	3.669	1,2
ـ الصناعات الكيماوية	2.401	2.748	14,5
ـ الصناعات الغذائية	4.154	4.762	14,6
ـ صناعات النسيج	6.602	7.336	11,1
ـ صناعات مختلفة	2.529	2.683	6,1
الخدمات وغيرها	**21.572**	**23.722**	**10,0**
ـ التجارة	8.021	8.712	8,6
(تجارة الجملة للمواد الفلاحية والغذائية)	(1.996)	(2.012)	(0,8)
(تجارة الجملة للمواد الأولية)	(2.797)	(3.129)	(11,9)
(تجارة النسيج والجلود)	(498)	(517)	(3,8)
ـ وسطاء التجارة والصناعة	388	451	16,2
ـ النقل وما يلحق به	1.463	1.623	10,9
(النقل البحري)	(439)	(444)	(1,1)
ـ الفنادق	1.576	1.889	19,9
ـ أعمال عقارية	2.373	2.770	16,7
ـ أنشطة مالية (شركات القروض للاستهلاك وقروض الايجار وشركات المساهمة)	2.755	3.003	9,0
ـ عناصر مختلفة	4.996	5.274	5,6
المجموع	**51.557**	**57.585**	**11,7**

ذلك أن القروض المقدمة للقطاع الأول لم تمثل، بمبلغ 5,1 مليار، سوى 37 % من القروض التي تلقاها بالفعل. وتبدو تلك السلفات في زيادة قدرها 441 مليون أو 9,4 % ، وقد كانت، في حدود 170 مليون، لصالح الزراعات وبواقع 145 مليون لصالح الصيد البحري.

وصل مجموع القروض المتعلقة بقطاعي المعادن والصناعات 28,7 مليار درهم وسجل نموا قدره 3,4 مليار أو 13,6 % ، وقد استفادت منه كل الفروع، وخاصة منها فرع «مواد البناء، والبناء والأشغال العمومية» الذي حصل على أكثر من ثلث القروض الإضافية. ومن جهتها ، فإن المساعدات الممنوحة لصناعات النسيج وللصناعات الغذائية قد تنامت بمبلغ 734 مليون و 608 مليون ، على التوالي.

وفي الأخير، بلغت التسهيلات الممنوحة للقطاع الثالث، 23,7 مليار درهم ، فارتفعت بمقدار 2,2 مليار أو 10 % ، وقد استفادت منه جميع النشاطات ولاسيما منها التجارة.

توازن خزائن البنوك

رغم المفعول التقييدي الممارس خلال الجزء الأوفر من السنة بسبب ارتفاعات معدل الاحتياطي النقدي ، لم تشهد خزائن البنوك ، في المجمل ضغوطا مفرطة ومستديمة. وقد اتسمت بالتضييق خلال النصف الأول من السنة واتجاه نحو الانفراج خلال النصف الثاني منها. وهكذا ، تزايدت التجاءات البنوك إلى إعادة التمويل من لدن بنك المغرب، إلى غاية شهر يونيو ثم أخذت تتقلص فيما بعد لتسجل ، في الأخير ، إنخفاضا من نهاية سنة لأخرى.

العوامل المؤثرة على خزائن البنوك

يبين تطور العوامل المؤثرة على خزائن البنوك، كما يتضح ذلك من خلال الجدول التالي، أن الاحتياطي النقدي قد مارس إلى غاية شهر شتنبر مفعولا تضييقيا تزايد أثره ابتداء من شهر يوليوز بسبب توسع العملة الائتمانية ، ويشير بخلاف ذلك، إلى أن دخول العملة الأجنبية كان له وقع توسعي طيلة السنة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

التغيرات المجمعة منذ بداية السنة[1] بملايين الدراهم	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر
. عملة «البنك المركزي»	- 3.014	- 4.556	- 6.299	+ 3.868
منها :				
- الأوراق والقطع النقدية الرائجة	(- 287)	(- 668)	(- 2.347)	(- 1.442)
- الودائع	(- 719)	(- 373)	(- 280)	(+ 43)
- حسابات البنوك والخزينة	(- 2.008)	(- 3.515)	(- 3.672)	(+ 5.267)
. الموجودات الصافية من احتياطيات الصرف لدى معهد الاصدار	+ 545	+ 1.902	+ 6.092	+ 7.069
. الديون الذاتية لمعهد الاصدار على الخزينة	+ 351	+ 337	+ 117	- 2.120
. ديون مختلفة لمعهد الاصدار	- 231	- 139	- 398	- 471
. عناصر أخرى	+ 1.159	- 369	- 2.232	- 2.515
المجموع	- 1.190	- 2.825	- 2.720	+ 5.831
- التجاءات البنوك لمعهد الاصدار[2]	+ 1.190	+ 2.825	+ 2.720	- 5.831
- مجموع تغيرات العوامل المؤثرة على سيولة البنوك [3]	- 740	- 2.775	- 1.420	+ 731
(من ضمنها تغير الديون الاجمالية لمعهد الاصدار على الخزينة)	(+ 801)	(+ 387)	(+ 1.417)	(- 7.220)
- الالتجاءات الذاتية للبنوك لدى معهد الاصدار	+ 740	+ 2.775	+ 1.420	- 731

(1) تعبر العلامات الموجبة عن الأثر التوسعي على خزائن البنوك والعلامة السالبة على الأثر النقيض.
(2) تعادل علامة (-) انخفاضا في الالتجاء لاعادة التمويل وعلامة (+) تزايدا في هذا الالتجاء.
(3) باعتبار تغير تسبيقات معهد الاصدار للخزينة سواء ممنوحة بصفة مباشرة أو عن طريق البنوك.

وقع تضييق تدريجي في خزائن البنوك خلال النصف الأول من السنة ، يعزى بصفة رئيسية للرفع من معدل الاحتياطي النقدي من 20 % إلى 22,5 % في شهر فبراير ثم إلى 24 % في شهر يونيو. وخلفت الآثار السلبية التي مارستها سحوبات الأموال الناتجة عن هذا الارتفاع ، مبلغا قدره 3,5 مليار درهم، الذي تضافر مع توسيع الطلب على الأوراق النقدية ، إلا أنه تم التخفيف جزئيا من تلك الآثار بفضل دخول العملة الأجنبية بمقدار مليارين. ولذلك ، فإن الالتجاءات الاضافية إلى بنك المغرب وصلت إلى 2,8 مليار في نهاية النصف الأول من السنة بدل مليار واحد في العام الماضي.

وخلال الربع الثالث من السنة عرفت خزائن البنوك انفراجا نسبيا، على إثر تزايد الموجودات الخارجية وتنامي التجاءات الخزينة غير المباشرة للبنك المركزي، والتي عملت على تجاوز تعويض الوقع التقييدي الناتج عن توسيع العملة المتداولة. وقد أدى تراجع هذه الأخيرة ابتداء من شهر أكتوبر وكذا توسع جديد في المداخيل من العملة الأجنبية إلى تزايد الانفراج في خزائن البنوك فيما بعد. ونتيجة لذلك فإن الطلب على الأموال لدى البنك المركزي، من جانب البنوك تضاءل باستمرار خلال الربع الأخير من السنة ليسجل، في النهاية تراجعا بمبلغ 731 مليون درهم من سنة لأخرى. ويصل هذا الانخفاض إلى 5,8 مليار باعتبار رد التسبيقات الممنوحة فيما مضى إلى الخزينة بواسطة البنوك، وذلك نتيجة لعملية تخفيض معدل الاحتياطي النقدي من 25 % إلى 10 % ، ولاكتساب، في آن واحد، أذينات أمدها 7 سنوات من طرف البنوك.

كيفية إعادة تمويل البنوك

يستعرض الجدول التالي التجاءات البنوك لإعادة التمويل في نهاية كل ثلاثة أشهر من سنة 1992 :

عند نهاية ربع السنة	1991	1992		
بملايين الدراهم	دجنبر	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر
التجاءات الى المؤسسات المالية المتخصصة	21	261	218	234	447
الالتجاء إلى معهد الاصدار	8.398	9.586	11.223	11.118	2.566
- تسبيقات	5.100	5.838	7.894	7.519	62
(من ضمنها التسبيقات للخزينة بواسطة البنوك)	(5.100)	(5.550)	(5.150)	(6.400)	(-)
- الخصم	3.298	3.748	3.329	3.599	2.504
المجموع	8.419	9.847	11.441	11.352	3.013
المجموع باستثناء التسبيقات للخزينة بواسطة البنوك	3.319	4.297	6.291	4.952	3.013

وصل مبلغ إعادة تمويل البنوك 3 ملايير درهم عند نهاية دجنبر عوض 8,4 مليار خلال السنة الماضية. غير أن الالتجاء الذاتي للبنوك لم ينخفض في الواقع إلا بمقدار 306 مليون درهم بحيث تدنى من 3,3 مليار إلى 3 ملايير درهم. ذلك أن الفارق يتمثل في التسبيقات للخزينة، والتي منحت عن طريق البنوك قد تم استردادها بصفة نهائية في شهر أكتوبر. وإذا ما احتسبت على أساس متوسط مبالغ نهاية كل شهر تكون إعادة تمويل البنوك قد وصلت إلى 4,5 مليار عوض 3,8 مليار في 1991 ، فشكلت من جديد 4 % من موارد البنوك وتم تأمينها بكاملها تقريبا من طرف بنك المغرب.

إعادة التمويل
لدى بنك المغرب

وهكذا، وصل مجموع الطلب على الأموال لدى البنك المركزي، على أساس متوسط مبالغ نهاية كل شهر، 4,2 مليار عوض 3,8 مليار في العام الماضي.

وبلغت التسهيلات الممنوحة مقابل معدل 8 % التفضيلي عوض 7 % سنة من قبل 3,4 مليار درهم بالمتوسط بدل 3,3 مليار فيما سبق وشملت تعبئة قروض التصدير بمبلغ 2,9 مليار والقروض المتوسطة الأجل الممنوحة للمقاولات الصغرى والمتوسطة بمقدار 540 مليون درهم.

وكانت التسبيقات الممنوحة للبنوك عن طريق السوق النقدية بمبلغ 408 مليون درهم بالمتوسط عوض 237 مليون خلال 1991. وقد قدمت هذه التسبيقات، حسب مدتها التي تستغرق يوما واحدا، أو ثلاثة أيام أو سبعة أيام، بمعدلات فائدة تتوارح ما بين 13,21 % و 13,46 % عوض 12 % و 13,75 % خلال السنة الماضية.

وفي الأخير، وصلت التسبيقات الخاصة الممنوحة من لدن معهد الإصدار بهدف تغطية رصيدها المدين في نهاية اليوم، إلى ما قدره 336 مليون درهم على أساس متوسط مبالغ نهاية كل شهر، في نظير 200 مليون في سنة 1991 . وقد شهد مبلغها تقلبات خلال السنة، بحيث وصل إلى حد أقصى قدره مليارين أثناء شهر يونيو، في وقت حدوث ضغوط قوية على خزائن البنوك. ومن أجل حمل البنوك على الإقلاع عن الالتجاءات المفرطة إلى هذه التسهيلات الممنوحة بصفة استثنائية، تم رفع معدلات الفائدة المطبقة عليها، في شهر شتنبر من 18 % إلى 21 % بالنسبة لفترات الاستعمال التي تتجاوز 7 أيام، وإلى 24 % فيما يرجع للمدة التي تتعدى 15 يوما.

السوق النقدية
فيما بين البنوك

بلغ مجموع الأموال المتبادلة بالسوق النقدية فيما بين البنوك 1.487 مليون درهم على أساس متوسط المبالغ في نهاية كل شهر بدل 1.274 في سنة 1991. ووصلت الصفقات فيما بين البنوك 713 مليون عوض 871 مليون في العام الماضي، فيما شملت التجاءات البنوك للمؤسسات المالية المتخصصة مقدار 390 مليون، وهو نفس المبلغ تقريبا، الذي قدمته لهذه المؤسسات. وبلغت العمليات اليومية 1.845 مليون درهم بالمتوسط، وقد تم إجراؤها بمعدل فائدة متوسط وصل إلى 12,38 % ، يتجاوز سعر 11,25 % الملاحظ في سنة 1991. وخلال السنة شهدت أسعار الفائدة تقلبات هامة تراوحت بين 16,50 % و 6,50 % ، عوض 14,50 % و 7,50 % في 1991.

الادخار والاستثمارات

تقدر الموارد الوطنية بمبلغ 269 مليار درهم، وتتكون من الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية الذي بلغ 245,6 مليار درهم وكذا من التحويلات والدخول الخارجية المتلقاة التي وصلت 23,4 مليار. ومقابل ذلك، بلغت النفقات 283,4 مليار درهم في المجمل، وتتضمن 199,4 مليار من الاستهلاك و 58,4 مليار من الاستثمار و 25,6 مليار من خروج الرساميل برسم التحملات الفعلية بما فيها الفوائد وأصل الدين الخارجي وأداءات التحويل ودخول أخرى لفائدة باقي أقطار العالم. وفي هذه الظروف، فإن الفارق بين مجموع النفقات والناتج الداخلي الإجمالي بلغ 37,8 مليار وشكل 15,4 % منه. غير أنه بالنسبة لمجموع الموارد تصل الحاجة إلى

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

التمويل في حد ذاتها إلى 14,4 مليار وقد تمت تغطيتها بكاملها بالمساعدات الخارجية المتلقاة بمبلغ 22,9 مليار درهم والتي مكنت بالإضافة إلى ذلك من الزيادة في احتياطيات الصرف بمقدار 5,8 مليار درهم.

وفيما يخص الادخار الداخلي فقد بلغ 46,2 مليار وتنامى بنسبة 6,8 % ، وقد أسفر عن معدل للادخار قدره 18,8 % يتجاوز بقليل نظيره للسنة الماضية. إن الحفاظ على الميل إلى التوفير في مستوى مرتفع نسبيا، وفي ظرفية تتسم بتباطؤ النمو يبدو وقد نتج على الخصوص عن فعالية سياسة تشجيع الادخار المعتمدة خلال السنتين الأخيرة. وبالفعل، وزيادة على وجود مسالك تجميع متنوعة وعرض تشكيلة واسعة من الأدوات المالية فإن هذه السياسة قد اشتملت على الخصوص خلال 1992 على تشجيع مكافأة ملائمة للادخار تتحدد بشروط السوق. وفي هذا الصدد عرض كل من البنوك والخزينة والمؤسسات المالية المتخصصة والمقاولات أسعار فائدة أعلى من تلك التي منحت خلال 1991.

أما الادخار الوطني الذي يشتمل بالإضافة إلى الادخار الداخلي على الدخول الصافية المتلقاة من الخارج بمبلغ 9,9 مليار درهم فقد وصل إلى 56,1 مليار ويظهر في ارتفاع بنسبة 6,9 %. إلا أنه ظل دون مستوى الاستثمارات المنجزة خلال 1992.

فعلا، بلغ مجموع نفقات الاستثمار 58,4 مليار وسجل زيادة بمعدل 6 %. وتدعمت المخزونات بمبلغ مليار درهم ووصل التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت إلى 57,4 مليار فتزايد بنسبة 6,6 %. وبذلك انتقل معدل الاستثمار من 22,3 % إلى 23,4 % من سنة لأخرى نظرا لارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بنسق أقل سرعة. وتعزى زيادة الاستثمار إلى استمرار مجهود التجهيز من طرف الدولة، ولكن أيضا إلى الدينامية التي أبان عنها القطاع الخاص بعنصريه المحلي والأجنبي. وإن التقدمات التي تم إحرازها على درب إعادة التوازنات الأساسية والإعلان المتزامن للخروج من مسلسل إعادة الجدولة وقابلية الدرهم للتحويل بالنسبة للعمليات الجارية تشكل كلها عوامل قد شجعت ولاشك على تدفق الرساميل الأجنبية في شكل استثمارات مباشرة. وقد بلغت هذه الاستثمارات 4,3 مليار وسجلت توسعا بنسبة 31,5 % التي تلي معدل 74,6 % الملاحظ في السنة الماضية. وفي الأخير، تجدر الإشارة إلى أن التشجيعات الممنوحة للمستثمرين الأجانب خلال السنوات الأخيرة قد امتدت لتشمل، خلال 1992 ، المغاربة المقيمين بالخارج، خاصة فيما يرجع لحرية تحويل الدخول والرساميل المستثمرة.

إن توفر بيان للعمليات المالية كان من شأنه أن يسمح، دون التعرض لتبعات الإزدواجية في الاستخدام، بوضع حصيلة شاملة للعناصر المكونة للادخار ولتوزيعه. وفي غياب ذلك الجدول سوف يقتصر التحليل من جهة، على الأصول السائلة والقصيرة الأجل والاكتتابات الإجمالية بالسوق المالية، ومن جهة أخرى على التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت ومشاريع الاستثمارات الصناعية المقبولة.

الموارد السائلة وإسهام السوق المالية

بلغت الأصول التي تم تكوينها خلال 1992 ما قدره 41,2 مليار درهم، تمثل من ضمنه الموجودات السائلة والقصيرة الأجل 13,5 مليار، والادخار الناجم عن الميزانية 13,7 مليار، والاكتتابات الإجمالية بالسوق المالية 14 مليار. وهذه العناصر الرئيسية تكون قوام الادخار الداخلي وتعطي بيانات عن تصرف المدخرين.

وصلت الموجودات النقدية الإضافية إلى 6,4 مليار عوض 13 مليار سنة 1991 ، بينما بلغت الأصول القصيرة الأجل التي تم تكوينها خلال 1992 7,1 مليار، وتزايدت بنسبة 15 %. وقد سجلت التوظيفات الإجمالية بالسوق المالية، من جهتها، بمبلغ 14 مليار، ارتفاعا بمعدل 22,1 %. وفي الأخير، لم يتجاوز رقم الأعمال ببورصة القيم للدار البيضاء 1,1 مليار وإن كان يحتوي على احتساب مزدوج لعمليات توظيف الأموال.

الموجودات النقدية والادخار السائل والقصير الأجل

يبين الجدول التالي تطور الموجودات السائلة ولأجل قصير للخواص والمقاولات غير المالية خلال السنتين الماضيتين :

بملايين الدراهم	المبالغ عند نهاية دجنبر		التغيرات المطلقة	
	1991	1992	1991	1992
الموجودات النقدية	103.680	110.082	+ 13.021	+ 6.402
ـ أوراق نقدية ونقود معدنية	34.269	35.745	+ 4.726	+ 1.476
ـ الودائع تحت الطلب	69.411	74.337	+ 8.295	+ 4.926
. النظام المصرفي	62.941	67.776	+ 7.662	+ 4.835
. مركز الشيكات البريدية والخزينة	6.470	6.561	+ 633	+ 91
الادخار السائل والقصير الأجل	47.538	54.678	+ 4.846	+ 7.140
ـ الودائع المصرفية لأجل	30.383	36.425	+ 6.240	+ 6.042
ـ الودائع لدى المؤسسات المالية	6.592	7.651	+ 1.333	+ 1.059
. صندوق التوفير الوطني	1.917	2.150	+ 254	+ 233
. الصندوق الوطني للقرض الفلاحي ...	2.756	2.902	+ 561	+ 146
. القرض العقاري والسياحي	1.610	2.196	- 528	+ 586
. البنك الوطني للانماء الاقتصادي ..	309	403	- 10	+ 94
ـ التوظيفات لدى الخزينة	5.312	6.792	- 927	+ 1.480
. أذينات محصل عليها بالزايدة (غير البنوك والمؤسسات المالية)	50	609	+ 50	+ 559
. أذينات لأجل ستة أشهر	2.598	3.840	+ 233	+ 1.242
. أذينات لأجل سنة	496	910	+ 291	+ 414
. أذينات لأجل سنتين	–	–	- 117	–
. أذينات لأجل سنتين (مخصصة للمغاربة المقيمين بالخارج) ...	523	422	- 185	- 101
. أذينات لأجل ثلاث سنوات	1.145	1.011	- 199	- 134
. ودائع لأجل	500	–	- 1.000	- 500
ـ أوراق للخزينة	5.251	3.810	- 1.880	- 1.441
مجموع الموارد السائلة	151.218	164.760	+ 17.867	+ 13.542
معدل الزيادة (%)	+ 13,4	+ 9	–	–

بلغت الموارد السائلة و القصيرة الأجل المتوفرة للاقتصاد 164,8 مليار درهم، وتزايدت بمقدار 13,5 مليار أو بنسبة 9 % عوض 17,9 مليار أو 13,4 % في العام الماضي. وقد نتج هذا التوسع في حدود 6,4 مليار أو 47,3 % عن تنامي الموجودات النقدية وبما قدره 7,1 مليار أو 52,7 % عن تزايد الأصول القصيرة الأجل.

وبحسب مسالك التجميع أسندت الموجودات السائلة والقصيرة الأجل الحديثة التكوين إلى النظام المصرفي بمبلغ 10,9 مليار وإلى الخزينة بمقدار 1,6 مليار وإلى المؤسسات المالية بمبلغ مليار درهم. ومن جهة أخرى، فإن العملاء الاقتصاديين قد زادوا من أرصدتهم من الأوراق النقدية والنقود المعدنية بمبلغ 1,5 مليار وكان على المقاولات أن تواجه انخفاض المبالغ التي تتلقاها من سوق الأوراق للخزينة بما قدره 1,5 مليار.

الموجودات النقدية

سجلت الموجودات النقدية للمقاولات والخواص ارتفاعا قدره 6,4 مليار أو 6,2 % عقب تنامي الأوراق النقدية والنقود المعدنية المتداولة بمبلغ 1,5 مليار أو 4,3 % وتزايد الودائع تحت الطلب بمقدار 4,9 مليار أو 7,1 %.

الودائع شبه النقدية التي تديرها البنوك

ارتفعت الحسابات المفتوحة لدى البنوك والسندات لأجل ثابت المكتتبة لديها، بمبلغ 6 ملايير درهم أو 19,9 %. وبذلك فإن حصتها ضمن مجموع الأصول السائلة والقصيرة الأجل بلغت 44,6 % فاتسعت بعشر نقط. ويدعم هذا التطور الميل إلى تعزيز هذا الصنف من الادخار الذي بقي يحظى دائما، على ما يبدو، بتفضيل المدخرين رغم الرفع من معدل الاقتطاع الجبائي من المصدر.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفي هذا الصدد، فإن معدل مكافأة الودائع لأجل ثلاثة أشهر، الذي ظل بمفرده خاضعا للتحديد في 8,5 % ، قد تم تحريره في بداية 1992. ومن جانبه، انتقل المعدل المتوسط المرجح للودائع لأجل ستة أشهر واثني عشر شهرا، من حوالي 11 % إلى 12 % من نهاية سنة لأخرى.

الودائع لدى المؤسسات
المالية المتخصصة

بلغت ودائع المقاولات والخواص لدى المؤسسات المالية المتخصصة 7,7 مليار وسجلت زيادة بمبلغ مليار درهم أو 16,1 %. وعند هذا المستوى، مثلت 7,4 % من الودائع التي تديرها البنوك التجارية.

ووصلت الموجودات التي تم اسنادها إلى صندوق التوفير الوطني إلى ما قدره 2,2 مليار وتنامت بمبلغ 233 مليون أو 12,2 % على إثر تزايد كل من عدد المودعين الذي انتقل من 616.050 إلى 646.469 والرصيد المتوسط لكل حساب الذي ارتفع إلى 3.326 درهما.

أما الودائع تحت الطلب، وبالحسابات على دفاتر والودائع ذات الأجل الثابت التي تلقاها الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، فإنها لم تتجاوز إلا قليلا 2,9 مليار وتبدو في زيادة محدودة في 146 مليون أو 5,3 %.

ومن جهتها، بلغت الودائع التي قام القرض العقاري والسياحي بتجميعها 2,2 مليار واتسعت بما قدره 586 مليون أو 36,4 %.

وفي الأخير، ظلت الودائع التي تم تكوينها لدى البنك الوطني للإنماء الاقتصادي، بمبلغ 403 مليون، ضئيلة نسبيا وإن كانت قد ارتفعت بنسبة 30,4 %.

الأموال القصيرة الأمد
المتلقاة من لدن الخزينة

أبقت الخزينة على الإصدار المستديم للأذينات على صيغ لأجل ستة أشهر لكنها رفعت معدل مكافأتها من 9,5 % إلى 10,5 % ابتداء من شهر شتنبر. وبالإضافة إلى ذلك، فتحت المجال للبنوك ولبعض المؤسسات المالية لعرض تلك الأذينات للتوظيف، لدى العموم، إما عن طريق الاكتتاب على صيغ أو حسابات جارية. ويتضح أن الأذينات لأجل ستة أشهر قد أصبحت طريقة التوظيف المفضلة بعد الحسابات والسندات لأجل ثابت التي تعرضها البنوك، وقد سجل مبلغها، في ظرف سنة، توسعا قدره 1,2 مليار أو 47,8 %.

ومن جهة أخرى، واصلت الخزينة الإصدار الموجه خصيصا للمغاربة المقيمين بالخارج من أجل توظيف تحويلاتهم بالعملة الأجنبية في الأذينات المكتتبة بحسابات جارية تكافأ بمعدل 25,5 % لدى الاستحقاق بعد سنتين، وبمعدل 11 % و 18 % على التوالي في نهاية الإثني عشر شهرا وثمانية عشر شهرا الأولى، في حالة الاسترداد المسبق. وخلال سنة 1992 بلغت الاكتتابات في هذا الإصدار 330 مليون درهم.

كما أن الخزينة أصدرت خلال 1992 ، في نهاية كل ثلاثة أشهر، اقتراضات لأجل سنة، بمعدل 11,5 % عوض 11 % خلال 1991 ، وقد جلبت 910 مليون كما أصدرت اقتراضات لأجل ثلاث سنوات بمعدل 12,25 % عوض 12 % ، مكنت من تعبئة 287 مليون.

وباعتبار الاقتناءات الصافية للأذينات في إطار السوق النقدية من لدن شركات التأمين ومؤسسات التقاعد وبعض المقاولات غير المالية، والتي بلغت 559 مليون، حصلت الخزينة في المجموع على موارد قصيرة الأجل قدرها 3,3 مليار درهم خلفت، بعد تسديد المستحقات، نتاجا صافيا بمبلغ 1,5 مليار.

الأوراق للخزينة

بعد أن سجلت سوق الأوراق للخزينة تراجعا في نشاطها خلال 1991 شهدت انخفاضا جديدا خلال هذه السنة. ذلك أن المبالغ الجارية لأوراق الخزينة تقلصت من نهاية سنة لأخرى من 5,3 مليار إلى 3,8 مليار أي بانخفاض قدره 1,5 مليار أو 27,4 %.

وإن رفع القيد المتمثل في تأطير الائتمان قد أعطى، على ما يبدو، الفرصة للبنوك لإحلال منح قروض مباشرة محل ضمان الأوراق للخزينة. وقد نتج عن ذلك انخفاض للصفقات يتناقض وتدعيم كل من الودائع لأجل لدى المؤسسات المصرفية واقتناءات سندات والتزامات بالسوقين النقدية والمالية.

السوق المالية

وصل المبلغ الإجمالي للموارد المتوسطة والطويلة الأجل المجلوبة بواسطة السوق المالية إلى 14 مليار درهم وتزايد بمقدار 2,5 مليار أو 22,1 %. وضمن هذا المجموع، بلغت الاكتتابات في الاقتراضات الصادرة عن الدولة والمضمونة من طرفها، 4,6 مليار وهو مبلغ مماثل لنظيره خلال السنة الماضية. وفي النهاية، فإن طلبات الرساميل الصادرة عن الشركات بمقدار 9,4 مليار هي التي كانت مصدر نمو إسهام السوق المالية خلال 1992.

ويبين الجدول التالي تطور الاكتتابات الإجمالية في الإصدارات المتوسطة والطويلة الأجل خلال الخمس سنوات الأخيرة :

بملايين الدراهم	1988	1989	1990	1991	1992
سندات وإلتزامات الدولة	1.988	3.919	4.259	2.465	1.274
سندات الدولة المتوسط الأجل	276	1.125	1.918	1.594	1.268
(منها اقتراضات لأجل خمس سنوات)	(250)	(1.105)	(1.890)	(1.536)	(1.252)
- التزامات وسندات الدولة لأجل طويل .	1.712	2.794	2.341	871	6
- الإصدارات المضمونة من طرف الدولة	1.500	1.750	1.450	2.166	3.311
- إصدارات الشركات	3.238	3.669	9.371	6.805	9.376
المجموع	6.726	9.338	15.080	11.436	13.961

الإصدارات العمومية
والإصدارات المضمونة
من طرف الدولة

مكنت الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل الصادرة عن الدولة أو بضمان منها، من تعبئة مبلغ 4,6 مليار اكتتب من ضمنه 2,3 مليار من لدن مجموعة صندوق الإيداع والتدبير و 1,4 مليار من طرف المقاولات والخواص و 864 مليون من طرف شركات التأمين وصناديق التقاعد.

إن الموارد المتوسطة والطويلة الأجل المتجمعة لدى الخزينة لم تتجاوز 1,3 مليار عوض 2,5 مليار خلال 1991 و 4,3 مليار في سنة 1990. ذلك أنه أمام ضخامة حاجيات بعض المؤسسات العمومية من الموارد الطويلة الأجل عمدت الخزينة إلى الانسحاب، لصالح تلك المؤسسات من السوق المؤسسية الطويلة الأجل ولم تقم إلا باصدارات بالسوق النقدية ولدى العموم.

لقد تم اصدار الاقتراضات لدى العموم بواسطة أذينات الخزينة لأجل خمس سنوات، وذلك في نهاية كل ثلاثة أشهر بسعر فائدة 13 % ، وقد جلبت 1,3 مليار. أما اقتناءات أذينات لأجل خمس سنوات بسعر 8,5 % في إطار حساب الرأسمال لغير القاطنين فلم تكد تمكن من الحصول إلا على 16 مليون درهم. وتحددت اقتناءات سندات التجهيز لأمد عشر سنوات المكافأة بمعدل 8 % ، في مبلغ 6 ملايين.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بلغت التوظيفات في الإلتزامات المضمونة من طرف الدولة 3,3 مليار عوض 2,2 مليار خلال 1991. وقد استفاد منها القرض العقاري والسياحي في حدود 1,7 مليار عقب اصدار سبع اقتراضات، بواقع اقتراض واحد لأجل خمس سنوات وستة لأجل خمسة عشرة سنة. وبالمثل مكنت تلك التوظيفات من الحصول على 800 مليون لصالح البنك الوطني للإنماء الاقتصادي على إثر اصدار ثلاث اقتراضات، اثنين منها لأجل عشر سنوات والثالث لأجل خمسة عشرة سنة. وفي الأخير، جلبت الإصدارات 634 مليون لصالح صندوق التجهيز الجماعي و 201 مليون لفائدة المكتب الوطني للكهرباء.

وتجدر الإشارة إلى أن الاقتراضات المضمونة من طرف الدولة قد تم عرضها خلال النصف الأول من سنة 1992 بسعر فائدة 12 ٪ وخلال النصف الثاني منها بسعر 12,75 % ، وذلك كيفما كان أجلها المتراوح ما بين خمس سنوات وخمسة عشر سنة.

تكوين الشركات
والزيادات في رأس المال

إن الطلبات على الأموال من أجل تدعيم رأس مال الشركات القائمة، وعلى الأموال الضرورية لتكوين مقاولات جديدة، قد بلغت في المجموع 9,4 مليار درهم وسجلت ارتفاعا قدره 2,6 مليار أو 37,8 بالنسبة لسنة 1991.

ويذكر الجدول التالي بتطور تدفقات الرساميل لفائدة الشركات خلال الخمس سنوات الأخيرة :

بملايين الدراهم	1988	1989	1990	1991	1992
تكوين الشركات	530	1.219	549	838	1.185
الزيادة في رأس المال	2.708	2.450	8.822	5.967	8.191
الزيادة الاجمالية في رأس المال	**3.238**	**3.669**	**9.371**	**6.805**	**9.376**
تخفيضات رأس المال	- 149	- 203	- 222	- 251	- 241
صافي الزيادة في رأس مال	**3.089**	**3.466**	**9.149**	**6.554**	**9.135**

ارتفعت امدادات الرساميل من أجل تكوين شركات جديدة إلى ما قدره 1,2 مليار وتزايدت بنسبة 41,4 %. وقد مكنت من إحداث 2.334 مقاولة، 812 منها ذات طابع تجاري و 644 منها ذات طابع صناعي.

ومن جهتها، فإن الزيادات في رأس المال قد انجزتها نحو 1.040 شركة وشملت مبلغا قدره 8,2 مليار وقد اتسعت بنسبة 37,3 ٪ من سنة لأخرى. وضمن هذا المجموع مثلت الاكتتابات نقدا 4,8 مليار والاقتطاعات من الاحتياطيات 3,2 مليار. وزادت الشركات المالية وعلى الخصوص منها القطاع المصرفي من رأس مالها بواقع 3,1 مليار كما دعمت المقاولات الصناعية والمعدنية رأس مالها بمبلغ 2,4 مليار و 1,4 مليار درهم على التوالي.

وباعتبار تخفيضات رأس المال وحل الشركات التي شملت في المجمل مبلغ 241 مليون درهم تصل الرساميل الصافية التي توصلت بها الشركات 9,1 مليار عوض 6,6 مليار في العام الماضي.

بورصة القيم للدار البيضاء

حققت بورصة القيم للدار البيضاء رقم أعمال قدره 1,1 مليار درهم يكاد يقارب الرقم الذي تمت ملاحظته في نهاية السنة الماضية. إلا أن العمليات بالسوق الرسمية والتي تهم الأسهم كانت أكثر أهمية نظرا للزيادة في رأس المال التي فتحتها مؤسسة مصرفية في وجه العموم. وهكذا، وضمن عمليات تمت معالجتها بسوق المزاد وقدرها 665 مليون، كان مبلغ 444 مليون من نصيب الأسهم، أي 42,2 % من رقم الأعمال عوض 2 % فقط في العام الماضي. وبخلاف ذلك، تراجعت التفويتات المباشرة، في ظرف سنة، من 904 مليون إلى 387 مليون وتقلصت حصتها إلى 36,8 %.

ومن جهة أخرى بلغ تبادل القيم ذات الدخل المتغير الذي جرى بمختلف الأسواق ما مجموعه 627 مليون، بزيادة نسبتها 35,7 % وشكل 59,5 % من رقم الأعمال الإجمالي. وفي ذات الوقت، وصلت الصفقات على القيم ذات الدخل القار إلى ما قدره 424 مليون فتراجعت بنسبة 39 % وتقلصت حصتها ضمن المجموع إلى 40,3 %. أما العمليات المعقودة على قطع الذهب فقد ظلت محدودة في مليون درهم.

لم تسجل بورصة القيم للدار البيضاء إدخال أي سهم جديد خلال 1992. غير أن عدد الأسهم المقبولة في التسعير الرسمي بلغ 68,7 مليون، فسجل توسعا نسبته 20 % عقب الزيادات في الرساميل لوحدها. وإن هذه الزيادات، وعددها خمسة عشر، قد اتاحت إصدار 9,1 مليون سهم بقيمة بورصية قدرها 1,9 مليار درهم. وباقترانها بارتفاع قيمة السعر المتوسط العام بمعدل 18,3 % ، بحيث انتقل من 187,8 إلى 222,1 ، تكون قد أدت بالرسملة البورصية إلى التنامي بنسبة 36,4 % لتصل إلى 17 مليار.

ومن جهة أخرى، وزعت الشركات المسعرة ربيحات بمبلغ 715 مليون أدت إلى الحصول على معدل مردودية متوسط عام قدره 4,2 %. وباعتبار الاسنادات المجانية لـ 5,8 مليون سهم بقيمة بورصية قدرها 1,7 مليار، يصل معدل المردودية إلى 14,3 %.

إن انطلاق عمليات الخوصصة في أواخر سنة 1992 ، التي تخول عرض عدد من الأسهم للعموم، وكذا إصلاح أسواق الرساميل الذي دخلت دراسته مرحلتها النهائية تنبىء بانطلاقة جديدة لنشاط البورصة خلال السنوات المقبلة.

الاستثمارات

بلغت الاستثمارات، كما تم ضبطها في الحسابات الوطنية، 58,4 مليار وتنامت بنسبة 6 %. تزايدت النفقات العمومية بقدر بالغ. ولما ارتفع تغير المخزونات بمقدار مليار، فإن التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت وصل إلى 57,4 مليار وسجل زيادة بمعدل 6,6 % ، أي بنسق يفوق نسبة تنامي الناتج الداخلي الإجمالي المحسوب بالأسعار الجارية. لذا، انتقل معدل الاستثمار من 22,3 % إلى 23,4 % من سنة لأخرى.

ويبرز الجدول التالي تطور التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت ومكوناته خلال السنوات الخمس الأخيرة :

بملايين الدراهم	1988	1989	1990	1991	1992
المعدات والأدوات	15.309	19.583	24.302	25.874	27.944
البناء	11.804	13.676	15.543	16.433	16.597
الأشغال العمومية	8.798	9.440	9.600	9.610	10.859
تهيىء الأراضي والأغراس	717	814	898	1.071	1.124
تربية المواشي	608	661	662	804	845
التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت	**37.236**	**44.174**	**51.085**	**53.792**	**57.369**
الناتج الداخلي الاجمالي	180.481	193.931	213.990	240.757	245.572
معدل الاستثمار ..... (التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت / الناتج الداخلي الاجمالي)	**20,6**	**22,8**	**23,8**	**22,3**	**23,4**

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

لقد سجلت العناصر التي يتألف منها التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت زيادات متفاوتة الأهمية خلال 1992. وهكذا، فإن اقتناءات المعدات والأدوات التي أدرجت بمبلغ 27,9 مليار، سجلت ارتفاعا نسبته 8 % ووصلت حصتها إلى 48,7 %. كما أن النفقات المتعلقة بانجاز الأشغال العمومية والتي بلغت 10,9 مليار قد تفاقمت بمعدل 13 % وشكلت 18,9 % من المجموع. وتقدر الاستثمارات في مجالات تهيء الأراضي والأغراس وتربية المواشي بحوالي مليارين، وقد ارتفعت بنسبة 5 % إلا أن نصيبها ظل بدون تغيير عند 3,5 %. وفي الأخير، اتسمت الإنجازات في البناء بالركود تقريبا، بحيث استقرت في مبلغ 16,6 مليار وتراجعت حصتها إلى 28,9 %.

ومن جهة أخرى، فإن المعطيات المتعلقة بالمشاريع الصناعية المقبولة توفر لوحدها توزيعا قطاعيا للاستثمارات وكيفية تمويلها. فقد وصل المبلغ الإجمالي للمشاريع المقبولة 10,3 مليار درهم وسجل انخفاضا بنسبة 7,2 % ، يتناقض ونسق الارتفاع بأكثر من 20 % الذي لوحظ في نهاية الأحد عشر شهرا الأولى من السنة. ومرد هذا التطور إلى المستوى الاستثنائي للاستثمارات المقدمة في دجنبر 1991 والتي بلغت ما قدره 3,4 مليار، من ضمنه 2,3 مليار شملت أربعة برامج كبيرة، في حين أن المشاريع المقبولة في دجنبر 1992 لم تكد تصل مليار درهم. وبحسب قطاع النشاط، فإن الاستثمارات المزمع انجازها في فرعي الكيمياء وشبه الكيمياء والنسيج والجلد تصل إلى ما قدره 5,3 مليار، بانخفاض 27,7 % وتشكل 52 % من الغلاف الإجمالي. وبخلاف ذلك، سجلت الاستثمارات المتوقعة في النشاطات الزراعية الغذائية وفي المقاولات ذات الطابع الصناعي توسعا بنسبة 42,4 % لتبلغ 3,9 مليار، أي 38,3 % من المجموع. وبحسب مصدر الاستثمارات فإن المشاريع المقبولة خلال 1992 صادرة عن المستثمرين الخواص المغاربة في حدود 72,2 % وسيقوم المستثمرون الأجانب بإنجاز 21 % وتصل حصة القطاع العمومي إلى 6,8 %.

خلال 1992 بلغ عدد المشاريع المقدمة 3.333 ويتعلق نصف هذا العدد بالمقاولات الصغرى والمتوسطة. ويستهدف نصف هذه المشاريع تصدير جزء من الإنتاج أو بكامله. ويستلزم إنجاز هذه المشاريع نفقات من العملة الأجنبية بحصة 61 % ومن المنتظر أن يؤمن تمويلها بواسطة الأموال الذاتية في حدود 51 % وبنسبة 40 % عن طريق الائتمان المصرفي. وسوف توفر إنشاء *77.000* منصب للشغل بكلفة متوسطة لكل منصب شغل تبلغ 133.468 درهم. وفي الأخير، ظلت منطقة الدار البيضاء تحظى بمكانة متميزة إذ ستتلقى 35 % من الاستثمارات المرتقبة.

يتضح أن الميل إلى الادخار، كان في تزايد خلال 1992 وقد بلغ مستوى مرموقا، وذلك رغم ظرفية اتسمت بتباطؤ بين للنشاط الاقتصادي. ومن شأن هذه النتيجة أن تحث على بذل المزيد من الجهود من أجل تعبئة للادخار مطابقة لأهداف التنمية وإحداث مناصب للتشغيل. وفي ذات الوقت يظل انعاش الاستثمارات الداخلية منها والخارجية ضرورة ملحة، وينبغي البحث عن تشجيع المبادرات سواء بتبسيط الإجراءات الإدارية أو بضمان استمرارية المقتضيات الجبائية كلما تمكن ذلك.

مـــــولاي ،

اتسمت الوضعية الاقتصادية خلال 1992 بالتأثير المزدوج لانخفاض الإنتاج ولتطور المرضي جدا للقطاع المالي.

ذلك أن الناتج الداخلي الإجمالي الذي كان قد سجل نموا قويا في العام الماضي، تميز هذه السنة بتراجع بين. وقد نتج هذا التراجع الإجمالي فقط عن محصول زراعي جد ضعيف، يعزى بدوره إلى جفاف شديد. ويتضح من خلال هذا التطور مرة أخرى الدور الهام الذي تقوم به الفلاحة ضمن الاقتصاد الوطني، حيث أنها توفر الدخل لقرابة نصف السكان وتؤثر بقدر بالغ سواء على مستوى النشاطات الأخرى أو على مستوى المبادلات الخارجية. وفي هذا المجال، تم تسجيل زيادة في الواردات، ترجع بصفة رئيسية إلى المشتريات من المواد الغذائية، وانخفاض في الصادرات، يعزى بقدر هام إلى تدني مبيعات المنتجات الزراعية، وبذلك تقلص معدل التغطية بشكل ملموس.

وبخلاف ذلك، فإن القطاعات الأخرى عرفت كلها تطورا جد ملائم إذ حققت معدل نمو اجمالي يبعث على الرضى، بحيث مكن هذا النمو من تقليص الخصاص الذي أفرزته الفلاحة. وزيادة على ذلك، فإن الموارد الناشئة عن الارتفاع الإسمي للناتج الداخلي الإجمالي، قد وجهت للادخار بقدر أكبر منه للاستهلاك الذي سجل تباطؤا بالغا.

وفي هذه الظروف، فان ارتفاع الأسعار كان معتدلا كما ظل مستوى الاستثمار مهما. ومن جهة أخرى، تواصل تحسن المالية العمومية وتم احتواء عجز الميزانية في نطاق 1,7 % من الناتج الداخلي الإجمالي.

وبالمثل، خلف من جديد الرصيد النهائي لميزان الأداءات، فائضا هاما أدى إلى رفع مبلغ الاحتياطيات من العملة الأجنبية إلى مستوى لم يسبق له نظير ويمثل تغطية أكثر من خمسة شهور من الواردات. وقد تم تحقيق هذا الإنجاز بفضل لجوء هام إلى الموارد الخارجية من رساميل واستثمارات . إلا أن حجم الدين الخارجي ظل مستقرا تقريبا عند المستوى الذي بلغه في نهاية السنة الماضية.

وقد أدى هذا التطور الملائم إلى وضع حد لبرنامج إعادة الجدولة كما أدى أيضا إلى إقرار قابلية الدرهم للتحويل بالنسبة للعمليات الجارية. وفي هذا الصدد، تم إصدار القانون المتعلق بالتجارة الخارجية ورفعت آخر القيود عن الأداءات المرتبطة بعمليات السلع والخدمات.

وفي الأخير، فإن السياسة المعتمدة على الصعيد النقدي في إطار الحيطة والحذر المعهودين قد اتجهت نحو مواصلة تشجيع الإنتاج والتصدير ودعم النشاطات الأخرى، التي منحت لها وسائل تمويل أكثر أهمية نسبيا مما سبق. وبعبارة أخرى، لم تكن السياسة المتبعة تقييدية ومع أنها ظلت يقظة، فإنها استبقت بعض الشيء انطلاقة الاقتصاد، بحيث أن حجم الموجودات النقدية الإضافية تجاوز بكثير الزيادة الإسمية التي سجلها الطلب الإجمالي على الاستهلاك والاستثمار.

وبصرف النظر عن التقلبات المتباينة الاتجاه للإنتاج الفلاحي الذي يخضع بقدر كبير للظروف المناخية، فإنه من المؤمل أن يتواصل نمو القطاعات الأخرى بنسق مرتفع. ومهما يكن من أمر، فإن النتائج المرتقبة في 1993 سوف تعكس، لا محالة، انتعاشة بالنسبة للمستوى المنخفض نسبيا، والمسجل سنة 1992. وعلى أي، فبعد أن أمكن احتواء الاختلالات بحيث أصبحت قريبة من المستوى الذي يجوز احتماله، وتزايد التحكم فيها، فإن الحفاظ على المكتسبات سيكتسي صبغة الضرورة الملحة كما سيتطلب ترسيخ هذه المكتسبات وتدعيمها مزيدا من الجهود خلال السنوات المقبلة.

وفي هذا الصدد، يبدو من اللازم وضع وتطبيق استراتيجية اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار سياسة فلاحية أكثر حيوية، لاسيما وأن نتائج هذا القطاع تبدو ضعيفة وغير مضمونة، ورغم التقدم الملموس جدا في بعض الأحيان ، الذي تم إحرازه فإن النتائج التي يسفر عنها ما زالت تؤثر على النمو الإجمالي نظرا لأنها توفر الدخل بالنسبة لعدد هام من السكان، وما زالت تشكل عماد جزء لايستهان به من باقي قطاعات الاقتصاد الداخلي ومن المبادلات الخارجية. إن البلاد تخوض حاليا غمار برنامج واسع من الإصلاحات، تشمل جميع الميادين تقريبا، سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي، وتهدف على الخصوص إلى تحقيق اللامركزية والتخصيصية وكذا تنمية الأسواق المالية. لذا، يبدو من المرغوب فيه أن يتحقق بموازات مع ذلك، توزيع أحسن للدخل و خلق تضامن فعال، وذلك في نطاق البحث عن نمو متوازن.

ومن جهتها، فإن السلطات النقدية لن تألو جهدا لترسيخ المكتسبات ودعم تمويل الاقتصاد، والحرص، في الإطار المرسوم من قبل القانون المصرفي الجديد، على أن يكون عمل المؤسسات البنكية عملا متناسقا، وعلى تطبيق أدوات تنظيم وضبط السيولة. كما أنها على يقين من أن السعي لتحقيق التوازنات الأساسية ضرورة ملحة، إلا أنها لن تتأخر عن إلتزام موقف مرن وواقعي كلما تطلبت ذلك مصلحة النمو.

الرباط، يونيو 1993

محمد السقاط

تغيرات الحساب الختامي لبنك المغرب

تحدد الحساب الختامي لبنك المغرب لدى حصره في 31 دجنبر 1992 في 55.431,6 مليون درهم عوض 56.132,6 مليون درهم في السنة السابقة، وسجل بذلك انخفاضا نسبته 1,2 % بينما كان قد عرف ارتفاعا بمعدل 25,8 % سنة 1991 .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وتتجلى أهم التغيرات المسجلة على صعيد أركان الأصول والخصوم فيما يلي :

الأصـــــول

الموجودات من الذهب وحقوق
السحب الخاصة ومن العملات
القابلة للتحويل

ارتفـع مجمـوع هذا الـركن من نهاية سنة لأخرى من 25.781,5 مليون إلى 32.935,4 مليون درهم. وكان توزيعه كالتالي :

- الموجودات من الذهب ..... 124,7 مليون درهم
- الاكتتاب لدى صندوق النقد الدولي ـ حصة الاحتياطي 760,7 مليون درهم
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة ..... 700 مليون درهم
- الموجودات من العملات القابلة للتحويل ..... 31.093,4 مليون درهم
- الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي ..... 256,6 مليون درهم

إن التوسع بها مبلغه 7.153,9 مليون الذي عرفه هذا الركن قد نتج عن تزايد الموجودات من العملات القابلة للتحويل بها قدره 7.265,5 مليون وعن ارتفاع الاكتتابات لدى كل من صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي على التوالي بمقدار 371,3 مليون درهم و 16,1 مليون. كما أن هذا التوسع يعكس كذلك انخفاضا بمبلغ 499 مليون درهم على مستوى «الموجودات من حقوق السحب الخاصة».

أوفاق الأداء

لازال ركـن «أوفـاق الأداء» ينـدرج لدى حصر الحســاب الختـامي بما قدره 18,3 مليون درهم، دون أي تغيير.

التسهيلات المالية
الممنوحة للدولة

تراجعـت التسـهيلات الممنـوحـة للدولـة إلى 9.830,8 مليون درهم، أي بانخفـاض بمبلغ 1.987,5 مليون أو 16,8 % بينما كانت قد سجلت ارتفـاعا قدره 661,9 مليون أو 5,9 % في السنة الماضية.

وقـد ظلت التسـهيلات الاتفاقية الممنوحة للدولة طبقا للفقرة 4 من الفصل 35 من الظهير القاضي بإنشاء بنـك المغرب دون تغيير بمبلغ 5.500 مليون درهم. ويصل عددها إلى ست اتفاقيات يرجع تاريخها على التوالي إلى 12 مارس 1964 و 31 دجنـبر 1967 و 7 ماي 1970 و 13 مارس 1974 و 13 أكتـوبر 1977 و 9 أبريل 1980 . ووصـل مبلغ التسبيق الأول و الثاني إلى 250 مليون درهم فيما تحددت مبـالـغ الاتفـاقيات الأخرى في 500 مليون، 1.000 مليون، 2.000 مليون و 1.500 مليون.

إن تسـهيلة الصنـدوق التي تقـدم للدولـة طبقـا لمقتضيات الفقـرة 3 من الفصـل 35 من الظهـير الآنف الـذكـر قد تم استعـمالها عنـد نهاية السنـة في حدود 4.192 مليون درهم، وتبدو في انخفاض قدره 960 مليون أو 18,6 % مقارنة مع المبلغ الذي تمت تعبئته برسم هذه التسـهيلة في السنة السابقة.

وتتكـون التسليفـات المبـاشرة الأخـرى من أذينتـين للخـزينـة تمثـل أولاهما بمبلغ 100,4 مليون درهم التسبيق الممنوح للدولة سنة 1958 من أجل سحب البسيطة الإسبانية من التداول داخل ما كان يدعى سابقا المنطقة الشمالية، بينما تشكل الثانية التي يصل مبلغها إلى 38,4 مليون مقابل تكفل معهد الإصدار بالعملات الرائجة بتاريخ 30 يونيو 1959 .

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم استعمال أي تسبيق غير مباشر عند حصر الحساب الختامي لسنة 1992 .

الحسابات البريدية الجارية

وصل مبلغ «الحسابات البريدية الجارية» لبنك المغرب إلى 27,5 مليون درهم عوض 24,2 مليون سنة من قبل.

عمليات السلف

أدرج ركن «عمليات السلف» في الحسـاب الختامي بمبلغ 10.190,9 مليون درهم وأبـدى تراجعـا بينـا بها قدره 6.437,2 مليون أو 38,7 % ، وذلك على إثر الانخفاض العام لكل مكونات هذا الركن. وهكذا تقلصت «التسبيقات» بمقدار 5.559,4 مليون وتـراجعت محفـظتـا السنـدات المسحوبـة على المغـرب والخارج بما مجمـوعـه 791,7 مليون درهم. كما أن «السنـدات الجاري تحصيلها» انخفضت بما قدره 86,1 مليون.

استعمال الرسمال والاحتياطيات

إن صافي ركن «استعمال الرسمال والاحتياطيات» بعد طرح الاندثارات برسم سنة 1992 قد بلغ 1.272,1 مليون درهم، عوض 1.108,8 مليون في السنة الماضية.

عناصر مختلفة

أدرجت «العناصر المختلفة للأصول» بمبلغ 1.156,6 مليون درهم، في تزايد من سنة لأخرى بما قدره 403,2 مليون.

الخـــصـــوم

الأوراق المتداولة

ارتفع مبلغ الأوراق المتداولة من نهاية سنة لأخرى من 35.159,1 مليون درهم إلى 36.564,3 مليون، وتزايد بها قدره 1.405,2 مليون أو 4 % فقط، وهي أدنى وتيرة تم تسـجيلها منذ عدة سنوات.

وقـد تحدد عدد الأوراق المتـداولـة في أزيد من 444,6 مليون عنـد نهاية دجنبر 1992 (1).

وكان توزيع مختلف الأوراق النقدية ومبالغها على الشكل التالي :

4.810.464	ورقة ونصف ورقة من فئة 5 دراهم	بالدراهم	24.052.322,50
107.585.109	ورقة ونصف ورقة من فئة 10 دراهم.	بالدراهم	1.075.851.095
45.971.411	ورقة ونصف ورقة من فئة 50 درهما.	بالدراهم	2.298.570.575
240.874.225	ورقة ونصف ورقة من فئة 100 درهم	بالدراهم	24.087.422.550
45.392.084	ورقة ونصف ورقة من فئة 200 درهم	بالدراهم	9.078.416.900
	المجموع	**بالدراهم**	**36.564.313.442,50**

النقود المعدنية المتداولة

وصـل مجمـوع النقود المعدنية المتداولة إلى 510,4 مليون درهم، أي بزيادة قدرها 36,3 مليون أو 7,7 % .

وقد توزعت النقود المتداولة في 31 دجنبر 1992 على النحو التالي :

أ ـ قطع الذهب

7.511	قطعة تذكارية من فئة 250 درهما .	بالدراهم	1.877.750
1.788	قطعة تذكارية من فئة 500 درهما .	بالدراهم	894.000

(1) تجدر الإشارة إلى أن الأوراق المبتورة الواردة في الحساب الختامي لم تدرج فيه بقيمة تداولها، بل بقيمة تسديدها.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ب ـ قطع الفضة

6.377.796	قطعة من فئة درهم واحد	بالدراهم	6.377.796
651.707	قطعة من فئة 5 دراهم	بالدراهم	3.258.535
26.936	قطعة تذكارية من فئة 50 درهما ..	بالدراهم	1.346.800
9.086	قطعة تذكارية من فئة 100 درهم .	بالدراهم	908.600
3.845	قطعة تذكارية من فئة 150 درهما .	بالدراهم	576.750
9.201	قطعة تذكارية من فئة 200 درهما .	بالدراهم	1.840.200

ج ـ قطع النيكل

138.531.801	قطعة من فئة 50 سنتيما	بالدراهم	69.265.900,50
197.965.181	قطعة من فئةدرهم واحد	بالدراهم	197.965.181
32.639.518	قطعة من فئة 5 دراهم	بالدراهم	163.197.590

د ـ قطع برونز الأليمنيوم

182.773.982	قطعة من فئة 5 سنتيمات	بالدراهم	9.138.699,10
209.100.713	قطعة من فئة 10 سنتيمات	بالدراهم	20.910.071,30
163.560.891	قطعة من فئة 20 سنتيما	بالدراهم	32.712.178,20

هـ ـ قطع الأليمنيوم

18.534.068	قطعة من فئة سنتيم واحد	بالدراهم	185.340,68

المجموع ..... **بالدراهم 510.455.391,78**

الالتزامات تجاه الخارج
ذهبا وعملات أجنبية
قابلة للتحويل

أفرز هذا الركن رصيدا بمبلغ 1.449,7 مليون درهم وأسفر عن زيادة بمقدار 85,5 مليون أو 6,3 % تعزى إلى تزامن الارتفاع بها قدره 82,5 مليون و 3,1 مليون على التوالي في ركني «الإلتزامات بالعملات القابلة للتحويل» و«الإلتزامات بالدراهم القابلة للتحويل» مع انخفاض مبلغه 0,1 مليون درهم في ركن «المنظمات الدولية».

أوفاق الأداء

لازال ركن «أوفاق الأداء» يندرج هذه السنة أيضا بمبلغ 0,3 مليون درهم، ويظل بذلك دون تغيير.

الودائع و غيرها
من الالتزامات

وصل مجموع ركن «الودائع وغيرها من الالتزامات» إلى 7.510,5 مليون درهم وسجل انخفاضا هاما قدره 5.309,6 مليون درهم أو 41,4 % . وقد شمل هذا الانخفاض كل أبواب هذا الركن. وعرفت حسابات احتياطيات البنوك وحدها تراجعا من 11.324,6 مليون إلى 6.169,5 مليون.

منح حقوق السحب الخاصة

لازال مجموع منح حقوق السحب الخاصة يندرج بمبلغ 433,6 مليون درهم عند نهاية دجنبر 1992 ، ولم يتغير من نهاية سنة لأخرى.

رأس المال والاحتياطيات

بلغ مجموع ركن «رأس المال والاحتياطيات» 4.105,5 مليون درهم وأسفر عن زيادة قدرها 898,3 مليون أو 28 % .

عناصر مختلفة

أفرز ركن «عناصر الخصوم المختلفة» رصيدا بمبلغ 4.857,3 مليون درهم وسجل ارتفاعا بها قدره 2.183,3 مليون أو 81,6 % .

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بيان الحساب الختامي عند نهاية دجنبر 1992

الحصيلة في نهاية دجنبر 1992 *

الأصول	بالدراهم	الخصوم	بالدراهم
الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة والعملات القابلة للتحويل	32.935.383.877,54	**الأوراق والنقود المتداولة**	37.074.768.834,28
ـ الموجودات من الذهب	124.737.746,10	ـ الأوراق	36.564.313.442,50
ـ الاكتتاب لدى صندوق النقد الدولي حصة الاحتياطي	760.704.545,94	ـ النقود	510.455.391,78
ـ الموجودات من حقوق السحب الخاصة	699.958.752,99	**الالتزامات تجاه الخارج ذهبا وعملات أجنبية قابلة للتحويل**	1.449.691.083,63
ـ الموجودات من العملات القابلة للتحويل	31.093.367.407,51	ـ الالتزامات ذهبا	-
ـ الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي	256.615.425	ـ الالتزامات بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل	1.251.618.814,33
أوفاق الأداء	18.274.092,74	ـ الالتزامات بالدراهم القابلة للتحويل	5.465.541,33
المساعدات المالية للدولة	9.830.858.295,10	ـ المنظمات الدولية	192.606.727,97
ـ أذينة الخزينة (التبادل النقدي) (1)	100.439.060	**أوفاق الأداء**	234.064,18
ـ أذينة الخزينة (النقود المعدنية) (2)	38.419.235,10	**الودائع وغيرها من الالتزامات**	7.510.472.980,17
ـ تسبيقات للدولة (الفصل 35 الفقرة 4 من القانون الأساسي)	5.500.000.000	ـ الحساب الجاري للخزينة العمومية	1.093.278,86
ـ تسبيق للخزينة (الفصل 35 الفقرة 3 من القانون الأساسي)	4.192.000.000	ـ البنوك « حسابات العمليات »	135.538.228,49
ـ تعبئة السفاتج الجمركية والسندات المكفولة	-	ـ البنوك « حسابات الاحتياطيات »	6.169.499.000
الحسابات البريدية الجارية	27.506.898,27	ـ حسابات أخرى	1.134.879.934,62
عمليات السلف	10.198.910.228,05	ـ التزامات أخرى	69.462.458,20
ـ محفظة السندات المسحوبة على المغرب	454.935.422,88	**منحيات حقوق السحب الخاصة**	433.628.327,61
ـ محفظة السندات المسحوبة على الخارج	2.063.264.862,96	**الرسمال والاحتياطيات**	4.105.497.612,98
ـ التسبيقات	7.062.682.353,51	ـ الرسمال	500.000.000
ـ السندات الجاري تحصيلها	610.027.588,70	ـ الاحتياطيات	3.605.497.612,98
إستخدام الرسمال والاحتياطيات (3)	1.272.054.946,60	**عناصر أخرى**	4.857.305.082,53
عناصر أخرى	1.156.609.567,08		
مجموع الأصول	55.431.597.905,38	**مجموع الخصوم**	55.431.597.905,38

* بعد توزيع الأرباح.

(1) الفصل 35 ، فقرة 1 من الظهير الشريف المؤرخ بـ 23 ذو الحجة 1378 (30 يونيو 1959).

(2) الفصل 70 من الظهير الشريف المؤرخ بـ 23 ذو الحجة 1378 (30 يونيو 1959).

(3) بعد طرح الاهتلاكات.

حساب الأرباح والخسائر للسنة المالية 1992

الخصوم	بالدراهم	الأصول	بالدراهم
نفقات الادارة	331.191.625,31	إيرادات الخصم	370.972.071,39
تحملات مالية وغيرها	67.374.835,61	الفوائد	3.220.350.004,97
تخصيصات للاهتلاكات	58.506.408,64	العمولات	137.679.721,19
تخصيصات لصندوق الاحتياط العام	231.000.000	إيرادات مختلفة	36.198.425,55
تخصيصات للاستثمار	662.000.000		
	1.350.072.869,56		
صافي أرباح السنة المالية (قبل طرح الضريبة على الشركات)	2.415.127.353,54		
	3.765.200.223,10		3.765.200.223,10

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الملحقات

م. 1 – بيان تطور الناتج الداخلي الاجمالي
(أسعار السوق لسنة 1980)

بملايين الدراهم	*1988	*1989	*1990	*1991	**1992
القطاع الاول	**19.885**	**20.798**	**19.404**	**23.348**	**16.577**
الفلاحة والغابات والصيد	19.885	20.798	19.404	23.348	16.577
القطاع الثاني	**29.190**	**28.853**	**31.573**	**31.532**	**32.757**
صناعة الاستخراج ...	3.983	3.195	3.526	3.190	3.445
الطاقة والماء [1]	3.360	3.528	3.754	3.823	4.014
صناعة التحويل	17.137	17.031	19.063	19.478	20.257
البناء والأشغال العمومية	4.710	5.099	5.230	5.041	5.041
القطاع الثالث	**36.929**	**38.077**	**40.359**	**41.237**	**42.588**
النقل والمواصلات ...	5.308	5.381	5.677	5.670	5.954
خدمات أخرى [2] ...	12.145	12.220	12.670	12.646	13.025
التجارة [3]	19.476	20.476	22.012	22.921	23.609
الناتج الداخلي الاجمالي القابل للمتاجرة	**86.004**	**87.728**	**91.336**	**96.117**	**91.922**
الادارات العمومية	**15.521**	**16.303**	**16.572**	**17.343**	**18.210**
الناتج الداخلي الاجمالي ..	**101.525**	**104.031**	**107.908**	**113.460**	**110.132**

(1) المحروقات الصلبة والنفط الخام، تكرير النفط، الكهرباء والماء.
(2) الفنادق والمطاعم، الخدمات الأخرى غير المالية، المؤسسات المالية والخدمات البنكية المقتطعة.
(3) التجارة والحقوق والرسوم على الواردات.
* أرقام مصححة.
** أرقام تقديرية.
المصدر : وزارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

م. 2 – تغيرات الناتج الداخلي الاجمالي
(أسعار السوق لسنة 1980)

التغيرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة	*1988	*1989	*1990	*1991	**1992
القطاع الأول	**31,4**	**4,6**	**6,7 -**	**20,3**	**29 -**
الفلاحة والغابات والصيد	31,4	4,6	6,7 -	20,3	29 -
القطاع الثاني	**8,2**	**1,2 -**	**9,4**	**0,1 -**	**3,9**
صناعة الاستخراج ...	14,4	19,8 -	10,4	9,5 -	8
الطاقة والماء [1]	7,3	5	6,4	1,8	5
صناعة التحويل	6	0,6 -	11,9	2,2	4
البناء والأشغال العمومية	12,6	8,3	2,6	3,6 -	–
القطاع الثالث	**6,1**	**3,1**	**6**	**2,2**	**3,3**
النقل والمواصلات	3,8	1,4	5,5	0,1 -	5
خدمات أخرى [2] ...	6,3	0,6	3,7	0,2 -	3
التجارة [3]	6,5	5,1	7,5	4,1	3
الناتج الداخلي الاجمالي القابل للمتاجرة	**11,8**	**2**	**4,1**	**5,2**	**4,4 -**
الادارات العمومية	**3,3**	**5**	**1,7**	**4,6**	**5**
الناتج الداخلي الاجمالي ..	**10,4**	**2,5**	**3,7**	**5,1**	**2,9 -**

(1) المحروقات الصلبة والنفط الخام، تكرير النفط، الكهرباء والماء.
(2) الفنادق والمطاعم، الخدمات الأخرى غير المالية، المؤسسات المالية والخدمات البنكية المقتطعة.
(3) التجارة والحقوق والرسوم على الواردات.
* أرقام مصححة.
** أرقام تقديرية.
المصدر : وزارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

م. 3 – تطور الناتج الداخلي الاجمالي
(بالأسعار الجارية)

بملايين الدراهم	*1988	*1989	*1990	*1991	**1992
القطاع الاول	**31.347**	**33.370**	**35.870**	**45.516**	**35.283**
الفلاحة والغابات والصيد	31.347	33.370	35.870	45.516	35.283
القطاع الثاني	**61.058**	**64.335**	**70.188**	**75.270**	**80.211**
صناعة الاستخراج ...	5.377	5.173	5.355	4.599	4.419
الطاقة والماء [1]	14.223	14.067	13.069	15.484	17.005
صناعة التحويل	31.891	34.554	40.274	42.987	46.253
البناء والأشغال العمومية .	9.567	10.541	11.490	12.200	12.534
القطاع الثالث	**69.919**	**73.417**	**82.591**	**91.489**	**99.454**
النقل والمواصلات	12.030	12.736	14.128	14.859	16.531
خدمات أخرى [2]	21.976	22.912	25.228	26.783	28.488
التجارة [3]	35.913	37.769	43.235	49.847	54.435
الناتج الداخلي الاجمالي القابل للمتاجرة	**162.324**	**171.122**	**188.649**	**212.275**	**214.948**
الادارات العمومية	**19.906**	**22.809**	**25.341**	**28.482**	**30.624**
الناتج الداخلي الاجمالي ...	**182.230**	**193.931**	**213.990**	**240.757**	**245.572**

(1) المحروقات الصلبة والنفط الخام، تكرير النفط، الكهرباء والماء.
(2) الفنادق والمطاعم، الخدمات الاخرى غير المالية، المؤسسات المالية والخدمات البنكية المقتطعة.
(3) التجارة والحقوق والرسوم على الواردات.
* أرقام مصححة.
** أرقام تقديرية.
المصدر : وزارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

م. 4 – تغيرات الناتج الداخلي الاجمالي
(بالأسعار الجارية)

التغيرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة	*1988	*1989	*1990	*1991	**1992
القطاع الأول	**30,2**	**6,5**	**7,5**	**26,9**	**22,5 -**
الفلاحة والغابات والصيد	30,2	6,5	7,5	26,9	22,5 -
القطاع الثاني	**18,5**	**3,4**	**9,5**	**5,2**	**6,6**
صناعة الاستخراج ...	31,4	3,8 -	3,5	14,1 -	3,9 -
الطاقة والماء [1]	23,3	1,1 -	7,1 -	18,5	9,8
صناعة التحويل	11,6	8,4	16,6	6,7	7,6
البناء والأشغال العمومية	29,4	10,2	9	6,2	2,7
القطاع الثالث	**10,5**	**5**	**12,5**	**10,8**	**8,7**
النقل والمواصلات ...	14,5	5,9	10,9	5,2	11,3
خدمات أخرى [2] ...	9,4	4,3	10,1	6,2	6,4
التجارة [3]	9,9	5,2	14,5	15,3	9,2
الناتج الداخلي الاجمالي القابل للمتاجرة	**16,9**	**5,4**	**10,2**	**12,5**	**1,3**
الادارات العمومية	**11,7**	**14,6**	**11,1**	**12,4**	**7,5**
الناتج الداخلي الاجمالي ..	**16,3**	**6,4**	**10,3**	**12,5**	**2**

(1) المحروقات الصلبة والنفط الخام، تكرير النفط، الكهرباء والماء.
(2) الفنادق والمطاعم، الخدمات الاخرى غير المالية، المؤسسات المالية والخدمات البنكية المقتطعة.
(3) التجارة والحقوق والرسوم على الواردات.
* أرقام مصححة.
** أرقام تقديرية.
المصدر : وزارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 5 ـ الدخل الوطني الاجمالي المتاح و استعمالاته
(بالأسعار الجارية)

بملايين الدراهم	*1988	*1989	*1990	*1991	**1992
الناتج الداخلي الاجمالي	182.230	193.931	213 990	240 757	245.572
الدخل الخارجي الصافي	4.382	3.524	10 451	9.271	9.921
الدخل الوطني الاجمالي المتاح ...	186.612	197.455	224.441	250.028	255.496
الاستهلاك النهائي الوطني	144.024	157.608	171.696	197.540	199.409
ـ الخواص	115.989	127.197	138.720	160.742	159.667
ـ الادارات العمومية	28.035	30.411	32.976	36.798	39.742
التوفير الوطني الاجمالي	42.588	39.847	52.745	52.488	56.087
استعمال الدخل الوطني الاجمالي المتاح	186.612	197.455	224.441	250.028	255.496

* أرقام مصححة.
** أرقام تقديرية.
المصدر : وزارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

م. 6 ـ حساب السلع والخدمات
(بالأسعار الجارية)

بملايين الدراهم	*1988	*1989	*1990	*1991	**1992
الموارد					
الدخل الوطني الاجمالي	**186.612**	**197.455**	**224.441**	**250.028**	**255.496**
(-) الدخل الخارجي الصافي ...	4.382	3.524	10.451	9.271	9.924
الناتج الداخلي الاجمالي	**182.230**	**193.931**	**213.990**	**240.757**	**245.572**
رصيد الموارد	57	9.612	11.286	11.847	12.206
واردات السلع والخدمات	44.933	52.362	63.546	65.447	68.072
صادرات السلع والخدمات	44.876	42.750	52.260	53.600	55.866
مجموع الموارد المتاحة	182.287	203.543	225.276	252.604	257.778
الاستعمالات					
الاستهلاك النهائي الاجمالي	144.024	157.608	171.696	197.540	199.409
الاستهلاك الخصوصي	115.989	127.197	138.720	160.742	159.667
الاستهلاك النهائي للادارات العمومية	28.035	30.411	32.976	36.798	39.742
الاستثمارات	**38.263**	**45.935**	**53.580**	**55.064**	**58.369**
التكوين الاجمالي للرسمال الثابت .	37.235	44.174	51.005	53.792	57.369
تغير المخزونات	1.028 +	1.761 -	2.575 -	1.272 -	1.000 -
مجموع الاستعمالات	182.287	203.543	225.276	252.604	257.778

* أرقام مصححة.
** أرقام تقديرية.
المصدر : وزارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

م. 7 ـ الاستثمارات والتوفير
(بالأسعار الجارية)

بملايين الدراهم	*1988	*1989	*1990	*1991	**1992
التوفير الوطني الاجمالي	42.588	39.847	52.745	52.488	56.087
صافي الرساميل المتلقاة	228	240	240	208	111
حاجة التمويل	–	5.848	595	2.368	2.171
مجموع الموارد	**42.816**	**45.935**	**53.580**	**55.064**	**58.369**
التكوين الاجمالي للرسمال الثابت	37.235	44.174	51.005	53.792	57.369
تغير المخزونات	1.028 +	1.761 -	2.575 -	1.272 -	1.000 -
طاقة التمويل	4.553	–	–	–	–
مجموع الاستعمالات	**42.816**	**45.935**	**53.580**	**55.064**	**58.369**

* أرقام مصححة.
** أرقام تقديرية.
المصدر : وزارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

م. 8 ـ بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات الحبوب الرئيسية

بآلاف الهكتارات وآلاف القناطير وبالقناطير للهكتار	1991 – 1990			1992 – 1991		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
القمح الطري ...	1.396	27.232	19,5	1.140	8.804	7,7
القمح الصلب ...	1.245	22.158	17,8	1.088	6.818	6,3
الشعير	2.357	32.525	13,8	2.233	10.807	4,8
الذرة	385	3.350	8,7	454	2.156	4,7
المجموع ...	**5.383**	**85.265**	**15,8**	**4.915**	**28.585**	**5,8**

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 9 ـ التسويق الرسمي للحبوب

بآلاف القناطير	من يونيو 1990 إلى مايو 1991	من يونيو 1991 إلى مايو 1992	من يونيو إلى دجنبر 1992
القمح الطري	5.997	10.896	1.245
القمح الصلب	874	877	231
الشعير	412	500	153
الذرة	668	251	370
المجموع ..	**7.951**	**12.524**	**1.999**

المصدر : المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني.

م. 10 ـ بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات القطاني

بآلاف الهكتارات والآلاف القناطير وبالقناطير للهكتار	1991 – 1990			1992 – 1991		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
الفول	179	2.038	11,4	217	675	3,1
الحمص	84	665	7,9	79	263	3,3
الجلبان	62	677	10,9	41	104	2,5
العدس	48	512	10,7	43	191	4,4
قطاني مختلفة	73	593	8,1	70	312	4,5
المجموع ..	**446**	**4.485**	**10,1**	**450**	**1.545**	**3,4**

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 11 ـ تصدير البواكير

بآلاف الأطنان	من أكتوبر 1989 إلى شتنبر 1990		من أكتوبر 1990 إلى شتنبر 1991		من أكتوبر 1991 إلى شتنبر 1992	
	فرنسا	المجموع	فرنسا	المجموع	فرنسا	المجموع
الطماطم	73	91	98	130	109	152
البطاطس	57	61	102	125	95	106
خضر أخرى	8	10	13	15	12	14
المجموع .	**138**	**162**	**213**	**270**	**216**	**272**

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 12 – إنتاج وتصدير الحوامض

بآلاف الأطنان	من أكتوبر 1989 إلى يوليوز 1990			من أكتوبر 1990 إلى يوليوز 1991			من أكتوبر 1991 إلى يوليوز 1992		
	الانتاج	الصادرات		الانتاج	الصادرات		الانتاج	الصادرات	
		المجموع	الرابطة الاقتصادية الأوروبية		المجموع	الرابطة الاقتصادية الأوروبية		المجموع	الرابطة الاقتصادية الأوروبية
البرتقال	787	316	247	1.097	536	383	784	294	356
الكلمانتين	225	109	61	311	138	86	273	97	164
حوامض أخرى	50	11	9	60	12	9	53	8	11
المجموع	1.062	436	317	1.468	686	478	1.110	399	531

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 13 – بيان تطور زراعات الشمندر وإنتاج السكر المستخرج منها

	المساحة المجنية (بالهكتارات)	المحصول (بالأطنان)	المردود بالأطنان للهكتار	إنتاج السكر (بالأطنان)
1991 – 1990				
الغرب	27.940	937.930	33,6	126.000
تادلة	21.420	993.370	46,4	122.000
دكالة	16.600	960.610	57,9	133.000
ملوية	3.260	144.180	44,2	17.000
المجموع	69.220	3.036.090	43,9	398.000
1992 – 1991				
الغرب	15.270	680.220	44,5	85.000
تادلة	17.340	801.990	46,3	99.000
دكالة	17.320	1.180.800	68,2	165.000
ملوية	2.200	96.950	44,1	11.000
المجموع	52.130	2.759.960	52.9	360.000

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 14 – بيان تطور زراعات قصب السكر وإنتاج السكر المستخرج منها

	المساحة (بالهكتارات)		المردود (الأطنان للهكتار)	الانتاج (بالأطنان)	إنتاج السكر (بالأطنان)
	المغروسة	المجنية			
1990					
الغرب	16.000	13.850	69,5	962.480	97.000
ملوية	1.100	1.000	46,7	46.730	6.000
المجموع	17.100	14.850	68	1.009.210	103.000
1991					
الغرب	17.350	14.020	68,9	966.340	92.000
ملوية	1.000	960	63,9	61.380	9.000
المجموع	18.350	14.980	68.6	1.027.720	101.000
1992					
الغرب	17.100	14.200	66,4	942.480	87.000
ملوية	980	930	55,1	51.270	6.000
المجموع	18.080	15.130	65.7	993.750	93.000

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 15 – بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات القطن الخام[1]

بالهكتارات والقناطير والقناطير للهكتار	1991 – 1990			1992 – 1991		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
تادلة	7.400	137.000	18,5	2.000	24.000	12
دكالة	1.200	16.000	13,3	300	3.000	10
الغرب	1.700	27.000	15,9	1.200	16.000	13,3
الحوز	1.800	41.000	22,8	800	12.000	15
المجموع	12.100	221.000	18,3	4.300	55.000	12,8

(1) يتعلق الأمر بالانتاج الذي ابتدأ في نهاية السنة الثانية المذكورة.
المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 16 – زراعة الزيتون[1]

بالأطنان	1990 – 1989	1991 – 1990	1992 – 1991*
إنتاج الزيتون	390.000	550.000	380.000
إنتاج الزيوت	40.000	55.000	37.000

* أرقام مؤقتة.
(1) يتعلق الأمر بالانتاج الذي ابتدأ في نهاية السنة الثانية المذكورة.
المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 17 – بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات الحبوب الزيتية

بالآف الهكتارات وآلاف القناطير وبالقناطير للهكتار	1991 – 1990			1992 – 1991		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
العباد	145	1.020	7	199	1.876	9,4
الفول السوداني	18	205	11,4	23	348	15,1
المجموع	163	1.225	7.5	222	2.224	10

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 18 – إنتاج النبيذ

بآلاف الهكتولتر	1990	1991	1992
مكناس	220	261	329
القنيطرة	26	38	28
الدار البيضاء	38	58	48
وجدة	16	33	30
المجموع	300	390	435

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 19 ـ تربية المواشي
ـ الاحصاء الكلي للقطعان ـ

بآلاف الرؤوس	1990(1)	1991(2)	1992(2)
البقر	3.346	3.438	3.286
الغنم	13.515	16.268	17.210
الماعز	5.335	4.981	5.465
المجموع	22.196	24.687	25.961

(1) يتعلق الأمر بالاحصاء الذي تم خلال شهري أكتوبر ونونبر.
(2) يتعلق الامر بالاحصاء الذي تم خلال شهري مارس وأبريل.

إنتاج اللحوم الحمراء (1)

بآلاف الأطنان	*1990	*1991	1992
البقر	145	165	160
الغنم	96	90	90
الماعز	48	48	45
لحوم أخرى	27	29	30
المجموع	316	332	325

(1) حسب السلسلة الاحصائية الجديدة.
* أرقام مصححة.
المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 20 ـ الصيد البحري

بالأطنان	1990	1991	1992
الانتاج	557.000	591.000	546.000
ـ الصيد بأعالي البحار	129.000	148.000	125.000
ـ الصيد بالشواطئ	428.000	443.000	421.000
استهلاك المنتجات الطرية	172.000	150.000	183.000
التحويل	253.000	293.000	238.000
الصادرات	186.800	217.400	188.000
ـ السمك الطري والمجمد	65.000	51.900	32.800
ـ القشريات و الرخويات	61.500	97.300	94.300
ـ السمك المصبر	54.400	57.300	55.100
ـ منتوجات مستخرجة من السمك	5.900	10.900	5.800

المصدر : وزارة الصيد البحري والملاحة التجارية.

م. 21 ـ بيان تطور إنتاج وصادرات أهم المنتوجات المعدنية

بآلاف الأطنان	الانتاج				الصادرات			
	1989	1990	*1991	**1992	1989	1990	*1991	**1992
الفحم الحجري	504,3	526	552,3	503	2,3	-	-	-
النفط الخام	13	15	11,4	10	-	-	-	-
مقياس الاستخراج (1) (الأساس 100 في 1987)	86,2	100,6	88,1	92,9	-	-	-	-
الفوسفاط الجاف	18.067	21.364	17.970	19.145	9.132	9.143	11.672	12.426
البارتين	403,2	363,6	434,7	401,6	337	444,9	373,4	388,3
معدن الحديد	176,1	149,5	98,7	82,6	50,7	67,5	67,6	84,7
معدن الرصاص	93,6	95,8	103,4	104,9	16,1	15,9	29,1	29,3
المانغنيز الكيماوي	33,7	49,5	59,3	44,3	31,3	42,8	42,5	43,2
معدن النحاس	41,8	39,7	39	34,5	41	38,8	38,3	39,5
الفليورين	105	86,5	74,6	85,5	78,2	81,6	81,5	108,3
معدن الزنك	34,8	40,1	51,5	42,6	41,3	45,8	40,5	28,8

(1) لا يتعلق هذا المقياس إلا بالمعادن. أما المواد ذات الاستهلاك الحراري كالفحم الحجري والنفط فمدرجة ضمن مقياس الطاقة.
* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.
المصدر : وزارة الطاقة والمعادن.

م. 22 ـ بيان تطور قيم المنتوجات المعدنية الرئيسية
(ثمن المعدن في مكان استخراجه) (1)

بملايين الدراهم	1989	1990	*1991	**1992	بالنسبة المائوية لمجموع 1992
الفوسفاط	4.018,1	4.939,4	4.384	4.058,7	78,2
معدن الرصاص	316,9	325,2	262,6	231,8	4,5
معدن النحاس	218,7	198,8	199,3	172,7	3,3
المياه المعدنية	166,1	173,3	174,2	174,2	3,3
معدن الزنك	65,2	106,6	105	103,9	2
الفليورين	95	80,1	68,9	70,9	1,4
المانغنيز الكيماوي	44,9	46,4	96,1	82,6	1,6
البارتين	68,5	43,6	126,1	166,7	3,2
معدن الحديد	21,6	18,4	11,3	19,7	0,4
معادن أخرى(2)	79	88,8	110,4	110,2	2,1
المجموع	5.094	6.020,6	5.537,9	5.191,4	100

(1) يساوي ثمن المعدن في مكان استخراجه ثمن الطن الواحد من المعدن عند تسليمه بميناء الشحن بعد طرح مصاريف النقل والشحن والافراغ المترتبة عن نقله من مكان الاستخراج إلى ميناء الشحن.
(2) باستثناء معدن الرصاص الخالص، ومعدن الفضة الخالص، وباستثناء الفحم الحجري والنفط والغاز الطبيعي، إذ تدرج هذه المنتوجات ضمن قطاع الطاقة.
* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.
المصدر : وزارة الطاقة والمعادن.

م. 23 ـ بيان تطور مقياس إنتاج الطاقة

(الأساس 100 في 1987) 1989	1990	*1991	**1992	1992/1991 %
المقياس العام	115,5	122,7	118,2	129,2	9,3
الفحم	79,5	82,9	86,9	89,2	2,6
النفط المصفى	117,8	125,9	118,4	132,4	11,8
الكهرباء	112,9	118,6	120	124,9	4,1

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.
المصدر : وزارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

م. 24 ـ بيان تطور إنتاج الطاقة

	الوحدات	1989	1990	*1991	**1992	1992/1991 %
إنتاج الفحم الحجري	آلاف الأطنان	504,3	526	552,3	503	- 8,9
إنتاج النفط الخام	» »	13	15	11,4	10	- 12,3
إنتاج الغاز الطبيعي	ملايين الأمتار المكعبة	61,6	57	38,4	23,6	- 38,5
الانتاج الصافي للطاقة الكهربائية	ملايين الكيلواط ساعة	8.507	9.371	9.847	10.467	6,3
ـ من أصل مائي	» »	1.036	1.196	1.246	965	- 22,6
ـ من أصل حراري	» »	7.471	8.175	8.601	9.502	10,5

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.
المصدر : وزارة الطاقة والمعادن.
المكتب الوطني للكهرباء.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 25 ـ بيان تطور ميزان الطاقة

بآلاف الأطنان المعادلة للنفط	1989		1990		*1991		**1992	
	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%
الاستهلاك								
الفحم	1.135	18,1	1.096	16,9	1.261	18,8	1.086	15,8
المنتوجات النفطية (1)	4.798	76,4	5.030	77,5	5.096	75,9	5.524	80,2
الغاز الطبيعي	47	0,7	43	0,7	29	0,4	18	0,3
الكهرباء من أصل مائي	301	4,8	317	4,9	329	4,9	255	3,7
المجموع	**6.281**	**100**	**6.486**	**100**	**6.715**	**100**	**6.883**	**100**
الموجود منها محليا :								
الفحم الحجري	275	43,3	287	43,4	309	45,5	282	49,9
النفط والغاز الطبيعي	59	9,3	57	8,6	41	6	28	5
الكهرباء من أصل مائي	301	47,4	317	48	329	48,5	255	45,1
المجموع	**635**	**100**	**661**	**100**	**679**	**100**	**565**	**100**
العجز في الطاقة	**5.646**		**5.825**		**6.036**		**6.318**	
بالنسبة المائوية للاستهلاك الكلي		89,9		89,8		89,9		91,8

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

(1) باستثناء المواد النفطية الغير المنتجة للطاقة (مواد الزفت والتزييت).

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن.

م. 26 ـ بيان تطور استهلاك الطاقة

	1989	1990	*1991	**1992	1992/1991 %
المنتوجات النفطية					
المنتوجات البيضاء (بآلاف الامتار المكعبة)	2.668	2.930	2.965	3.206	8,1
الوقود العادي	131	127	125	127	1,6
الوقود الممتاز	381	400	407	429	5,4
بترول المصابيح	59	60	56	58	3,6
بترول المحركات النفاثة	267	313	231	278	20,3
زيت العاز	1.830	2.030	2.146	2.314	7,8

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

	1989	1990	*1991	**1992	1992/1991 %
المنتوجات السوداء (بآلاف الاطنان)					
زيت الفويل[1]	2.056	2.011	1.984	2.158	8,8
الغازات السائلة (بآلاف الاطنان)	547	593	634	690	8.8
البوطان	502	543	580	625	7,8
البروبان	45	50	54	65	20,4
الكهرباء (بملايين الكلواط الساعة)	7.642	8.519	8.744	9.300	6,4
الفحم (بآلاف الاطنان)[1]	1.795	1.738	2.002	1.600	20,1 -
الفحم الحجري	491	512	604	507	16,1 -
الفحم المستورد	1.304	1.226	1.398	1.093	21,8 -

(1) بما في ذلك حاجيات المحطات الكهربائية الحرارية.

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن.

المكتب الوطني للكهرباء.

م. 27 ـ بيان تطور مقاييس الانتاج الصناعي

(الاساس 100 في سنة 1987)	الترجيح	1988	1989	1990	1991	1992	1992/1991 %
مجموع صناعات التحويل	**1.000**	**108**	**110,2**	**120**	**122,9**	**125**	**1,7**
(باستثناء البناء والاشغال العمومية)							
الصناعات الغذائية	101	105,3	104,1	106,2	110,2	110,2	-
منتوجات أخرى للصناعات الغذائية	110	109,5	113,1	126,7	121	129,7	7,2
المشروبات والتبغ	58	112,6	112,7	120,3	129,5	126,8	2,1 -
منتوجات النسيج والملابس الداخلية	140	103,1	102,4	109,6	113,5	116,6	2,7
الملابس باستثناء الاحذية	62	97,7	102,9	102,2	95,1	105,6	11
الجلد والمواد والاحذية الجلدية	26	108,7	113,7	111,4	124,6	124,5	0,1 -
الخشب والمنتوجات الخشبية	17	108,2	110,9	110,1	119,3	111,8	6,3 -
الورق والورق المقوى	52	108,9	111,3	122,4	119,1	114,5	3,9 -
منتوجات متأتية من تحويل معادن المقالع	91	114,2	130,1	153,2	171,7	174,4	1,6
منتوجات الصناعة المعدنية الاساسية	44	116,5	133,3	132,1	141	136,8	3 -
منتوجات معدنية	50	105,1	110,9	117,8	125,9	143,1	13,7
ألات ومعدات التجهيز	18	94,2	90,3	98,2	103,4	107,4	3,9
معدات النقل	38	107,6	118,7	128,4	131,8	108,7	17,5 -
معدات كهربائية وإلكترونية	39	95,9	107,1	116,3	110,2	98,7	10,4 -
ألات المكتب وأدوات دقيقة للقياس ومراقبة النظر والساعات	2	98	133,4	149,8	175,4	216,9	23,7
منتوجات كيماوية وشبه كيماوية	127	116,2	100,7	122	118,5	126,9	7,1
منتوجات من المطاط والبلاستيك	24	108	108	116,6	121,5	110,6	9 -
صناعات تحويلية أخرى	1	101,8	156,8	140,5	142	142,5	0,4

المصدر : وزارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 28 ـ بيان تطور دخول السياح

	1988	1989	1990	1991	1992	1992/1991 %
السياح من جنسية أجنبية	2.056.012	2.612.657	3.091.941	3.239.109	3.367.055	4
أ. سياحة الاقامة	1.978.420	2.515.251	2.978.356	3.190.381	3.252.062	1,9
بلدان أوروبا	1.335.196	1.267.330	1.184.110	847.664	1.291.124	52,3
الفرنسيون	485.002	466.662	451.817	290.630	428.983	47,6
الاسبان	329.531	292.849	210.802	193.207	276.988	43,4
البريطانيون	108.791	93.598	89.467	58.473	95.267	62,9
الألمان	168.254	159.823	161.186	108.462	184.645	70,2
الايطاليون	66.129	74.491	80.372	67.505	113.348	41
دول أخرى	177.489	179.907	190.466	129.387	191.893	48,3
بلدان عربية	492.561	1.065.216	1.605.501	2.210.838	1.782.160	19,4 -
المغرب العربي	445.459	1.011.358	1.562.570	2.174.473	1.738.349	20,1 -
دول أمريكا	91.074	116.456	115.408	69.085	118.112	71
الولايات المتحدة	66.564	84.560	83.816	48.034	89.536	86,4
بلدان أخرى	59.589	66.249	73.337	62.794	60.666	3,4 -
ب. سياحة العبور	77.592	97.406	113.585	48.728	114.993	136
المغاربة المقيمون بالخارج	862.791	953.178	1.045.830	971.858	1.137.691	17,1
المجموع	2.918.803	3.565.835	4.137.771	4.210.967	4.504.746	7

المصدر : وزارة التجارة الخارجية والاستثمارات الخارجية والسياحة.

م. 29 ـ بيان تطور مقياس تكاليف المعيشة (210 مواد)
(الاساس : 100 من مايو 1972 إلى أبريل 1973)

	1991		1992													التغيرات (%)	
	المتوسط السنوي	دجنبر	المتوسط السنوي	دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر 92 / دجنبر 91	1992* / 1991*
التغذية	470	478,3	493,2	497,5	499,7	501,2	499,6	495,7	491,6	494,5	493,5	498,2	489,2	479,1	478,6	+ 4	+ 4,9
الملبس	366,8	377,5	384,5	391,2	389	387,9	386,4	385,3	385,1	383,2	383	381,9	381,1	380,2	379,5	+ 3,6	+ 4,8
المسكن	380,9	387,9	394,5	399,5	398,7	398,1	397,3	395,6	394,3	393,3	393,1	392,6	392,2	390	388,9	+ 3	+ 3,6
الصيانة و الوقاية و العلاج	352,6	361,9	367,7	374,2	371,1	369,8	369,4	368,5	368,3	367,8	366,5	364,5	364,4	364	363,4	+ 6,1	+ 4,3
النقل والتسلية وغير ذلك	538,2	552,3	569,4	579,9	577,8	577,5	575,6	571,4	571,1	567,8	567,1	565,8	560	559,7	559,4	+ 5	+ 5,8
المقياس العام	**455,3**	**464,8**	**477,8**	**484,7**	**484,0**	**484,6**	**483,1**	**479,8**	**477,3**	**478,0**	**477,2**	**479,2**	**473,1**	**467,2**	**466,7**	**+ 6,2**	**+ 4,9**

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

التغيرات بالنسبة المائوية بالقياس مع السنة السابقة *	1987	1988	1989	1990	1991	1992
التغذية	0,7 -	0,4 -	2 -	7,1 -	8,6 +	4,9 +
الملبس	4,6 -	5,1 -	4,3 +	6,1 -	7,1 -	4,8 +
المسكن	4,1 -	3,7 -	4 +	5,4 -	8,2 +	3,6 +
الصيانة والوقاية والعلاج	5,6 -	3,9 -	5,2 +	6,2 -	6,7 +	4,3 +
النقل والتسلية وغير ذلك	6,6 +	5,4 -	4,8 +	6,7 -	7,7 -	5,8 +
المقياس العام	**2,8 +**	**2,3 -**	**3,1 +**	**6,7 -**	**8,2 -**	**4,9 -**

* المتوسط السنوي.

المصدر : وزارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

م. 30 ـ بيان تطور مقياس أسعار الجملة (231 مواد)
(الاساس : 100 = 1977)

	1991		1992													التغيرات %		
	المتوسط السنوي	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المتوسط السنوي	دجنبر 92 / دجنبر 91	*1992 / *1991
القطاع الفلاحي	289	289,2	288,1	290	298,4	301,4	292,9	301,5	294,9	301,6	302,7	299	296,4	301,7	297,4	4,1 +	2,9 +
الحبوب والقطاني الجافة	262,5	259,4	268,1	281,1	293,2	292,3	291,5	284,6	287,7	284,3	285,1	292,4	296,1	304,8	288,4	17,5 +	9,9 +
الزراعات الصناعية والحبوب الزيتية	247,9	251,4	253,4	254,8	260	259,3	259,3	258,6	259,7	252,7	258,8	259,2	267,5	275,3	259,9	9,5 +	4,8 +
زراعات الخضر	330,6	340,7	338	340	352,2	345,7	343	350	345,2	333,1	330,8	332,4	334,5	337,5	312,3	1 -	5,5 -
منتوجات الغرس وزراعة الكروم	324,8	294,4	303,4	308,9	314,8	314,3	313,7	325,5	324	317,1	314,1	324,4	322,8	327,6	317,6	11,3 +	2,2 +
منتوجات تربية المواشي	224,1	232,7	223,2	213,3	218,6	226,4	207,3	212,1	221	261,9	252,3	239,4	227,4	225,7	227,4	3	1,5 +
المنتوجات الغابوية	348,9	355,6	356,5	359,4	359,5	359	358,9	358,7	358,5	361	360,6	360,6	360,9	361,5	359,6	1,7 +	3,1 +
منتوجات الصيد البحري	436,5	439	418,8	421,6	440,7	468	427,9	504,5	406	418,1	450,6	408,8	386,5	406,5	429,8	7,4	1,5
القطاع الصناعي	300,4	304,4	304,6	304,5	304,4	306,8	306,5	307,3	307,2	308,8	310,8	312	315,2	315,9	308,7	3,8 +	2,8 +
الطاقة	378	382,6	382,8	382,8	382,8	382,8	382,8	382,8	382,8	382,8	388	389,2	389,2	389,2	384,8	1,7 +	1,8 +
الصناعات الغذائية	273	277,5	277,7	276,7	276,3	278,1	277,2	279,1	278,6	281,8	283,8	285	284,6	285,1	280,3	2,7 +	2,7 +
الالبسة والنسيج	207,9	207,2	207,2	207,4	207,6	208,2	208,2	208,2	208,2	208,2	212,5	212,5	243,1	243,1	214,5	17,3 +	3,2 +
صناعات التعدين	370,9	373,5	373,7	373,8	374,1	382,8	382,8	382,8	382,8	383,8	383,7	386,8	386,8	388,1	381,8	3,9 +	3 +
صناعات خفيفة أخرى	313,2	320,1	320,3	321,7	321,9	322,8	322,9	323,1	323,1	324,2	324,4	324,5	323,3	324,8	323,1	1,5 +	3,2 +
المجمـــوع	295,9	298,4	298	298,7	302	304,7	301,1	305	302,3	306	307,6	306,8	307,7	310,3	304,2	4 +	2,8 +

* المتوسط السنوي.

المصدر : وزارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 31 ـ ميزان التجارة الخارجية

بآلاف الأطنان وبملايين الدراهم	1990		1991		*1992	
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة
الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين	16.145	57.023	16.285	59.720	19.698	62.805
الصادرات مسلمة بميناء الشحن	18.924	34.858	16.958	37.283	16.450	33.959
الرصيد	+ 2.779	22.165	- 673	22.437 -	3.248 -	28.846 -
التغطية (بالنسبة المائوية)	–	61,1	–	62,4	–	54,1

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

م. 32 ـ الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين

بآلاف الأطنان وبملايين الدراهم	1991			*1992		
	الوزن بآلاف الاطنان	القيمة		الوزن بآلاف الاطنان	القيمة	
		بملايين الدراهم	بالنسبة المائوية للمجموع		بملايين الدراهم	بالنسبة المائوية للمجموع
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**2.411**	**5.146**	**8,6**	**3.871**	**7.619**	**12,1**
الطاقة ومواد التزييت	**7.290**	**8.631**	**14,4**	**8.288**	**9.598**	**15,3**
زيت البترول الخام	5.048	6.580	11	6.728	8.007	12,7
المواد الخام	**3.346**	**7.023**	**11,8**	**4.119**	**6.939**	**11,1**
من أصل حيواني ونباتي	922	3.886	6,5	1.242	4.192	6,7
من أصل معدني	2.424	3.137	5,3	2.877	2.747	4,4
أنصاف المنتوجات	**2.905**	**15.238**	**25,5**	**3.067**	**14.777**	**23,5**
المنتوجات المنتهية الصنع	**333**	**23.682**	**39,7**	**353**	**23.872**	**38**
مواد التجهيز	208	16.236	27,2	228	16.780	26,7
الفلاحي	(16)	(752)	(1,3)	(9)	(415)	(0,7)
الصناعي	(192)	(15.484)	(25,9)	(219)	(16.365)	(26)
مواد الاستهلاك	125	7.446	12,5	125	7.092	11,3
المجموع	**16.285**	**59.720**	**100**	**19.698**	**62.805**	**100**

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 33 ـ الواردات حسب أهم المنتوجات

بملايين الدراهم	1989	1990	1991	*1992
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**4.992**	**4.801,1**	**5.145,5**	**7.618,6**
القمح	1.817,9	1.409,6	1.314,2	2.736,4
السكر	672,6	666,5	592,7	808
المنتوجات اللبنية	564,3	622,9	611,4	842,2
الشاي	619,4	584,7	526,1	630,7
التبغ	460,4	360,1	673,6	564,9
مواد أخرى	857,4	1.157,3	1.427,5	2.036,4
الطاقة ومواد التزييت	**7.156,8**	**9.652,2**	**8.631,2**	**9.598,3**
زيت البترول الخام	6.093,8	8.141,6	6.579,5	8.007,3
مواد أخرى	1.063	1.510,6	2.051,7	1.591
المواد الخام	**5.332**	**6.885,5**	**7.023,4**	**6.938,7**
الزيوت والحبوب الزيتية	900,5	657,3	851,9	992,5
الأخشاب الخام	1.234,3	1.506,1	1.342,9	1.665,9
خيوط النسيج والقطن	1.031,2	1.192,5	1.338,9	1.194,3
الكبريت الخام	1.046,7	2.373,6	2.191,1	1.829,2
مواد أخرى	1.119,3	1.156	1.298,6	1.256,8
أنصاف المنتوجات	**12.135,3**	**13.752,8**	**15.237,7**	**14.776,8**
القضبان والهياكل من الحديد والصلب	503	579,2	907	1.048,4
الصفائح والأوراق من الحديد والصلب	1.074,2	1.211,8	1.015,9	1.100,4
المواد الكيماوية، الاسمدة، الاصباغ ومواد التطهير	2.903,1	4.858	3.776	3.515,3
المواد البلاستيكية المصطنعة	1.132,3	1.417,9	1.433,2	1.458,7
خيوط الغزل والقطن	706,7	776,7	1.495,3	858,7
الورق والورق المقوى	759,7	853,9	1.016,5	1.114,5
الحديد والفولاذ	1.254,6	1.107	1.142,4	869,2
مواد أخرى	3.801,7	2.948,3	4.451,4	4.811,6
مواد التجهيز	**11.960,1**	**15.301,2**	**16.235,9**	**16.780,4**
الفلاحي	461,9	553,9	751,5	415
الصناعي	11.498,2	14.747,3	15.484,4	16.365,4
مواد الاستهلاك	**5.018,2**	**6.630,1**	**7.446,1**	**7.091,7**
السيارات السياحية	624,2	932,8	1.118,2	810,8
الأثواب من القطن والالياف	935	1.348,8	1.495,3	1.308,9
الأدوات البلاستيكية	281,2	357,3	406	450,4
الادوية	452,1	598,3	645,2	750,3
مواد أخرى	2.725,7	3.392,9	3.781,4	3.771,3
المجموع	**46.594,4**	**57.022,9**	**59.719,8**	**62.804,5**

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م . 34 ـ الصادرات مسلمة بميناء الشحن

بآلاف الأطنان وبملايين الدراهم	1991			*1992		
	الوزن بآلاف الاطنان	القيمة بملايين الدراهم	القيمة بالنسبة المائوية للمجموع	الوزن بآلاف الاطنان	القيمة بملايين الدراهم	القيمة بالنسبة المائوية للمجموع
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**1.427**	**10.412**	**27,9**	**1.141**	**8.966**	**26,4**
مواد الطاقة والتزييت	**481**	**936**	**2,5**	**607**	**1.068**	**3,1**
المواد الخام	**11.256**	**5.248**	**14,1**	**11.111**	**4.813**	**14,2**
من أصل حيواني ونباتي	130	1.134	3,1	128	1.120	3,3
من أصل معدني	11.126	4.114	11	10.983	3.693	10,9
أنصاف المنتوجات	**3.681**	**9.458**	**25,4**	**3.484**	**8.152**	**24**
المنتوجات المنتهية الصنع	**113**	**11.229**	**30,1**	**107**	**10.960**	**32,3**
مواد التجهيز	24	1.525	4,1	20	1.482	4,4
مواد الاستهلاك	89	9.704	26	87	9.478	27,9
المجموع	**16.958**	**37.283**	**100**	**16.450**	**33.959**	**100**

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

م . 35 ـ الصادرات حسب أهم المنتوجات

بملايين الدراهم	1989	1990	1991	*1992
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**7.260,6**	**8.635,7**	**10.411,9**	**8.966,3**
الحوامض	1.168,3	1.396,5	1.819	1.461,5
البواكير	731,9	870,1	1.173,4	1.091,8
مصبرات السمك	1.002,2	1.168,9	1.347,1	1.360,4
السمك الطري	1.018	1.389	1.205,1	870,6
الرخويات والقشريات	1.563,1	1.756,9	2.729,4	2.500,7
مصبرات الخضر والفواكه	817,5	1.046,9	1.086,7	885
مواد أخرى	959,6	1.007,4	1.051,2	796,3
الطاقة ومواد التزييت	**732,7**	**1.250,2**	**936,4**	**1.068,4**
المواد الخام من أصل حيواني ونباتي	**1.323,1**	**1.484,8**	**1.133,9**	**1.119,5**
عجين الورق	499,8	411,3	287,7	321,1
النباتات والورود	172	226,8	229,8	247,9
الأغرة	95,1	101,4	109,9	100,7
مواد أخرى	556,2	745,3	506,5	449,8

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1989	1990	1991	*1992
المواد الخام من أصل معدني	**5.252,3**	**4.666**	**4.114**	**3.692,9**
الفوسفاط	4.148	3.600	3.015,6	2.621
معادن أخرى	1.104,3	1.066	1.098,4	1.071,9
أنصاف المنتوجات	**5.940,4**	**8.768,1**	**9.457,9**	**8.151,9**
الحامض الفوسفوري	1.454	2.868	3.716	3.424,9
الأسمدة الطبيعية والكيماوية	2.653,2	3.387	3.316,1	2.445,8
الرصاص والفضة	536,5	588,5	471,9	367,7
خيوط القطن والالياف	415,7	545,1	502,4	528,1
مواد أخرى	881	1.379,5	1.451,5	1.385,4
مواد التجهيز	**986,1**	**1.257,8**	**1.525,4**	**1.481,7**
المنتوجات المنتهية الصنع	**6.775,4**	**8.795**	**9.703,8**	**9.478**
الملابس الجاهزة	2.557,4	3.636,9	4.187,4	4.136,8
الملابس الداخلية	1.387,1	1.914,8	2.164,6	2.406,5
الزرابي	517	454,9	370,5	312,4
الأحذية	530,8	646,5	707,3	560,2
الأثواب	210,8	328,7	291,4	235,7
مواد أخرى	1.572,3	1.813,2	1.982,6	1.826,4
المجموع	**28.270,6**	**34.857,6**	**37.283,3**	**33.958,7**

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

م. 36 ـ التوزيع الجغرافي للمبادلات

بملايين الدراهم	الواردات بعتبر القيمة والشحن والتأمين		الصادرات مسلمة بميناء الشحن		الأرصدة	
	1991	*1992	1991	*1992	1991	*1992
الرابطة الاقتصادية الأوروبية	**33.304**	**33.846**	**23.248**	**21.747**	**10.056**	**12.099**
فرنسا	14.449	14.948	11.855	11.129	2.594	3.819
إسبانيا	4.940	5.361	3.283	3.066	1.657	2.295
ألمانيا	3.529	3.727	1.819	1.605	1.710 -	2.122 -
إيطاليا	4 153	3.902	2.309	1.894	1.844 -	2.008 -
بريطانيا العظمى	2.065	1.720	1.022	1.137	1.043 -	583 -
هولندا	1.536	1.530	922	1.062	614 -	468 -
الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا واللكسمبورج	1.721	1.703	1.273	1.176	448 -	527 -
دول أخرى ضمن الرابطة الأوروبية	911	955	765	678	146 -	277 -
العملاء الآخرون	**26.416**	**28.959**	**14.035**	**12.212**	**12.381 -**	**16.747 -**
الدول العربية	7.658	8.436	4.065	2.902	3.593 -	5.534 -
الولايات المتحدة الأمريكية	3.485	3.714	937	1.272	2.548 -	2.442 -
الاتحاد السوفياتي (سابقا)	1.276	876	7	7	1.269 -	869 -

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين		الصادرات مسلمة بميناء الشحن		الأرصدة	
	1991	*1992	1991	*1992	1991	*1992
اليابان	1.282	1.317	1.949	1.678	+ 667	+ 361
الهند	125	157	2.609	2.024	+ 2.484	+ 1.867
كندا	1.967	1.339	215	203	- 1.752	- 1.136
السويد	1.202	1.135	186	144	- 1.016	- 991
البرازيل	1.408	1.300	199	190	- 1.209	- 1.110
الصين	1.238	1.246	282	262	- 956	- 984
سويسرا	845	878	184	154	- 661	- 724
دول أخرى	5.930	8.561	3.402	3.376	- 2.528	- 5.185
المجموع	**59.720**	**62.805**	**37.283**	**33.959**	**- 22.437**	**- 28.846**

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

م. 37 – ميزان الأداءات مع الخارج

بملايين الدراهم	1991			*1992		
	المداخيل	النفقات	الأرصدة	المداخيل	النفقات	الأرصدة
أ – السلع والخدمات	**54.993,3**	**78.400,2**	**- 23.406,9**	**56.980**	**81.127**	**- 24.147**
. البضائع المسلمة بميناء الشحن	37.245,5	54.443,1	- 17.197,6	33.780	56.230	- 22.450
. مصاريف النقل والتأمين على الارساليات الدولية	1.834,4	5.393,4	- 3.559	1.931	5.652	- 3.721
. أنواع نقل أخرى	723,5	497,9	+ 225,6	760	520	+ 240
. الأسفار	8.822,2	1.680,5	+ 7.141,7	11.706	2.000	+ 9.706
. المداخيل الناتجة عن الاستثمارات	1.733,3	11.444,9	- 9.711,6	2.530	11.725	- 9.195
. معاملات حكومية	1.092,3	3.591,2	- 2.498,7	2.323	3.600	- 1.277
. خدمات أخرى	3.541,9	1.349,2	+ 2.192,7	3.950	1.400	+ 2.550
ب – أداءات التحويل	**20.512,2**	**745,2**	**+ 19.767**	**20.930**	**770**	**+ 20.160**
. الخصوصية	18.988	249,4	+ 18.738,6	20.120	260	+ 19.860
. العمومية	1.524,2	495,8	+ 1.028,4	810	510	+ 300
الحساب الجاري (أ+ب)	**75.505,5**	**79.145,4**	**- 3.639,9**	**77.910**	**81.897**	**- 3.987**
ج – الرساميل الغير النقدية	**21.910,2**	**9.970,5**	**+ 11.939,7**	**22.678**	**11.857**	**+ 10.821**
. الخصوصية	4.001,2	1.321,3	+ 2.679,9	7.856	1.387	+ 6.469
. العمومية	17.909	8.649,2	+ 9.259,8	14.822	10.470	+ 4.352
د – العمليات مع صندوق النقد الدولي	**–**	**1.494,1**	**- 1.494,1**	**221**	**1.221**	**- 1.000**
المجموع	**97.415,7**	**90.610**	**+ 6.805,7**	**100.809**	**94.975**	**+ 5.834**

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م . 38 ـ تقديرات نفقات الميزانية العامة

بملايين الدراهم	قانون المالية لسنة 1991	قانون المالية لسنة 1992
نفقات التسيير	**33.120**	**37.288**
السلطات العمومية	291	318
موظفو الوزارات	22.754	25.430
معدات الوزارات	6.667	7.500
التحملات المشتركة	2.412	2.959
النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية	996	1.081
نفقات الدين العمومي	**24.604**	**22.437**
نفقات الاستثمار	**12.900**	**13.592**
مجموع النفقات	**70.624**	**73.317**

المصدر : وزارة المالية .

م . 39 ـ تقديرات مداخيل الميزانية العامة

بملايين الدراهم	قانون المالية لسنة 1991	قانون المالية لسنة 1992
الضرائب المباشرة	12.900	15.973
حقوق الجمرك	11.685	14.527
الضرائب الغير المباشرة	16.334	18.832
حقوق التسجيل والتنبر	2.445	2.915
الأملاك المخزنية	192	146
الاحتكارات والاستغلالات	2.596	3.002
مواد مختلفة	1.958	2.226
مداخيل ناجمة عن تخفيف النفقات	54	56
مداخيل استثنائية	1.000	1.000
مداخيل الاقتراض	20.890	14.700
أموال المساعدة	–	–
مداخيل التسوية	50	50
مجموع المداخيل	**70.104**	**73.427**

المصدر : وزارة المالية .

م . 40 ـ بيان تطور موارد وتحملات الخزينة

بملايين الدراهم	الوضعية عند نهاية 1991 *	الوضعية عند نهاية 1992**
1. الموارد العادية	**55.537**	**63.550**
الضرائب المباشرة	13.438	16.789
رسوم جمركية	11.465	12.286
الضرائب الغير المباشرة	18.151	20.279
رسوم التسجيل والدمغة	2.590	2.658
الاحتكارات والاستغلالات	2.258	2.297
الأملاك المخزنية	113	137
مداخيل أخرى	2.112	2.723
مدفوعات المكتب الشريف للفوسفاط	600	510
موارد بترولية	4.744	5.851
المساهمة الابرائية	66	20
2. التحملات (1)	**62.464**	**67.606**
النفقات العادية	47.406	50.523
فوائد الدين العمومي	13.308	13.527
. الداخلي	(5.443)	(5.988)
. الخارجي (1)	(7.865)	(7.539)
التسيير	32.906	35.416
دعم اسعار الاستهلاك	1.192	1.580
الرصيد العادي	**8.131 +**	**13.027 +**
نفقات الاستثمار	15.058	17.083
عجز الميزانية	**6.927 -**	**4.056 -**

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	الوضعية عند نهاية 1991 *	الوضعية عند نهاية 1992**
3. تغيرات الديون المتأخرة	- 590	- 1.133
عجز التمويل (1 ـ 2 + 3)	- 7.517	- 5.189
التمويل الصافي	**7.517**	**5.189**
التمويل الخارجي	5.624	278
. الهبات	4.993	–
. الإقتراضات الخارجية الصافية (بعد إعادة الجدولة)	631	- 278
صندوق النقد الدولي	- 1.494	- 278
التمويل الداخلي	3.387	1.000
. التسليفات الداخلية	576	5.911
. التمويل النقدي	2.811	1.808
ـ (بنك المغرب)	(760)	(2.101 -)
ـ (البنوك)	(1.418	(6.113)
ـ (الودائع لدى الخزينة والشيكات البريدية)	(633)	(91)

(1) : قبل إعادة جدولة الدين الخارجي.
* : أرقام مصححة.
** : أرقام مؤقتة.
المصدر : وزارة المالية.

م. 41 ـ بيان تطور المجموعة النقدية ومكوناتها

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1991			نهاية دجنبر 1992		
	المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية	
	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%
النقود الائتمانية	**34.269**	**4.726**	**16**	**35.745**	**1.476**	**4,3**
النقود الكتابية	**69.411**	**8.295**	**13,6**	**74.337**	**4.926**	**7,1**
الودائع :						
- لدى بنك المغرب	1.184	76	6,9	1.140	- 44	- 3,7
- لدى البنوك	61.757	7.586	14	66.636	4.879	7,9
- لدى مركز الشيكات البريدية ولدى الخزينة	6.470	633	10,8	6.561	91	1,4
أ ـ الموجودات النقدية	**103.680**	**13.021**	**14,4**	**110.082**	**6.402**	**6.2**
ب ـ الموجودات شبه النقدية	**30.383**	**6.240**	**25,8**	**36.425**	**6.042**	**19,9**
المجموعة النقدية (أ+ب)	**134.063**	**19.261**	**16,8**	**146.507**	**12.444**	**9,3**

بالنسبة المائوية لمجموع العملة	1990	1991	1992
النقود الائتمانية	25,8	25,5	24,4
النقود الكتابية	53,2	51,8	50,7
الموجودات شبه النقدية	21	22,7	24,9

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م . 42 ـ بيان تطور مقابلات المجموعة النقدية

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1991			نهاية دجنبر 1992		
	المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية	
	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%
الموجودات الخارجية الصافية	**27.873**	**6.812**	**32,3**	**33.707**	**5.834**	**20,9**
. بنك المغرب	24.435	7.836	47,2	31.504	7.069	28,9
. بنوك الودائع	3.438	1.024 -	22,9 -	2.203	1.235 -	35,9 -
الديون على الخزينة	**51.367**	**2.811**	**5,8**	**55.470**	**4.103**	**8**
. الديون الخاصة ببنك المغرب	11.462	760	7,1	9.361	2.101 -	18,3 -
. البنوك (محفظة السندات العمومية)	33.375	1.412	4,4	39.515	6.140	18,4
. الودائع لدى المحاسبين العموميين	6.530	639	10,8	6.594	64	1
(منها البنوك)	(60)	(6)	(11,1)	(33)	(27 -)	(45 -)
القروض المقدمة للاقتصاد	**59.235**	**15.361**	**35**	**66.020**	**6.785**	**11,5**
. بنك المغرب	10.735	956	9,8	9.439	1.296 -	12,1 -
. بنوك الودائع	48.500	14.405	42,2	56.581	8.081	16,7
مجموع المقابلات	**138.475**	**24.984**	**22**	**155.197**	**16.722**	**12,1**
العناصر الأخرى (تسوية الحساب)	4.412 -			8.690 -		

بالنسبة المائوية لمجموع المقابلات	1990	1991	1992
الموجودات الخارجية الصافية	18,6	20,1	21,7
الديون على الخزينة	42,8	37,1	35,8
القروض المقدمة للاقتصاد	38,6	42,8	42,5

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 43 ـ بيان تطور الموجودات النقدية وشبه النقدية لدى المؤسسات والخواص

بملايين الدراهم	1991	1992											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
النقود الائتمانية	34.269	34.331	34.272	34.612	34.602	34.034	34.834	36.566	37.381	36.410	35.980	35.182	35.745
النقود الكتابية	69.411	67.994	69.814	69.976	70.668	70.834	70.640	72.801	72.757	72.357	72.205	72.159	74.337
مجموع الموجودات النقدية . .	**103.680**	**102.325**	**104.086**	**104.588**	**105.270**	**104.868**	**105.474**	**109.367**	**110.138**	**108.767**	**108.185**	**107.341**	**110.082**
الموجودات شبه النقدية . .	30.383	30.637	30.639	30.778	31.160	31.623	31.552	31.458	32.601	33.428	34.882	35.765	36.425
مجموع الموجودات النقدية والشبه النقدية	**134.063**	**132.962**	**134.725**	**135.366**	**136.430**	**136.491**	**137.026**	**140.825**	**142.739**	**142.195**	**143.067**	**143.106**	**146.507**

المصدر : بنك المغرب.

م. 44 ـ بيان تطور تداول النقود الائتمانية

بملايين الدراهم	1991	1992											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الاوراق المتداولة	35.159	35.060	35.289	35.440	35.324	35.299	35.816	37.499	38.527	37.473	37.049	36.152	36.564
النقد المعدني المتداول . .	474	476	477	480	484	483	485	492	499	506	510	511	511
المجمـوع . . .	**35.633**	**35.536**	**35.766**	**35.920**	**35.808**	**35.782**	**36.301**	**37.991**	**39.026**	**37.979**	**37.559**	**36.663**	**37.075**
يسقط منها : محصل الصندوق لدى البنوك ولدى المحاسبين العموميين . .	- 1.364	- 1.205	- 1.494	- 1.308	- 1.206	- 1.748	- 1.467	- 1.425	- 1.645	- 1.569	- 1.579	- 1.481	- 1.330
المجمـوع . . .	**34.269**	**34.331**	**34.272**	**34.612**	**34.602**	**34.034**	**34.834**	**36.566**	**37.381**	**36.410**	**35.980**	**35.182**	**35.745**

المصدر : بنك المغرب.

م. 45 ـ بيان تطور النقود الكتابية والموجودات شبه النقدية

بملايين الدراهم	1991	1992											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
النقود الكتابية													
الودائع تحت الطلب لدى معهد الاصدار	1.184	1.211	1.849	1.902	1.652	1.675	1.556	1.417	1.482	1.464	1.274	1.302	1.140
الودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع . . .	61.757	60.787	62.112	62.170	63.026	63.106	63.491	65.294	65.138	64.585	64.355	64.377	66.636
مجموع الودائع تحت الطلب لدى الجهاز البنكي	**62.941**	**61.998**	**63.961**	**64.072**	**64.678**	**64.781**	**65.047**	**66.711**	**66.620**	**66.049**	**65.629**	**65.679**	**67.776**

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1991	1992											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الودائع لدى الشيكات البريدية	1.777	1.557	1.548	1.542	1.496	1.497	1.547	1.558	1.580	1.853	1.560	1.512	1.520
الودائع لدى الخزينة . . .	4.693	4.439	4.305	4.362	4.494	4.556	4.046	4.532	4.557	4.455	5.016	4.968	5.041
المجموع	**6.470**	**5.996**	**5.853**	**5.904**	**5.990**	**6.053**	**5.593**	**6.090**	**6.137**	**6.308**	**6.576**	**6.480**	**6.561**
الموجودات شبه النقدية													
الودائع لأجل	30.383	30.637	30.639	30.778	31.160	31.623	31.552	31.458	32.601	33.428	34.882	35.765	36.425
المجموع	**30.383**	**30.637**	**30.639**	**30.778**	**31.160**	**31.623**	**31.552**	**31.458**	**32.601**	**33.428**	**34.882**	**35.765**	**36.425**
المجموع العام . . .	**99.794**	**98.631**	**100.453**	**100.754**	**101.828**	**102.457**	**102.192**	**104.259**	**105.358**	**105.785**	**107.087**	**107.924**	**110.762**

المصدر : بنك المغرب.

م. 46 ـ بيان تطور الودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع

بملايين الدراهم	1991	1992											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
حسابات الشيكات	31.057	31.103	31.619	32.050	32.522	32.949	33.810	34.594	33.663	33.373	33.634	33.313	33.715
الحسابات الجارية	15.618	14.729	15.377	15.213	15.242	15.287	14.370	15.233	16.040	16.239	15.656	15.655	17.239
الحسابات على دفاتر . . .	11.555	11.800	11.885	11.939	12.071	11.929	11.874	11.890	11.807	11.804	11.968	11.973	12.008
ودائع أخرى	3.527	3.155	3.231	2.968	3.191	2.941	3.437	3.577	3.628	3.169	3.097	3.436	3.674
المجموع	**61.757**	**60.787**	**62.112**	**62.170**	**63.026**	**63.106**	**63.491**	**65.294**	**65.138**	**64.585**	**64.355**	**64.377**	**66.636**

المصدر : بنك المغرب.

م. 47 ـ بيان تطور مقابلات الموجودات النقدية وشبه النقدية

بملايين الدراهم	1991	1992											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الموجودات الخارجية الصافية(1)													
معهد الاصدار	24.435	24.427	24.564	24.980	25.200	25.009	26.337	26.932	27.569	30.527	31.165	30.451	31.504
بنوك الودائع	3.438	3.272	3.428	3.116	3.196	2.910	3.012	3.319	3.199	2.771	2.371	2.226	2.203
المجموع	**27.873**	**27.699**	**27.992**	**28.096**	**28.396**	**27.919**	**29.349**	**30.251**	**30.768**	**33.298**	**33.536**	**32.677**	**33.707**
الديون على الخزينة													
الديون الصافية لمعهد الاصدار	11.462	11.941	11.605	11.838	11.935	11.502	11.721	11.541	11.557	11.474	7.359	9.133	9.361
محفظة السندات العمومية للجهاز البنكي	33.375	34.580	36.569	34.133	36.016	35.752	33.980	36.635	38.484	35.374	38.558	38.184	39.515
ودائع البنوك لدى الخزينة . . .	60	35	32	47	35	34	53	31	91	52	26	36	33
ديون المؤسسات والخواص . .	6.470	5.996	5.853	5.904	5.990	6.053	5.593	6.090	6.137	6.308	6.576	6.480	6.561
المجموع	**51.367**	**52.552**	**54.059**	**51.922**	**53.976**	**53.341**	**51.347**	**54.297**	**56.269**	**53.208**	**52.519**	**53.833**	**55.470**

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1991	1992											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
القروض المقدمة للاقتصاد (2)													
معهد الاصدار	10.735	10.691	11.280	10.065	9.868	10.935	10.408	10.410	10.166	10.231	11.321	9.899	9.439
بنوك الإيداع	48.500	48.071	47.996	49.075	50.689	50.412	52.075	53.030	52.563	53.287	53.728	54.921	56.581
المجموع	**59.235**	**58.762**	**59.276**	**59.140**	**60.557**	**61.347**	**62.483**	**63.440**	**62.729**	**63.518**	**65.049**	**64.820**	**66.020**
مجموع المقابلات	**138.475**	**139.013**	**141.327**	**139.158**	**142.929**	**142.607**	**143.179**	**147.988**	**149.766**	**150.024**	**151.104**	**151.330**	**155.197**
صافي العناصر الأخرى	4.412 -	6.051 -	6.602 -	3.792 -	6.499 -	6.116 -	6.153 -	7.163 -	7.027 -	7.829 -	8.037 -	8.224 -	8.690 -
مجموع الموجودات النقدية وشبه النقدية	**134.063**	**132.962**	**134.725**	**135.366**	**136.430**	**136.491**	**137.026**	**140.825**	**142.739**	**142.195**	**143.067**	**143.106**	**146.507**

(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج.
(2) باستثناء الديون المترتبة على الخارج.

المصدر : بنك المغرب.

م. 48 – بيان تطور الموجودات الخارجية (1)

بملايين الدراهم	1991	1992											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الاحتياطيات الدولية													
الموجودات الذهبية لدى معهد الاصدار	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125
الموجودات من العملات القابلة للتحويل لدى معهد الاصدار.	23.828	23.919	23.892	24.408	24.655	24.443	25.771	26.552	27.021	30.079	30.619	30.014	31.093
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	1.199	1.105	1.260	1.260	1.262	1.228	1.209	1.090	1.034	1.053	1.074	1.057	700
رصيد الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	390	390	390	390	390	390	390	390	390	390	390	390	761
الاكتتاب في صندوق النقد العربي	240	248	250	250	250	249	245	242	240	244	249	252	257
المجموع	**25.782**	**25.787**	**25.917**	**26.433**	**26.682**	**26.435**	**27.740**	**28.399**	**28.810**	**31.891**	**32.457**	**31.838**	**32.936**
الموجودات الخارجية الأخرى													
العملات الغير القابلة للتحويل لدى معهد الاصدار.	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
الموجودات الخارجية الاجمالية لدى بنوك الودائع	5.617	5.432	5.624	5.359	5.536	5.254	5.385	5.767	5.863	5.555	5.334	5.294	5.408
المجموع	**5.635**	**5.450**	**5.642**	**5.377**	**5.554**	**5.272**	**5.403**	**5.785**	**5.881**	**5.573**	**5.352**	**5.312**	**5.426**
مجموع الموجودات الاجمالية	**31.417**	**31.237**	**31.559**	**31.810**	**32.236**	**31.707**	**33.143**	**34.184**	**34.691**	**37.464**	**37.809**	**37.150**	**38.362**

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1991	1992											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الالتزامات الخارجية													
الالتجاء للمؤسسات الدولية	193	193	193	193	193	193	193	192	192	193	193	193	193
التزامات أخرى لمعهد الاصدار	1.172	1.185	1.178	1.278	1.307	1.251	1.228	1.293	1.067	1.189	1.117	1.212	1.257
إلتزامات بنوك الودائع	2.179	2.160	2.196	2.243	2.340	2.344	2.373	2.448	2.664	2.784	2.963	3.068	3.205
المجموع	**3.544**	**3.538**	**3.567**	**3.714**	**3.840**	**3.788**	**3.794**	**3.933**	**3.923**	**4.166**	**4.273**	**4.473**	**4.655**
مجموع الموجودات الخارجية الصافية	**27.873**	**27.699**	**27.992**	**28.096**	**28.396**	**27.919**	**29.349**	**30.251**	**30.768**	**33.298**	**33.536**	**32.677**	**33.707**

(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج.

المصدر : بنك المغرب.

م. 49 ـ بيان تطور الديون على الخزينة

بملايين الدراهم	1991	1992											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الديون الخاصة بمعهد الاصدار													
تسبيقات للدولة	10.652	11.066	11.066	11.066	11.066	11.066	11.066	11.066	11.066	11.066	7.776	9.554	9.692
أذينات الخزينة (التبادل النقدي والنقود المعدنية) .	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139
السفاتج الجمركية وسندات الالتزام المكفولة	1.028	1.170	933	948	1.086	1.090	969	799	764	845	–	–	–
تسبيقات على أذينات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي . . .	135	109	–	135	123	108	136	114	126	18	–	–	–
حساب الشيكات البريدية الخاصة ببنك المغرب	24	27	28	41	28	28	5	29	28	28	27	28	28
المجموع الاجمالي . . .	**11.978**	**12.511**	**12.166**	**12.329**	**12.442**	**12.431**	**12.315**	**12.147**	**12.123**	**12.096**	**7.942**	**9.721**	**9.859**
يسقط منها :													
الحساب الجاري للخزينة ومحصل الصندوق لدى المحاسبين العموميين	516 -	570 -	561 -	491 -	507 -	929 -	594 -	606 -	566 -	622 -	583 -	588 -	498 -
المجموع الصافي	**11.462**	**11.941**	**11.605**	**11.838**	**11.935**	**11.502**	**11.721**	**11.541**	**11.557**	**11.474**	**7.359**	**9.133**	**9.361**
سندات عمومية													
. معهد الاصدار	5.151	5.396	8.105	5.810	7.822	7.037	7.540	8.777	10.091	7.139	104	4	2
. بنوك الودائع	28.224	29.184	28.464	28.323	28.194	28.715	26.440	27.858	28.393	28.235	38.454	38.180	39.513
المجموع	**33.375**	**34.580**	**36.569**	**34.133**	**36.016**	**35.752**	**33.980**	**36.635**	**38.484**	**35.374**	**38.558**	**38.184**	**39.515**

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1991	1992											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
ودائع البنوك لدى الخزينة . . .	60	35	32	47	35	34	53	31	91	52	26	36	33
ودائع المؤسسات والخواص (مقابل قيمة الودائع بالخزينة وبالشيكات البريدية) . . .	6.470	5.996	5.853	5.904	5.990	6.053	5.593	6.090	6.137	6.308	6.576	6.480	6.561
مجموع الديون الصافية على الخزينة	51.367	52.552	54.059	51.922	53.976	53.341	51.347	54.297	56.269	53.208	52.519	53.833	55.470

المصدر : بنك المغرب.

م. 50 ـ القروض المقدمة للاقتصاد والممولة من الموارد النقدية (1)

بملايين الدراهم	1991	1992											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
معهد الاصدار													
إعادة الخصم	3.195	2.979	4.127	2.819	2.985	3.723	3.363	3.224	2.898	2.790	2.923	2.333	1.828
التسبيقات	6.844	6.940	6.560	6.391	6.349	6.390	6.565	6.665	6.688	6.725	6.729	6.865	7.001
السندات الجاري تحصيلها . .	696	772	593	855	534	822	480	521	580	716	1.669	701	610
المجموع	10.735	10.691	11.280	10.065	9.868	10.935	10.408	10.410	10.166	10.231	11.321	9.899	9.439
بنوك الودائع													
قروض لأجل قصير	36.800	36.335	36.121	37.114	38.558	38.023	39.562	40.290	39.705	40.016	40.129	41.044	42.449
قروض لأجل متوسط . . .	9.032	9.053	9.166	9.238	9.386	9.616	9.663	9.849	9.881	10.220	10.502	10.647	10.924
قروض لأجل طويل . . .	2.668	2.683	2.709	2.723	2.745	2.773	2.850	2.891	2.977	3.051	3.097	3.230	3.208
المجموع	48.500	48.071	47.996	49.075	50.689	50.412	52.075	53.030	52.563	53.287	53.728	54.921	56.581
مجموع القروض المقدمة للاقتصاد	59.235	58.762	59.276	59.140	60.557	61.347	62.483	63.440	62.729	63.518	65.049	64.820	66.020

(1) باستثناء الديون المترتبة على الخارج والمدرجة ضمن الموجودات الخارجية.

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 51 ـ بيان تطور استعمالات وموارد بنوك الودائع
(البنوك المنبجلة والقرض الشعبي)

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1990	نهاية يونيو 1991	نهاية دجنبر 1991	نهاية يونيو 1992	نهاية دجنبر 1992
الاستعمالات					
1. الأموال السائلة	**7.828**	**9.421**	**12.405**	**15.803**	**7.237**
الموجودات بالصندوق	1.016	1.092	945	989	962
بنك المغرب	291	170	134	123	104
الاحتياطي النقدي والحساب المجمد	6.521	8.159	11.326	14.691	6.171
2. الديون على الخزينة	**31.967**	**32.095**	**33.385**	**33.998**	**39.548**
الودائع وما شابهها	54	43	60	53	33
أذينات الخزينة	31.913	32.052	33.325	33.945	39.515
3. القروض المقدمة للاقتصاد	**40.730**	**48.177**	**54.218**	**57.632**	**61.833**
لأجل قصير (1)	31.491	38.104	42.518	45.119	47.701
لأجل متوسط	7.091	7.795	9.032	9.663	10.924
لأجل طويل	2.148	2.278	2.668	2.850	3.208
4. القروض المقدمة للمؤسسات المالية المتخصصة	**269**	**611**	**988**	**799**	**515**
5. سندات بالمحفظة	**9.721**	**9.198**	**8.121**	**8.442**	**8.567**
المساهمات	1.660	1.826	2.024	2.078	2.315
سندات أخرى	8.061	7.372	6.097	6.364	6.252
6. الموجودات الخارجية (2)	**1.521**	**1.778**	**1.623**	**1.733**	**1.902**
النقود	259	246	229	189	202
البنوك والمراسلون بالخارج	1.262	1.532	1.394	1.544	1.700
7. المعقرات	**2.990**	**3.136**	**3.569**	**3.833**	**4.292**
8. استعمالات أخرى صافية	–	–	–	–	–
المجموع	**95.026**	**104.416**	**114.309**	**122.240**	**123.894**
الموارد					
1. ودائع تحت الطلب	**54.171**	**56.982**	**61.757**	**63.491**	**66.636**
حسابات الشيكات	28.143	31.098	31.057	33.810	33.715
حسابات جارية	13.825	12.756	15.618	14.370	17.239
حسابات على الدفاتر	9.454	10.434	11.555	11.874	12.008
ودائع أخرى	2.749	2.694	3.527	3.437	3.674
2. ودائع لأجل	**24.143**	**25.985**	**30.383**	**31.552**	**36.425**
حسابات وأذينات لأجل استحقاق ثابت	24.143	25.985	30.383	31.552	36.425
3. تسليفات معهد الاصدار	**5.862**	**8.659**	**8.398**	**11.223**	**2.566**
تسبيقات	2.202	5.622	5.100	7.894	62
إعادة الخصم	3.660	3.037	3.298	3.329	2.504
4. تسليفات المؤسسات المالية المتخصصة	**30**	**180**	**21**	**218**	**447**
5. التزامات خارجية	**1.819**	**2.237**	**2.179**	**2.373**	**3.205**
اقتراضات وحسابات بالعملات الاجنبية (تحت الطلب ولأجل)	1.507	1.803	1.844	1.964	2.706
البنوك والمراسلون بالخارج	312	434	335	409	499
6. المخصصات	**847**	**1.015**	**1.204**	**1.389**	**2.011**
7. رأس المال والاحتياطيات	**6.491**	**7.670**	**8.376**	**9.790**	**10.382**
8. موارد مختلفة صافية	**1.663**	**1.688**	**1.991**	**2.204**	**2.222**
المجموع	**95.026**	**104.416**	**114.309**	**122.240**	**123.894**
(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج	4.756	3.976	3.986	3.646	3.492

(2) باستثناء الديون المترتبة على الخارج.

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 52 – بيان تطور الاستعمالات والموارد المجمعة للمؤسسات المالية المتخصصة

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر *1990	نهاية دجنبر *1991	نهاية دجنبر 1992
الاستعمالات			
1 . **الأرصدة والقيم المتعين تحصيلها**	**164**	**283**	**296**
2 . **الديون على الخزينة**	**5.881**	**6.567**	**7.190**
. الودائع لأجل وما شابهها	261	381	244
. أذينات وسندات الإلتزام	5.620	6.186	6.946
3 . **الديون على البنوك**	**430**	**616**	**1.132**
. الودائع تحت الطلب	184	369	414
. ودائع لأجل وتسليفات	246	247	718
4 . **القروض للاقتصاد**	**27.357**	**31.092**	**34.072**
. لأجل قصير	4.756	5.372	5.989
منها : أوراق خاصة الخزينة	(912)	(30)	–
. لأجل متوسط وطويل	22.601	25.720	28.083
5 . **القروض المقدمة للجماعات**	**42**	**1**	**–**
6 . **سندات بالمحفظة**	**3.317**	**3.433**	**3.530**
. المساهمات	872	1.015	1.162
سندات أخرى	2.445	2.418	2.368
7 . **المعقرات**	**1.168**	**1.378**	1.604
8 . **استعمالات أخرى صافية**	**1.946**	**2.176**	**2.393**
المجموع	**40.305**	**45.546**	**50.217**
الموارد			
1 **الأموال الذاتية**	**4.713**	**5.271**	5.959
الرساميل والامدادات	1.523	1.657	1.712
الاحتياطيات	1.151	1.216	1.311
المخصصات	1.774	2.117	2.623
عناصر أخرى	265	281	313
2 . **مساعدات الدولة**	**180**	**242**	**617**
3 . **الاقتراضات الخارجية (لأكثر من سنة)**	**11.643**	**12.917**	**13.779**
4 . **الاقتراضات الداخلية**	**8.701**	**9.152**	**10.178**
ـ سندات الإلتزام وأذينات	8.432	8.164	9.663
. سندات الإلتزام	2.352	2.924	4.258
. الأذينات	6.080	5.240	5.405
ـ قروض وتسبيقات بنكية	269	988	515
5 . **ودائع**	**15.014**	**17.410**	**19.670**
ـ مجموع الودائع [1]	3.596	4.674	5.501
. ودائع تحت الطلب	2.857	3.867	4.459
. ودائع لأجل	739	807	1.042
ـ ودائع أخرى	11.418	12.736	14.169
6 . **مساعدات معهد الإصدار**	**54**	**554**	14
ـ الخصم	4	12	14
ـ التسبيقات	50	542	–
7 . **موارد أخرى صافية**	–	–	–
المجموع	**40.305**	**45.546**	**50.217**

(1) الودائع المجمعة من طرف البنك الوطني للانماء الاقتصادي والقرض العقاري والسياحي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

* أرقام مصححة.

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 53 - بيان تطور القروض للاقتصاد الموزعة من طرف بنوك الودائع

بملايين الدراهم	1991	1992											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
قروض للخزينة	**30.316**	**29.890**	**30.300**	**29.782**	**31.111**	**31.386**	**32.555**	**33.384**	**32.644**	**32.896**	**33.347**	**33.873**	**34.450**
. تسهيلات الصندوق . .	17.861	18.493	19.292	18.834	19.747	19.878	20.907	21.344	21.028	20.855	21.406	21.840	21.293
. الأوراق التجارية المسحوبة على المغرب	5.849	5.336	4.995	4.990	5.053	5.097	5.252	5.413	5.136	5.114	5.177	5.145	5.981
. تسبيقات على البضائع وسندات التخزين . . .	3.183	3.256	3.234	3.184	3.305	3.443	3.428	3.455	3.462	3.734	3.664	3.900	3.871
. خصم الشيكات . .	1.295	747	709	667	925	866	828	975	839	1.004	939	886	990
. تسبيقات مختلفة . .	2.128	2.058	2.070	2.107	2.081	2.102	2.140	2.197	2.179	2.189	2.161	2.102	2.315
قروض أخرى	**24.890**	**24.982**	**25.072**	**25.574**	**25.798**	**25.810**	**25.876**	**26.594**	**26.746**	**26.873**	**26.934**	**27.276**	**27.898**
. قروض للتجهيز . . .	7.457	7.454	7.538	7.581	7.659	7.802	7.892	8.027	8.036	8.364	8.627	8.752	9.033
. قروض للتصدير . .	6.444	6.361	6.397	6.103	6.020	5.634	5.723	6.004	5.917	5.765	5.546	5.459	5.639
. قروض للسكنى . .	3.937	3.967	3.999	4.025	4.110	4.215	4.254	4.344	4.447	4.484	4.538	4.676	4.734
. قروض للاستهلاك . .	1.877	1.865	1.940	1.923	1.961	2.017	2.001	2.056	2.053	2.035	2.083	2.102	2.233
. قروض للمؤسسات المالية المتخصصة	988	1.131	721	1.112	1.216	1.064	799	664	723	659	550	627	515
. ديون مشكوك في تحصيلها ومتنازع عليها . . .	2.739	2.850	2.871	3.085	3.141	3.313	3.333	3.403	3.550	3.545	3.633	3.681	3.987
. اعتمادات أخرى . .	1.448	1.354	1.606	1.745	1.691	1.765	1.874	2.096	2.020	2.021	1.957	1.979	1.757
المجموع *	**55.206**	**54.872**	**55.372**	**55.356**	**56.909**	**57.196**	**58.431**	**59.978**	**59.390**	**59.769**	**60.281**	**61.149**	**62.348**
* منها :													
. قروض لأجل قصير . .	43.506	43.136	43.497	43.395	44.778	44.807	45.918	47.238	46.532	46.498	46.682	47.272	48.216
. قروض لأجل متوسط .	9.032	9.053	9.166	9.238	9.386	9.616	9.663	9.849	9.881	10.220	10.502	10.647	10.924
. قروض لأجل طويل . .	2.668	2.683	2.709	2.723	2.745	2.773	2.850	2.891	2.977	3.051	3.097	3.230	3.208

المصدر : بنك المغرب.

م. 54 - بيان تطور إلتجاء البنوك لمعهد الاصدار

بملايين الدراهم	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
1990												
إلتجاء بواسطة سندات عمومية .	8.150	7.502	8.156	8.817	7.000	8.410	7.000	7.002	6.534	5.410	4.461	2.202
إلتجاء بواسطة سندات خصوصية	3.404	3.753	3.558	3.470	3.591	4.001	3.349	3.224	3.754	2.748	3.249	3.075
إلتجاء بواسطة سندات متوسطة الأجل	180	135	85	140	292	327	404	425	590	527	590	585
المجموع (1) . . .	**11.734**	**11.390**	**11.799**	**12.427**	**10.883**	**12.738**	**10.753**	**10.651**	**10.878**	**8.685**	**8.300**	**5.862**
المتوسط اليومي للإلتجاءات . . .	12.108	11.637	11.661	11.460	11.798	11.156	14.976	14.589	14.269	9.911	8.643	6.910

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
1991												
إلتجاء بواسطة سندات عمومية	4.670	3.646	768	2.400	2.257	5.187	4.159	5.079	5.574	3.650	7.633	5.100
إلتجاء بواسطة سندات خصوصية	3.570	4.028	3.664	3.031	3.231	3.203	2.721	2.952	2.742	2.761	3.525	2.649
إلتجاء بواسطة سندات متوسطة الأجل	511	353	291	257	304	269	304	426	424	414	573	649
المجموع (1)	**8.751**	**8.027**	**4.723**	**5.688**	**5.792**	**8.659**	**7.184**	**8.457**	**8.740**	**6.825**	**11.731**	**8.398**
المتوسط اليومي للإلتجاءات	7.984	9.259	7.120	5.846	5.823	6.313	7.226	8.540	8.684	9.467	10.334	9.925
1992												
إلتجاء بواسطة سندات عمومية	5.346	8.055	5.754	7.772	6.987	7.505	8.759	10.091	7.139	104	4	2
إلتجاء بواسطة سندات خصوصية	2.886	3.256	3.414	3.338	4.048	3.166	3.477	3.422	3.360	3.272	2.750	2.109
إلتجاء بواسطة سندات متوسطة الأجل	555	516	419	482	549	551	558	523	619	663	606	455
المجموع (1)	**8.787**	**11.827**	**9.587**	**11.592**	**11.584**	**11.222**	**12.794**	**14.036**	**11.118**	**4.039**	**3.360**	**2.566**
المتوسط اليومي للإلتجاءات	9.533	10.754	11.853	11.559	11.816	12.401	12.758	14.025	13.342	8.358	4.624	3.529

(1) الإلتجاءات في نهاية الشهر ـ أرقام مأخوذة من الإحصائيات النقدية.

المصدر : بنك المغرب.

م. 55 ـ معدلات الفائدة الدائنة
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل		
	في دجنبر 1991	في دجنبر 1992	في ماي 1993
1. ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة			
ا ـ حسابات تحت الطلب			
حسابات عادية	دون مقابل	دون مقابل	دون مقابل
شركات التأمين وإعادة التأمين ومؤسسات الضمان	5	5	5
حسابات لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	5 (حد أقصى)	5 (حد أقصى)	5 (حد أقصى)
ب ـ الحسابات على الدفاتر			
صندوق التوفير الوطني	9	9	9
الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	9 (حد أقصى)	9 (حد أقصى)	9 (حد أقصى)
البنوك و مؤسسات أخرى	8,5 (حد أدنى)	8,5 (حد أدنى)	8,5 (حد أدنى)
ج ـ الودائع بالدرهم القابل للتحويل (تحت الطلب ولأجل)	معدل حر	معدل حر	معدل حر
د ـ الحسابات لأجل وسندات الصندوق			
لمدة 3 أشهر	8,5 (حد أدنى)	معدل حر	معدل حر
لأكثر من 3 أشهر	معدل حر	معدل حر	معدل حر

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 55 ـ معدلات الفائدة الدائنة (تتمة)
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل		
	في دجنبر 1991	في دجنبر 1992	في ماي 1993
2. أذينات وسندات صادرة عن المؤسسات المالية المتخصصة			
أذينات لمدة سنة يصدرها الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	4,25	4,25	4,25
أذينات لمدة 5 سنوات (غير مضمونة من طرف الدولة)	معدل حر	معدل حر	معدل حر
أذينات لمدة 5 سنوات	—	12	—
سندات إلزامية لمدة 10 سنوات	—	من 12 إلى 12,75	12,75
سندات إلزامية لمدة 15 سنة	من 11 إلى 12	من 12 إلى 12,75	12,75
3. أوراق الخزينة	معدل حر	معدل حر	معدل حر
4. أذينات وسندات صادرة عن الخزينة			
أ ـ أذينات على صيغ موجهة للجمهور			
ـ لمدة 6 أشهر	9,5	10,5	10,5
ـ لمدة سنة واحدة	11	11,5	11,5
ـ لمدة ثلاث سنوات	12	12,25	12,5
ـ لمدة خمس سنوات	13	13	13
ب ـ أذينات في الحساب الجاري (مخصصة للبنوك والمؤسسات المالية وبعض الشركات)			
ـ إكتتابات إلزامية (الحد الأدنى من السندات العمومية)	4,25	4,25	4,25
ـ إكتتابات حرة (السوق النقدية)	معدل السوق	معدل السوق	معدل السوق
ج ـ أذينات لمدة 10 سنوات « احتياطي الاستثمار »	8	8	8
د ـ أذينات لمدة 5 سنوات «حساب رأس المال»	8,5	8,5	10,5
هـ ـ سندات إلزامية للدولة أو مضمون من طرف الدولة			
ـ لمدة 5 سنوات	11,5	12	—
ـ لمدة 8 سنوات	من 11,5 إلى 12	—	—
ـ لمدة 10 سنوات	—	من 12 الى 12,75	12,75
ـ لمدة 15 سنة	من 11 الى 12	من 12 الى 12,75	12,75

المصدر : بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 56 ـ معدلات إعادة التمويل لدى بنك المغرب
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل		
	في دجنبر 1991	في دجنبر 1992	في ماي 1993
1 . تسهيلات للبنوك			
الديون المترتبة على الخارج وتسبيقات التمويل المسبق للصادرات	7	8	8
قروض متوسطة الاجل قابلة لاعادة الخصم			
(مقاولات صغرى ومتوسطة)	7	8	8
تسبيقات داخل السوق النقدية			
(سندات عمومية أو خصوصية)	معدل متغير	معدل متغير	معدل متغير
تسبيقات خاصة			
ـ لمدة 3 أيام على الأكثر	18	–	–
ـ لمدة 7 أيام	–	18	18
ـ لمدة 8 الى 15 يوما	–	21	21
ـ لمدة 16 يوما حتى نهاية الشهر	–	24	24
2 . تسليفات للدولة			
التسبيقات الاتفاقية	مجانية	مجانية	مجانية
التسبيقات القانونية	مجانية	مجانية	مجانية
تسبيقات غير مباشرة			
(على سندات الصندوق الوطني			
للقرض الفلاحي ، السفاتج الجمركية			
وعلى سندات الالتزام المكفولة)	8,5	8,5	8,5

المصدر : بنك المغرب.

م. 56 ـ مكرر ـ معدل الفائدة المرجعي
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

1991	معدل الفائدة المرجعي (1)	معدل الفائدة الاقصى المطبق على القروض (2)
الثلاث أشهر الأولى	11	14,63
الثلاث أشهر الثانية	11,40	15,16
الثلاث أشهر الثالثة	10,90	14,50
الثلاث أشهر الرابعة	10,90	14,50

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

1992	معدل الفائدة المرجعي (1)	معدل الفائدة الاقصى المطبق على القروض (2)
يناير	11,04	14,70
فبراير	11,50	15,30
مارس	11,09	14,75
أبريل	11,22	14,92
مـــاي	11,33	15,07
يونيو	11,38	15,14
يوليوز	11,38	15,14
غـشـت	11,39	15,15
شتنبر	11,55	15,36
أكتوبر	11,44	15,22
نونبر	11,52	15,32
دجنبر	11,72	15,59

(1) : معدل الفائدة المتوسط المرجح للودائع لأمد 6 و 12 شهرا المدفوع من طرف البنوك.
(2) : معدل الفائدة المرجعي زائد الثلث.
المصدر : بنك المغرب.

م. 57 ـ معدلات الفائدة المدينة
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل		
	في دجنبر 1991	في دجنبر 1992	في ماي 1993
أ. القروض القصيرة الاجل			
كافة القروض (1)	معدل حر	معدل حر	معدل حر
ماعدا :			
ـ الديون على الخارج وتسليفات التمويل المسبق للصادرات	9	10	10
ـ القروض المضمونة من طرف الصندوق المغربي للصفقات	11	11	11
ـ سندات تخزين الحبوب	8	8	8
ب. القروض المتوسطة الاجل			
كافة القروض (1)	معدل حر	معدل حر	معدل حر
ماعدا :			
ـ القروض المزدوجة الممنوحة لبعض المقاولين	9	9	9
ـ القروض القابلة للتعبئة (مقاولات صغرى ومتوسطة)	12	12	12
ج. القروض الطويلة الاجل			
كافة القروض (1)	معدل حر	معدل حر	معدل حر

(1) لا يمكن لمعدلات الفائدة المطبقة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة أن تفوق بأكثر من الثلث السعر المرجعي كما يصدر عن بنك المغرب. يتمثل هذا الاخير في المعدل المتوسط المرجح للودائع لأمد ستة أشهر وسنة خلال الشهر الأخير.
المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 58 ـ أسعار أهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب(1)
(أسعار التحويل)

	نهاية دجنبر 1991		نهاية مارس 1992		نهاية يونيو 1992		نهاية شتنبر 1992		نهاية دجنبر 1992	
	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
1 فرنك فرنسي	1.56861	1.57805	1.58235	1.59187	1,61157	1.62127	1,68229	1,69241	1,63572	1,64556
1 دولار الولايات المتحدة الأمريكية	8.1159	8.1838	8.8002	8.8723	8.2630	8.3294	8.0189	8.0833	9.0125	9.0849
1 جنيه إسترليني	15.185	15.306	15.318	15.440	15.700	15.826	14.233	14.347	13.678	13.788
1 مارك ألماني	5.3541	5.3965	5.3606	5.4031	5.4114	5.4548	5,6817	5.7273	5.5754	5.6202
1 فلوران هولندي	4.7528	4,7903	4.7606	4.7982	4,8016	4.8402	5.0422	5.0828	4,9617	5,0015
100 فرنكات بلجيكية	26.005	26,207	26.043	26,244	26.298	26.510	27,573	27.795	27,135	27.353
1 فرنك سويسري	5.9908	6.0389	5,8724	5,9198	5.9964	6.0446	6.5042	6.5564	6,1661	6,2157
1000 ليرة إيطالية	7.0749	7,1307	7,1036	7,1598	7,1554	7,2128	6.4660	6.5180	6.1024	6,1514
100 شلين نمساوي	76.093	76,677	76,177	76,763	76,858	77,476	80.753	81.401	79,253	79,889
100 بسيطة إسبانية	8.4005	8,4656	8,4780	8,5437	8,5722	8.6410	8.0929	8,1579	7,8648	7,9280
100 ين ياباني	6.5084	6,5596	6.6142	6,6661	6,5629	6.6157	6.6963	6,7501	7,2226	7,2806

(1) يقوم بنك المغرب كذلك كل يوم عمل بتسعير العملات التالية : الدولار الكندي، الكرونا النرويجية، الكرونا السويدية، الكرونا الدنماركية، الاسكودو البرتغالي، المارك الفنلاندي، الدينار التونسي، الدينار الكويتي، الريال السعودي، درهم الامارات العربية المتحدة، الدينار الليبي، الدينار الجزائري، الاوقية الموريطانية والوحدة النقدية الاوروبية.

المصدر : بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نصوص خاصة

قرار لوزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي رقم 2138.93 صادر في 30 من جمادى الأولى 1414 (15 نوفمبر 1993) بتفويض الامضاء.

وزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.93.447 الصادر في 2 جمادى الآخرة 1414 (17 نوفمبر 1993) بتعيين أعضاء الحكومة ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 ابريل 1957) في شأن تفويض امضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ، كما وقع تتميمه بالظهير الشريف رقم 1.58.269 الصادر في 9 صفر 1378 (25 اغسطس 1958) ولا سيما الفصل الثاني منه ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 ابريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

يفوض الى السيد ابراهيم اهناش ، مدير الشؤون الادارية والقانونية ، الامضاء أو التأشير نيابة عن وزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي على الاوامر بصرف أو تحويل أو تفويض الاعتمادات وعلى الوثائق المثبتة للنفقات والأوامر بقبض الموارد وبصفة عامة على جميع الوثائق الحسابية المتعلقة بميزانية التسيير لوزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي والميزانية الملحقة للتسيير الخاصة بمديرية المحافظة على الاملاك العقارية واحصاء العقارات ووضع الخرائط.

المادة الثانية

إذا تغيب السيد ابراهيم اهناش او عاقه عائق ، ناب عنه السادة : محمد أنشوم ، مدير الموارد البشرية واحمد سغروشني ، رئيس قسم المعدات والمحاسبة وعلي الكرمودي ، رئيس قسم إدارة شؤون الموظفين.

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 30 من جمادى الأولى 1414 (15 نوفمبر 1993).

الامضاء : عبد العزيز مزيان.

قرار لوزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي رقم 2139.93 صادر في 30 من جمادى الأولى 1414 (15 نوفمبر 1993) بتفويض الامضاء.

وزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.93.447 الصادر في 2 جمادى الآخرة 1414 (17 نوفمبر 1993) بتعيين اعضاء الحكومة ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 ابريل 1957) في شأن تفويض امضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ، كما وقع تتميمه بالظهير الشريف رقم 1.58.269 الصادر في 9 صفر 1378 (25 اغسطس 1958) ولا سيما الفصل الثاني منه ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 ابريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

يفوض الى السيد محمد أيت قاضي ، مدير التنمية وادارة شؤون الري ، الامضاء أو التأشير نيابة عن وزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي على الاوامر بصرف أو تحويل الاعتمادات وعلى الوثائق المثبتة للنفقات والأوامر بقبض الموارد والوثائق الحسابية المتعلقة بالفصل 41 من ميزانية التجهيز لوزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 30 من جمادى الأولى 1414 (15 نوفمبر 1993).

الامضاء : عبد العزيز مزيان.

قرار لوزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي رقم 2140.93 صادر في 30 من جمادى الأولى 1414 (15 نوفمبر 1993) بتفويض الامضاء

وزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.93.447 الصادر في 2 جمادى الآخرة 1414 (17 نوفمبر 1993) بتعيين اعضاء الحكومة ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 ابريل 1957) في شأن تفويض امضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ، كما وقع تتميمه بالظهير الشريف رقم 1.58.269 الصادر في 9 صفر 1378 (25 اغسطس 1958) ولاسيما الفصل الثاني منه ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وعلى المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض الى السيد البير ساسون ، مدير التخطيط والشؤون الاقتصادية ، الامضاء أو التأشير نيابة عن وزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي على الأوامر بصرف أو تحويل الاعتمادات وعلى الوثائق المثبتة للنفقات والأوامر بقبض الموارد وبصفة عامة على جميع الوثائق الحسابية المتعلقة بميزانية التسيير لمديرية التخطيط والشؤون الاقتصادية.

المادة الثانية

إذا تغيب السيد البير ساسون أو عاقه عائق ، ناب عنه السيد عبد الرحيم أزهاري ، رئيس قسم التخطيط والميزانية.

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 30 من جمادى الأولى 1414 (15 نوفمبر 1993).

الامضاء : عبد العزيز مزيان.

قرار لوزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي رقم 2168.93 صادر في 30 من جمادى الأولى 1414 (15 نوفمبر 1993) بتفويض الامضاء.

وزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.93.447 الصادر في 2 جمادى الآخرة 1414 (17 نوفمبر 1993) بتعيين اعضاء الحكومة ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 أبريل 1957) في شأن تفويض امضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ، كما وقع تتميمه بالظهير الشريف رقم 1.58.269 الصادر في 9 صفر 1378 (25 أغسطس 1958) ولاسيما الفصل الثاني منه ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 ابريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه ؛

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض الى السيد محمد انشوم ، مدير الموارد البشرية ، الامضاء أو التأشير نيابة عن وزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي على الأوامر بصرف أو تحويل الاعتمادات وعلى الوثائق المثبتة للنفقات والأوامر بقبض الموارد وبصفة عامة على جميع الوثائق الحسابية المتعلقة بميزانيتي التجهيز والتسيير لمراكز الأشغال.

المادة الثانية

إذا تغيب السيد محمد انشوم أو عاقه عائق ناب عنه السيدان : علي الكرمودي ، رئيس قسم ادارة شؤون الموظفين وعبد الرحمان الرابحي ، رئيس مصلحة ادارة شؤون المستخدمين بمراكز الأشغال.

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 30 من جمادى الأولى 1414 (15 نوفمبر 1993).

الامضاء : عبد العزيز مزيان.

نظام المياه

اعلانان باجراء بحثين

بموجب قرار لوزير الاشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر رقم 2448.93 صادر في 9 جمادى الآخرة 1414 (24 نوفمبر 1993) سيجرى بدائرة بني ملال من 16 ديسمبر 1993 الى غاية 17 يناير 1994 بحث في طلب السيد بدري المعطي الترخيص له في جلب الماء بواسطة المضخة من طبقة المياه الجوفية ويبلغ الصبيب المستمر المطلوب الحصول عليه 5،1 لترات في الثانية وذلك من اجل سقي أرض فلاحية تقع بدوار اكميلات البزاز ، جماعة أولاد اعيش.

وقد وضع الملف بمكاتب دائرة بني ملال باقليم بني ملال.

***

بموجب قرار لوزير الاشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر رقم 2449.93 صادر في 9 جمادى الآخرة 1414 (24 نوفمبر 1993) سيجرى بدائرة بني ملال من 16 ديسمبر 1993 الى غاية 17 يناير 1994 بحث في طلب السيد رجيب صالح الترخيص له في جلب الماء بواسطة المضخة من طبقة المياه الجوفية ويبلغ الصبيب المستمر المطلوب الحصول عليه 4،2 لترات في الثانية وذلك من أجل سقي أرض فلاحية تقع بالبزاز ، جماعة وقيادة أولاد اعيش تبلغ مساحتها 14 هكتارا.

وقد وضع الملف بمكاتب دائرة بني ملال باقليم بني ملال.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نظام موظفي الادارات العامة

نصوص عامة

مرسوم رقم 2.93.412 صادر في 13 من جمادى الاولى 1414 (29 اكتوبر 1993) باحداث وتنظيم المدرسة الوطنية للادراة.

الوزير الاول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) في شأن النظام الاساسي العام للوظيفة العمومية ؛

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.75.670 الصادر 11 من شوال 1395 (17 اكتوبر 1975) في شأن النظام الاساسي الخاص بالمدرسين الباحثين بمؤسسات تأهيل الاطر العليا ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.73.722 الصادر في 6 ذي الحجة 1393 (31 ديسمبر 1973) بتحديد سلالم ترتيب موظفي الدولة وتدرج المناصب العليا بالادارات العامة ؛

وعلى المرسوم رقم 2.57.1841 الصادر في 23 من جمادى الاولى 1377 (16 ديسمبر 1957) بتحديد أجور الموظفين والمستخدمين والطلبة الذين يتابعون تداريب تكوين أو دروس استكمال خبرة ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في 2 جمادى الاولى 1414 (18 اكتوبر 1993) ،

رسم ما يلي :

الفصل الاول

أحكام عامة

المادة 1

المدرسة الوطنية للادارة مؤسسة لتأهيل الاطر العليا تابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الادارية ؛

يكون مقر المدرسة بالرباط.

المادة 2

تناط بالمدرسة مهمة تأهيل أطر للتخطيط والتسيير ولاسيما في ميادين الادارة العامة والدبلوماسية والاقتصاد والمالية.

وينصب التأهيل على العلوم والتقنيات ومناهج التسيير وعلى شروط ممارستها التطبيقية في الادارة العامة.

ويعهد الى المدرسة زيادة على ذلك بمهمة النهوض بكل بحث يرمي الى تطوير الجهاز الاداري للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة.

وتنظم علاوة على ذلك اطوار دراسية وندوات وتداريب لاستكمال الخبرة واعادة التأهيل.

ولها ان تقوم كذلك بتأهيل، واستكمال خبرة الموظفين والطلبة الاجانب.

الفصل الثاني

ادارة المدرسة

المادة 3

يدير المدرسة الوطنية للادارة مدير يعين وفق الاجراءات للتعيين في المناصب السامية المقررة.

المادة 4

يسير مدير المدرسة مجموع المصالح الموضوعة تحت سلطته ، ويكون مسؤولا على نظام ومراقبة التعليم النظري والتطبيقي ويؤازره في مهامه :

- مساعدان يكلف احدهما بتسيير الدروس والآخر بالاشراف على التداريب ؛
- مجلس لاستكمال الخبرة ؛
- مجلس داخلي ؛
- مدير مركز الابحاث الادارية واستكمال الخبرة.

المادة 5

يعين كل من مدير الدروس ومدير التداريب ومدير مركز الابحاث الادارية واستكمال الخبرة بموجب قرار للسلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الادارية بناء على اقتراح من مدير المؤسسة.

المادة 6

يتألف مجلس استكمال الخبرة الذي ترأسه السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الادارية أو ممثلها من :

- وزير الدولة المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون أو ممثله ؛
- الوزير المكلف بالداخلية أو ممثله ؛
- وزير العدل أو ممثله ؛
- وزير المالية أو ممثله ؛
- السلطة الحكومية المكلفة بتكوين الاطر أو ممثلها ؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي أو ممثلها ؛
- رئيس المجلس الاعلى للحسابات ؛
- الكاتب العام لوزارة الشؤون الادارية ؛
- المفتش العام للمالية ؛
- قيدوم كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالرباط ؛
- رئيس جمعية خريجي المدرسة ؛
- مدير المدرسة الوطنية للادارة مقررا ؛
- مدير الوظيفة العمومية ؛
- مدير الاصلاح الاداري ؛
- مدير الدراسات ؛
- مدير مركز الابحاث الادارية واستكمال الخبرة ؛
- مدير التداريب ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

– أربعة مدرسين باحثين بالمدرسة الوطنية للادارة تختارهم هيئة المدرسين ؛
– تلميذين عن كل فوج يختارهما تلاميذ الفوج المعني في بداية كل سنة.

ويجوز للمجلس بطلب من رئيسه ان يضيف اليه على سبيل الاستشارة كل شخص يمكن أن يسترشد بآرائه.

المادة 7

يساهم مجلس استكمال الخبرة في اعداد برنامج التأهيل والنظام الداخلي الذين يقدمهما مدير المدرسة وينظر في جميع المسائل ذات الطبع التقني والبيداغوجي وبوجه خاص المسائل المتعلقة بتنظيم الدروس وتطوير اعمال المدرسة. ويجتمع بدعوة من رئيسه مرة في السنة على الاقل وكلما استلزمت الظروف ذلك.

المادة 8

تناط بالمجلس الداخلي مهمة ابداء رأيه في المسائل المتعلقة بتنظيم الدراسة ويتولى اعداد النظام الداخلي للمدرسة ويعرضه على مجلس استكمال الخبرة لابداء رأيه فيه ، ويبت في قضايا التأديب المتعلقة بالتلاميذ.

ويوافق على النظام الداخلي بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الادارية.

ويحدد تأليف المجلس الداخلي وكيفية تسييره بقرار تصدره السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الادارية بعد استطلاع رأي مجلس استكمال الخبرة.

المادة 9

يتألف مستخدمو المدرسة الوطنية للادارة بالاضافة الى المستخدمين المشار اليهم في المادة 5 أعلاه من :

– هيئة للمدرسين الباحثين بمؤسسات تأهيل الاطر العليا ؛
– مدرسين موقتين تؤدى أجورهم وفق الشروط المحددة في النصوص التنظيمية الجاري بها العمل ؛
– مستخدمين اداريين وتقنيين.

ويمكن ان يستعان في اطار التعاون بخبراء اجانب أو دوليين.

الفصل الثالث

تنظيم اطوار التأهيل واستكمال الخبرة

الفرع الاول

تنظيم الاطوار

المادة 10

تنظم المدرسة :

– طور تأهيل مدته 24 شهرا ؛
– طورا تحضيريا ؛
– طورا خاصا بتأهيل أطر الاجانب ؛
– اطوار استكمال خبرة.

الفقرة 1

طور التأهيل

المادة 11

يشتمل طور التأهيل على تعليم نظري وتعليم تطبيقي وندوات وتداريب.

ويتلقى التلاميذ تأهيلا متعدد الاختصاصات في الميادين المشار اليها في المادة 2 أعلاه وينصب التأهيل المذكور بوجه خاص على ادارة الموارد البشرية ومناهج دراسة المشاريع وبحث الملفات المتعلقة بقضايا الساعة الوطنية والجهوية والدولية.

ويتابع التلاميذ خلال هذا التأهيل تداريب تطبيقية في الادارات العامة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة أو في بعض الهيئات الخاصة ، كما يمكن تنظيم تداريب في الخارج لفائدتهم.

ويجب ان يقدم التلاميذ اثر كل تدريب تقريرا يناقش امام لجنة.

المادة 12

يتم القبول في طور التأهيل بعد النجاح في مباراة فريدة يشارك فيها :

1 ـ المترشحون غير الموظفين الحاصلين على دبلوم للدراسات العليا أو شهادة مهندس للدولة أو شهادة مهندس معماري أو على شهادة معادلة ؛

2 ـ في حدود الثلث من عدد المناصب المتبارى في شأنها :

أ) الموظفون المرسمون المنتمون الى إطار مرتب في سلم الاجور رقم 11 أو أطر مماثلة والحاصلون على الاقل على اجازة في التعليم العالي أو على شهادة معادلة ؛

ب) الموظفون المنتمون الى اطار مرتب في سلم الاجور رقم 10 أو الى أطر مماثلة المتوافرة لهم أقدمية لا تقل عن 5 سنوات في الخدمة بهذه الصفة ، والحاصلون على دبلوم شهادة الطور العادي للمدرسة الوطنية للادارة العمومية أو على اجازة للتعليم العالي أو شهادة مهندس للتطبيق أو شهادة معادلة.

ويمكن ، بصفة انتقالية خلال مدة 3 سنوات من تاريخ العمل بهذا المرسوم أن ترفع عند الحاجة النسبة المشار اليها أعلاه بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الادارية.

تشتمل المباراة على :

– اختبارات للقبول الاولي منها عرض موجز ؛
– اختبارات للقبول النهائي ؛
– اختبار نفسي تقني.

المادة 13

يمكن أن يقبل الطلبة الاجانب الذين ترشحهم حكوماتهم وتعتمدهم الحكومة المغربية بناء على المؤهلات لمتابعة طور التأهيل بصفة مستمعين اجانب بعد دراسة ملفاتهم ، ويجب ان تتوافر في المعنيين بالامر الشروط المنصوص عليها في المادة 12 أعلاه. ويحدد عددهم كل سنة بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الادارية.

الفقرة 2

الطور التحضيري

المادة 14

تنظم المدرسة طورا تحضيريا يهدف الى تزويد المترشحين المشار اليهم في المادة 12 أعلاه بمعلومات تكميلية في الميادين الاساسية باعتبار تنوع تأهيلهم

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وتجربتهم المهنية السابقة ، ويكون هذا الطور اختياريا وتحدد كيفية تنظيمه بقرار تصدره السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الادارية باقتراح من مجلس استكمال الخبرة.

الفقرة 3

طور استكمال الخبرة

المادة 15

يمكن ان تنظم المدرسة اطوار استكمال خبرة لفائدة أطر الادارات العامة والجماعات المحلية وأي هيئة عامة أو خاصة اخرى.

وتحدد مدة الاطوار المذكورة وبرامج وتخصصات استكمال الخبرة ان اقتضى الحال بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الادارية باتفاق مع الادارات والهيئات المذكورة ويمكن ان يقبل المترشحون الاجانب في اطوار استكمال الخبرة المذكورة.

الفقرة 4

الطور الخاص بتأهيل الاطر الاجانب

المادة 16

يمكن ان تقوم المدرسة بتأهيل الطلبة الاجانب في طور خاص تحدد كيفية تنظيمه بقرار تصدره السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الادارية بعد استطلاع رأي مجلس استكمال الخبرة.

الفرع الثاني

اختتام الدروس

المادة 17

يختتم طور التأهيل وطور استكمال الخبرة في المدرسة الوطنية للادارة على النحو التالي :

- يختتم طور التأهيل بدبلوم المدرسة الوطنية للادارة ؛
- ويختتم الطور الخاص بدبلوم المدرسة الوطنية للادارة المسلم للاجانب ؛
- ويختتم طور استكمال الخبرة بشهادة استكمال الخبرة المسلمة من المدرسة الوطنية للادارة.

المادة 18

يوظف خريجو طور التأهيل بالمدرسة الوطنية للادارة مباشرة بناء على المؤهلات في الدرجتين التاليتين :

- درجة المستشارين بالشؤون الخارجية ؛
- درجة المتصرفين المركزيين والاطر الادارية الموازية.

وتتمم وفقا لاحكام هذه المادة الانظمة الاساسية المطبقة على الاطر والهيئات المشار اليها أعلاه.

ويوظف خريجو طور التأهيل للمدرسة الوطنية للادارة في هيئة المفتشين العامين للمالية بصفة مفتش للمالية وفق الشروط المحددة في النظام الاساسي الخاص بالهيئة المذكورة.

على ان خريجي هذا الطور المنتمين الى اطار مرتب في سلم الاجور رقم 11 أو في درجة موازية يستفيدون في درجتهم من زيادة سنتين في الاقدمية.

وتمنح هذه الزيادة في الاقدمية كذلك للخريجين الحاصلين على احدى الشهادات المنصوص عليها في المادة 12 (الفقرة الاولى) أعلاه بعد ترسيمهم.

الفصل الرابع

مركز الابحاث الادارية واستكمال الخبرة

المادة 19

يحدث في حظيرة المدرسة الوطنية للادارة مركز للابحاث الادارية واستكمال الخبرة يعهد اليه بتنظيم دورات لاستكمال الخبرة وتقديم بعض الفتاوي والمساهمة في تنمية العلوم الادارية والنهوض بالابحاث في هذا الميدان باتصال مع المؤسسات المختصة.

الفصل الخامس

أحكام مشتركة

المادة 20

اجراءات تنظيم المباريات والدروس والتداريب واطوار استكمال الخبرة وكذا الاجراءات المتعلقة بمناقشة التقارير المحررة عن التداريب وبتسليم الدبلومات والشهادات تحدد بقرار تصدره السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الادارية باقتراح من مدير المدرسة الوطنية للادارة بعد استطلاع رأي مجلس استكمال الخبرة.

المادة 21

لا يسمح لاي كان بتكرار السنة الاولى أو الثانية من طور التأهيل.

على أنه يمكن في حالة مرض أو غياب مبرر بصورة قانونية ان يرخص المجلس الداخلي للتلميذ بتكرار سنة التأهيل مرة واحدة.

المادة 22

يشترط لولوج طور التأهيل ان يبلغ المترشحون من العمر 30 سنة على الاكثر في تاريخ اجراء المباراة.

المادة 23

يتقاضى المترشحون غير الموظفين المقبولين في طور التأهيل خلال دراستهم اجرة تحسب باعتبار الرتبة الاولى من درجة متصرف بالادارات المركزية.

على ان المترشحين الموظفين يستفيدون خلال دراستهم من أحكام المرسوم المشار اليه أعلاه رقم 2.57.1841 بتاريخ 23 من جمادى الاولى 1377 (16 ديسمبر 1957).

المادة 24

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية وينسخ جميع الاحكام الموازية المنافية له ولاسيما أحكام المرسوم رقم 2.72.046 الصادر في 7 ذي الحجة 1391 (24 يناير 1972) باصلاح المدرسة المغربية للادارة.

على ان التلاميذ المتابعين طور التأهيل بالمدرسة الوطنية للادارة العمومية يظلون خاضعين لاحكام المرسوم المشار اليه أعلاه رقم 2.72.046.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة 25

يسند تنفيذ هذا المرسوم الى وزير المالية والسلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الادارية كل واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 13 من جمادى الاولى 1414 (29 اكتوبر 1993)

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وقعه بالعطف :

وزير المالية ،

الامضاء : محمد برادة.

الوزير المنتدب لدى الوزير الاول

المكلف بالشؤون الادارية ،

الامضاء : عزيز حسبي.

نصوص خاصة

وزارة الصحة العمومية

مرسوم رقم 2.93.602 صادر في 13 من جمادى الاولى 1414 (29 أكتوبر 1993) باحداث معاهد لتأهيل الاطر في الميدان الصحي

الوزير الأول ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 1178.66 الصادر في 22 من شوال 1386 (23 فبراير 1967) في شأن النظام الاساسي الخاص بموظفي وزارة الصحة العمومية ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.88.711 الصادر في 11 من جمادى الآخرة 1410 (9 يناير 1990) في شأن اختصاصات وتنظيم وزارة الصحة العمومية ؛

وعلى المرسوم رقم 2.75.670 الصادر في 11 من شوال 1395 (17 أكتوبر 1975) في شأن النظام الاساسي الخاص بالمدرسين الباحثين في مؤسسات تأهيل الاطر العليا ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 01.67 الصادر في 20 من ذي القعدة 1386 (2 مارس 1967) بتحديد مقادير التعويض الممنوحة عن ساعات الدروس للمدرسين بمؤسسات تأهيل واستكمال خبرة الاطر ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.80.616 الصادر في 28 من صفر 1401 (5 يناير 1981) بتمديد أحكام المرسوم رقم 2.75.864 الصادر في 17 من محرم 1396 (19 يناير 1976) في شأن نظام التعويضات المرتبط بمزاولة المهام العليا في مختلف الوزارات الى بعض موظفي الجامعات والمؤسسات الجامعية ومؤسسات تأهيل الاطر العليا والاحياء الجامعية ؛

وعلى المرسوم رقم 2.57.1841 الصادر في 23 من جمادى الاولى 1377 (16 ديسمبر 1957) بتحديد أجور الموظفين والمستخدمين والطلبة الذين يتابعون تداريب تأهيل أو دروس استكمال خبرة ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في 2 جمادى الاولى 1414 (18 أكتوبر 1993) ،

رسم ما يلي :

الفصل الاول

أحكام عامة

المادة 1

تحدث مؤسسات لتأهيل الاطر التابعة لوزارة الصحة العمومية تسمى « معاهد تأهيل الاطر في الميدان الصحي ».

وتحدد بحسب الحاجة اماكن اقامتها والاطوار والفروع التي تشتمل عليها في قرار يصدره وزير الصحة العمومية ويؤشر عليه وزير المالية.

المادة 2

تناط بمعاهد تأهيل الاطر في الميدان الصحي مهمة تأهيل واستكمال خبرة الاطر الشبه طبية المدعوة للعمل في القطاع العام او القطاع الخاص.

وتشارك ايضا في تنمية البحث لمجال الاعمال الشبه طبية.

الفصل الثاني

إدارة معاهد تأهيل الاطر في الميدان الصحي

المادة 3

يدير كل معهد مدير يعين وفقا للتنظيم الجاري به العمل من بين الموظفين المرتبين على الاقل في سلم الاجور رقم 11 الذين قضوا خمس سنوات في الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

المادة 4

يدبر مدير المعهد شؤون جميع المصالح والمستخدمين الموضوعين تحت سلطته ويتولى بوجه خاص تنسيق ومراقبة الاعمال البيدغوجية والادارية والمالية وأعمال الدراسة والبحث ، ويسهر على حفظ النظام في حظيرة المعهد.

المادة 5

يتألف مستخدمو كل معهد بالاضافة الى المدير من :

- مدير للدراسات ؛
- كاتب عام ؛
- مدرسين ؛
- مستخدمين إداريين ؛
- أعوان للخدمة.

المادة 6

يعين مدير الدراسات بقرار لوزير الصحة العمومية من بين الموظفين المرسمين المنتمين الى هيئة الاطباء والصيادلة ، جراحي الاسنان أو الى هيئة الممرضين والمساعدين الطبيين المرتبين على الاقل في سلم الاجور رقم 11.

المادة 7

تناط بمدير الدراسات تحت سلطة مدير المعهد مهمة ومراقبة الاعمال البيدغوجية وتنسيقها.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة 8

يعين الكاتب العام بقرار لوزير الصحة العمومية من بين الموظفين المرسمين المنتمين الى درجة مرتبة في سلم الاجور رقم 11 المحدث بالمرسوم رقم 2.77.722 الصادر في 6 ذي الحجة 1396 (31 ديسمبر 1973) بتحديد ترتيب موظفي الدولة وتدرج المناصب العليا بالادارات العامة.

ويقوم الكاتب العام تحت سلطة مدير المعهد بتسيير جميع المصالح الادارية والمالية التابعة للمؤسسة.

ويساهم في تحضير وتنفيذ الميزانية بمساعدة مختلف أجهزة المعهد.

المادة 9

يؤازر مديري المعاهد مجلس وطني لاستكمال الخبرة ومجالس داخلية.

ويحدث مجلس للتعليم التخصصي بمستوى كل فرع.

المادة 10

يتألف المجلس الوطني لاستكمال الخبرة من :

ـ وزير الصحة العمومية أو ممثله رئيسا ؛

ـ السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الادارية أو ممثلها ؛

ـ السلطة الحكومية المكلفة بتكوين الاطر أو ممثلها ؛

ـ قيدوم كل كلية من كليات الطب والصيدلة ؛

ـ قيدوم كل كلية من كليات طب الاسنان ؛

ـ رئيس هيئة للاطباء الوطنية ؛

ـ مدير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ؛

ـ مديري معاهد تأهيل الاطر في الميدان الصحي.

ولرئيس المجلس الوطني لاستكمال الخبرة ان يدعو على سبيل الاستشارة كل شخص من ذوي الاهلية يرى فائدة في حضوره أعمال المجلس.

ويقوم بسكرتارية المجلس الوطني لاستكمال الخبرة الجهاز المركزي المكلف بالتأهيل في وزارة الصحة العمومية.

المادة 11

يستشار المجلس الوطني لاستكمال الخبرة في جميع المسائل التي تهم بوجه خاص :

ـ التوجه العام ومناهج التأهيل ؛

ـ برامج الدراسات والابحاث ؛

ـ تسيير وتنمية أعمال المعاهد.

المادة 12

يجتمع المجلس الوطني لاستكمال الخبرة بدعوة من رئيسه مرة واحدة في السنة على الاقل وكلما استلزمت الحاجة ذلك.

المادة 13

يتألف المجلس الداخلي من :

ـ مندوب وزارة الصحة العمومية بالاقليم أو العمالة الموجود بها مقر المعهد (رئيسا) ؛

ـ مدير المعهد ، مقررا ؛

ـ مدير الدراسات ؛

ـ الكاتب العام ؛

ـ مدرسين دائمين يختارهما زملاؤهما بنسبة واحد عن كل طور دراسي ؛

ـ تلميذ عن كل طور دراسي.

ولرئيس المجلس الداخلي أن يدعو على سبيل الاستشارة كل شخص يرى فائدة في حضوره لدراسة نقطة معينة من النقط المدرجة في جدول الاعمال.

ويجتمع المجلس الداخلي بدعوة من رئيسه ثلاث مرات في السنة وكلما دعت الظروف الى ذلك.

المادة 14

يبدي المجلس الداخلي آراءه في تنظيم الدراسات وظروف عيش التلاميذ والاعمال الشبه طبية والتنسيق بين مختلف الفروع.

ويجتمع في شكل هيئة تأديبية متى دعت الظروف الى ذلك.

المادة 15

يتألف مجلس التعليم التخصصي المحدث بكل فرع من الفروع المبينة في المادتين 18 و 22 من :

ـ مدير المعهد ، رئيسا ؛

ـ مدير الدراسات ؛

ـ مدرسي الفرع.

المادة 16

يجتمع مجلس التعليم التخصصي كلما دعت الظروف الى ذلك بمسعى من مدير المعهد.

ويبدي رأيه في المسائل البيدغوجية المتعلقة بالفرع.

ويجتمع في شكل مجلس للقسم في نهاية كل ربع سنة.

الفصل الثالث

تنظيم الدراسة

المادة 17

يشتمل التعليم الملقن بمعاهد تأهيل الاطر في الميدان الصحي على دروس وأعمال مسيرة وأعمال تطبيقية وتداريب.

ويوزع على طورين :

ـ طور أول للدراسات الشبه طبية ؛

ـ طور ثان للدراسات الشبه طبية.

الفرع الاول

الطور الاول للدراسات الشبه طبية

المادة 18

الطور الاول للدراسات الشبه طبية طور يعنى بالتأهيل الاساسي.

ويمكن ان يشتمل على واحدة أو أكثر من الشعب التالية :

ـ شعبة « الممرضين متعددي التخصص » ؛

ـ شعبة « الممرضين في الامراض العقلية » ؛

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ـ شعبة « الممرضين في التخدير والانعاش » ؛
ـ شعبة « القبالة » ؛
ـ شعبة « المختصين في التدليك الطبي » ؛
ـ شعبة « المختصين في الحمية » ؛
ـ شعبة « التقنيين في الاشعة » ؛
ـ شعبة « التقنيين في المحافظة على نظافة البيئة » ؛
ـ شعبة « المسعفين الاجتماعيين ».

ويمكن إحداث شعب أخرى بقرار لوزير الصحة العمومية متى استلزمت الحاجة ذلك.

المادة 19

تستغرق مدة الطور الاول للدراسات الشبه طبية ثلاث سنوات.

المادة 20

يتم القبول في السنة الاولى بعد النجاح في مباراة يشارك فيها :

1 ـ المترشحون الحاصلون على شهادة باكلوريا التعليم الثانوي بجميع شعبها أو على شهادة معادلة لها.

2 ـ في 15 % من المناصب المتبارى في شأنها :

ـ المترشحون من الممرضين المساعدين من الدرجتين الثانية والاولى الذين قضوا ثلاث سنوات على الاقل في الخدمة الفعلية بهذه الصفة ؛
ـ المترشحون من مساعدي الصحة الاعداديين الممتازين الذين قضوا أربع سنوات في الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

3 ـ في حدود عدد المناصب المحدد سنويا من لدن وزير الصحة العمومية :

ـ المترشحون الحاصلون على دبلوم التقني « شعبة الممرضين المساعدين » أو على شهادة معترف بمعادلتها له من لدن وزير الصحة العمومية بشرط أن يكونوا قد قضوا ثلاث سنوات على الاقل في العمل بالقطاع الخاص ؛
ـ المترشحون الحاصلون على دبلوم مساعد تقني إعدادي أو على شهادة معترف بمعادلتها له من لدن وزير الصحة العمومية بشرط أن يكونوا قد قضوا ثماني سنوات على الاقل في العمل بالقطاع الخاص.

المادة 21

كل تلميذ نجح في امتحان نهاية الطور الاول للدراسات الشبه طبية يحصل على دبلوم الدولة تبين فيه الشعبة المتابعة الدراسة فيها.

الفرع الثاني

الطور الثاني للدراسات الشبه طبية

المادة 22

يشتمل الطور الثاني للدراسات الشبه طبية على شعبتين :

ـ شعبة « حراس المصالح الصحية » ؛
ـ شعبة « التعليم الشبه طبي ».

ويمكن إحداث شعب أخرى بقرار لوزير الصحة العمومية متى استلزمت ذلك الحاجة.

المادة 23

يتم القبول في الطورالثاني بعد النجاح في مباراة يشارك فيها :

1 ـ المترشحون من الممرضين المجازين من الدولة من الدرجة الثانية الذين قضوا ثلاث سنوات على الاقل في الخدمة بهذه الصفة.

2 ـ في حدود عدد المناصب المحدد سنويا من لدن وزير الصحة العمومية :

ـ المترشحون الحاصلون على دبلوم الدولة للطور الاول من الدراسات الشبه طبية أو على شهادة معترف بمعادلتها له من لدن وزير الصحة العمومية بشرط ان يكونوا قد قضوا ثلاث سنوات على الاقل في العمل بالقطاع الخاص ؛
ـ المترشحون الحاصلون على دبلوم مساعد صحي مجاز من الدولة أو على شهادة معترف بمعادلتها له من لدن وزير الصحة العمومية بشرط أن يكونوا قد قضوا سبع سنوات على الاقل في العمل بالقطاع الخاص.

المادة 24

تستغرق مدة الدراسة في الطور الثاني للدراسات الشبه طبية سنتين.

المادة 25

التلاميذ الناجحون في امتحانات نهاية الطور الثاني يحصلون عند انتهاء مدة التأهيل على شهادة للدراسات الشبه طبية تبين فيها الشعبة المتابعة الدراسة فيها.

الفرع الثالث

أحكام مشتركة

المادة 26

لايسمح لاي كان أن يشارك أكثر من أربع مرات في اختبارات المباراة المشار اليها في المادتين 20 و 23.

المادة 27

يخضع التلاميذ الموظفون لاحكام النظام الداخلي المنصوص عليه في المادة 33 بعده بالرغم من أحكام النظام الاساسي الخاص بهم.

المادة 28

يستمر التلاميذ الموظفون في تقاضي الاجرة المقررة لوضعيتهم النظامية طوال مدة تأهيلهم.

المادة 29

يمكن أن يستفيد التلاميذ غير الموظفين من منحة وفق الشروط المحددة في النظام المعمول به.

المادة 30

لا يسمح للتلميذ بتكرار السنة الا مرة واحدة طوال مدة طور التأهيل الذي يتابعه.

على انه يجوز ، في حالة مرض أو غياب مقبول من لدن المجلس الداخلي ، أن يرخص للتلميذ بتكرار سنة التأهيل مرة ثانية.

المادة 31

يمكن قبول المترشحين الاجانب الذين تقدمهم حكوماتهم وتعتمدهم الحكومة المغربية في الطور الاول أو الثاني وفق نفس الشروط المطبقة على المغاربة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

فيما يخص الشهادة وبعد دراسة ملفاتهم وذلك في حدود 10 % من عدد المناصب المتوافرة.

الفصل الرابع
أحكام متفرقة وانتقالية

المادة 32

نظام معاهد تأهيل الاطر في الميدان الصحي نظام داخلي أو خارجي أو نصف داخلي بحسب الامكانيات المتوافرة لوزارة الصحة العمومية.

المادة 33

تحدد برامج الدراسة ونظام الامتحانات والمباريات وكذا النظام الداخلي النموذجي لمعاهد تأهيل الاطر في الميدان الصحي بقرار يصدره وزير الصحة العمومية وتؤشر عليه السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الادارية.

المادة 34

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وتنسخ ابتداء من التارخ المذكور أحكام المرسوم رقم 2.73.528 الصادر في 27 من شوال 1393 (23 نوفمبر 1973) باحداث مدارس لتأهيل الاطر الشبه طبية التابعة لوزارة الصحة العمومية.

على أن التلاميذ المقبولين بمدارس مساعدي الصحة المجازين من الدولة ومدارس الاطر قبل تاريخ العمل بهذا المرسوم يظلون خاضعين لنظام الدراسات السابقة.

المادة 35

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية الى وزير الصحة العمومية ووزير المالية ووزير الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر والوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الادارية كل واحد منهم فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 13 من جمادى الأولى 1414 (29 أكتوبر 1993).

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وقعه بالعطف :

وزير الصحة العمومية ،

الامضاء : الدكتور عبد الرحيم الهروشي.

وزير المالية ،

الامضاء : محمد برادة.

وزير الأشغال العمومية

والتكوين المهني وتكوين الاطر ،

الامضاء : محمد القباج.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول

المكلف بالشؤون الادارية ،

الامضاء : عزيز حصبي.

مرسوم رقم 2.93.308 صادر في 13 من جمادى الأولى 1414 (29 أكتوبر 1993) في شأن النظام الأساسي الخاص بهيئة الممرضين والمساعدين الطبيين بوزارة الصحة العمومية.

الوزير الأول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) في شأن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى القانون رقم 012.71 الصادر في 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) بتحديد السن التي يحال الى التقاعد عند بلوغها الموظفون وأعوان الدولة والبلديات والمؤسسات العامة المنخرطون في نظام المعاشات المدنية ؛

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.62.344 الصادر في 15 من صفر 1383 (8 يوليو 1963) بتحديد سلالم الأجور وشروط ترقية موظفي الدولة في الرتب والدرجات ؛

وعلى المرسوم رقم 2.92.231 الصادر في 7 ذي القعدة 1413 (29 أبريل 1993) باعفاء الموظفين عند تعيينهم في اطار آخر من أطر الدولة من شرط السن المنصوص على وجوب توافره في الأنظمة المعمول بها ؛

وعلى المرسوم رقم 2.73.722 الصادر في 6 ذي الحجة 1393 (31 ديسمبر 1973) بتحديد سلالم ترتيب موظفي الدولة وتدرج المناصب العليا بالادارات العمومية ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 1178.66 الصادر في 22 من شوال 1386 (2 فبراير 1967) في شأن النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة الصحة العمومية ؛

وعلى المرسوم رقم 2.86.325 الصادر في 8 جمادى الأولى 1407 (9 يناير 1987) في شأن النظام الأساسي الخاص بمؤسسات التكوين المهني ؛

وعلى المرسوم رقم 2.93.602 الصادر في 13 من جمادى الأولى 1414 (29 أكتوبر 1993) باحداث معاهد لتأهيل الأطر في ميدان الصحة ؛

وبعد الاطلاع على الرأي المطابق الصادر عن الغرفة الدستورية تحت عدد 13 بتاريخ 6 جمادى الآخرة 1399 (3 ماي 1979) ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في 2 جمادى الأولى 1414 (18 أكتوبر 1993) ،

رسم ما يلي :

المادة 1

تحدث في حظيرة وزارة الصحة العمومية هيئة للممرضين والمساعدين الطبيين.

المادة 2

تتألف هيئة الممرضين والمساعدين الطبيين من الأطر التالية :

- اطار الممرضين المساعدين ؛
- اطار الممرضين المجازين من الدولة ؛
- اطار المساعدين الطبيين.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الفصل الأول

الممرضون المساعدون

المادة 3

يشتمل اطار الممرضين المساعدين على ثلاث درجات :
- الممرضين المساعدين من الدرجة الثانية ؛
- الممرضين المساعدين من الدرجة الأولى ؛
- الممرضين المساعدين من الدرجة الممتازة.

ترتب الأولى في السلم رقم 8 والثانية في السلم رقم 9 والثالثة في السلم رقم 10 من سلالم الأجور المحدثة بالمرسوم المشار اليه أعلاه رقم 2.73.722 بتاريخ 6 ذي الحجة 1393 (31 ديسمبر 1973).

المادة 4

تناط بالممرضين المساعدين تحت مسؤولية ومراقبة الهيئة الطبية المهام التالية بوجه خاص :
- القيام بأعمال الوقاية والعلاج ومحاربة الأمراض المعدية أو القضاء عليها أو هما معا ؛
- ممارسة أعمال الوقاية والعلاج والعناية بحماية صحة الأم والطفل ؛
- تقديم العلاجات التي تدخل في اختصاصاتهم والتي تستلزمها حالة المريض ويأمر بها الأطباء على مستوى الوحدات الصحية ؛
- القيام بالأعمال الرامية الى العناية بالمرضى ؛
- تحضير المعدات والمنتجات اللازمة للفحوص والتحاليل والعلاجات الطبية أو الجراحية وتعهد المعدات المذكورة ؛
- توعية وتربية السكان فيما يتعلق بالصحة ؛
- مساعدة الطبيب أو الممرض المجاز من الدولة فيما يتعلق بالعلاجات والتقنيات الخاصة التي تستلزمها حالة المريض ؛
- المساهمة في تأهيل التلاميذ الممرضين المتدربين.

المادة 5

يوظف ويعين الممرضون المساعدون من الدرجة الثانية :

1 ـ بناء على المؤهلات من بين الحاصلين على شهادة التقني (فرع الممرضين المساعدين) أو على شهادة تعادلها ؛

2 ـ بعد النجاح في امتحان للأهلية المهنية يشارك فيه مساعدو الصحة الحاصلون على الاعدادية الممتازون الذين قضوا أربع سنوات في الخدمة بهذه الصفة ؛

3 ـ بالاختيار بعد التقييد في جدول الترقية من بين مساعدي الصحة الحاصلين على الإعدادية الممتازين الذين قضوا 10 سنوات في الخدمة بهذه الصفة ، ولا يجوز أن يقع التعيين بهذه الطريقة الا في حدود 25 % من عدد مناصب مساعدي الصحة الحاصلين على الاعدادية الممتازين المقيدة في الميزانية.

المادة 6

يعين الممرضون المساعدون من الدرجة الأولى :

1 ـ بعد النجاح في امتحان للأهلية المهنية يشارك فيه الممرضون المساعدون من الدرجة الثانية الذين قضوا أربع سنوات في الخدمة بهذه الصفة ؛

2 ـ بالاختيار بعد التقييد في جدول الترقية من بين الممرضين المساعدين من الدرجة الثانية الذين قضوا ما لا يقل عن 10 سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة ، ولا يجوز أن يقع التعيين بهذه الطريقة الا في حدود 25 % من عدد مناصب الممرضين المساعدين من الدرجة الثانية المقيدة في الميزانية.

المادة 7

يعين الممرضون المساعدون من الدرجة الممتازة في حدود 15 % من عدد مناصب الممرضين المساعدين من الدرجة الأولى المقيدة في الميزانية.

1 ـ بعد النجاح في امتحان للأهلية المهنية يشارك فيه الممرضون المساعدون من الدرجة الأولى الذين قضوا أربع سنوات في الخدمة بهذه الصفة ؛

2 ـ بالاختيار بعد التقييد في جدول الترقية من بين الممرضين المساعدين من الدرجة الأولى الذين قضوا 15 سنة من الخدمة منها 6 سنوات بصفة ممرض مساعد من الدرجة الأولى.

الفصل الثاني

الممرضون المجازون من الدولة

المادة 8

يشتمل اطار الممرضين المجازين من الدولة على ثلاث درجات :
- الممرضين المجازين من الدولة من الدرجة الثانية ؛
- الممرضين المجازين من الدولة من الدرجة الأولى ؛
- الممرضين المجازين من الدولة من الدرجة الممتازة.

ترتب الأولى في السلم رقم 9 والثانية في السلم رقم 10 والثالثة في السلم رقم 11 من سلالم الأجور المحدثة بالمرسوم المشار اليه أعلاه رقم 2.73.722 بتاريخ 6 ذي الحجة 1393 (31 ديسمبر 1973).

المادة 9

تناط بالممرضين المجازين من الدولة تحت مسؤولية ومراقبة الهيئة الطبية وبحسب تخصصهم ومجالات عملهم المهام التالية بوجه خاص :
- تنفيذ وتطبيق التعليمات الطبية المتعلقة بالوقاية والتشخيص والتحليل والعلاج واعادة الأهلية ؛
- تقديم الخدمات الصحية الراجعة لاختصاصاتهم لفائدة السكان ؛
- النهوض بتوعية السكان وتربيتهم الصحية ؛
- الاشراف على عمل الممرضين المساعدين والأنشطة التي يزاولونها ؛
- المساهمة في تأهيل الممرضين واستكمال خبرتهم ؛
- اعداد بيان بما تدعو اليه الحاجة من ممرضين باعتبار حجم العمل ومن معدات يستلزمها سير مصلحة علاجات التمريض على أحسن وجه ؛
- زيادة على الاختصاصات المبينة أعلاه يقوم الممرضون المجازون من الدولة من الدرجة الأولى والدرجة الممتازة بتأهيل هيئة الممرضين وتأطير فرق علاجات التمريض والاشراف على عملها.

ويشرفون على البرامج والأعمال المتعلقة بعلاجات التمريض على مستوى الشبكات الاستشفائية والأعمال الاسعافية والمخبرية ويتولون تنسيقها وتنشيطها.

المادة 10

يوظف ويعين الممرضون المجازون من الدولة من الدرجة الثانية :

1 ـ بناء على المؤهلات من بين الحاصلين على دبلوم الدولة للسلك الأول من الدراسات شبه الطبية أو على شهادة معترف بمعادلتها له ؛

2 ـ بعد النجاح في امتحان للأهلية المهنية يشارك فيه مساعدو الصحة المجازون من الدولة الذين قضوا 4 سنوات في الخدمة بهذه الصفة ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

3 ـ بالاختيار بعد التقييد في جدول الترقية من بين مساعدي الصحة المجازين من الدولة الذين قضوا ما لا يقل عن 10 سنوات في الخدمة الفعلية بهذه الصفة ولا يجوز أن يقع التعيين بهذه الطريقة الا في حدود 25 % من عدد مناصب مساعدي الصحة المجازين من الدولة المقيدة في الميزانية.

المادة 11

يعين الممرضون المجازون من الدولة من الدرجة الأولى :

1 ـ بناء على المؤهلات من بين الحاصلين على شهادة الدراسات شبه الطبية للسلك الثاني أو على شهادة معترف بمعادلتها لها ؛

2 ـ في حدود 15 % من عدد مناصب الممرضين المجازين من الدولة من الدرجة الثانية المقيدة في الميزانية :

أ) بعد النجاح في امتحان للأهلية المهنية يشارك فيه الممرضون المجازون من الدولة من الدرجة الثانية الذين قضوا أربع سنوات في الخدمة بهذه الصفة ؛

ب) بالاختيار بعد التقييد في جدول الترقية من بين الممرضين المجازين من الدولة من الدرجة الثانية الذين قضوا 15 سنة في الخدمة منها 6 سنوات بصفة ممرض مجاز من الدولة من الدرجة الثانية.

المادة 12

يعين الممرضون المجازون من الدولة من الدرجة الممتازة بالاختيار بعد التقييد في جدول الترقية من بين الممرضين المجازين من الدولة من الدرجة الأولى الذين قضوا 10 سنوات في الخدمة الفعلية بهذه الصفة ، ولا يجوز أن يقع التعيين بهذه الطريقة الا في حدود 25 % من عدد مناصب الممرضين المجازين من الدولة من الدرجة الأولى المقيدة في الميزانية.

الفصل الثالث

المساعدون الطبيون

المادة 13

يشتمل اطار المساعدين الطبيين على درجتين : المساعدين الطبيين والمساعدين الطبيين الممتازين.

ترتب درجة مساعد طبي في سلم الأجور رقم 11 من سلالم الأجور المحدثة بالمرسوم المشار اليه أعلاه رقم 2.73.722 بتاريخ 6 ذي الحجة 1393 (31 ديسمبر 1973).

ويمكن أن يوظف ويعين في درجة مساعد طبي :

1 ـ الممرضون المجازون من الدولة من الدرجة الأولى الحاصلون على الشهادة في الادارة الصحية التي تحدد كيفية تنظيمها بمرسوم أو على شهادة معترف بمعادلتها لها ؛

2 ـ المترشحون الحاصلون على شهادة للدراسات العليا مسلمة من كليات العلوم أو كليات العلوم والتقنيات أو على شهادة معترف بمعادلتها لها.

المادة 14

تناط بالمساعدين الطبيين تحت مسؤولية ومراقبة الهيئة الطبية وبحسب تخصصهم ومجالات عملهم المهام التالية بوجه خاص :

- أعمال البحث والتحليل في المختبر والطب الاشعاعي وحول نظام الصحة وطاقته ؛
- المساهمة في تحديد وانجاز المشاريع العلمية التي لها علاقة بالبرامج الصحية ؛
- تأطير المستخدمين الموضوعين تحت سلطتهم وتأهيلهم واستكمال خبرتهم ؛
- التوفيق بين مناهج التحليل على أساس معطيات عملية جديدة وبين الواقع الحالي والعمل على تحسينها ؛
- دراسة جميع الأعمال الداخلة في اختصاصاتهم وتنظيمها ومراقبتها وتتبعها وتقييمها ؛
- ادارة الوسائل الموضوعة رهن تصرفهم قصد انجاز المشاريع والأعمال المعهود اليهم بها.

المادة 15

تشتمل درجة مساعد طبي ممتاز على ست رتب تخصص لها الأرقام الاستدلالية الحقيقية التالية :

- الرتبة الأولى ..... 704 ؛
- الرتبة الثانية ..... 746 ؛
- الرتبة الثالثة ..... 779 ؛
- الرتبة الرابعة ..... 812 ؛
- الرتبة الخامسة ..... 840 ؛
- الرتبة السادسة ..... 870.

ويمكن أن يرقى الى درجة مساعد طبي ممتاز المساعدون الطبيون الذين بلغوا الرتبة السابعة على الأقل من السلم 11 وقضوا خمس سنوات في الخدمة الفعلية بهذه الصفة ، ولا يجوز أن يقع التعيين بهذه الطريقة الا في حدود الثلث من عدد مناصب المساعدين الطبيين المقيدة في الميزانية.

المادة 16

التعيين الذي تم عملا بالمادة السابقة يعلن عنه بقرار لوزير الصحة العمومية بعد استطلاع رأي اللجنة الادارية المتساوية الأعضاء المختصة ، ويقع التعيين في الرتبة الأولى ويحتفظ المعني بالأمر في حدود ثلاث سنوات بالأقدمية التي كانت له في رتبته السابقة اذا تم تعيينه في رتبة ذات رقم استدلالي يعادل الرقم الاستدلالي المخصص للرتبة التي انتقل منها ، وتعتبر الأقدمية المذكورة للترقية الى الرتبة التي تلي رتبته مباشرة.

ويكتسب الحق في الترقية في الرتبة بعد ثلاث سنوات في الخدمة ، وتتم بقرار لوزير الصحة العمومية.

الفصل الرابع

أحكام مشتركة

المادة 17

يمكن أن يلج مختلف الأطر المشار اليها في المادة 2 من هذا المرسوم المترشحون البالغون من العمر 18 سنة على الأقل و 40 سنة عى الأكثر في تاريخ التوظيف.

ويمكن تمديد حد السن الأخير لمدة تساوي مدة الخدمات السابقة المعتبرة أو الممكن اعتبارها في حساب المعاش على الا تتجاوز سن المعني بالأمر 45 سنة وذلك مع مراعاة أحكام المرسوم المشار اليه أعلاه رقم 2.92.231 بتاريخ 7 ذي القعدة 1413 (29 أبريل 1993).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة 18

تحدد اجراءات تنظيم الامتحانات المنصوص عليها في المواد السابقة بقرار يصدره وزير الصحة العمومية وتوافق عليه السلطة الحكومية المكلفة بالوظيفة العمومية.

المادة 19

يمكن أن يدعى المستخدمون الذين تمت ترقيتهم عن طريق جدول الترقية عملا بالأحكام السابقة لمتابعة أطوار استكمال خبرة تحدد اجراءات تنظيمها بقرار يصدره وزير الصحة العمومية بعد موافقة السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الادارية ووزير المالية.

المادة 20

المترشحون الذين وقع توظيفهم تطبيقا للفقرة الأولى من المواد 5 و 10 و 11 والفقرة الثانية من المادة 13 أعلاه يعينون متدربين ، ولا يجوز ترسيمهم الا بعد قضاء سنة في التدريب.

وعند انصرام مدة التدريب يمكن اما ترسيمهم في الرتبة الثانية من درجتهم أو السماح لهم بقضاء سنة أخرى وأخيرة في التدريب واذا لم يتم ترسيم الأعوان المتدربين على اثر هذه السنة الأخيرة ، يمكن اما فصلهم واما اعادة ادماجهم في اطارهم الاصلي ان كانوا ينتمون من قبل للادارة.

وفي حالة تمديد فترة التدريب لا تعتبر في الترقية مدة التدريب التي تزيد على سنة.

على ان الممرضين بوزارة الصحة العمومية الذين كانت لهم من قبل صفة موظف مرسم يعفون من التدريب المنصوص عليه في هذه المادة.

المادة 21

تقرر الترقية في الرتبة والدرجة وفق الشروط المحددة في المرسوم المشار اليه أعلاه رقم 2.62.344 بتاريخ 15 من صفر 1383 (8 يوليو 1963).

الفصل الخامس

المادة 22

يظل اطار مساعدي الصحة حاملي الاعدادية واطار مساعدي الصحة المجازين من الدولة الموضوعان في طريق الانقراض خاضعين لأحكام المرسوم الملكي المشار اليه أعلاه رقم 1178.66 بتاريخ 22 من شوال 1386 (2 فبراير 1967).

على انه يجوز لوزارة الصحة العمومية بصفة انتقالية خلال مدة خمس سنوات بعد تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية القيام بالتوظيف في الاطارين المذكورين وفقا لأحكام المرسوم الملكي المشار اليه أعلاه رقم 1178.66 بتاريخ 22 من شوال 1386 (2 فبراير 1967).

المادة 23

مساعدو الصحة المجازون من الدولة المختصون ومساعدو الصحة المجازون من الدولة المختصون الممتازون المزاولون مهامهم في تاريخ العمل بهذا المرسوم يعاد ترتيبهم الأولون في درجة الممرضين المجازين من الدولة من الدرجة الثانية والثانيون في درجة الممرضين المجازين من الدولة من الدرجة الأولى وذلك بنفس الرتبة والأقدمية التي كانت لهم في درجتهم القديمة.

وتعتبر الأقدمية المذكورة للترقية في الرتبة والدرجة باطار الممرضين المجازين من الدولة.

المادة 24

المستخدمون حملة شهادة للدراسات العليا مسلمة من كليات للعلوم أو كليات العلوم والتقنيات أو على شهادة معادلة لها الموظفون بموجب عقد يسري عليه القانون العام والمزاولون مهامهم بوزارة الصحة العمومية في تاريخ العمل بهذا المرسوم يعاد ترتيبهم بطلب منهم في اطار المساعدين الطبيين وفقا لاستنتاجات لجنة ادماج تتألف من :

- السلطة الحكومية المكلفة بالوظيفة العمومية أو ممثلها ، رئيسا ؛
- وزير المالية أو ممثله ؛
- وزير الصحة العمومية أو ممثله.

الفصل السادس

أحكام متفرقة

المادة 25

يعمل بهذا المرسوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وتنسخ ابتداء من نفس التاريخ جميع الأحكام النظامية السابقة المنافية لما ورد فيه ولا سيما أحكام المرسوم الملكي المشار اليه أعلاه رقم 1178.66 بتاريخ 28 من شوال 1386 (2 فبراير 1967) وذلك مع مراعاة أحكام المادة 22 أعلاه.

على ان المستخدمين المشار اليهم في المادة 23 أعلاه يحتفظون بالوضعية الادارية التي كانت لهم في تاريخ العمل بهذا المرسوم الى أن يصبح تدبير الادماج الخاص بهم ساري الاثر.

المادة 26

يسند تنفيذ هذا المرسوم الى وزير الصحة العمومية ووزير المالية والوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الادارية كل واحد منهم فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 13 من جمادى الأولى 1414 (29 أكتوبر 1993).

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وقعه بالعطف :

وزير الصحة العمومية ،

الامضاء : الدكتور عبد الرحيم الهروشي.

وزير المالية ،

الامضاء : محمد برادة.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول

المكلف بالشؤون الادارية ،

الامضاء : عزيز حسبي.

وزارة الدولة في الداخلية والاعلام

(الاعلام)

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2145.93 صادر في 4 جمادى الاولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الأهلية المهنية لولوج درجة المحررين الممتازين (هيئة الصحفيين).

وزير الداخلية والاعلام ،

بناء على المرسوم رقم 2.92.973 الصادر في 13 من رجب 1413 (7 يناير 1993) بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي الاذاعة والتلفزة المغربية وخاصة منه المادة 5 (الفقرة 1) ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وعلى المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبعد موافقة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الادارية ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفتح امتحان التأهيل المهني لولوج درجة المحررين الممتازين ، بقرار لوزير الداخلية والاعلام ، في وجه المحررين المتوفرين على أربع سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

المادة الثانية

يشتمل الامتحان على الاختبارات التالية ويمكن معالجتها إما باللغة العربية أو الفرنسية أو الاسبانية حسب اختيار المترشح :

أ) الاختبارات الكتابية :

1 ـ موضوع حول مسألة تتعلق بمختلف الجوانب السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الاحداث العامة ، المعامل 3 ، المدة الزمنية 3 ساعات ؛

2 ـ موضوع حول مسألة تتعلق بالهيئات الوطنية والدولية ، المعامل 3 ، المدة الزمنية 3 ساعات ؛

3 ـ إعداد ملف حول موضوع يتعلق بحدث وطني ، المعامل 2 ، المدة الزمنية ساعتان.

ب) الاختبارات الشفوية والتطبيقية :

- تقديم نشرة عن حدث يتم اختياره بالقرعة من بين لائحة تضم 3 أحداث تقررها الادارة ، يقدم الحدث المراد إنجازه للمترشح نصف ساعة قبل تقديمه ، المعامل 4 ، المدة الزمنية 15 دقيقة ؛
- حوار مع لجنة التحكيم حول موضوع يتعلق بالمهنة المزاولة ، المعامل 2 ، المدة الزمنية 10 دقائق.

المادة الثالثة

تمنح عن كل اختبار درجة عددية تتراوح ما بين 0 و 20 وتعتبر اقصائية كل درجة تقل عن 5 على 20.

المادة الرابعة

يعين المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية لجنة الامتحان التي تتألف من :

- المدير العام أو من ينوب عنه رئيسا ؛
- رئيس قسم الأخبار الاذاعية ؛
- رئيس قسم الأخبار التلفزية ؛
- ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم من بين المحررين الممتازين ؛
- وإن اقتضى الحال عضوين يتم اختيارهما باعتبارهما من ذوي الاختصاص في الميدان.

المادة الخامسة

تتألف لجنة الحراسة من ثلاثة أعضاء من بينهم رئيس يعينهم المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية.

المادة السادسة

لا يعتبر ناجحا إلا المترشحين الحاصلين في مواد الامتحان على معدل يساوي 10 على 20 على الأقل.

يتم الاعلان عن النجاح نهائيا بعد مداولة اللجنة ، بمقرر للمدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية وذلك في حدود المناصب التي يجب شغرها.

المادة السابعة

يسشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبدأ العمل به ابتداء من تاريخ نشره.

وحرر بالرباط في 4 جمادى الاولى 1414 (20 أكتوبر 1993).

الامضاء : ادريس البصري.

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2146.93 صادر في 4 جمادى الاولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الأهلية المهنية لولوج درجة المحررين الرئيسيين المساعدين (هيئة الصحفيين).

وزير الداخلية والاعلام ،

بناء على المرسوم رقم 2.92.973 الصادر في 13 من رجب 1413 (7 يناير 1993) بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي الاذاعة والتلفزة المغربية وخاصة منه المادة 7 (الفقرة 3) ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبعد موافقة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الادارية ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفتح امتحان التأهيل المهني لولوج درجة المحررين الرئيسيين المساعدين ، بقرار لوزير الداخلية والاعلام ، وفي حدود 15 % من المناصب المالية لهذه الدرجة ، في وجه المحررين الممتازين المتوفرين على أربع سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

المادة الثانية

يشتمل الامتحان على الاختبارات التالية ويمكن معالجتها إما باللغة العربية أو الفرنسية أو الاسبانية حسب اختيار المترشح :

أ) الاختبارات الكتابية :

1 ـ موضوع حول مسألة تتعلق بمختلف الجوانب السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الاحداث العامة ، المعامل 3 ، المدة الزمنية 3 ساعات ؛

2 ـ موضوع حول مسألة تتعلق بالقانون الدستوري ومجال تطبيقه ، المعامل 3 ، المدة الزمنية 3 ساعات ؛

3 ـ إعداد ملف حول موضوع يتعلق بحدث وطني أو دولي ، المعامل 2 ، المدة الزمنية ساعتان.

ب) الاختبارات الشفوية والتطبيقية :

- تقديم ملخص عن حدث يتم اختياره بالقرعة من بين لائحة تضم 3 أحداث تقررها الادارة ، يقدم الحدث المراد إنجازه للمترشح نصف ساعة قبل تقديمه ، المعامل 4 ، المدة الزمنية 15 دقيقة ؛
- حوار مع لجنة التحكيم حول موضوع يتعلق بالمهنة المزاولة ، المعامل 2 ، المدة الزمنية 10 دقائق.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة الثالثة

تمنح عن كل اختبار درجة عددية تتراوح ما بين 0 و 20 وتعتبر اقصائية كل درجة تقل عن 5 على 20.

المادة الرابعة

يعين المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية لجنة الامتحان التي تتألف من :

- المدير العام أو من ينوب عنه رئيسا ؛
- رئيس قسم الأخبار الاذاعية ؛
- رئيس قسم الأخبار التلفزية ؛
- ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم من بين المحررين الرؤساء المساعدين ؛
- وإن اقتضى الحال عضوين يتم اختيارهما باعتبارهما من ذوي الاختصاص في الميدان.

المادة الخامسة

تتألف لجنة الحراسة من ثلاثة أعضاء من بينهم رئيس يعينهم المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية.

المادة السادسة

لا يعتبر ناجحا إلا المترشحين الحاصلين في مواد الامتحان على معدل يساوي 10 على 20 على الأقل.

يتم الاعلان عن النجاح نهائيا بعد مداولة اللجنة ، بمقرر للمدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية وذلك في حدود المناصب التي يجب شغرها.

المادة السابعة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبدأ العمل به ابتداء من تاريخ نشره.

وحرر بالرباط في 4 جمادى الاولى 1414 (20 أكتوبر 1993).

الامضاء : ادريس البصري.

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2147.93 صادر في 4 جمادى الاولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الأهلية المهنية لولوج درجة العازفين الممتازين.

وزير الداخلية والاعلام ،

بناء على المرسوم رقم 2.92.973 الصادر في 13 من رجب 1413 (7 يناير 1993) بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي الاذاعة والتلفزة المغربية وخاصة منه المادة 14 (الفقرة 1) ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبعد موافقة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الادارية ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفتح امتحان التأهيل المهني لولوج درجة العازفين الممتازين ، بقرار لوزير الداخلية والاعلام ، في وجه الموسيقيين من الدرجة الأولى المتوفرين على أربع سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

المادة الثانية

يشتمل الامتحان على الاختبارات التالية ويمكن معالجتها إما باللغة العربية أو الفرنسية أو الاسبانية حسب اختيار المترشح :

أ) الاختبارات الكتابية :

1 ـ تحليل معزوفة موسيقية ، المعامل 1 ، المدة الزمنية ساعتان ؛

2 ـ سؤال حول ميدان الموسيقى ، المقامات العربية ، المعامل 2 ، المدة الزمنية ساعتان.

ب) الاختبارات الشفوية والتطبيقية :

- انجاز جزء من معزوفة موسيقية يتم اختيارها بالقرعة من بين لائحة تضم 3 معزوفات تقررها الادارة. تقدم المعزوفة المراد إنجازها للمترشح نصف ساعة قبل الاستماع إليها ، المعامل 4 ، المدة الزمنية 15 دقيقة ؛
- حوار مع لجنة التحكيم حول موضوع يتعلق بالمهنة المزاولة ، المعامل 2 ، المدة الزمنية 10 دقائق.

المادة الثالثة

تمنح عن كل اختبار درجة عددية تتراوح ما بين 0 و 20 وتعتبر اقصائية كل درجة تقل عن 5 على 20.

المادة الرابعة

يعين المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية لجنة الامتحان التي تتألف من :

- المدير العام أو من ينوب عنه رئيسا ؛
- رئيس الجوق الوطني ؛
- ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم من بين العازفين الممتازين ؛
- وإن اقتضى الحال عضوين يتم اختيارهما باعتبارهما من ذوي الاختصاص في الميدان.

المادة الخامسة

تتألف لجنة الحراسة من ثلاثة أعضاء من بينهم رئيس يعينهم المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية.

المادة السادسة

لا يعتبر ناجحا إلا المترشحين الحاصلين في مواد الامتحان على معدل يساوي 10 على 20 على الأقل.

يتم الاعلان عن النجاح نهائيا بعد مداولة اللجنة ، بمقرر للمدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية وذلك في حدود المناصب التي يجب شغرها.

المادة السابعة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبدأ العمل به ابتداء من تاريخ نشره.

وحرر بالرباط في 4 جمادى الاولى 1414 (20 أكتوبر 1993).

الامضاء : ادريس البصري.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2148.93 صادر في 4 جمادى الاولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الأهلية المهنية لولوج درجة العازفين المنفردين من الدرجة الثانية.

وزير الداخلية والاعلام ،

بناء على المرسوم رقم 2.92.973 الصادر في 13 من رجب 1413 (7 يناير 1993) بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي الاذاعة والتلفزة المغربية وخاصة منه المادة 16 ، الفقرة 2 ، المقطع (أ) ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبعد موافقة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الادارية ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفتح امتحان التأهيل المهني لولوج درجة العازفين المنفردين من الدرجة الثانية ، بقرار لوزير الداخلية والاعلام ، في وجه العازفين الممتازين المتوفرين على أربع سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة وذلك في حدود عدد المناصب المقيدة في الميزانية المنصوص عليها في المادة 16 من المرسوم رقم 2.92.973 الصادر في 13 من رجب 1413 (7 يناير 1993) المشار إليه أعلاه.

المادة الثانية

يشتمل الامتحان على الاختبارات التالية ويمكن معالجتها إما باللغة العربية أو الفرنسية أو الاسبانية حسب اختيار المترشح :

أ) الاختبارات الكتابية :

1 ـ إنشاء حول موضوع عام ، المعامل 1 ، المدة الزمنية ساعتان ؛

2 ـ سؤال حول ميدان الموسيقى ، المعامل 2 ، المدة الزمنية ساعتان.

ب) الاختبارات الشفوية والتطبيقية :

- إنجاز جزء من معزوفة موسيقية يتم اختيارها بالقرعة من بين لائحة تضم 3 معزوفات تقررها الادارة من بين الاعمال الفنية التي أنجزها الجوق الوطني للاذاعة والتلفزة المغربية. تقدم المعزوفة المراد إنجازها للمترشح نصف ساعة قبل الاستماع إليها، المعامل 4 ، المدة الزمنية 15 دقيقة ؛
- حوار مع لجنة التحكيم حول موضوع يتعلق بالمهنة المزاولة ، المعامل 2 ، المدة الزمنية 10 دقائق.

المادة الثالثة

تمنح عن كل اختبار درجة عددية تتراوح ما بين 0 و 20 وتعتبر اقصائية كل درجة تقل عن 5 على 20.

المادة الرابعة

يعين المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية لجنة الامتحان التي تتألف من :

- المدير العام أو من ينوب عنه رئيسا ؛
- رئيس الجوق الوطني ؛
- ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم من بين العازفين الممتازين ؛
- وإن اقتضى الحال عضوين يتم اختيارهما باعتبارهما من ذوي الاختصاص في الميدان.

المادة الخامسة

لا يعتبر ناجحا إلا المترشحين الحاصلين في مواد الامتحان على معدل يساوي 10 على 20 على الأقل.

يتم الاعلان عن النجاح نهائيا بعد مداولة اللجنة ، بمقرر للمدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية وذلك في حدود المناصب التي يجب شغرها.

المادة السادسة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبدأ العمل به ابتداء من تاريخ نشره.

وحرر بالرباط في 4 جمادى الاولى 1414 (20 أكتوبر 1993).

الامضاء : ادريس البصري.

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2149.93 صادر في 4 جمادى الاولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الأهلية المهنية لولوج درجة مقدمي البرامج الممتازين.

وزير الداخلية والاعلام ،

بناء على المرسوم رقم 2.92.973 الصادر في 13 من رجب 1413 (7 يناير 1993) بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي الاذاعة والتلفزة المغربية وخاصة منه المادة 23 المقطع (أ) ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبعد موافقة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الادارية ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفتح امتحان التأهيل المهني لولوج درجة مقدمي البرامج الممتازين ، بقرار لوزير الداخلية والاعلام ، في وجه مقدمي البرامج من الدرجة الأولى المتوفرين على أربع سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

المادة الثانية

يشتمل الامتحان على الاختبارات التالية ويمكن معالجتها إما باللغة العربية أو الفرنسية أو الاسبانية حسب اختيار المترشح :

أ) الاختبارات الكتابية :

1 ـ إنشاء حول موضوع عام ، المعامل 1 ، المدة الزمنية ساعتان ؛

2 ـ سؤال حول ميدان التقديم ، المعامل 2 ، المدة الزمنية ساعتان.

ب) الاختبارات الشفوية والتطبيقية :

- تقديم 3 ابداعات شعرية ، فنية وصحفية يتم اختيارها بالقرعة من بين لائحة تضم 3 نصوص تقررها الادارة تقدم النصوص المراد تقديمها للمترشح نصف ساعة قبل الاستماع إليه ، المعامل 4 ، المدة الزمنية 15 دقيقة ؛
- وصف وتقديم حدث مقترح من طرف لجنة التحكيم مع التعليق الشخصي للمترشح ، المعامل 3 ، المدة الزمنية 15 دقيقة ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

– حوار مع لجنة التحكيم حول موضوع يتعلق بالمهنة المزاولة ، المعامل 2 ، المدة الزمنية 10 دقائق.

المادة الثالثة

تمنح عن كل اختبار درجة عددية تتراوح ما بين 0 و 20 وتعتبر اقصائية كل درجة تقل عن 5 على 20.

المادة الرابعة

يعين المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية لجنة الامتحان التي تتألف من :

– المدير العام أو من ينوب عنه رئيسا ؛
– رئيس قسم البرامج الاذاعية ؛
– رئيس قسم البرامج التلفزية ؛
– ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم من بين مقدمي البرامج الممتازين ؛
– وإن اقتضى الحال عضوين يتم اختيارهما باعتبارهما من ذوي الاختصاص في الميدان.

المادة الخامسة

تتألف لجنة الحراسة من ثلاثة أعضاء من بينهم رئيس يعينهم المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية.

المادة السادسة

لا يعتبر ناجحا إلا المترشحين الحاصلين في مواد الامتحان على معدل يساوي 10 على 20 على الأقل.

يتم الاعلان عن النجاح نهائيا بعد مداولة اللجنة ، بمقرر للمدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية وذلك في حدود المناصب التي يجب شغرها.

المادة السابعة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبدأ العمل به ابتداء من تاريخ نشره.

وحرر بالرباط في 4 جمادى الاولى 1414 (20 أكتوبر 1993).

الامضاء : ادريس البصري.

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2150.93 صادر في 4 جمادى الاولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الأهلية المهنية لولوج درجة المنشطين من الدرجة الثانية.

وزير الداخلية والاعلام ،

بناء على المرسوم رقم 2.92.973 الصادر في 13 من رجب 1413 (7 يناير 1993) بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي الاذاعة والتلفزة المغربية وخاصة منه المادة 25 ، الفقرة 3 المقطع (أ) ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبعد موافقة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الادارية ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفتح امتحان التأهيل المهني لولوج درجة المنشطين من الدرجة الثانية ، بقرار لوزير الداخلية والاعلام ، في وجه مقدمي البرامج الممتازين المتوفرين على أربع سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة ، وذلك في حدود عدد المناصب المقيدة في الميزانية المنصوص عليها في المادة 25 من المرسوم رقم 2.92.973 الصادر في 13 من رجب 1413 (7 يناير 1993) المشار إليه أعلاه.

المادة الثانية

يشتمل الامتحان على الاختبارات التالية ، ويمكن معالجتها إما باللغة العربية أو الفرنسية أو الاسبانية حسب اختيار المترشح :

أ) الاختبارات الكتابية :

1 ـ إنشاء حول موضوع عام ، المعامل 1 ، المدة الزمنية ساعتان ؛
2 ـ سؤال حول ميدان التنشيط ، المعامل 2 ، المدة الزمنية ساعتان.

ب) الاختبارات الشفوية والتطبيقية :

– تنشيط طاولة مستديرة حول محور يختار من طرف اللجنة ، المعامل 4 ، المدة الزمنية 15 دقيقة ؛
– تقديم عمل شاعري ، فني أو صحفي يتم اختياره بالقرعة من بين لائحة تضم 3 نصوص تقررها الادارة ، يقدم المحور والعمل المراد إنجازه للمترشح نصف ساعة قبل الاستماع إليه ، المعامل 3 ، المدة الزمنية 15 دقيقة ؛
– حوار مع لجنة التحكيم حول موضوع يتعلق بالمهنة المزاولة ، المعامل 2 ، المدة الزمنية 10 دقائق.

المادة الثالثة

تمنح عن كل اختبار درجة عددية تتراوح ما بين 0 و 20 وتعتبر اقصائية كل درجة تقل عن 5 على 20.

المادة الرابعة

يعين المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية لجنة الامتحان التي تتألف من :

– المدير العام أو من ينوب عنه رئيسا ؛
– رئيس قسم البرامج الاذاعية ؛
– رئيس قسم البرامج التلفزية ؛
– ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم من بين المنشطين من الدرجة الثانية ؛
– وإن اقتضى الحال عضوين يتم اختيارهما باعتبارهما من ذوي الاختصاص في الميدان.

المادة الخامسة

تتألف لجنة الحراسة من ثلاثة أعضاء من بينهم رئيس يعينهم المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية.

المادة السادسة

لا يعتبر ناجحا إلا المترشحين الحاصلين في مواد الامتحان على معدل يساوي 10 على 20 على الأقل.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

يتم الاعلان عن النجاح نهائيا بعد مداولة اللجنة ، بمقرر للمدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية وذلك في حدود المناصب التي يجب شغرها.

المادة السابعة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبدأ العمل به ابتداء من تاريخ نشره.

وحرر بالرباط في 4 جمادى الاولى 1414 (20 أكتوبر 1993).

الامضاء : ادريس البصري.

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2151.93 صادر في 4 جمادى الاولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الأهلية المهنية لولوج درجة الممثلين الهزليين الممتازين.

وزير الداخلية والاعلام ،

بناء على المرسوم رقم 2.92.973 الصادر في 13 من رجب 1413 (7 يناير 1993) بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي الاذاعة والتلفزة المغربية وخاصة منه المادة 32 (الفقرة 1) ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبعد موافقة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الادارية ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفتح امتحان التأهيل المهني لولوج درجة الممثلين الهزليين الممتازين ، بقرار لوزير الداخلية والاعلام ، في وجه الممثلين الهزليين من الدرجة الأولى المتوفرين على أربع سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

المادة الثانية

يشتمل الامتحان على الاختبارات التالية ويمكن معالجتها إما باللغة العربية أو الفرنسية أو الاسبانية حسب اختيار المترشح :

أ) الاختبارات الكتابية :

1 ـ إنشاء حول موضوع عام ، المعامل 1 ، المدة الزمنية ساعتان ؛

2 ـ سؤال حول ميدان المسرح ، السينما أو التلفزة ، المعامل 2 ، المدة الزمنية ساعتان.

ب) الاختبارات الشفوية والتطبيقية :

- تقديم 3 مشاهد شاعرية ، درامية ، هزلية يتم اختيارها بالقرعة من بين لائحة تضم 3 نصوص تقررها الادارة. تقدم المشاهد المراد إنجازها للمترشح نصف ساعة قبل الاستماع إليها، المعامل 4 ، المدة الزمنية 15 دقيقة ؛
- حوار مع لجنة التحكيم حول موضوع يتعلق بالمهنة المزاولة ، المعامل 2 ، المدة الزمنية 10 دقائق.

المادة الثالثة

تمنح عن كل اختبار درجة عددية تتراوح ما بين 0 و 20 وتعتبر اقصائية كل درجة تقل عن 5 على 20.

المادة الرابعة

يعين المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية لجنة الامتحان التي تتألف من :

- المدير العام أو من ينوب عنه رئيسا ؛
- رئيس الفرقة المسرحية ؛
- ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم من بين الممثلين الهزليين الممتازين ؛
- وإن اقتضى الحال عضوين يتم اختيارهما باعتبارهما من ذوي الاختصاص في الميدان.

المادة الخامسة

تتألف لجنة الحراسة من ثلاثة أعضاء من بينهم رئيس يعينهم المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية.

المادة السادسة

لا يعتبر ناجحا إلا المترشحين الحاصلين في مواد الامتحان على معدل يساوي 10 على 20 على الأقل.

يتم الاعلان عن النجاح نهائيا بعد مداولة اللجنة ، بمقرر للمدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية وذلك في حدود المناصب التي يجب شغرها.

المادة السابعة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبدأ العمل به ابتداء من تاريخ نشره.

وحرر بالرباط في 4 جمادى الاولى 1414 (20 أكتوبر 1993).

الامضاء : ادريس البصري.

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2152.93 صادر في 4 جمادى الاولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الأهلية المهنية لولوج درجة الممثلين من الدرجة الثانية.

وزير الداخلية والاعلام ،

بناء على المرسوم رقم 2.92.973 الصادر في 13 من رجب 1413 (7 يناير 1993) بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي الاذاعة والتلفزة المغربية وخاصة منه المادة 34 ، الفقرة 3 ، المقطع (أ) ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبعد موافقة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الادارية ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفتح امتحان التأهيل المهني لولوج درجة الممثلين من الدرجة الثانية ، بقرار لوزير الداخلية والاعلام ، في وجه الممثلين الهزليين الممتازين المتوفرين على أربع سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة ، وذلك في حدود عدد المناصب المقيدة في الميزانية المنصوص عليها في المادة 34 من المرسوم رقم 2.92.973 الصادر في 13 من رجب 1413 (7 يناير 1993) المشار إليه أعلاه.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة الثانية

يشتمل الامتحان على الاختبارات التالية ويمكن معالجتها إما باللغة العربية أو الفرنسية أو الاسبانية حسب اختيار المترشح :

أ) الاختبارات الكتابية :

1 ـ إنشاء حول موضوع عام ، المعامل 1 ، المدة الزمنية ساعتان ؛

2 ـ سؤال حول ميدان الفن السابع ، المعامل 2 ، المدة الزمنية ساعتان.

ب) الاختبارات الشفوية والتطبيقية :

- تقديم انفرادي لمشهد مسرحي يتم اختياره من بين لائحة تضم 3 نصوص مسرحية تقررها الادارة ، يقدم المشهد المسرحي المراد إنجازه للمترشح نصف ساعة قبل الاستماع اليه ، المعامل 4 ، المدة الزمنية 15 دقيقة ؛
- حوار مع اللجنة حول موضوع يتعلق بالمهنة المزاولة ، المعامل 2 ، المدة الزمنية 10 دقائق.

المادة الثالثة

تمنح عن كل اختبار درجة عددية تتراوح ما بين 0 و 20 وتعتبر اقصائية كل درجة تقل عن 5 على 20.

المادة الرابعة

يعين المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية لجنة الامتحان التي تتألف من :

- المدير العام أو من ينوب عنه رئيسا ؛
- رئيس الفرقة المسرحية ؛
- ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم من بين الممثلين من الدرجة الثانية ؛
- وإن اقتضى الحال عضوين يتم اختيارهما باعتبارهما من ذوي الاختصاص في الميدان.

المادة الخامسة

تتألف لجنة الحراسة من ثلاثة أعضاء من بينهم رئيس يعينهم المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية.

المادة السادسة

لا يعتبر ناجحا إلا المترشحين الحاصلين في مواد الامتحان على معدل يساوي 10 على 20 على الأقل.

يتم الاعلان عن النجاح نهائيا بعد مداولة اللجنة ، بمقرر للمدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية وذلك في حدود المناصب التي يجب شغرها.

المادة السابعة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبدأ العمل به ابتداء من تاريخ نشره.

وحرر بالرباط في 4 جمادى الاولى 1414 (20 أكتوبر 1993).

الامضاء : ادريس البصري.

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2153.93 صادر في 4 جمادى الاولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الأهلية المهنية لولوج درجة المساعدين الممتازين للانتاج.

وزير الداخلية والاعلام ،

بناء على المرسوم رقم 2.92.973 الصادر في 13 من رجب 1413 (7 يناير 1993) بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي الاذاعة والتلفزة المغربية وخاصة منه المادة 41 (الفقرة 1) ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبعد موافقة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الادارية ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفتح امتحان التأهيل المهني لولوج درجة المساعدين الممتازين للانتاج ، بقرار لوزير الداخلية والاعلام ، في وجه المساعدين الأولين للانتاج المتوفرين على أربع سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

المادة الثانية

يشتمل الامتحان على الاختبارات التالية ويمكن معالجتها إما باللغة العربية أو الفرنسية أو الاسبانية حسب اختيار المترشح :

أ) الاختبارات الكتابية :

1 ـ إنشاء حول موضوع عام ، المعامل 1 ، المدة الزمنية ساعتان ؛

2 ـ أسئلة حسب اختيار المترشح تتعلق بميدان انتاج برنامج اذاعي أو تلفزي ، المعامل 2 ، المدة الزمنية ساعتان.

ب) الاختبارات الشفوية والتطبيقية :

- إنجاز برنامج يحدد عن طريق القرعة من بين لائحة تضم 3 موضوعات تقررها الادارة ، يقدم موضوع البرنامج المراد إنجازه للمترشح نصف ساعة قبل الاستماع إليه ، المعامل 4 ، المدة الزمنية 15 دقيقة ؛
- حوار مع لجنة التحكيم حول موضوع يتعلق بالمهنة المزاولة ، المعامل 2 ، المدة الزمنية 10 دقائق.

المادة الثالثة

تمنح عن كل اختبار درجة عددية تتراوح ما بين 0 و 20 وتعتبر اقصائية كل درجة تقل عن 5 على 20.

المادة الرابعة

يعين المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية لجنة الامتحان التي تتألف من :

- المدير العام أو من ينوب عنه رئيسا ؛
- رئيس قسم الانتاج الاذاعي ؛
- رئيس قسم الانتاج التلفزي ؛
- ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم من بين المساعدين الممتازين للانتاج ؛
- وإن اقتضى الحال عضوين يتم اختيارهما باعتبارهما من ذوي الاختصاص في الميدان.

المادة الخامسة

تتألف لجنة الحراسة من ثلاثة أعضاء من بينهم رئيس يعينهم المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية.

المادة السادسة

لا يعتبر ناجحا إلا المترشحين الحاصلين في مواد الامتحان على معدل يساوي 10 على 20 على الأقل.

يتم الاعلان عن النجاح نهائيا بعد مداولة اللجنة ، بمقرر للمدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية وذلك في حدود المناصب التي يجب شغرها.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة السابعة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبدأ العمل به ابتداء من تاريخ نشره.

وحرر بالرباط في 4 جمادى الاولى 1414 (20 أكتوبر 1993).

الامضاء : ادريس البصري.

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2154.93 صادر في 4 جمادى الاولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الأهلية المهنية لولوج درجة المنتجين المساعدين.

وزير الداخلية والاعلام ،

بناء على المرسوم رقم 2.92.973 الصادر في 13 من رجب 1413 (7 يناير 1993) بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي الاذاعة والتلفزة المغربية وخاصة منه المادة 43 ، الفقرة 2 ، المقطع (أ) ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبعد موافقة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الادارية ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفتح امتحان التأهيل المهني لولوج درجة المنتجين المساعدين ، بقرار لوزير الداخلية والاعلام ، في وجه المساعدين الممتازين للانتاج المتوفرين على أربع سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة ، وذلك في حدود عدد المناصب المقيدة في الميزانية المنصوص عليها في المادة 43 من المرسوم رقم 2.92.973 الصادر في 13 من رجب 1413 (7 يناير 1993) المشار إليه أعلاه.

المادة الثانية

يشتمل الامتحان على الاختبارات التالية ويمكن معالجتها إما باللغة العربية أو الفرنسية أو الاسبانية حسب اختيار المترشح :

أ) الاختبارات الكتابية :

1 ـ إنشاء حول موضوع عام ، المعامل 1 ، المدة الزمنية ساعتان ؛

2 ـ أسئلة حسب اختيار المترشح تتعلق بميدان انتاج برنامج وثائقي اذاعي أو تلفزي ، المعامل 2 ، المدة الزمنية ساعتان.

ب) الاختبارات الشفوية والتطبيقية :

- إنجاز برنامج وثائقي اذاعي أو تلفزي يحدد عن طريق القرعة من بين لائحة تضم 3 موضوعات تقررها الادارة ، يقدم موضوع البرنامج الوثائقي المراد إنجازه للمترشح نصف ساعة قبل الاستماع اليه ، المعامل 4 ، المدة الزمنية 15 دقيقة ؛
- حوار مع لجنة التحكيم حول موضوع يتعلق بالمهنة المزاولة ، المعامل 2 ، المدة الزمنية 10 دقائق.

المادة الثالثة

تمنح عن كل اختبار درجة عددية تتراوح ما بين 0 و 20 وتعتبر اقصائية كل درجة تقل عن 5 على 20.

المادة الرابعة

يعين المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية لجنة الامتحان التي تتألف من :

- المدير العام أو من ينوب عنه رئيسا ؛
- رئيس قسم الانتاج الاذاعي ؛
- رئيس قسم الانتاج التلفزي ؛
- ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم من بين المنتجين المساعدين ؛
- وإن اقتضى الحال عضوين يتم اختيارهما باعتبارهما من ذوي الاختصاص في الميدان.

المادة الخامسة

تتألف لجنة الحراسة من ثلاثة أعضاء من بينهم رئيس يعينهم المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية.

المادة السادسة

لا يعتبر ناجحا إلا المترشحين الحاصلين في مواد الامتحان على معدل يساوي 10 على 20 على الأقل.

يتم الاعلان عن النجاح نهائيا بعد مداولة اللجنة ، بمقرر للمدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية وذلك في حدود المناصب التي يجب شغرها.

المادة السابعة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبدأ العمل به ابتداء من تاريخ نشره.

وحرر بالرباط في 4 جمادى الاولى 1414 (20 أكتوبر 1993).

الامضاء : ادريس البصري.

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2155.93 صادر في 4 جمادى الأولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الأهلية المهنية لولوج درجة الفنيين المساعدين الممتازين.

وزير الداخلية والاعلام ،

بناء على المرسوم رقم 2.92.973 الصادر في 13 من رجب 1413 (7 يناير 1993) بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي الاذاعة والتلفزة المغربية وخاصة منه المادة 49 ، المقطع (أ) ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبعد موافقة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الادارية ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفتح امتحان التأهيل المهني لولوج درجة الفنيين المساعدين الممتازين ، بقرار لوزير الداخلية والاعلام ، في وجه الفنيين المساعدين المتوفرين على أربع سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة الثانية

يشتمل الامتحان على الاختبارات التالية ويمكن معالجتها إما باللغة العربية أو الفرنسية أو الاسبانية حسب اختيار المترشح :

أ) الاختبارات الكتابية :

1 ـ إنشاء حول موضوع عام ، المعامل 1 ، المدة الزمنية ساعتان ؛

2 ـ أسئلة حسب اختيار المترشح وحسب التخصص ، تتعلق بالميدان المهني ، المعامل 2 ، المدة الزمنية ساعتان.

ب) الاختبارات الشفوية والتطبيقية :

- اختبار وتقديم العناصر الضرورية لانجاز عمل مهني حسب تخصص المترشح ، يتم اختياره بالقرعة من بين لائحة تضم 3 موضوعات حسب التخصص تقررها الادارة ، يقدم العمل المراد إنجازه للمترشح نصف ساعة قبل الاستماع إليه ، المعامل 4 ، المدة الزمنية 15 دقيقة ؛
- حوار مع لجنة التحكيم حول موضوع يتعلق بالمهنة المزاولة ، المعامل 2 ، المدة الزمنية 10 دقائق.

المادة الثالثة

تمنح عن كل اختبار درجة عددية تتراوح ما بين 0 و 20 وتعتبر اقصائية كل درجة تقل عن 5 على 20.

المادة الرابعة

يعين المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية لجنة الامتحان التي تتألف من :

- المدير العام أو من ينوب عنه رئيسا ؛
- رئيس قسم وسائل الانتاج الاذاعية ؛
- رئيس قسم وسائل الانتاج التلفزية ؛
- ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم من بين المساعدين الفنيين الممتازين ؛
- وإن اقتضى الحال عضوين يتم اختيارهما باعتبارهما من ذوي الاختصاص في الميدان.

المادة الخامسة

تتألف لجنة الحراسة من ثلاثة أعضاء من بينهم رئيس يعينهم المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية.

المادة السادسة

لا يعتبر ناجحا إلا المترشحين الحاصلين في مواد الامتحان على معدل يساوي 10 على 20 على الأقل.

يتم الاعلان عن النجاح نهائيا بعد مداولة اللجنة ، بمقرر للمدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية وذلك في حدود المناصب التي يجب شغرها.

المادة السابعة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبدأ العمل به ابتداء من تاريخ نشره.

وحرر بالرباط في 4 جمادى الأولى 1414 (20 أكتوبر 1993).

الامضاء : ادريس البصري.

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2156.93 صادر في 4 جمادى الاولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الأهلية المهنية لولوج درجة الفنيين.

وزير الداخلية والاعلام ،

بناء على المرسوم رقم 2.92.973 الصادر في 13 من رجب 1413 (7 يناير 1993) بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي الاذاعة والتلفزة المغربية وخاصة منه المادة 51 (الفقرة 2) ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبعد موافقة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الادارية ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفتح امتحان التأهيل المهني لولوج درجة الفنيين ، بقرار لوزير الداخلية والاعلام ، في وجه الفنيين المساعدين الممتازين المتوفرين على أربع سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

المادة الثانية

يشتمل الامتحان على الاختبارات التالية ويمكن معالجتها إما باللغة العربية أو الفرنسية أو الاسبانية حسب اختيار المترشح :

أ) الاختبارات الكتابية :

1 ـ إنشاء حول موضوع عام ، المعامل 1 ، المدة الزمنية ساعتان ؛

2 ـ أسئلة اختيارية حسب التخصص تتعلق باحدى الشعب التالية :

– ذبذبة الصورة ، ذبذبة الصوت ، تقنيات الصورة ، الاضاءة ، الديكور ، تقنيات الارسال الاذاعي والتلفزي وعبر الاقمار الاصطناعية ، المعامل 2 ، المدة الزمنية ساعتان.

ب) الاختبارات الشفوية والتطبيقية :

- إنجاز عمل مهني يتم اختياره عن طريق القرعة من بين لائحة تضم 3 موضوعات حسب التخصص ، تقررها الادارة ، يقدم العمل المراد انجازه للمترشح نصف ساعة قبل الاستماع اليه ، المعامل 4 ، المدة الزمنية 15 دقيقة ؛
- حوار مع لجنة التحكيم حول موضوع يتعلق بالمهنة المزاولة ، المعامل 2 ، المدة الزمنية 10 دقائق.

المادة الثالثة

تمنح عن كل اختبار درجة عددية تتراوح ما بين 0 و 20 وتعتبر اقصائية كل درجة تقل عن 5 على 20.

المادة الرابعة

يعين المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية لجنة الامتحان التي تتألف من :

- المدير العام أو من ينوب عنه رئيسا ؛
- رئيس قسم وسائل الانتاج الاذاعي ؛
- رئيس قسم وسائل الانتاج التلفزي ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

– ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم من بين الفنيين ؛
– وإن اقتضى الحال عضوين يتم اختيارهما باعتبارهما من ذوي الاختصاص في الميدان.

المادة الخامسة

تتألف لجنة الحراسة من ثلاثة أعضاء من بينهم رئيس يعينهم المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية.

المادة السادسة

لا يعتبر ناجحا إلا المترشحين الحاصلين في مواد الامتحان على معدل يساوي 10 على 20 على الأقل.

يتم الاعلان عن النجاح نهائيا بعد مداولة اللجنة ، بمقرر للمدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية وذلك في حدود المناصب التي يجب شغرها.

المادة السابعة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبدأ العمل به ابتداء من تاريخ نشره.

وحرر بالرباط في 4 جمادى الأولى 1414 (20 أكتوبر 1993).

الامضاء : ادريس البصري.

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2157.93 صادر في 4 جمادى الأولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الأهلية المهنية لولوج درجة الفنيين الممتازين.

وزير الداخلية والاعلام ،

بناء على المرسوم رقم 2.92.973 الصادر في 13 من رجب 1413 (7 يناير 1993) بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي الاذاعة والتلفزة المغربية وخاصة منه المادة 53 ، المقطع (أ) ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبعد موافقة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الادارية ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفتح امتحان التأهيل المهني لولوج درجة الفنيين الممتازين ، بقرار لوزير الداخلية والاعلام ، في وجه الفنيين المختصين المتوفرين على أربع سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

المادة الثانية

يشتمل الامتحان على الاختبارات التالية ويمكن معالجتها إما باللغة العربية أو الفرنسية أو الاسبانية حسب اختيار المترشح :

أ) الاختبارات الكتابية :

1 ـ إنشاء حول موضوع عام ، المعامل 1 ، المدة الزمنية ساعتان ؛

2 ـ أسئلة اختيارية حسب التخصص تتعلق باحدى الشعب التالية :

– تردد الفيديو ، التردد الصوتي ، تقنية الصورة ، الانارة ، الديكور وتقنيات الارسال الاذاعي والتلفزي وعبر القمر الاصطناعي ، المعامل 2 ، المدة الزمنية ساعتان؛

3 ـ حوار مع لجنة التحكيم حول موضوع يتعلق بالمهنة المزاولة ، المعامل 2 ، المدة الزمنية 10 دقائق .

المادة الثالثة

تمنح عن كل اختبار درجة عددية تتراوح ما بين 0 و 20 وتعتبر اقصائية كل درجة تقل عن 5 على 20.

المادة الرابعة

يعين المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية لجنة الامتحان التي تتألف من :

– المدير العام أو من ينوب عنه رئيسا ؛
– رئيس قسم وسائل الانتاج الاذاعي ؛
– رئيس قسم الانتاج التلفزي ؛
– ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم من بين الفنيين الممتازين ؛
– وإن اقتضى الحال عضوين يتم اختيارهما باعتبارهما من ذوي الاختصاص في الميدان.

المادة الخامسة

تتألف لجنة الحراسة من ثلاثة أعضاء من بينهم رئيس يعينهم المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية.

المادة السادسة

لا يعتبر ناجحا إلا المترشحين الحاصلين في مواد الامتحان على معدل يساوي 10 على 20 على الأقل.

يتم الاعلان عن النجاح نهائيا بعد مداولة اللجنة ، بمقرر للمدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية وذلك في حدود المناصب التي يجب شغرها.

المادة السابعة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبدأ العمل به ابتداء من تاريخ نشره.

وحرر بالرباط في 4 جمادى الأولى 1414 (20 أكتوبر 1993).

الامضاء : ادريس البصري.

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2158.93 صادر في 4 جمادى الأولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الأهلية المهنية لولوج درجة الفنيين الرؤساء المساعدين.

وزير الداخلية والاعلام ،

بناء على المرسوم رقم 2.92.973 الصادر في 13 من رجب 1413 (7 يناير 1993) بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي الاذاعة والتلفزة المغربية وخاصة منه المادة 55 ، الفقرة 2 ، المقطع (أ) ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبعد موافقة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الادارية ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفتح امتحان التأهيل المهني لولوج درجة الفنيين الرؤساء المساعدين ، بقرار لوزير الداخلية والاعلام ، في وجه الفنيين الممتازين المتوفرين على أربع

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة وذلك في حدود عدد المناصب المقيدة في الميزانية المنصوص عليها في المادة 55 من المرسوم رقم 2.92.973 الصادر في 13 من رجب 1413 (7 يناير 1993) المشار إليه أعلاه.

المادة الثانية

يشتمل الامتحان على الاختبارات التالية ويمكن معالجتها إما باللغة العربية أو الفرنسية أو الاسبانية حسب اختيار المترشح :

أ) الاختبارات الكتابية :

1 ـ إنشاء حول موضوع عام، المعامل 1 ، المدة الزمنية ساعتان ؛

2 ـ أسئلة اختيارية تتعلق باحدى الشعب التالية : هندسة الصورة ، هندسة الصوت ، ادارة الاضاءة ، هندسة الديكور ، المعامل 2 ، المدة الزمنية ساعتان.

ب) الاختبارات الشفوية والتطبيقية :

- إنجاز عمل مهني يتم اختياره عن طريق القرعة من بين لائحة تضم 3 موضوعات تقررها الادارة ، العمل المراد إنجازه يقدم للمترشح ساعة قبل الاستماع إليه ، المعامل 4 ، المدة الزمنية 15 دقيقة ؛
- حوار مع لجنة التحكيم حول موضوع يتعلق بالمهنة المزاولة ، المعامل 2 ، المدة الزمنية 10 دقائق.

المادة الثالثة

تمنح عن كل اختبار درجة عددية تتراوح ما بين 0 و 20 وتعتبر اقصائية كل درجة تقل عن 5 على 20.

المادة الرابعة

يعين المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية لجنة الامتحان التي تتألف من :

- المدير العام أو من ينوب عنه رئيسا ؛
- رئيس قسم وسائل الانتاج الاذاعي ؛
- رئيس قسم الانتاج التلفزي ؛
- ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم من بين الفنيين الرؤساء المساعدين ؛
- وإن اقتضى الحال عضوين يتم اختيارهما باعتبارهما من ذوي الاختصاص في الميدان.

المادة الخامسة

تتألف لجنة الحراسة من ثلاثة أعضاء من بينهم رئيس يعينهم المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية.

المادة السادسة

لا يعتبر ناجحا إلا المترشحين الحاصلين في مواد الامتحان على معدل يساوي 10 على 20 على الأقل.

يتم الاعلان عن النجاح نهائيا بعد مداولة اللجنة ، بمقرر للمدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية وذلك في حدود المناصب التي يجب شغرها.

المادة السابعة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبدأ العمل به ابتداء من تاريخ نشره.

وحرر بالرباط في 4 جمادى الأولى 1414 (20 أكتوبر 1993).

الامضاء : ادريس البصري.

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2159.93 صادر في 4 جمادى الأولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الأهلية المهنية لولوج درجة المساعدين الأولين للانتاج.

وزير الداخلية والاعلام ،

بناء على المرسوم رقم 2.92.973 الصادر في 13 من رجب 1413 (7 يناير 1993) بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي الاذاعة والتلفزة المغربية وخاصة منه المادة 75 ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبعد موافقة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الادارية ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفتح امتحان التأهيل المهني لولوج درجة المساعدين الأولين للانتاج ، بقرار لوزير الداخلية والاعلام ، في وجه موظفي الاذاعة والتلفزة المغربية المنتمين لدرجة مرتبة في سلم الاجور رقم 7.

ويجب على المترشحين أن يتوفروا على 15 سنة من الخدمة في الادارة من بينها 5 سنوات على الأقل في سلم الاجور رقم 7 في الميدانين الفني أو الفني التقني.

المادة الثانية

يشتمل الامتحان على الاختبارات التالية ويمكن معالجتها إما باللغة العربية أو الفرنسية أو الاسبانية حسب اختيار المترشح :

أ) الاختبارات الكتابية :

1 ـ إنشاء حول موضوع عام ، المعامل 1 ، المدة الزمنية ساعتان ؛

2 ـ أسئلة حسب اختيار المترشح تتعلق بميدان البرمجة ، المحافظة أو الانتاج ، المعامل 2 ، المدة الزمنية ساعتان.

ب) الاختبارات الشفوية والتطبيقية :

- إنجاز منتوج محدد عن طريق القرعة من بين لائحة تضم 3 موضوعات تقررها الادارة ، يقدم المنتوج المراد إنجازه للمترشح نصف ساعة قبل الاستماع إليه ، المعامل 4 ، المدة الزمنية 15 دقيقة ؛
- حوار مع لجنة التحكيم حول موضوع يتعلق بالمهنة المزاولة ، المعامل 2 ، المدة الزمنية 10 دقائق.

المادة الثالثة

تمنح عن كل اختبار درجة عددية تتراوح ما بين 0 و 20 وتعتبر اقصائية كل درجة تقل عن 5 على 20.

المادة الرابعة

يعين المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية لجنة الامتحان التي تتألف من :

- المدير العام أو من ينوب عنه رئيسا ؛
- رئيس قسم الانتاج الاذاعي ؛
- رئيس قسم الانتاج التلفزي ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

- ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم من بين المنتجين الممتازين ؛
- وإن اقتضى الحال عضوين يتم اختيارهما باعتبارهما من ذوي الاختصاص في الميدان.

المادة الخامسة

تتألف لجنة الحراسة من ثلاثة أعضاء من بينهم رئيس يعينهم المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية.

المادة السادسة

لا يعتبر ناجحا إلا المترشحين الحاصلين في مواد الامتحان على معدل يساوي 10 على 20 على الأقل.

يتم الاعلان عن النجاح نهائيا بعد مداولة اللجنة ، بمقرر للمدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية وذلك في حدود المناصب التي يجب شغرها.

المادة السابعة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبدأ العمل به ابتداء من تاريخ نشره.

وحرر بالرباط في 4 جمادى الأولى 1414 (20 أكتوبر 1993).

الامضاء : ادريس البصري.

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2160.93 صادر في 4 جمادى الأولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الأهلية المهنية لولوج درجة الفنيين المختصين.

وزير الداخلية والاعلام ،

بناء على المرسوم رقم 2.92.973 الصادر في 13 من رجب 1413 (7 يناير 1993) بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي الاذاعة والتلفزة المغربية وخاصة منه المادة 75 ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبعد موافقة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الادارية ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفتح امتحان التأهيل المهني لولوج درجة الفنيين المختصين ، بقرار لوزير الداخلية والاعلام ، في وجه موظفي الاذاعة والتلفزة المغربية المنتمين لدرجة مرتبة في سلم الاجور رقم 7.

ويجب على المترشحين أن يتوفروا على 15 سنة من الخدمة في الادارة من بينها 5 سنوات على الأقل في سلم الاجور رقم 7 في الميدانين الفني أو الفني التقني.

المادة الثانية

يشتمل الامتحان على الاختبارات التالية ويمكن معالجتها إما باللغة العربية أو الفرنسية أو الاسبانية حسب اختيار المترشح :

أ) الاختبارات الكتابية :

1 ـ إنشاء حول موضوع عام ، المعامل 1 ، المدة الزمنية ساعتان ؛

2 ـ سؤال يتعلق بالميدان المهني ، المعامل 2 ، المدة الزمنية ساعتان.

ب) الاختبارات الشفوية والتطبيقية :

- إنجاز عمل مهني حسب التخصص يتم اختياره بالقرعة من بين لائحة تضم 3 موضوعات بالنسبة لكل تخصص تقررها الادارة ، يقدم العمل المراد إنجازه للمترشح نصف ساعة قبل الاستماع إليه ، المعامل 4 ، المدة الزمنية 15 دقيقة ؛
- حوار مع لجنة التحكيم حول موضوع يتعلق بالمهنة المزاولة ، المعامل 2 ، المدة الزمنية 10 دقائق.

المادة الثالثة

تمنح عن كل اختبار درجة عددية تتراوح ما بين 0 و 20 وتعتبر اقصائية كل درجة تقل عن 5 على 20.

المادة الرابعة

يعين المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية لجنة الامتحان التي تتألف من :

- المدير العام أو من ينوب عنه رئيسا ؛
- رئيس قسم وسائل الانتاج الاذاعي ؛
- رئيس قسم وسائل الانتاج التلفزي ؛
- ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم من بين الفنيين الممتازين ؛
- وإن اقتضى الحال عضوين يتم اختيارهما باعتبارهما من ذوي الاختصاص في الميدان.

المادة الخامسة

تتألف لجنة الحراسة من ثلاثة أعضاء من بينهم رئيس يعينهم المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية.

المادة السادسة

لا يعتبر ناجحا إلا المترشحين الحاصلين في مواد الامتحان على معدل يساوي 10 على 20 على الأقل.

يتم الاعلان عن النجاح نهائيا بعد مداولة اللجنة ، بمقرر للمدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية وذلك في حدود المناصب التي يجب شغرها.

المادة السابعة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبدأ العمل به ابتداء من تاريخ نشره.

وحرر بالرباط في 4 جمادى الأولى 1414 (20 أكتوبر 1993).

الامضاء : ادريس البصري.

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2161.93 صادر في 4 جمادى الأولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الأهلية المهنية لولوج درجة مقدمي البرامج من الدرجة الأولى.

وزير الداخلية والاعلام ،

بناء على المرسوم رقم 2.92.973 الصادر في 13 من رجب 1413 (7 يناير 1993) بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي الاذاعة والتلفزة المغربية وخاصة منه المادة 75 ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبعد موافقة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الادارية ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفتح امتحان التأهيل المهني لولوج درجة مقدمي البرامج من الدرجة الأولى ، بقرار لوزير الداخلية والاعلام ، في وجه موظفي الاذاعة والتلفزة المغربية المنتمين لدرجة مرتبة في سلم الاجور رقم 7.

ويجب على المترشحين أن يتوفروا على 5 سنة من الخدمة في الادارة من بينها 5 سنوات على الأقل في سلم الاجور رقم 7 في الميدانين الفني أو الفني التقني.

المادة الثانية

يشتمل الامتحان على الاختبارات التالية ويمكن معالجتها إما باللغة العربية أو الفرنسية أو الاسبانية حسب اختيار المترشح :

أ) الاختبارات الكتابية :

1 ـ إنشاء حول موضوع عام ، المعامل 1 ، المدة الزمنية ساعتان ؛

2 ـ سؤال حول ميدان تقديم البرامج أو الأخبار ، المعامل 2 ، المدة الزمنية ساعتان.

ب) الاختبارات الشفوية والتطبيقية :

– تقديم عمل شاعري ، فني أو صحفي يتم اختياره بالقرعة من بين لائحة تضم 3 نصوص تقررها الادارة ، يقدم العمل المراد إنجازه للمترشح نصف ساعة قبل الاستماع إليه ، المعامل 4 ، المدة الزمنية 15 دقيقة ؛

– حوار مع لجنة التحكيم حول موضوع يتعلق بالمهنة المزاولة ، المعامل 2 ، المدة الزمنية 10 دقائق.

المادة الثالثة

تمنح عن كل اختبار درجة عددية تتراوح ما بين 0 و 20 وتعتبر اقصائية كل درجة تقل عن 5 على 20.

المادة الرابعة

يعين المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية لجنة الامتحان التي تتألف من :

– المدير العام أو من ينوب عنه رئيسا ؛

– رئيس قسم البرامج الاذاعية ؛

– رئيس قسم البرامج التلفزية ؛

– ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم من بين مقدمي البرامج الممتازين ؛

– وإن اقتضى الحال عضوين يتم اختيارهما باعتبارهما من ذوي الاختصاص في الميدان.

المادة الخامسة

تتألف لجنة الحراسة من ثلاثة أعضاء من بينهم رئيس يعينهم المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية.

المادة السادسة

لا يعتبر ناجحا إلا المترشحين الحاصلين في مواد الامتحان على معدل يساوي 10 على 20 على الأقل.

يتم الاعلان عن النجاح نهائيا بعد مداولة اللجنة ، بمقرر للمدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية وذلك في حدود المناصب التي يجب شغرها.

المادة السابعة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبدأ العمل به ابتداء من تاريخ نشره.

وحرر بالرباط في 4 جمادى الأولى 1414 (20 أكتوبر 1993).

الامضاء : ادريس البصري.

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2162.93 صادر في 4 جمادى الأولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الأهلية المهنية لولوج درجة العازفين من الدرجة الأولى.

وزير الداخلية والاعلام ،

بناء على المرسوم رقم 2.92.973 الصادر في 13 من رجب 1413 (7 يناير 1993) بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي الاذاعة والتلفزة المغربية وخاصة منه المادة 75 ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبعد موافقة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الادارية ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفتح امتحان التأهيل المهني لولوج درجة العازفين من الدرجة الأولى ، بقرار لوزير الداخلية والاعلام ، في وجه موظفي الاذاعة والتلفزة المغربية المنتمين لدرجة مرتبة في سلم الاجور رقم 7.

ويجب على المترشحين أن يتوفروا على 5 سنة من الخدمة في الادارة من بينها 5 سنوات على الأقل في سلم الاجور رقم 7 في الميدانين الفني أو الفني التقني.

المادة الثانية

يشتمل الامتحان على الاختبارات التالية ويمكن معالجتها إما باللغة العربية أو الفرنسية أو الاسبانية حسب اختيار المترشح :

أ) الاختبارات الكتابية :

1 ـ إنشاء حول موضوع عام ، المعامل 1 ، المدة الزمنية ساعتان ؛

2 ـ سؤال حول ميدان الموسيقى ، المعامل 2 ، المدة الزمنية ساعتان.

ب) الاختبارات الشفوية والتطبيقية :

– إنجاز جزء من معزوفة موسيقية يتم اختيارها بالقرعة من بين لائحة تضم 3 معزوفات تقررها الادارة ، تقدم المعزوفة المراد إنجازها للمترشح نصف ساعة قبل الاستماع إليها ، المعامل 4 ، المدة الزمنية 15 دقيقة ؛

– حوار مع لجنة التحكيم حول موضوع يتعلق بالمهنة المزاولة ، المعامل 2 ، المدة الزمنية 10 دقائق.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة الثالثة

تمنح عن كل اختبار درجة عددية تتراوح ما بين 0 و 20 وتعتبر اقصائية كل درجة تقل عن 5 على 20.

المادة الرابعة

يعين المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية لجنة الامتحان التي تتألف من :

- المدير العام أو من ينوب عنه رئيسا ؛
- رئيس الجوق الوطني ؛
- ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم من بين العازفين الممتازين ؛
- وإن اقتضى الحال عضوين يتم اختيارهما باعتبارهما من ذوي الاختصاص في الميدان.

المادة الخامسة

تتألف لجنة الحراسة من ثلاثة أعضاء من بينهم رئيس يعينهم المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية.

المادة السادسة

لا يعتبر ناجحا إلا المترشحين الحاصلين في مواد الامتحان على معدل يساوي 10 على 20 على الأقل.

يتم الاعلان عن النجاح نهائيا بعد مداولة اللجنة ، بمقرر للمدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية وذلك في حدود المناصب التي يجب شغرها.

المادة السابعة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبدأ العمل به ابتداء من تاريخ نشره.

وحرر بالرباط في 4 جمادى الأولى 1414 (20 أكتوبر 1993).

الامضاء : ادريس البصري.

قرار لوزير الداخلية والاعلام رقم 2163.93 صادر في 4 جمادى الأولى 1414 (20 أكتوبر 1993) في شأن النظام الخاص بامتحان الأهلية المهنية لولوج درجة الممثلين الهزليين من الدرجة الأولى.

وزير الداخلية والاعلام ،

بناء على المرسوم رقم 2.92.973 الصادر في 13 من رجب 1413 (7 يناير 1993) بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي الاذاعة والتلفزة المغربية وخاصة منه المادة 75 ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبعد موافقة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الادارية ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفتح امتحان التأهيل المهني لولوج درجة الممثلين الهزليين من الدرجة الأولى ، بقرار لوزير الداخلية والاعلام ، في وجه موظفي الاذاعة والتلفزة المغربية المنتمين لدرجة مرتبة في سلم الأجور رقم 7.

ويجب على المترشحين أن يتوفروا على 15 سنة من الخدمة في الادارة من بينها 5 سنوات على الاقل في سلم الاجور رقم 7 في الميدانين الفني او الفني التقني.

المادة الثانية

يشتمل الامتحان على الاختبارات التالية ويمكن معالجتها إما باللغة العربية أو الفرنسية أو الاسبانية حسب اختيار المترشح :

أ) الاختبارات الكتابية :

1 ـ إنشاء حول موضوع عام ، المعامل 1 ، المدة الزمنية ساعتان ؛

2 ـ سؤال حول الميدان المسرحي ، المعامل 2 ، المدة الزمنية ساعتان.

ب) الاختبارات الشفوية والتطبيقية :

- تشخيص مشهد مسرحي يتم اختياره بالقرعة من بين لائحة تضم 3 نصوص مسرحية تقررها الادارة ، يقدم المشهد المراد إنجازه للمترشح نصف ساعة قبل الاستماع إليه ، المعامل 4 ، المدة الزمنية 15 دقيقة ؛
- حوار مع لجنة التحكيم حول موضوع يتعلق بالمهنة المزاولة ، المعامل 2 ، المدة الزمنية 10 دقائق.

المادة الثالثة

تمنح عن كل اختبار درجة عددية تتراوح ما بين 0 و 20 وتعتبر اقصائية كل درجة تقل عن 5 على 20.

المادة الرابعة

يعين المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية لجنة الامتحان التي تتألف من :

- المدير العام أو من ينوب عنه رئيسا ؛
- رئيس الفرقة المسرحية ؛
- ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم من بين الممثلين الهزليين الممتازين ؛
- وإن اقتضى الحال عضوين يتم اختيارهما باعتبارهما من ذوي الاختصاص في الميدان.

المادة الخامسة

تتألف لجنة الحراسة من ثلاثة أعضاء من بينهم رئيس يعينهم المدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية.

المادة السادسة

لا يعتبر ناجحا إلا المترشحين الحاصلين في مواد الامتحان على معدل يساوي 10 على 20 على الأقل.

يتم الاعلان عن النجاح نهائيا بعد مداولة اللجنة ، بمقرر للمدير العام للاذاعة والتلفزة المغربية وذلك في حدود المناصب التي يجب شغرها.

المادة السابعة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويبدأ العمل به ابتداء من تاريخ نشره.

وحرر بالرباط في 4 جمادى الأولى 1414 (20 أكتوبر 1993).

الامضاء : ادريس البصري.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 2101.93 صادر في 6 جمادى الأولى 1414 (22 أكتوبر 1993) بتنظيم الامتحان الانتقائي لولوج درجة تقني من الدرجة الثانية بالمعهد الوطني للبحث الزراعي.

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

بعد الاطلاع على الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) في شأن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) في شأن النظام العام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج الأطر والدرجات والمناصب بالادارات العامة ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.83.311 الصادر في 26 من ربيع الآخر 1405 (18 يناير 1985) في شأن النظام الأساسي الخاص بموظفي المعهد الوطني للبحث الزراعي ، كما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما المادتين 21 مكرر (الفقرة 1) و 58 منه ؛

وباقتراح من مدير المعهد الوطني للبحث الزراعي ؛

وبعد موافقة السلطة الحكومية المكلفة بالوظيفة العمومية ،

قرر ما يلي :

المادة 1

يجري الامتحان الانتقائي لولوج درجة تقني من الدرجة الثانية بالمعهد الوطني للبحث الزراعي في حدود المناصب المقيدة في الميزانية والمتبارى في شأنها ، ويسمح بالمشاركة فيه للمترشحين حملة دبلوم تقني أو على شهادة تعادلها.

المادة 2

يجري الامتحان الانتقائي وينظم بمقرر لمدير المعهد الوطني للبحث الزراعي متى استلزمت ذلك حاجات المصلحة.

المادة 3

يشتمل الامتحان الانتقائي على اختبارين كتابيين واختبار شفوي :

الاختبار الكتابي الأول :

– انشاء يتناول موضوع عام : المدة ساعتان ونصف – المعامل 2.

الاختبار الكتابي الثاني :

– مناقشة موضوع تقني يتعلق بتخصص المنصب المتبارى في شأنه : المدة ساعتان ونصف – المعامل 3.

الاختبار الشفوي :

– يشتمل على محادثة مع اللجنة : مدتها ساعة يخصص لها المعامل 3.

المادة 4

يقيم كل اختبار بدرجة من 0 الى 20 ، وتكون كل درجة تقل عن 5 من 20 موجبة للرسوب.

ومع مراعاة الدرجة الموجبة للرسوب المنصوص عليها في الفقرة السابقة ، لا يعتبر أي مترشح ناجحا بصورة نهائية الا اذا حصل في جميع الاختبارات على معدل عام يساوي ما لا يقل عن 12 من 20.

المادة 5

تتألف لجنة الامتحان الانتقائي من :

– مدير المعهد الوطني للبحث الزراعي أو ممثله رئيسا ؛

– مهندس رئيس ؛

– مهندسين (2) للدولة ؛

– شخصيتين تختاران نظرا لاهليتهما.

المادة 6

تتألف لجنة الحراسة من ثلاثة اعضاء على الأقل من بينهم رئيس.

المادة 7

يعين اعضاء لجنة الامتحان ولجنة الحراسة بقرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي بناء على اقتراح من مدير المعهد الوطني للبحث الزراعي.

المادة 8

يعلن عن النجاح النهائي بمقرر لمدير المعهد الوطني للبحث الزراعي في حدود المناصب المتبارى في شأنها.

المادة 9

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة 10

يسند تنفيذ هذا القرار الى مدير المعهد الوطني للبحث الزراعي.

وحرر بالرباط في 6 جمادى الأولى 1414 (22 أكتوبر 1993).

الامضاء : عبد العزيز مزيان.

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 2102.93 صادر في 6 جمادى الأولى 1414 (22 أكتوبر 1993) بتنظيم امتحان الأهلية المهنية الخاص بولوج درجة تقني من الدرجة الثانية بالمعهد الوطني للبحث الزراعي.

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

بعد الاطلاع على الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) في شأن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) في شأن النظام العام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج الأطر والدرجات والمناصب بالادارات العامة ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.83.311 الصادر في 26 من ربيع الآخر 1405 (18 يناير 1985) في شأن النظام الأساسي الخاص بموظفي المعهد الوطني للبحث الزراعي ، كما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما المادتين 21 المكررة (الفقرة 2) و 58 منه ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وباقتراح من مدير المعهد الوطني للبحث الزراعي ؛

وبعد موافقة السلطة الحكومية المكلفة بالوظيفة العمومية ،

قرر ما يلي :

المادة 1

يجري امتحان الاهلية المهنية الخاص بولوج درجة تقني من الدرجة الثانية بالمعهد الوطني للبحث الزراعي في حدود المناصب المقيدة في الميزانية والمتبارى في شأنها ، ويسمح بالمشاركة فيها لاعوان المعهد الوطني للبحث الزراعي المرتبين على الأقل في سلم الأجور رقم 6 والذين قضوا ما لا يقل عن أربع سنوات في الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

المادة 2

يجري امتحان الاهلية المهنية وينظم بمقرر لمدير المعهد الوطني للبحث الزراعي متى استلزمت ذلك حاجات المصلحة.

المادة 3

يشتمل امتحان الاهلية المهنية على اختبارين كتابيين واختبار شفوي :

الاختبار الكتابي الأول :

- انشاء يتناول موضوع عام : المدة ساعتان ونصف - المعامل 2.

الاختبار الكتابي الثاني :

- مناقشة موضوع يتعلق بتخصص المترشح : المدة ساعتان ونصف - المعامل 3.

الاختبار الشفوي :

- يشتمل على محادثة تتناول انشطة المترشح : مدتها ساعة يخصص لها المعامل 3.

المادة 4

يمنح كل مترشح درجة عددية من 0 الى 20 ، لتقييم مستواه المهني وتراعى فيما يتعلق بكل مترشح الخدمات التي قدمها والأعمال التي انجزها.

ويمنح الدرجة المذكورة المخصص لها المعامل 2 مدير المعهد الوطني للبحث الزراعي باقتراح مبرر من رؤساء المترشحين.

المادة 5

يقيم كل اختبار بدرجة من 0 الى 20 وتكون كل درجة تقل عن 5 من 20 موجبة للرسوب.

ومع مراعاة الدرجة الموجبة للرسوب المنصوص عليها في الفقرة السابقة ، لا يعتبر اي مترشح ناجحا بصورة نهائية الا اذا حصل في جميع الاختبارات والدرجة الخاصة بتقييم المستوى المهني على معدل يساوي ما لا يقل عن 12 من 20.

المادة 6

تتألف لجنة امتحان الاهلية المهنية من :

- مدير المعهد الوطني للبحث الزراعي أو ممثله رئيسا ؛
- مهندس رئيس ؛
- مهندسين (2) للدولة ؛
- شخصيتين تختاران نظرا لاهليتهما.

المادة 7

تتألف لجنة الحراسة من ثلاثة اعضاء على الأقل من بينهم رئيس.

المادة 8

يعين أعضاء لجنة الامتحان ولجنة الحراسة بقرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي بناء على اقتراح من مدير المعهد الوطني للبحث الزراعي.

المادة 9

يعلن عن النجاح النهائي بمقرر لمدير المعهد الوطني للبحث الزراعي في حدود المناصب المتبارى في شأنها.

المادة 10

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة 11

يسند تنفيذ هذا القرار الى مدير المعهد الوطني للبحث الزراعي.

وحرر بالرباط في 6 جمادى الأولى 1414 (22 أكتوبر 1993).

الامضاء : عبد العزيز مزيان.

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 2103.93 صادر في 6 جمادى الأولى 1414 (22 أكتوبر 1993) بتنظيم الامتحان الانتقائي لولوج درجة تقني من الدرجة الأولى بالمعهد الوطني للبحث الزراعي.

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

بعد الاطلاع على الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) في شأن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) في شأن النظام العام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج الأطر والدرجات والمناصب بالادارات العامة ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.83.311 الصادر في 26 من ربيع الآخر 1405 (18 يناير 1985) في شأن النظام الأساسي الخاص بموظفي المعهد الوطني للبحث الزراعي ، كما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما المادتين 22 مكرر (الفقرة 1) و 58 منه ؛

وباقتراح من مدير المعهد الوطني للبحث الزراعي ؛

وبعد موافقة السلطة الحكومية المكلفة بالوظيفة العمومية ،

قرر ما يلي :

المادة 1

يجري الامتحان الانتقائي لولوج درجة تقني من الدرجة الأولى بالمعهد الوطني للبحث الزراعي في حدود المناصب المقيدة في الميزانية والمتبارى في شأنها ، ويسمح بالمشاركة فيه للمترشحين حملة دبلوم تقني مختص أو شهادة تعادله.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة 2

يجرى الامتحان الانتقائي وينظم بمقرر لمدير المعهد الوطني للبحث الزراعي متى استلزمت ذلك حاجات المصلحة.

المادة 3

يشتمل الامتحان الانتقائي على اختبارين كتابيين واختبار شفوي:

الاختبار الكتابي الأول :

– انشاء يتناول موضوع عام : المدة ساعتان ونصف – المعامل 2.

الاختبار الكتابي الثاني :

– مناقشة موضوع تقني يتعلق بتخصص المنصب المتبارى في شأنه : المدة ساعتان ونصف – المعامل 3.

الاختبار الشفوي :

– يشتمل على محادثة مع اللجنة : مدتها ساعة يخصص لها المعامل 3.

المادة 4

يقيم كل اختبار بدرجة من 0 الى 20 ، وتكون كل درجة تقل عن 5 من 20 موجبة للرسوب.

ومع مراعاة الدرجة الموجبة للرسوب المنصوص عليها في الفقرة السابقة ، لا يعتبر أي مترشح ناجحا بصورة نهائية الا اذا حصل في جميع الاختبارات على معدل عام يساوي ما لا يقل عن 12 من 20.

المادة 5

تتألف لجنة الامتحان الانتقائي من :

– مدير المعهد الوطني للبحث الزراعي أو ممثله رئيسا ؛
– مهندس رئيس ؛
– مهندسين (2) للدولة ؛
– شخصيتين تختاران نظرا لاهليتهما.

المادة 6

تتألف لجنة الحراسة من ثلاثة اعضاء على الأقل من بينهم رئيس.

المادة 7

يعين اعضاء لجنة الامتحان ولجنة الحراسة بقرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي بناء على اقتراح من مدير المعهد الوطني للبحث الزراعي.

المادة 8

يعلن عن النجاح النهائي بمقرر لمدير المعهد الوطني للبحث الزراعي في حدود المناصب المتبارى في شأنها.

المادة 9

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة 10

يسند تنفيذ هذا القرار الى مدير المعهد الوطني للبحث الزراعي.

وحرر بالرباط في 6 جمادى الأولى 1414 (22 أكتوبر 1993).

الامضاء : عبد العزيز مزيان.

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 2104.93 صادر في 6 جمادى الأولى 1414 (22 أكتوبر 1993) بتنظيم امتحان الأهلية المهنية الخاص بولوج درجة تقني من الدرجة الأولى بالمعهد الوطني للبحث الزراعي.

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

بعد الاطلاع على الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) في شأن النظام الاساسي العام للوظيفة العمومية ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) في شأن النظام العام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج الاطر والدرجات والمناصب بالادارات العامة ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.83.311 الصادر في 26 من ربيع الآخر 1405 (18 يناير 1985) في شأن النظام الاساسي الخاص بموظفي المعهد الوطني للبحث الزراعي ، كما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما المادتين 22 (الفقرة 2) و 58 منه ؛

وباقتراح من مدير المعهد الوطني للبحث الزراعي ؛

وبعد موافقة السلطة الحكومية المكلفة بالوظيفة العمومية ،

قرر ما يلي :

المادة 1

يجرى امتحان الاهلية المهنية الخاص بولوج درجة تقني من الدرجة الاولى بالمعهد الوطني للبحث الزراعي في حدود المناصب المقيدة في الميزانية والمتبارى في شأنها ويسمح بالمشاركة فيها للتقنيين من الدرجة الثانية الذين قضوا ما لا يقل عن أربع سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

الصفة.

المادة 2

يجرى امتحان الاهلية المهنية وينظم بمقرر لمدير المعهد الوطني للبحث الزراعي متى استلزمت ذلك حاجات المصلحة.

المادة 3

يشتمل امتحان الاهلية المهنية على اختبارين كتابيين واختبار شفوي :

الاختبار الكتابي الأول :

ـ انشاء يتناول موضوع عام : المدة ساعتان ونصف ـ المعامل 2.

الاختبار الكتابي الثاني :

ـ مناقشة موضوع يتعلق بتخصص المترشح : المدة ساعتان ونصف ـ المعامل 3.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الاختبار الشفوي :

يشتمل على محادثة تتناول انشطة المترشح ، مدتها ساعة ، يخص فيها المعامل 3.

المادة 4

يمنح كل مترشح درجة عددية من 0 الى 20 لتقييم مستواه المهني ، وتراعى فيما يتعلق بكل مترشح الخدمات التي قدمها والأعمال التي انجزها.

ويمنح الدرجة المذكورة المخصص لها المعامل 2 مدير المعهد الوطني للبحث الزراعي باقتراح مبرر من رؤساء المترشحين.

المادة 5

يقيم كل اختبار بدرجة من 0 الى 20 وتكون كل درجة تقل عن 5 من 20 موجبة للرسوب.

ومع مراعاة الدرجة الموجبة للرسوب المنصوص عليها في الفقرة السابقة ، لا يعتبر اي مترشح ناجحا بصورة نهائية الا اذا حصل في جميع الاختبارات والدرجة الخاصة بتقييم المستوى المهني على معدل عام يساوي ما لا يقل عن 12 من 20.

المادة 6

تتألف لجنة امتحان الاهلية المهنية من :

- مدير المعهد الوطني للبحث الزراعي أو ممثله رئيسا ؛
- مهندس رئيس ؛
- مهندسين (2) للدولة ؛
- شخصيتين تختاران نظرا لاهليتهما.

المادة 7

تتألف لجنة الحراسة من ثلاثة أعضاء على الاقل من بينهم رئيس.

المادة 8

يعين أعضاء لجنة الامتحان ولجنة الحراسة بقرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي بناء على اقتراح من مدير المعهد الوطني للبحث الزراعي.

المادة 9

يعلن عن النجاح النهائي بمقرر لمدير المعهد الوطني للبحث الزراعي في حدود المناصب المتبارى في شأنها.

المادة 10

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة 11

يسند تنفيذ هذا القرار الى مدير المعهد الوطني للبحث الزراعي.

وحرر بالرباط في 6 جمادى الأولى 1414 (22 أكتوبر 1993).

الامضاء : عبد العزيز مزيان.

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 2105.93 صادر في 6 جمادى الأولى 1414 (22 أكتوبر 1993) بتنظيم امتحان الأهلية المهنية الخاص بولوج درجة تقني من الدرجة الممتازة بالمعهد الوطني للبحث الزراعي.

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

بعد الاطلاع على الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) في شأن النظام الاساسي العام للوظيفة العمومية ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) في شأن النظام العام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج الاطر والدرجات والمناصب بالادارات العامة ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.83.311 الصادر في 26 من ربيع الآخر 1405 (18 يناير 1985) في شأن النظام الاساسي الخاص بموظفي المعهد الوطني للبحث الزراعي ، كما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما المادتين 22 المكررة و 58 منه ؛

وباقتراح من مدير المعهد الوطني للبحث الزراعي ؛

وبعد موافقة السلطة الحكومية المكلفة بالوظيفة العمومية ،

قرر ما يلي :

المادة 1

يجري امتحان الاهلية المهنية الخاص بولوج درجة تقني من الدرجة الممتازة بالمعهد الوطني للبحث الزراعي في حدود المناصب المقيدة في الميزانية والمتبارى فى شأنها ويسمح بالمشاركة فيه للتقنيين من الدرجة الأولى الذين لهم ما لا يقل عن أربع سنوات من الأقدمية بهذه الصفة.

المادة 2

يجري امتحان الاهلية المهنية وينظم بمقرر لمدير المعهد الوطني للبحث الزراعي متى استلزمت ذلك حاجات المصلحة.

المادة 3

يشتمل امتحان الاهلية المهنية على اختبارين كتابيين واختبار شفوي :

الاختبار الكتابي الأول :

- انشاء يتناول موضوع عام : المدة ساعتان ونصف ـ المعامل 2.

الاختبار الكتابي الثاني :

- مناقشة موضوع يتعلق باختصاص المترشح : المدة ساعتان ونصف ـ المعامل 3.

الاختبار الشفوي :

يشتمل على محادثة مع اللجنة تتناول انشطة المترشح ، مدتها ساعة ، يخص لها المعامل 3.

المادة 4

يمنح كل مترشح درجة عددية من 0 الى 20 لتقييم مستواه المهني ، وتراعى فيما يتعلق بكل مترشح الخدمات التي قدمها والاعمال التي انجزها.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ويمنح الدرجة المذكورة المخصص لها المعامل 2 مدير المعهد الوطني للبحث الزراعي باقتراح مبرر من رؤساء المترشحين.

المادة 5

يقيم كل اختبار بدرجة من 0 الى 20 وتكون كل درجة تقل عن 5 من 20 موجبة للرسوب.

ومع مراعاة الدرجة الموجبة للرسوب المنصوص عليها في الفقرة السابقة ، لا يعتبر أي مترشح ناجحا بصورة نهائية الا اذا حصل في جميع الاختبارات والدرجة الخاصة بتقييم المستوى المهني على معدل عام يساوي ما لا يقل عن 12 من 20.

المادة 6

تتألف لجنة امتحان الاهلية المهنية من :

- مدير المعهد الوطني للبحث الزراعي أو ممثله رئيسا ؛
- مهندس رئيس ؛
- مهندسين (2) للدولة ؛
- شخصيتين تختاران نظرا لاهليتهما.

المادة 7

تتألف لجنة الحراسة من ثلاثة اعضاء على الاقل من بينهم رئيس.

المادة 8

يعين أعضاء لجنة الامتحان ولجنة الحراسة بقرار من وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي بناء على اقتراح من مدير المعهد الوطني للبحث الزراعي.

المادة 9

يعلن عن النجاح النهائي بمقرر لمدير المعهد الوطني للبحث الزراعي في حدود المناصب المتبارى في شأنها.

المادة 10

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة 11

يسند تنفيذ هذا القرار الى مدير المعهد الوطني للبحث الزراعي.

وحرر بالرباط في 6 جمادى الأولى 1414 (22 أكتوبر 1993).

الامضاء : عبد العزيز مزيان.

المندوبية السامية لقدماء المقاومين
وأعضاء جيش التحرير

قرار للمندوب السامي لقدماء المقاومين واعضاء جيش التحرير رقم 2521.93 صادر في 26 من جمادى الأولى 1414 (11 نوفمبر 1993) بإجراء مباراة لتوظيف عونين للتنفيذ (فرع الضرب على الآلة الكاتبة)

المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى قرار الوزير الأول رقم 3.248.81 الصادر في 30 من جمادى الآخرة 1401 (5 ماي 1981) بتحديد المباراة الخاصة بولوج سلك أعوان التنفيذ ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تجرى يوم 16 يناير 1994 بالرباط مباراتان لتوظيف عونين (2) للتنفيذ فرع الضرب على الآلة الكاتبة ، السلم 2.

ـ تفتح المباراة الأولى في وجه المرشحين المثبتين أنهم من مستوى السنة الثالثة اعدادي وحاصلين على دبلوم الرقانة باللغتين ويخصص لها منصب واحد (1) ؛

ـ وتفتح المباراة الثانية في وجه المرشحين الموظفين وأعوان الادارات العمومية الذين قضوا أربع سنوات على الاقل من الخدمات الفعلية ويخصص لها منصب واحد (1).

المادة الثانية

يجب أن تصل طلبات الترشيح الى قسم الشؤون الادارية ، مصلحة الموظفين ، ص.ب. 473 ، الرباط ، وذلك قبل يوم 7 يناير 1994 وهو آخر أجل.

وحرر بالرباط في 26 من جمادى الأولى 1414 (11 نوفمبر 1993)

الامضاء : محمد بنجلون.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إعـــلانـــات وبـــلاغـــات

وزارة المالية

(مديرية الضرائب)

اعلانان بوضع لاستخلاص جداول المكلفين بالضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها

ليكن في علم المكلفين بالضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها بأن الجداول الموضوعة للاستخلاص والمشار إليها أسفله قد وضعت للنشر وللاستخلاص في التواريخ المحددة لذلك وهي رهن اشارتهم لدى مكاتب القباضات.

الجمعة 26 من رجب 1412 (31 يناير 1992).
الجمعة 24 من شعبان 1412 (28 فبراير 1992).
الثلاثاء 27 من رمضان 1412 (31 مارس 1992).
الخميس 27 من شوال 1412 (30 أبريل 1992).

المساهمة التكميلية : خريبكة رقم الاصدار 11 مكرر لسنة 1988 5 مكرر لسنة 1989 و 1990 الرباط أكدال رقم الاصدار 6 مكرر لسنة 1990 وجدة المدينة الجديدة ، وجدة المدينة ، وجدة باب الغربي ، جرادة ، فاس المدينة الجديدة فاس الاطلس ، صفرو ، مكناس البساتين ، مكناس يعقوب المنصور ، مكناس بني محمد ، مكناس الرياض ، سيدي قاسم ، مشرع بلقصيري ، الرباط المدينة ، الرباط مابيلا ، الرباط المحيط ، الرباط الاوداية ، الدار البيضاء درب سيدنا ، سيدي بليوط ، الصخور السوداء عين السبع سيدي البرنوصي ، حي الرحمة ، الحي المحمدي ، بوسكورة ساحة محمد الخامس ، سيدي عثمان ، خريبكة الصويرة المدينة الجديدة ، انزكان ، الناضور رقم الاصدار 6 لسنة 1989 وجدة المدينة الجديدة ، وجدة المدينة وجدة باب الغربي ، جرادة ، فاس المدينة الجديدة فاس الاطلس ، فاس عين قادوس ، صفرو ، مكناس البطحاء ، مكناس البساتين ، مكناس يعقوب المنصور ، مكناس بني امحمد ، سيدي قاسم ، مشرع بلقصيري ، حد كورت الرباط المدينة ، الرباط اكدال ، الرباط الاوداية الدار البيضاء درب سيدنا ، الصخور السوداء ، عين السبع سيدي البرنوصي ، باب مراكش ، درب عمار ، سيدي بليوط بوسكورة ، درب عمار ، ساحة محمد الخامس ، الفداء حي الفرح ، عين الشق ، مرس السلطان ، المعاريف بوشنتوف ، وادي المخازن ، بوركون ، الجماعات الحضرية للضرائب البيضاء ، سيدي عثمان ، المحمدية العالية خريبكة سوق السبت أولاد النمة ، قصبة تادلة الفقيه بن صالح ، واويزغت ، القصيبة آسفي ابن رشد آسفي يعقوب المنصور ، الناضور ، بني انصار ، زغنغن مذار رقم الاصدار 5 لسنة 1990.

ضريبة التجارة : جبالة رقم الاصدار التكميلي المكرر لسنة 2 لسنة 1989 ، 1990 و 1991 ، الدار البيضاء الموقع الجميل ، سلا سيدي موسى ، الجديدة الصفاء رقم الاصدار 1 لسنة 1991.

الضريبة العامة على الدخل : وجدة المدينة الجديدة وجدة المدينة ، وجدة باب الغربي ، جرادة تيسة تاونات ، غفصاي ، قرية بامحمد ، تيفلت ، الخميسات ، الدار البيضاء باب مراكش ، وادي المخازن بوركون ، المعاريف ، الدار البيضاء درب عمار ، باب مراكش ساحة محمد الخامس ، مرس السلطان ، المعاريف ، عين الشق ، سيدي بليوط ، درب عمار ، باب مراكش ، الفداء ، درب سيدنا ، بوشنتوف ، حي الفرح ، الصخور السوداء عين السبع ، الحي المحمدي ، سيدي عثمان ، حي الجماعة ، بوسكورة ، عين الشق ، المحمدية العالية ، بنسليمان ، بوزنيقة رقم الاصدار 5 لسنة 1991 ، الرباط مابيلا رقم الاصدار 4 مكرر لسنة 1991 ، وجدة المدينة الجديدة وجدة المدينة ، وجدة باب الغربي ، جرادة بركان القباضة البلدية أحفير ، بركان ، تيسة ، تاونات ، فاس غفصاي قرية بامحمد ، صفرو ، تازة المدينة الجديدة ، تازة العليا كرسيف وادي أمليل ، تاهلة ، مكناس البطحاء ، مكناس يعقوب المنصور ، مكناس بني امحمد ، أزرو ، يفرن الرشيدية أرفود كلميمة الريش الرباط أكدال ، الرباط الاوداية الرباط المحيط ، الرباط مابيلا ، الرباط يعقوب المنصور ، سلا سيدي موسى ، سلا المركز ، سلا نابريكت ، سلا حي السلام تيفلت الخميسات ، باب مراكش وادي المخازن ، بوركون المعاريف ، درب عمار ساحة محمد الخامس ، مرس السلطان ، الموقع الجميل ، سيدي بليوط ، الفداء ، درب سيدنا ، بوشنتوف الصخور السوداء ، عين السبع ، حي الجماعة ، سيدي عثمان حي الرحمة ، المحمدية العالية ، المحمدية المدينة الجديدة بنسليمان بوزنيقة ، بن أحمد ، وادي زم ، خريبكة بجعد ، آسفي ابن رشد ، ابن بطوطة ، اليوسفية جمعة اسحيم ، الشماعية ، مراكش كليز الحي المحمدي مكناس باب دكالة ، مراكش كليز ، مراكش عرصة المعاش ورزازات ، زاكورة ، بن جرير قلعة السراغنة ، العطاوية سيدي بوعثمان ، الصويرة المدينة الجديدة ، تمنارالصويرة القباضة البلدية ، أكادير المدينة الجديدة ، باب برد ، طنجة المدينة ، طنجة الدرادب ، بني مكدة ، طنجة المركز الحي المحمدي ، باب التوت ، باب الرواح ، جبالة ، شفشاون الناضور ، زغنغن ، بني انصار ، باب برد ، برشيد ، ميسور مكناس البطحاء والمحمدية العالية رقم الاصدار 6 لسنة 1991 وجدة المدينة الجديدة رقم الاصدار 201 لسنة 1990 ، 202 و 203 لسنة 1991 ، الحي المحمدي سيدي البرنوصي رقم الاصدار 5 لسنة 1991 ، مكناس المدينة تطوان باب التوت رقم الاصدار 4 مكرر لسنة 1991 الدار البيضاء بوركون رقم الاصدار 6 مكرر لسنة 1991.

الضريبة المفروضة على الارباح العقارية : خريبكة بن جرير سيدي بوعثمان ، ورزازات ، تنغير ، زاكورة طنجة الدرادب بني مكدة ، الحي الجديد ، شفشاون ، تطوان باب الرواح ، جبالة ، الناضور ، بني انصار ، زغنغن ، وجدة المدينة الجديدة ، زايو ، مذار ، وجدة باب الغربي ، الدار البيضاء حي الرحمة ، الموقع الجميل ، حي الجماعة ، سيدي عثمان المحمدية العالية ، المحمدية المدينة الجديدة ، سيدي البرنوصي سطات ، البروج ، خريبكة الخميسات ، تاوريرت تازة المدينة الجديدة ، تازة العليا ، الحاجب عين تاوجدات ، يفرن أزرو ، القنيطرة القباضة البلدية القنيطرة المدينة رقم الاصدار 2 لسنة 1991 ، تاوريرت ، فاس المدينة ، فاس عين قادوس ، صفرو مكناس البساتين مكناس الرياض ، الحاجب ، ميدلت ، القنيطرة القباضة البلدية ، القنيطرةالمركز سوق الاربعاء الغرب حد كورت ، تمارة ، الرماني ، تيفلت سيدي البرنوصي سيدي عثمان ، حي الرحمة ، بوسكورة ، الحي المحمدي المعاريف ، بوركون بنسليمان بوزنيقة ، سطات دمنات ، الكارة ، الجديدة الصفا ، الجديدة الهضبة حد أولاد فرج ، أزمور سيدي بنور خميس الزمامرة آسفي ابن رشد ، آسفي ابن بطوطة ، جمعة اسحيم بن جرير ، العطاوية ، طنجة الدرادب طنجة المركز العرائش ، مكناس المنزه ، حي الرحمة رقم الاصدار 5 لسنة 1989 و 3 لسنة 1990.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قانون الاستثمارات العقارية : الدار البيضاء درب عمر رقم الاصدار 1 لسنة 1990.

الاقتطاع من الرواتب والاجور وواجب التضامن الوطني : مكناس البطحاء ، مكناس المدينة ، مكناس بني محمد ، مكناس الرياض رقم الاصدار 1 لسنة 1989 ، مكناس البساتين رقم الاصدار 2 لسنة 1989 ، الرباط المدينة رقم الاصدار 8 لسنة 1989 الرباط يعقوب المنصور رقم الاصدار 4 لسنة 1989 ، الرباط مابيلا رقم الاصدار 6 لسنة 1989 ، الرباط أكدال رقم الاصدار 9 لسنة 1989 ، الصخور السوداء رقم الاصدار 2 و 6 لسنة 1989 عين السبع رقم الاصدار 2 مكرر لسنة 1989 ، مرس السلطان رقم الاصدار 6 لسنة 1989 ، مرس السلطان رقم الاصدار 6 لسنة 1989.

المساهمة الابرائية : الضريبة على الشركات : الدار البيضاء درب سيدنا رقم الاصدار 5 6 و 7 لسنة 1990.

قانون الاستثمارات : سلا المركز رقم الاصدار 3 لسنة 1985 آسفي ابن رشد رقم الاصدار 5 لسنة 1978 ، 3 لسنة 1979 ، 14 لسنة 1980.

واجب التضامن « الاراضي الغير المبنية » : بوزنيقة ، القصر الكبير ، المحمدية العالية ، الحي المحمدي القنيطرة المدينة ، القنيطرة المركز ، انزكان أكادير حي النهضة ، النشيرة ، فاس الاطلس ، ميدلت ، الصويرة المدينة الجديدة ، وجدة المدينة الجديدة الدار البيضاء باب مراكش ، مكناس الرياض ، سطات ، سيدي بنور ، فاس البطحاء ، أكادير الحي الصناعي ، أزرو ، الجديدة الصفاء ، مكناس المدينة ، المحمدية المدينة ، آيت ملول ، عين الشق ، طنجة بني مكدة جبالة ، الدار البيضاء درب سيدنا ، فاس المدينة الجديدة أولاد التايمة ، فاس عين القادوس ، فاس الاطلس الرباط مابيلا ، جمعة السحيم رقم الاصدار 1 لسنة 1990 تطوان العدالة رقم الاصدار 5 لسنة 1990 طنجة بني مكدة رقم الاصدار 1 لسنة 1988 ، العرائش ، شفشاون ، مراكش كليز بوزنيقة الحاجب ، صفرو مكناس بني محمد ، الرباط يعقوب المنصور ، تطوان العدالة فاس المدينة الجديدة ، الدار البيضاء بوشنتوف الفداء ، مراكش عرصة المعاش ، فاس عين القادوس رقم الاصدار 2 لسنة 1989 مكناس المدينة رقم الاصدار 2 لسنة 1989 مكناس المدينة رقم الاصدار 2 و 7 لسنة 1988.

مدخر الاستثمار : وجدة المدينة الجديدة ، وجدة المدينة ، فاس المدينة الجديدة ، الرباط أكدال ، الرباط مابيلا ، الرباط الاوداية ، الرباط يعقوب المنصور ، سلا تابريكت ، سلا سيدي موسى ، الدار البيضاء الصخور السوداء ، سيدي البرنوصي ، باب مراكش ، سيدي بليوط الموقع الجميل ، باب مراكش ، بنسليمان ، بوزنيقة ، بني أحمد ، آسفي ابن رشد ، آسفي ابن بطوطة ، بن جرير قلعة السراغنة ، العطاوية ، الصويرة المدينة الجديدة الصويرة القباضة البلدية ، انزكان تارودانت ، آيت ملول ، طنجة الدرادب ، طنجة بني مكدة ، طنجة المركز ، مذار رقم الاصدار 4 لسنة 1989 ، الرباط المحيط رقم الاصدار 4 مكرر لسنة 1989 ، وادي زم رقم الاصدار 6 مثلث لسنة 1988 ، الرباط المحيط رقم الاصدار 4 مكرر لسنة 1990 ، درب عمار ، فاس الاطلس ، بنسليمان ، سيدي بليوط رقم الاصدار 1 لسنة 1990 ، الموقع الجميل والحي المحمدي رقم الاصدار 201 لسنة 1988 ، 101 لسنة 1989 و 102 لسنة 1990 ، وجدة المدينة الجديدة ، وجدة المدينة وجدة باب الغربي ، تاوريرت ، فاس عين القادوس ، فاس البطحاء ، مكناس البساتين ، يفرن ، الرباط المدينة الرباط أكدال ، الصخور السوداء عين السبع ، ساحة محمد الخامس ، درب عمار ، باب مراكش ، عين الشق ، مرس السلطان المعاريف ، درب عمار وادي المخازن ، سطات ، خريبكة ، بني ملال المدينة القديمة آسفي ابن رشد ، آسفي يعقوب ، آسفي ابن بطوطة بن جرير ، ورزازات ، الصويرة المدينة الجديدة ، زاكورة ، آيت ملول ، انزكان الدشيرة ، طنجة المركز رقم الاصدار 3 و 4 لسنة 1990 ، وجدة المدينة الجديدة ، بركان القباضة البلدية فاس الفخارين ، مكناس الرياض ، خنيفرة ، القنيطرة القباضة البلدية ، القنيطرة المدينة ، سوق الاربعاء الغرب ، الرباط المدينة ، الرباط أكدال ، الرباط مابيلا ، الرباط يعقوب المنصور ، سلا سيدي موسى ، سيدي البرنوصي الحي المحمدي ، درب سيدنا ، باب مراكش ، مرس السلطان ، عين الشق ، سيدي عثمان ، سطات برشيد ، الكارة ، خريبكة ، مراكش المدينة أكادير المدينة الجديدة ، بيوكرة ، أولاد التايمة تطوان باب التوت ، تطوان العدالة ، تطوان باب الرواح ، جبالة رقم الاصدار 5 لسنة 1989.

الضريبة على الشركات : الدار البيضاء الموقع الجميل درب عمار ، الصخور السوداء ، سيدي بليوط طنجة المدينة طنجة المركز ، الدار البيضاء عين الشق ، أصيلا سيدي البرنوصي ، عين السبع ، الراشيدية مكناس المدينة ، بوشنتوف ، سيدي البرنوصي صفرو ، يفرن ، صفرو ، مراكش كليز ، درب عمار ، الصخور السوداء ، المعاريف ، الحاجب ، الريساني تيفلت ، الدار البيضاء بوشنتوف ، عين السبع ، المعاريف بوركون ، الرماني ، الجماعة الحضرية للدار البيضاء ، الصخور السوداء ، الخميسات ، وجدة باب الغربي ، الخميسات القباضة البلدية ، انزكان درب سيدنا ، الرباط المدينة ، الدار البيضاء ساحة محمد الخامس ، سلا المركز تطوان باب التوت ، درب عمار ، خنيفرة ، عين الشق وادي المخازن رقم الاصدار 1 لسنة 1989 ، سيدي بليوط ، مرس السلطان ، عين الشق ، طنجة بني مكدة ، الموقع الجميل ، الدار البيضاء المعاريف درب عمار الحي المحمدي طنجة المركز رقم الاصدار 5 لسنة 1989 المعاريف رقم الاصدار 7 لسنة 1989 ، مكناس بني محمد سيدي بليوط ، الصخور السوداء ، بركان القباضة البلدية ، أكادير الحي الصناعي ، الجديدة الصفاء عين السبع ، آسفي ابن رشد ، مراكش كليز الراشيدية ، رقم الاصدار 3 لسنة 1989 ، الرباط المدينة رقم الاصدار 3 لسنة 1990 ، سطات رقم الاصدار 4 مكرر لسنة 1988 ، طنجة بني مكدة رقم الاصدار 2 لسنة 1989.

الضريبة المفروضة على الارباح المهنية : وواجب التضامن الوطني : وجدة المدينة الجديدة ، وجدة المدينة ، فاس المدينة الجديدة ، تازة العليا ، أكنول صفرو ، ميدلت ، القنيطرة المدينة ، الرباط أكدال الرباط الاوداية ، الرباط يعقوب المنصور سلا المركز ، سلا تابريكت ، سلا حي السلام ، سيدي موسى ، الدار البيضاء الصخور السوداء ، سيدي البرنوصي ، باب مراكش ، درب عمار ، الحي المحمدي ، سيدي عثمان ، حي الجماعة عين الشق ، المعاريف الموقع الجميل ، وادي المخازن المحمدية المدينة ، بنسليمان ، بوزنيقة ، بن أحمد برشيد ، بني ملال المدينة القديمة ، الجديدة الحنصلي الجديدة الهضبة ، سيدي بنور ، خميس الزمامرة ، آسفي ابن رشد آسفي يعقوب المنصور سبت جزولة ، جمعة اسحيم ، الشماعية ، بن جرير سيدي بوعثمان ، قلعة السراغنة العطاوية الصويرة المدينة الجديدة ، تمنار ، انزكان تارودانت ، آيت ملول طنجة الدرادب طنجة بني مكدة ، طنجة الحي الجديد ، مذار الرباط المحيط رقم الاصدار 4 مكرر لسنة 1990.

وجدة المدينة الجديدة ، وجدة المدينة وجدة باب الغربي ، جرادة ، تاوريرت ، فاس المدينة الجديدة ، فاس الاطلس ، فاس عين القادوس ، صفرو ، تازة العليا ، أكنول ، مكناس البطحاء، مكناس البساتين ، مكناس يعقوب المنصور ، مكناس بني محمد ، مكناس الرياض ، الحاجب ، عين تاوجدات أزرو ، يفرن ، القنيطرة المدينة ، الرباط المدينة الرباط أكدال البراط مابيلا ، الرباط يعقوب المنصور الرماني ، سلا المركز ، حي السلام ، سيدي موسى تيفلت ، الخميسات ، والماس ، وادي المخازن سيدي البرنوصي ، الصخور السوداء ،

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

عين السبع درب عمار ، سيدي بليوط الحي المحمدي ، بوسكورة ، الحي المحمدي ، درب عمار ، عين الشق ، بوركون ، حي الرحمة ، المحمدية المدينة ، سطات بن أحمد ، البروج ، وادي زم خريبكة بجعد ، بني ملال المدينة القديمة قصبة تادلة ، أزيلال ، خريبكة آسفي ابن بطوطة ، آسفي ابن رشد سبت جزولة ، جمعة السحيم ، بن جرير ، سيدي عثمان العطاوية ، ورزازات ، الصويرة المدينة الجديدة ، تمنار ، زاكورة ، آيت ملول ، انزكان الدشيرة ، آيت ملول طنجة الدرادب ، طنجة المركز الحسيمة ، ترجيست رقم الاصدار 3 و 4 لسنة 1990 ، 5 لسنة 1989 ، الرباط أكدال رقم الاصدار 9 لسنة 1987 ، 7 لسنة 1988 ، 4 لسنة 1989 و 4 لسنة 1990 الرباط المدينة رقم الاصدار 9 لسنة 1987.

الجمعة 25 من ذي القعدة 1412 (29 ماي 1992).
الثلاثاء 29 من ذي الحجة 1412 (30 يونيو 1992).
الجمعة 30 من محرم 1413 (31 يوليو 1992).
الاثنين 2 ربيع الأول 1413 (31 أغسطس 1992).

الضريبة العامة على الدخل : وجدة المدينة الجديدة ، وجدة المدينة ، وجدة باب الغربي ، جرادة بركان ، بركان القباضة البلدية ، احفير ، تاوريرت ، فكيك ، فاس المدينة الجديدة ، فاس الاطلس ، فاس عين قادوس ، فاس البطحاء ، فاس الفخارين ، صفرو ، تيسة ، تاونات ، غفساي ، أكنول كرسيف ، تاهلة ، ميسور ، واد أمليل ، تازة المدينة الجديدة ، تازة العليا ، تايناست ، مكناس المدينة ، مكناس البطحاء ، مكناس الرياض ، مكناس بني محمد ، مكناس يعقوب المنصور ، مكناس البساتين ، أزرو ، يفرن ، خنيفرة ، القباب ، الحاجب ، عين تاوجدات ، أرفود ، الراشيدية ، كلميمة ، الريش ، الريساني ، ميدلت ، الرباط المدينة ، الرباط أكدال ، الرباط المحيط ، الرباط يعقوب المنصور ، الرباط مابيلا ، الرباط الاوداية ، سلا تابريكت ، سلا المركز ، سلا حي السلام ، سلا سيدي موسى ، تمارة ، تيفلت ، الخميسات ، اولماس ، الرماني ، القنيطرة المدينة ، القنيطرة القباضة البلدية ، القنيطرة المركز ، سيدي سليمان ، سيدي قاسم ، حد كورت ، وزان ، سوق اربعاء الغرب ، مشرع بلقصيري ، الدار البيضاء ، بوركون سيدي بليوط ، سيدي البرنوصي ، عين السبع ، الصخور السوداء ، درب عمر ، المعاريف ، مرس السلطان ، ساحة محمد الخامس ، الموقع الجميل ، حي الفداء ، حي الفرح ، حي الرحمة ، الحي المحمدي ، حي الجماعة ، الجماعة الحضرية ، وادي المخازن ، بوشنتوف ، درب سيدنا ، سيدي عثمان ، باب مراكش ، بوسكورة ، عين الشق ، المحمدية المدينة ، المحمدية العالية ، بنسليمان ، بوزنيقة ، سطات ، برشيد ، الكارة ، بن احمد ، البروج ، خريبكة ، وادي زم ، بجعد ، بني ملال المدينة القديمة ، بني ملال المدينة الجديدة ، قصبة تادلة ، القصيبة ، أزيلال ، الفقيه بن صالح ، سوق السبت أولاد النمة ، واويزغت ، دمنات ، ابزو ، الجديدة الصفاء ، الجديدة الحنصالي ، الجديدة النجد ، أزمور ، اخميس الزمامرة ، سيدي بنور ، حد أولاد افرج ، آسفي ابن بطوطة ، آسفي ابن رشد ، آسفي يعقوب المنصور ، اليوسفية ، سبت كزولة ، جمعة اسحيم ، الشماعية ، مراكش المدينة ، مراكش كليز ، مراكش غرسة المعاش ، مراكش باب دكالة ، مراكش الحي الحسني ، مراكش الحي المحمدي ، آيت اورير شيشاوة ، أمزميز ، تحناوت ، قلعة السراغنة ، العطاوية ، بن جرير سيدي بوعثمان ورزازات ، زاكورة ، بومالي دادس ، تينغير ، الصويرة المدينة الجديدة ، الصويرة القباضة البلدية ، تمنار ، أكادير ، المدينة الجديدة ، أكادير الحي الصناعي ، أكادير ، حي النهضة ، انزكان ، تارودانت ، تيزنيت ، آيت باها ، آيت ملول ، أولاد تايمة ، ابيوكرة ، كلميم ، تافراوت ، بوازكارن ، ايفني ، طاطا طنجة المدينة ، أصيلة ، تطوان ، باب التوت ، تطوان باب الرواح ، تطوان العدالة ، شفشاون ، باب برد ، جبالة ، القصر الكبير ، العرائش ، الناضور ، الحسيمة ، زغنغن ، امزورن ، تاركيست ، زايو ، مذار ، بني انزار رقم الاصدار 8 لسنة 1991 ، 1 لسنة 1992.

الضريبة الحضرية :

وجدة المدينة الجديدة ، وجدة المدينة ، وجدة باب الغربي ، جرادة ، بركان ، بركان القباضة البلدية ، تاوريرت ، احفير ، تركيست فاس المدينة الجديدة ، فاس الاطلس ، فاس عين قادوس ، فاس البطحاء ، فاس الفخارين ، تاينامت ، تيسة ، قرية ابا محمد ، صفرو ، ميسور ، تاونات ، كرسيف ، تازة المدينة الجديدة ، تازة العليا ، مكناس المدينة ، مكناس البطحاء ، مكناس بني محمد ، مكناس يعقوب المنصور ، مكناس الرياض ، مكناس البساتين ، مولاي ادريس ، الحاجب ، عين تاوجدات ، ازرو ، ايفران ، ميدلت ، خنيفرة ، القباب ، الراشيدية ، أرفود ، كلميمة ، الريش ، الرماني ، تمارة ، سلا المركز ، سلا تابريكت ، سلا حي السلام ، سلا سيدي موسى ، تيفلت ، الخميسات ، والماس ، المحمدية العالية ، المحمدية المدينة الجديدة ، بنسليمان ، بوزنيقة ، سطات ، بن أحمد ، البروج ، وادي زم ، دمنات ، الكارة ، خريبكة ، سوق السبت أولاد النمة ، بجعد ، بني ملال المدينة القديمة ، قصبة تادلة ، الفقيه بن صالح ، خريبكة ، حد أولاد فرج ، أزمور ، سيدي بنور ، خميس الزمامرة الجديدة الهضبة ، آسفي ابن رشد ، آسفي ابن بطوطة اليوسفية ، الشماعية ، مراكش كليز ، مراكش عرصة المعاش ، الحي المحمدي بن جرير مراكش باب دكالة مراكش للمدينة ورزازات تحناونت قلعة السراغنة ، امزميز ، ايمنتانوت ، العطاوية ، تنمار ، بومالن دادس ، تنغير ، زاكورة ، شيشاوة ، أكادير الحي الصناي ، ايفني الدشيرة آيت ملول أولاد التايمة ، طنجة المدينة طنجة الدرادب ، طنجة المركز ، أصيلا ، طنجة الحي الجديد ، تطوان باب التوت ، تطوان العدالة ، شفشاون ، جبالة ، العرائش الدار البيضاء ، وادي المخازن ، بوركون ، الفداء ، درب سيدنا ، سيدي البرنوصي ، الصخور السوداء ، الحي المحمدي ، سيدي بليوط ، عين السبع ، درب عمر ، باب مراكش ، ساحة محمد الخامس ، درب سيدنا ، بوشنتوف ، حي الجماعة ، عين الشق ، المعاريف ، رقم الاصدار 1 لسنة 1992.

الضريبة المفروضة على الارباح المهنية وواجب التضامن الوطني : الرباط ، المحيط رقم الاصدار 9 مثلث لسنة 1987 ، طنجة بني مكدة رقم الاصدار 30 لسنة 1977 25 مكرر لسنة 1976 و 3 لسنة 1978 ، الدار البيضاء سيدي بليوط رقم الاصدار 201 لسنة 1988 و 203 لسنة 1990 ، فاس المدينة الجديدة رقم الاصدار 201 لسنة 1989 ، أرفود الريساني و 4 لسنة 1990 ، الدر البيضاء درب عمر رقم الاصدار 202 لسنة 1989 ، بني ملال المدينة القديمة رقم الاصدار 202 لسنة 1990 ، فاس المدينة الجديدة رقم الاصدار 202 لسنة 1986 و 9 مكرر لسنة 1987 الحي الحسني رقم الاصدار 6 لسنة 1988 ، الناضور رقم الاصدار 4 لسنة 1990 ، بنسليمان رقم الاصدار 6 لسنة 1988 ، تيفلت رقم الاصدار 6 مكرر لسنة 1988 ، سيدي سليمان رقم الاصدار 5 مكرر لسنة 1989 ، تيفلت رقم الاصدار 4 مكرر لسنة 1989 ، خريبكة رقم الاصدار 3 مكرر لسنة 1990 ، الجديدة الصفا رقم الاصدار 2 لسنة 1989 و 1 لسنة 1988 ، 1 لسنة 1990 ، الجديدة الهضبة رقم الاصدار 1 لسنة 1989 ، الناضور رقم الاصدار 4 لسنة 1989 ، مكناس الرياض رقم الاصدار 3 مكرر لسنة 1989 ، الجديدة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الصفا رقم الاصدار 2 لسنة 1989 ، فاس المدينة الجديدة رقم الاصدار 205 لسنة 1989 ، تنغير وبومالن دادس رقم الاصدار 3 لسنة 1990 ، فاس عين القادوس رقم الاصدار 1 لسنة 1989 ، الناضور رقم الاصدار 9 لسنة 1990 ، الدار البيضاء درب عمر رقم الاصدار 9 مثلث لسنة 1987 ، 1 لسنة 1988 و 1989 و 1990 ، الرباط المدينة رقم الاصدار 1 و 2 لسنة 1989 ، الدار البيضاء سيدي بليوط رقم الاصدار 1 لسنة 1989 ، فاس الفخارين رقم الاصدار 1 لسنة 1989 ، المحمدية العالية رقم الاصدار 9 لسنة 1988 ، زايو رقم الاصدار 6 مكرر لسنة 1988 و 3 مكرر لسنة 1989.

ضريبة الرخصة : وجدة المدينة الجديدة ، وجدة باب الغربي ، وجدة المدينة ، جرادة ، بركان القباضة البلدية ، أحفير ، فاس المدينة الجديدة ، فاس الاطلس ، فاس عين القادوس ، فاس البطحاء ، الرباط أكدال ، الرباط مابيلا ، الرباط المحيط ، الرباط الاوداية ، تمارة سلا المركز سلا سيدي موسى ، تيفلت ، الخميسات والماس سيدي البرنوصي سيدي بليوط ، عين السبع ، الموقع الجميل ، درب عمر باب مراكش بوسكورة باب مراكش ساحة محمد الخامس ، بني ملال المدينة القديمة خريبكة الجديدة الصفا ، الجديدة الحنصلي حد أولاد فرج ، أزمور سيد بنور ، خميس الزمامرة ، آسفي ، ابن بطوطة ، آسفي يعقوب المنصور ، جمعة اسحيم ، اليوسفية، مراكش كليز ، الحي المحمدي ، بن جرير سيدي بوعثمان ، مراكش المدينة ، مراكش باب دكالة ، مراكش عرصة المعاش ، الحي الحساني ، تحناوت ، تارودانت ، تيزنيت ، كلميم ، الدشيرة آيت ملول أولاد تايمة ، طنجة المدينة ، طنجة الدرادب ، طنجة بني مكدة ، طنجة المركز ، أصيلا ، تطوان باب التوت ،العدالة باب الرواح شفشاون جبالة العرائش القصر الكبير ، الناضور الحسيمة امزورن ، زايو زغنغن رقم الاصدار 1 لسنة 1992.

ضريبة التجارة : وجدة المدينة الجديدة وجدة المدينة وجدة باب الغربي ، جرادة ، تاوريرت ، بركان القباضة البلدية ، أحفير ، فكيك ، فاس المدينة الجديدة فاس الاطلس ، فاس عين القادوس، فاس البطحاء ، فاس الفخارين ، ميسور ، صفرو ، تازة المدينة الجديدة كرسيف ، مكناس البطحاء ، مكناس البساتين ، مكناس يعقوب المنصور ، مكناس بني محمد ، خنيفرة ، مولاي ادريس ، الحاجب ، عين تاوجدات ، أزرو ، يفرن ميدلت ، القباب ، الرشيدية ، أرفود الريصاني وزان مشرع بلقصيري تمارة تيفلت ، الخميسات ، سيدي البرنوصي ، الموقع الجميل ، درب سيدنا ، بوشنتوف ، حي الفرح ، عين الشق بوشنتوف ، المعاريف سيدي البرنوصي ، بوزنيقة سطات ، بن أحمد ، الجديدة الصفا ، العرائش ، القصر الكبير ، مكناس البطحاء ، ورزازات ، العطاوية ، بومالن دادس ، تنغير ، زاكورة ، أكادير ، الحي الصناعي ، بويزكرن ، أكادير المدينة الجديدة طاطا آيت ملول ، أكادير حي النهضة انزكان ، تيزنيت ، الدشيرة ، أولاد تايمة ، دمنات ، بزو ، سوق السبت أولاد النمة ، بني ملال المدينة القديمة ، قصبة تادلة الفقيه بن صالح ، أزيلال ، واويزغت ، القصيبة ، خريبكة ، الجديدة الصفا ، أزمور ، سيدي بنور ، خميس الزمامرة ، بن جرير سيدي بوعثمان ، ورزازات تاونات تيسة غفساي قرية با محمد تازة العليا ، تهالة ، أكنول ، وادي أمليل ، تاونات ، تيناست ، القنيطرة القباضة البلدية ، القنيطرة المدينة ، القنيطرة المركز ، سيدي يحيى الغرب ، سيدي سليمان ، الرباط المدينة ، الرباط أكدال ، الرباط المحيط ، الرباط الاوداية ، الرباط يعقوب المنصور ، الرماني ، سلا سيدي موسى ، سلا حي السلام ، والماس وادي المخازن ، عين السبع ، سيدي البرنوصي الصخور السوداء ، سيدي بليوط الحي المحمدي درب عمر سيدي بليوط ، حي الرحمة ، ساحة محمد الخامس ، الفداء ، حي الجماعة ، مرس السلطان ، المعاريف ، درب سيدنا ، البروج ، سطات ، وادي زم ، برشيد الكارة خريبكة بجعد الجديدة الصفا الجديدة الحنصلي ، حد أولاد فرج ، سيدي بنور آسفي ابن رشد آسفي ابن بطوطة جمعة اسحيم ، الشماعية ، قلعة السراغنة ، ايمنتانوت ، الصويرة القباضة البلدية ، تمنار ، آيت اورير ، شيشاوة ، تالوبين ، اغرم ، بيوكرة ، آيت باها ، تغراوت ، تيزنيت ، القباضة البلدية ، ايفني تارودانت كلميم آيت ملول ، طنجة المدينة ، طنجة الدرادب ، طنجة بني مكدة رقم الاصدار 1 لسنة 1992.

قانون الاستثمارات : سلا تابريكت رقم الاصدار 2 لسنة 1990.

الاقتطاع من الرواتب والاجور وواجب التضامن الوطني : الرباط مابيلا سيدي بليوط درب عمر ، مرس السلطان ، الدار البيضاء سيدي بليوط رقم الاصدار 7 لسنة 1989 الرباط المدينة رقم الاصدار 9 لسنة 1989 بوركون ، الرباط يعقوب المنصور ، عين السبع ، درب عمار الموقع الجميل ، فاس الاطلس ، سيدي البرنوصي مرس السلطان الحي المحمدي ، المعاريف ، وادي المخازن رقم الاصدار 5 لسنة 1989 عين السبع درب عمر ، المعاريف الجماعة الحضرية للدار البيضاء ، باب مراكش رقم الاصدار 4 لسنة 1989 ، مكناس البساتين رقم الاصدار 2 لسنة 1989.

قانون الاستثمارات العقارية : فاس الاطلس رقم الاصدار 1 لسنة 1990 ، الرباط المدينة رقم الاصدار 4 لسنة 1987.

واجب التضامن الوطني : الاراضي الغير المبنية : وجدة المدينة الجديدة ، وجدة المدينة ، وجدة باب الغربي ، جرادة ، بركان القباضة البلدية ، فاس المدينة الجديدة ، فاس عين القادوس ، صفرو ، تازة العليا ، كرسيف ، مكناس البطحاء ، مكناس البساتين ، مكناس يعقوب المنصور ، مكناس بني محمد ، مكناس الرياض ، الحاجب عين تاوجدات أزرو خنيفرةالراشيدية أرفود ، القنيطرة القباضة البلدية ، القنيطرة المركز ، سيدي سليمان ، الرباط أكدال ، الرباط يعقوب المنصور ، الخميسات سيدي بنور ، الصخور السوداء عين السبع باب مراكش سيدي عثمان ، حي الرحمة بوسكورة الفداء ، حي الجماعة عين الشق المعاريف درب سيدنا ، بوشنتوف ، بوركون سيدي البرنوصي سيدي عثمان ، المحمدية المدينة الجديدة بنسليمان ، خريبكة بجعد ، بني ملال المدينة القديمة قصبة تادلة أزمور آسفي ابن رشد آسفي ابن بطوطة ، سوق سبت جزولة ، اليوسفية ، جمعة اسحيم ، مراكش عرصة المعاش ، الحي المحمدي ، قلعة السراغنة ، الصويرة المدينة الجديدة ، العرائش ، سيدي قاسم ، سيدي سليمان ، سوق الاربعاء الغرب ، مشرع بلقصيري ، الرباط مابيلا رقم الاصدار 1 مكرر ومثلث لسنة 1991.

االضريبة المفروضة على الارباح العقارية : وواجب التضمان الوطني : الرباط المحيط ، سلا المركز ، سلا تابريكت ، سلا سيدي موسى ، تيفلت ، والماس ، سيدي البرنوصي ، درب عمر ، عين الرحمة ، بوشنتوف ، حي الجماعة ، عين الشق ، الفداء ، الموقع الجميل ، وادي المخازن ، بوركون ، المحمدية العالية ، سيدي بنور ، برشيد ، الكارة ، خريبكة ، أزمور ، مراكش كليز ، مراكش المدينة ، سيدي بوعثمان ، قلعة السراغنة ، امزميز ، الصويرة المدينة الجديدة ، آيت اورير ، طنجة الدارديب أصيلا ، تطوان باب التوت ، العدالة ، باب الرواح ، باب الرواح ، باب التوت ، جبالة ، الناضور ، بني انصار ، ازغنغن ، مذار ، مراكش المدينة ، تاوريرت ، بركان ، القباضة البلدية ، أحفير ، فاس المدينة الجديدة ، فاس الأطلس ، فاس عين القادوس ، فاس الفخارين ، صفرو ، مكناس البساتين ، الحاجب ، عين تاوجدات ، أزرو ،

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

خنيفرة ، الرشيدية ، أرفود ، القنيطرة المدينة ، القنيطرة المركز ، سيدي سليمان ، وزان ، حد كورت ، الرباط الاوداية رقم الاصدار 6 لسنة 1989. وجدة المدينة الجديدة ، وجدة المدينة ، جرادة ، بركان ، القباضة البلدية ، أحفير ، فاس الاطلس ، فاس عين القادوس ، فاس البطحاء ، تازة المدينة الجديدة ، تازة العليا ، كرسيف ، أكنول ، وادي أمليل ، مكناس البطحاء ، مكناس البساتين ، مكناس يعقوب المنصور ، مكناس الرياض ، مولاي ادريس ، الحاجب ، مولاي ادريس ، عين تاوجدات ، أزرو ، يفرن ، ميدلت ، الراشيدية ، سيدي قاسم ، سوق الاربعاء الغرب ، مشرع بلقصيري ، وزان ، حد كورت ، تمارة ، سلا المركز ، سلا تابريكت ، حي السلام ، سيدي موسى ، تيفلت ، الخميسات ، ولماس ، الدار البيضاء ، بوركون ، درب سيدنا ، الصخور السوداء ، عين السبع ، سيدي البرنوصي ، الحي المحمدي ، حي الرحمة ، بوشنتوف ، عين الشق ، وادي المخازن ، بنسليمان ، بوزنيقة ، سطات ، بن احمد ، البروج ، دمنات ، بني ملال المدينة القديمة ، قصبة تادلة ، الفقيه بن صالح ، ورزازات ، حد أولاد فرج ، أزمور ، سيدي بنور ، خميس الزمامرة ، اليوسفية ، جمعة اسحيم ، مراكش كليز ، بن جرير ، قلعة السراغنة ، طنجة ، بني مكدة ، الدرادب ، أصيلا ، تطوان ، باب الرواح ، باب التوت ، جبالة ، ازغنغن ، الحسيمة ، امزورن ، تركيست رقم الاصدار 3 لسنة 1991 و 4 لسنة 1990.

الضريبة على الشركات : وواجب التضامن الوطني : الدار البيضاء درب عمر رقم الاصدار 1 لسنة 1989 ، القنيطرة المدينة رقم الاصدار 1 لسنة 1988 ، 1 و 2 لسنة 1989 و 3 لسنة 1990 ، خنيفرة رقم الاصدار 1 لسنة 1989 ، عين الشق ، وادي المخازنرقم الاصدار لسنة 1989 ، الدار البيضاء الجماعة الحضرية أكادير المدينة الجديدة ، الموقع الجميل رقم الاصدار 1 لسنة 1989 ، الموقع الجميل سيدي بليوط رقم الاصدار 3 لسنة 1989 طنجة المركز رقم الاصدار 7 لسنة 1989 الدار البيضاء درب سيدنا رقم الاصدار 1 لسنة 1989 الدار البيضاء الصخور السوداء رقم الاصدار 3 لسنة 1989 وادي المخازن بنسليمان رقم الاصدار 1 لسنة 1989 ، طنجة المدينة رقم الاصدار 1 لسنة 1990 الدار البيضاء المعاريف رقم الاصدار 1 و 3 لسنة و 1 لسنة 1989 ، الرباط يعقوب المنصور رقم الاصدار 2 لسنة 1989 ، الحي المحمدي رقم الاصدار 1 لسنة 1989 ، مرس السلطان رقم الاصدار 2 لسنة 1990 ، طنجة المركز رقم الاصدار 6 لسنة 1989 ، الرباط مابيلا رقم الاصدار 1 لسنة 1989 ، القنيطرة القباضة البلدية رقم الاصدار 6 لسنة 1989 ، طنجة المدينة العطاوية ، مراكش باب دكالة بوركون وادي المخازن سلا سيدي موسى زغنغن وتطوان باب التوت بني مكدة سلا تابريكت ، سطات زايو ، الصويرة خريبكة الحسيمة الرباط أكدال ، برشيد ، القصر الكبير رقم الاصدار 1 لسنة 1989 ، وادي زم ، بني أنصار ، مراكش المدينة ، أزمور ، امزورون ، مذار ، سلا حي السلام ، الرباط المدينة ، ترجيست ، سلا سيدي موسى ، الصخور السوداء بن احمد ، آسفي ابن بطوطة ، الصويرة ، أمزميز ، مراكش كليز ، بن جرير ، الدار البيضاء ، بوركون آسفي يعقوب المنصور ، مراكش المدينة ، طنجة الحي الجديد ، قلعة السراغنة ، الجديدة الهضبة تاونات ، سلا حي السلام ، الجديدة الصفا ، أكادير النهضة ، باب الرواح ، بني أنصار ، المعاريف رقم الاصدار 1 لسنة 1989 ، وجدة المدينة الجديدة رقم الاصدار 3 لسنة 1989 الدار البيضاء الصخور السوداء رقم الاصدار 2 لسنة 1989 سيدي بليوط رقم الاصدار 3 لسنة 1989 درب سيدنا رقم الاصدار 1 و 4 لسنة 1989 سيدي عثمان رقم الاصدار 1 لسنة 1989 الدار البيضاء الجماعة الحضرية رقم الاصدار 2 لسنة 1989 المعاريف رقم الاصدار 5 لسنة 1989 سيدي عثمان رقم الاصدار 1 لسنة 1989 آسفي ابن رشد رقم الاصدار 6 لسنة 1989 أولاد تايمة رقم الاصدار 1 لسنة 1990 القنيطرة القباضة البلدية رقم الاصدار 2 لسنة 1990 و 3 لسنة 1991 العرائش رقم الاصدار 1 لسنة 1989 الدار البيضاء درب عمر رقم الاصدار 2 لسنة 1989 الدار البيضاء درب سيدنا رقم الاصدار 3 لسنة 1989 مراكش عرصة المعاش رقم الاصدار 2 لسنة 1989 الحي المحمدي رقم الاصدار 4 لسنة 1989 الناضور رقم الاصدار 3 لسنة 1989 مكناس البطحاء رقم الاصدار 2 لسنة 1989 وادي المخازن رقم الاصدار 3 لسنة 1989 ، الحي المحمدي رقم الاصدار 2 لسنة 1990 مرس السلطان رقم الاصدار 1 لسنة 1989 جبالة رقم الاصدار 4 لسنة 1989 طنجة المدينة رقم الاصدار 5 لسنة 1990 سطات رقم الاصدار 1 لسنة 1989 مراكش كليز رقم الاصدار 5 لسنة 1989 الجديدة الحنصلي رقم الاصدار 1 لسنة 1989 سطات رقم الاصدار 1 لسنة 1989 ، طنجة الدرادب ، آسفي ابن بطوطة ، المحمدية العالية ، آيت اورير ، وجدة المدينة الجديدة رقم الاصدار 1 لسنة 1989 طنجة الحي الجديد رقم الاصدار 4 لسنة 1989.

مدخر الاستثمار : الدار البيضاء ، الصخور السوداء رقم الاصدار 9 مثلث لسنة 1987 ، درب عمر رقم الاصدار 202 لسنة 1988 فاس المدينة الجديدة رقم الاصدار 202 لسنة 1986 ، درب عمر رقم الاصدار 203 لسنة 1989 و 204 لسنة 1990 ، سيدي سليمان رقم الاصدار 6 مثلث لسنة 1988 ، مراكش الحي الحسني رقم الاصدار 3 مثلث لسنة 1989 الناضور رقم الاصدار 1 مكرر و 3 مثلث لسنة 1989 ، تيفلت رقم الاصدار 2 مكرر لسنة 1988 ، مكناس الرياض رقم الاصدار 3 مكرر لسنة 1989 ، تنغير رقم الاصدار 3 لسنة 1990 ، بومالن دادس رقم الاصدار 3 لسنة 1990 ، سيدي سليمان رقم الاصدار 3 مثلث لسنة 1989 ، الناضور رقم الاصدار 4 مثلث لسنة 1990 ، تيفلت رقم الاصدار 1 مكرر لسنة 1990 ، فاس المدينة الجديدة رقم الاصدار 205 لسنة 1989 ، درب عمر رقم الاصدار 9 مثلث لسنة 1987 ، عين السبع رقم الاصدار 8 مكرر لسنة 1987 ، سلا تابريكت رقم الاصدار 1 لسنة 1989 فاس المدينة الجديدة رقم الاصدار 1 لسنة 1989 زايو رقم الاصدار 1 مكرر لسنة 1989 الجديدة الصفا رقم الاصدار 1 لسنة 1988 و 1990 ، فاس الفخارين رقم الاصدار 1 لسنة 1989 ، الرباط المدينة رقم الاصدار 1 لسنة 1990 ، فاس البطحاء رقم الاصدار 2 لسنة 1989 ، سيدي بليوط رقم الاصدار 1 لسنة 1989 ، زايو رقم الاصدار 4 مكرر لسنة 1988 ، أكادير المدينة الجديدة رقم الاصدار 1 لسنة 1986 و 1987.

المساهمة التكميلية : وجدة المدينة الجديدة ، فاس الاطلس ، فاس المدينة الجديدة ، وجدة باب الغربي ، صفرو ، مكناس البطحاء ، مكناس البساتين ، مكناس يعقوب المنصور ، مكناس المدينة ، مكناس بني محمد ، مكناس الرياض سوق الاربعاء الغرب ، الرباط المدينة ، الرباط أكدال ، الرباط مابيلا ، الرباط المحيط ، سلا المركز ، سلا تابريكت ، سلا حي السلام ، سيدي موسى ، تيفلت ، الخميسات والعاس ، درب سيدنا ، سيدي بليوط ، الصخور السوداء عين السبع ، سيدي البرنوصي ، درب عمر ، الحي المحمدي باب مراكش ، ساحة محمد الخامس درب سيدنا ، حي الفرح الفداء ، حي الجماعة عين الشق ، المعاريف ، الجماعة الحضرية للدار البيضاء وادي المخازن ، سيدي عثمان ، المحمدية العالية وادي زم ، خريبكة ، الجديدة الصفا ، مراكش كليز ، طنجة بني مكدة ، طنجة المركز ، أصيلا طنجة الحي الجديد رقم الاصدار 7 لسنة 1989 وجدة المدينة الجديدة ، وجدة المدينة ، وجدة باب الغربي ، جرادة ،

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

فاس المدينة الجديدة فاس الاطلس ، مكناس البساتين ، مكناس يعقوب المنصور مكناس الرياض ، القنيطرة القباضة البلدية ، سوق الأربعاء الغرب ، الرباط المدينة ، الرباط أكدال ، الرباط مابيلا ، الرباط المحيط ، الرباط يعقوب المنصور ، سلا المركز ، سلا تابريكت ، سلا حي السلام ، سيدي موسى ، تيفلت ، والماس ، درب سيدنا ، سيدي بليوط ، الصخور السوداء ، عين السبع ، سيدي البرنوصي ، درب عمر ، باب مراكش الحي المحمدي ، حي الرحمة ، بوسكورة ، ساحة محمد الخامس ، حي الفرح ، حي الجماعة عين الشق ، مرس السلطان ، بوشنتوف ، الجماعة الحضرية للدار البيضاء ، باب مراكش ، المحمدية المدينة الجديدة ، بنسليمان ، بوزنيقة ، سطات ، وادي زم ، خريبكة ، طنجة المدينة ، طنجة بني مكدة ، طنجة المركز ، أصيلا ، طنجة الحي الجديد رقم الاصدار 6 لسنة 1990 ، خريبكة رقم الاصدار 1 لسنة 1989 ، آيت ملول رقم الاصدار 1 و 2 و 3 لسنة 1990 ، مراكش باب دكالة رقم الاصدار 3 لسنة 1989 و 2 لسنة 1990 فاس الفخارين رقم الاصدار 1 لسنة 1989.

المساهمة الابرائية : الضريبة على الشركات : الرباط مابيلا رقم الاصدار 3 لسنة 1989 ، فاس المدينة الجديدة رقم الاصدار 2 و 3 لسنة 1990.

مدير الضرائب ،

الامضاء : عبد العلي بن ابريك.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.